

دراسة تشريحية تاريخية نقدية

د. محمد الجوادي

الجزء الأول

مذكرات كمال حسن علي وسيد مرعي وعبد الجليل العمري وثروت عكاشة وإسماعيل فهمي وعثمان أحمد عثمان وضياء الدين داود وأحمد خليفة وعبد الوهاب البرلسي وحسن أبو باشا

دار الشروق

الغلاف . الفنان محمد حجى
اللوحات الداخلية · الفنان فرج حسن
الخطوط : محمود إبراهيم

إهــداء

إلى أستاذى الدكتور محمد عبد اللطيف إبراهيم
النموذج الأمثل لليبرالى القيادى فى العقدين الأخيرين

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور عاصم الدسوقي
أستاذ التاريخ الحديث وعميد كلية آداب حلوان

ما زال ثوار يوليو ١٩٥٢ ، والذين عملوا معهم فى مختلف المواقع ، يرسلون ذكرياتهم مع قيادات الثورة ، ويسجلون تجربتهم عن الأعمال التى قاموا بها ، والمهام التى انيط بهم تنفيذها . ويبدو أن المطابع ما تزال فى انتظار المزيد من هذه الذكريات التى تغرى بالقراءة والمتابعة ، بحثا عن الأسرار ، وكشفا للمستتر الذى كان مختبئا فى الصدور فى انتظار اللحظة المناسبة للبوح به . . ومن ثم كانت هذه السلسلة متصلة الحلقات من كتب الذكريات . والحقيقة أن هذه الذكريات تدخل فى دائرة الأعمال الدرامية الروائية أكثر من دائرة العامل العلمى . . لماذا ؟! لأن هذه الكتب تمثل وجهة نظر معزولة عن كثير من الجزئيات ، وتقدم انطباعا شخصيا من خلال زاوية ضيقة من العمل بعيدا عن الساحة العامة للعمل السياسى .

وليس معنى هذا أن هذه الذكريات تخلو من فائدة ، بل إنها تبقى المصدر الوحيد فى غيبة الاطلاع على وثائق الفترة التاريخية . ولكن وفى الوقت نفسه ، فإن ضررها على اكتشاف الحقيقة أكثر من نفعها لأكثر من سبب . ذلك أن هذه الذكريات لاتتفق على رواية واحدة بشأن واقعة أو أخرى . ومَنْ يراجع كل الذكريات مراجعة نصية حول وقائع بعينها سوف يدهش كثيراً لحجم الاختلاف بينها ، ولاختلاف اللغة التى تصف ما حدث ، ذلك أن أصحاب هذه الذكريات يعتمدون فى إرسالها على إجهاد الذاكرة لانتشال ما قد يكون قد استقر فيها من معلومات وتفصيلات ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الذاكرة قد تخون صاحبها ، وقد تنتشل فقط مظاهر البطولة والقوة وتتغاضى عن مظاهر الضعف والتخاذل ، أدركنا مدى انحياز هذه الذكريات ، وكيف أنها دفاعية وتبريرية فى المقام الأول . وعندما يكتب السياسى ذكرياته بعد فترة طويلة من زمن وقوعها ، فإن كتابته تصبح نوعا من التأليف الذى يقوم على التحليل . . ومن هنا يجب أن تخضع كتاباته للمناقشة والنقد ، وهذا ما قام به الصديق الدكتور محمد الجوادى فى استعراضه لذكريات عشرة وزراء من وزراء ثورة يوليو ١٩٥٢ .

أما لماذا اختار الجوادى هؤلاء العشرة دون غيرهم . . فأمر يستطيع القارىء النابه أن يكتشفه . . هل يريد أن يقدم صورة متوازنة من الشهادات . . بين المؤيدين والمعارضين . . بين الذين صنعوا الثورة والذين صنعتهم الثورة . . بين المستفيد من الثورة وبين المجروح منها . . إلى آخر هذه المقابلات بين الأضداد؟! ربما . . . ولعل اعتذار قارىء الذكريات (الدكتور الجوادى) فى مقدمته لهؤلاء الوزراء العشرة عما قدمه من نقد وتعليق وتعقيب وتحليل وتصحيح وتحقيق ، يؤكد جانبا من مأزق الاعتماد على الذكريات فى التعرف على الحقيقة وإدراك الحق . . حتى لقد أصبحنا أمام حقيقة لها عشرة أوجه .

هل يعلم الذين يحفظون الوثائق فى الأدراج خطورة ما أقدموا عليه حين يحجبون الوقائع عن القارىء ويخمطون حق الباحث فى المعلومات ؟! هل أدركوا أنهم بهذا جعلوا التاريخ أرضا مستباحة لكى يزرع فيها كل واحد ما يريده من معلومات وآراء؟! ولو أن هذه الكتابات كانت « مذكرات » وليست « ذكريات» ، لكانت أفضل بكثير ، ولكانت نسبة الصدق فيها كبيرة ، وذلك أن « المذكرات » يسجلها صاحبها أولا بأول مع الحدث ، ليس بهدف النشر ، وإنما تقييدا للحوادث من النسيان والضياع ، وهى فرصة السياسى لابداء ما لايستطيع ابدائه علنا من آراء . ولعل مذكرات الزعيم سعد زغلول ، ومذكرات الزعيم محمد فريد نموذج لما أقول . . فكل منهما لم يجد حرجا فى أن يكتب عيوبه ويعترف بنقاط ضعفه كما يراها هو ، وقبل أن يراها الغير ، بل إن محمد فريد لم يجد غير الورق لكى ينفث عليه زفرات غضبه من الذين تنكبوا طريق تحرير الوطن ، ويصفهم بأقذع الصفات .

لقد مارس الدكتور محمد الجوادى بعض النقد لما قرأ ورفض التصديق المطلق لكل ما هو مكتوب . . ولم يكن فاوست جيته . . بل كان لديه ما يقوم به اعوجاج طريق الذكريات عند بعض المتذكرين . . وحسنا فعل . . ولابد أن يفعل غيره حتى لاتترك مثل هذه الأعمال مطلقة السراح دون ضبطها بمعيار النقد الذى يصحح الكاتب ويعلم القارىء ، وتبقى الحقيقة الخالصة أملا منشوداً يسعى إليه الباحثون .

د. عاصم الدسوقى

هذا الكتاب

يضم[الجزء الأول من] هذا الكتاب مجموعة من الفصول بدأت كتابتها فى مطلع الثمانينات، ونُشر أولها فى عام ١٩٨٦ ، ولكنى طوال سنوات قبلها كنت حريصاً كواحد من القراء على أن أتناول بالدراسة والنقد والتمحيص والتحليل فيما بينى وبين نفسى كل المذكرات السياسية وغير السياسية التى يتداولها القراء فى مصر والعالم العربى ، وكنت كثيراً ما أسجل على هوامش هذه المذكرات كثيراً من التعليقات والتعقيبات إلى الحد الذى كان يوحى إلى زوار مكتبتى بعد مطالعة هذه الهوامش أن هذه مذاكرة لمرة ومرتين وأحياناً ثلاث مرات .

وقد أتيح لى أن أنشر بعض هذه الفصول ، ولم يكن يدور بخلدى أن تلقى هذه المقالات ما لقيت من صدى طيب لدى كثير من المثقفين المصريين المستنيرين الذين راودهم معظم ما راودنى بالطبع من أفكار كانت نتيجة أو صدى لقراءة هذه المذكرات السياسية .

وقد تكون لهذا الكتاب أهمية خاصة جداً لأنه يعطينا صوراً صادقة ومعبرة وموحية ودقيقة عن رؤى مهمة جداً للذين شاركوا فى صناعة أو صياغة التاريخ المصرى المعاصر من مواقع متقدمة ومختلفة فى نفس الوقت بل ، ومتباينة ونحن نرى فى النماذج العشرة التى يضمها الجزء الأول من هذا الكتاب روايات متعاقبة عن أدوار محددة قام بها أصحابها فى إطار مسيرة حياتهم العامة يوماً بعد يوم ، ونجد تجسيداً واضحاً لأدوار مهمة جداً فى تشكيل التاريخ كما حدث . . فكمال حسن على يبث لنا فيما كتب من مذكرات شعور العسكرى الملتزم فى ظل حكم سياسى يتولاه زملاؤه وأقرانه من العسكريين الذين وصلوا إلى السلطة من خلال ثورة قادوها ، وها هو الرجل الذى عمل عسكريا محترفا طيلة عشر سنوات قبل الثورة يعمل مرة أخرى عسكريا ملتزما طيلة ربع قرن مع الثورة ثم يتولى بعد ذلك أربعة مواقع متقدمة جداً من دولاب الحكم كما يقولون : مديراً للمخابرات ووزيراً للدفاع ثم وزيراً للخارجية ثم رئيسا للوزراء . . نحن إذن أمام تجربة الرجل الملتزم فى مناخ عام أقل التزاما . . وكمال حسن على هنا يمثل مالا يقل عن ألف من العسكريين المحترفين الذين كانوا أقراناً لقادة الثورة بصفوفهم الأولى والثانية والثالثة ، ولكنهم آثروا البقاء فى مهنتهم الأولى ، وها هو واحد من هؤلاء العسكريين الملتزمين يُتوج حياته فى نهايتها بما لم يصل إليه الثوار الآخرون . . أليست هذه نقطة مضيئة فى تاريخ الثورة تنبىء بكل يقين عن أنها (أى الثورة) لم تؤثر الثقة على الخبرة إلا فى أحيان متقطعة ولأسباب أخرى غير الأسباب الموضوعية حين كانت تتراجع الموضوعية بفعل السياسة والتاريخ ومنطق الصراع إلى المحل الثانى !!

وسنقرأ للقارىء من مذكرات كمال حسن على تقديره الهادىء للصراع العربى الإسرائيلى ولدور القوات المسلحة المصرية وتاريخها فى العهود المتوالية فنخرج بصورة أكثر رحابة وعمقا وشمولا وحثاً على التفكير الواعى والبناء والمثمر .

وعلى اليد الأخرى تماماً سنجد ضياء الدين داود بمثابة السياسى المحلى الإقليمى القريب من أن يكون مغموراً وهو يتقدم الصفوف بسرعة رهيبة ليحتل فى نهاية عهد عبد الناصر مقعداً من المقاعد الثمانية فى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى بعد سبعة شهور فى الوزارة ، وبعد أقل من عامين يجد نفسه أو نجده فى المعتقل . . وهذه مذكراته ، فى كتابين يروى فيهما بتفكير اليوم حوادث أمس وأول من أمس فيطلعنا على صورة أخرى للنموذج السياسى البارز فى عهد الثورة ، وهو نموذج لم يكن ليوجد لولا الثورة وتنظيماتها السياسية والطليعية ، ولكنه على كل حال نموذج جدير بالدراسة والتأمل حتى وإن كان من الصعب أن يتكرر فى المستقبل فى دولة مؤسسات ، ولكنه قابل للتكرار فى التنظيمات العقائدية التى لاتدخر وسعا فى سبيل الوصول إلى الحكم .

وفيما بين النموذجين نجد السياسى المحترف بحكم أصوله الاجتماعية ونشأته وهو سيد مرعى الذى بدأ لمعانه السياسى قبل الثورة ولم ينطفىء لمعانه فى عهدها ، وهو صورة حية لتواصل مصر قبل الثورة بمصر الثورة وبمصر ما بعد الثورة ، كما أنه نموذج بارز للزعم بأن الثورة لم تفعل أكثر من أنها أعادت صياغة بعض الذهب الذى كان موجوداً قبلها . . وسيد مرعى فى مذكراته يقدم لنا نفسه بكل صدق فى إطار ما قدمته الأحداث بالفعل ، واستطيع أن أزعم اليوم بكل اطمئنان أن الزمن لو تقدم بسيد مرعى عشر سنوات مثلاً لكان لعب دوراً كدور فؤاد سراج الدين باشا فى حزب كحزب الوفد . وأنه لو تأخر الزمن بفؤاد سراج الدين باشا عشر سنوات لكان المرشح الأول للتعاون مع الثورة على نفس النمط الذى تعاون به سيد مرعى ما أتيح له التعاون . . وقد كانت الفرص المتاحة أمام سيد مرعى فى ظل الثورة بمثابة ترمومتر لعلاقة الثورة بالقوى السياسية الحقيقة التى كانت موجودة فى المجتمع المصرى قبل قيامها . . وسيد مرعى فى هذا المجال نموذج بارز للسياسى ذى الكفاءات التكنوقراطية البارزة .

أما عبد الجليل العمرى فهو إلى اليمين من سيد مرعى نموذج بارز للكفاءة الأكثر ظهوراً ، والأسبق إلى الوجود فى المجتمعين : مجتمع ما قبل الثورة ومجتمع الثورة ، وصل إلى الوزارة منذ ما قبل الثورة . وكان من أوائل مَنْ سعت الثورة إلى الإفادة من خبراتهم وزيراً ونائبا لرئيس الوزراء ، ولكنه بحكم تنامى التكنوقراطية فى شخصيته إلى أبعد الحدود وتضاؤل العنصر السياسى فى هذه الشخصية إلى مالا يزيد عن خمسة فى المائة كان أقل قابلية لاستمرار التعاون مع الثورة من سيد مرعى الذى كان يتمتع بمقومات سياسية تكاد تصل إلى خمسين فى المائة من مجموع مقومات شخصيته العامة . . وهكذا نستطيع أن نفهم كيف انتهت علاقة العمرى بالثورة سراعاً على حين استمرت علاقة سيد مرعى بالثورة سجالاً على الرغم من أن العمرى كان نموذج الكفاءة الفنية المطلقة والبعد عن الأصول الاجتماعية التى اعتبرت معادية أو على الأقل متنافرة مع العهد الجديد على حين لم يتوفر هذان العنصران بنفس القدر لسيد مرعى . . ولكنها طبيعة السياسة التى تُعلى من قدر السياسة نفسها .

وإلى جوار هؤلاء الأربعة نجد قطبين من أقطاب عهد الثورة البارزين يمثلان نزعتين مختلفتين تمام الاختلاف ، ولكنهما يدينان بكل نجاحهما وظهورهما ولمعانهما للثورة على الرغم من أنه كان من الممكن أن يكون لهما شأن أو شأن عظيم لو لم تقم الثورة ، ولكنهما لم يكونا مرشحين للوصول إلى ما وصلا إليه في عهد الثورة في ظل استمرار ما قبلها من عهود . . أقصد أن أقول إن الثورة دفعت بهما دفعا إلى مواقع متقدمة جداً كانا يستأهلان ما هو قريب (ولو عن بعد) منهما هذا في مقابل نموذج ضياء الدين داود الذى لعبت الثورة أو مثل عهد الثورة أكثر من تسعين في المائة من أوراق وصوله إلى ما وصل إليه . . قد يكون النموذجان اللذان سنتحدث عنهما مدينين للثورة بخمسين في المائة من فرص النجاح التى اتيحت لهما أو أكثر ولكنهما على كل حال لايصلان في دينهما إلى نسبة الأستاذ ضياء الدين داود .

هذان النموذجان هما الدكتور ثروت عكاشة الذى يمثل النزعة « الرومانتيكية » والمهندس عثمان أحمد عثمان الذى يمثل النزعة « البراجماتية » ومن أعجب العجب في تاريخنا المعاصر أن كلاً منهما حين كتب مذكراته المطولة أخذ نفسه ـ لظروف ما ـ بأن يقدم نفسه للناس قدر ما استطاع في الصورة الأخرى ، فالدكتور ثروت عكاشة حريص لأسباب كثيرة على أن يبرز لنا وللتاريخ أنه فعل وفعل واحتال حتى فعل ليسجل ما أتم من إنجازات طيلة توليه شئون الثقافة ، أما المهندس عثمان أحمد عثمان فهو حريص كل الحرص على أن يثبت لنا بما كتبه وقدمه للناس في كتابه تجربتى على أن الحظ حالفه ، وأن « بركة دعاء الوالدين» كانت وراء كل نجاح وأنه كان على الدوام بمثابة الرومانسى الحالم بقيم الحق والخير والجمال وهكذا نجد الرومانتيكى براجماتيا والبراجماتى رومانتيكياً . . أو قل هكذا اختلطت الرومانتيكية بالبراجماتية في تاريخ عهد الثورة اختلاطا نظرياً وعلى صفحات الورق فحسب ! !

تبقى بعد هذا أربعة نماذج للتكنوقراطيين المهمين في تاريخ كل الشعوب في كل الأوقات وهى نماذج الدبلوماسى النشط ، ورجل الأمن الدءوب ، والمفكر الاجتماعى الحاضر ، ورجل التعليم البارز ومن حسن الحظ أن هذا الكتاب قد وجد لفصوله أربعة يتولون هذه الأدوار ، بل قد تولوها بالفعل لفترات مهمة من عصر الثورة ، فهذا هو السفير إسماعيل فهمى يمثل الدبلوماسى النشط طيلة أربع سنوات (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) شهدت أهم التحولات السياسية والدبلوماسية في السياسية المصرية الخارجية طيلة القرن العشرين . . وهو يكتب لنا تجربته على وجه التحديد والتدقيق بكل أمانة وصدق ، ويرينا كيف أن هذا الوطن غنى بأبنائه في كل وقت ولكل وقت .

وهذا هو اللواء حسن أبو باشا رجل الأمن الديدبان (كما تقول الأدبيات الكلاسيكية) المتحالف مع الأقدار يروى لنا بكل صدق ودقة وموضوعية وسعة أفق ورحابة فكر ونقاء ضمير وجهة نظره التى لم يتحول عنها طيلة حياته الأمنية الحافلة بالمواقف والالتزام والإخلاص والتواصل لكل ما يعتقده حقاً وواجبا .

وهذا هو الدكتور أحمد خليفة القانونى الذى جذبه البحث الإجتماعى كما جذبته السياسة ، وأتيح له موقع في البرلمان وفي أمانة الاتحاد الاشتراكى وفي الوزارة ثم أتيح له ما هو أهم وأبقى وهو موقع علمى

هادىء مديراً للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وهو يكتب لنا برؤية العالم وقلم المفكر تحليلا قيما ونقداً رائعا لكل مراحل تجربته التى شارك فيها مندفعاً أو مدفوعاً وسعيدا أو مغتبطا ثم مفكراً بعد ذلك كله .

وهذا هو الدكتور عبد الوهاب البرلسى أستاذ الجامعة الذى صعد سلم الإدارة الجامعية من عمادة الطب إلى وكالة الجامعة إلى رئاستها إلى منصب وزير التعليم العالى ثم عاد ليتولى منصب مدير جامعة الكويت فنائب رئيس الجامعة الأردنية فمستشار الجامعة المفتوحة فى القدس وليمثل بذلك واحداً من أبرز القيادات التعليمية فى الوطن العربى لا فى مصر وحدها ، وهو يقدم مذكراته فينقد التعليم الطبى والتعليم العالى من حيث رآهما من مواقعه المشرفة على كل التفاصيل ثم هو قبل هذا يقدم لنا صورة دقيقة وواضحة عن علاقة الثورة بكل أجهزتها بالتعليم فى معظم صوره .

وهكذا يمكن لنا أن نقول إن هذا الجزء قد قدم « بانوراما شبه كاملة » لتاريخ عهد الثورة من واقع ما كتبه عشرة من رجال هذا العهد ، كأنما هذا التاريخ بين يدى القارىء حقيقة لها عشرة وجوه . . ومع هذا فإن للحقيقة الآن هذه الوجوه على الأقل ، ولهذا فإن المؤلف الذى هو كاتب هذه السطور الذى هو أنا حقىّ بأن أعد القارىء بأن أقدم له عن قريب الأجزاء القادمة من هذا الكتاب وأرجو القارىء أن يدعو الله أن يوفقنى إلى الوفاء بهذا الوعد فى أقرب فرصة ممكنة ولاأعتقد أنى سأكون قادراً على الوفاء بهذا الوعد إلا أن يتعمدنى الله بواسع فضله ورحمته وتوفيقه ، أقول هذا وأنا استدعى ذكرياتى السعيدة منذ تسع سنوات حين نُشر أحد فصول هذا الكتاب وهو الفصل الخاص بكتاب التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط للأستاذ إسماعيل فهمى ، وأقوله وأنا استدعى ذكرياتى منذ ستة عشر عاما وأنا أضع الخطوط الأولى فى كتاب « أوراق سياسية » للمهندس سيد مرعى وقد تابعت قراءته على مدى أيام متواصلة فى إحدى شرفات المبنى القديم لمكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة .

ومع هذا فكلى أمل فى فضل الله وواسع رحمته أن يوفقنى إلى ما بدأت فيه بالفعل من خمسة عشر فصلاً أخرى تتناول مذكرات المغفور لهم الشيخ الباقورى والأستاذ فتحى رضوان والدكتور جمال العطيفى والدكتور عبد المنعم القيسونى والدكتور على الجريتلى ومحمود رياض ومحمد عبد السلام الزيات وحسين ذو الفقار صبرى . كما تتناول مذكرات أعلامنا الكبار الدكتور سليمان حزين والمشير الجمسى ومحمد حافظ إسماعيل والفريق أول محمد فوزى ومحمد إبراهيم كامل وأمين هويدى والمستشار محمد عصام الدين حسونة أمد الله فى أعمارهم جميعا .

بقى أن أذكر للقارىء الكريم أن هذا الكتاب ليس إلا حلقة من حلقات كتابة تاريخنا المعاصر والتى قدمت فيها من قبل كتاب « التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة » ببابيه المهمين عام ١٩٨٦ وأرجو الله أن تكون الطبعة الثانية من هذا الكتاب « الوزراء والوزارات فى عهد الثورة » بأبوابها الخمسة قد صدرت أو أوشكت على الظهور مع ظهور هذا الكتاب .

كما أرجو الله سبحانه وتعالى أن يكون كتابى « المحافظون » هو الآخر قد لقى القبول والتقدير من

القارىء الكريم ، كذلك فإنى أرجو أن تصدر الطبعة الثانية من كتابيّ عن « المشير أحمد اسماعيل مايسترو العبور » و« سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض » عن قريب إن شاء الله بعدما حظيت به الطبعة الأولى (١٩٨٥) من قبول حسن .

ولا أنكر أنى افدت من قراءة الكتب التى تضمنها هذا الكتاب ، ولا أنكر أنى أفدت من إعادة قراءة هذه الكتب ، ومن الكتابة عنها ومن قراءة التجارب المطبعية لما كتبت عنها مرة بعد أخرى وتجربة بعد تجربة . . ولكننى ساكون أسعد خطاحين يقرأ الناس ما قرأت ويقرءون ما كتبت ويسعدون بمثل ما سعدت .

وأحسب بعد هذا أن أعترف للقارىء أنى لم ألتزم منهجاً واحداً فى عرضى لهذه المذكرات ، ولكننى التزمت روحاً واحدة فى كل ما كتبت حول هذه المذكرات ، وكانت لهذه الروح ثلاث سمات بارزة يمكن لى أن أسجلها على هذا النحو :

السمة الأولى : هى البحث عن الحقيقة ، فأنا حفيّ أشد الاحتفاء بالحقيقة التى تطالعنا بها مذكرات أى سياسى أو شخصية من الشخصيات العامة ، وبخاصة أننا كنا ، ومازلنا ، ننتظر هذه الحقيقة كرأى عام طال تشوقه لأن يقرأ (الحقيقة) التى تمس موقفاً ما من المواقف التى يختلط علينا فيها الحق بالباطل أو الحق بالأحق ، ولهذا فإنى لا أجد حرجاً فى أن أنقل فقرات مطولة من المذكرات عندما أحس أن من واجبى أن أطلع القراء على ما اطلعت عليه فى مذكرات هذا السياسى أو ذاك ، وربما يلحظ القارىء أنى أتوسع فى المعنى الذى تحيط به كلمة «الحقيقة» فأنا لا أقف عند أحداث معينة أو وقائع مادية فحسب ، ولكننى ألتفت أيضاً إلى الحقائق التى تتعلق بالمناخ السياسى العام أو الظروف النفسية التى أحاطت فيما مضى بصانع القرار على أى مستوى كان . وحين أجد نفسى أمام روايات تتعارض تماماً مع الحقيقة فإنى أوثر أن أجاهر فى أدب وحياء بما هو متوفر عندى من وجوه الحقيقة . وأنا لا أستطيع الزعم أن عندى من الوثائق ما يدين السياسيين أو يصحح لهم رؤاهم ورواياتهم ، ولكننى لحسن الحظ أتناول الحقائق الثابتة الواضحة من تعاقب الأحداث التى لا يختلف عليها اثنان حتى لو اضطر البعض إلى أن يروى الحقيقة فى صورة غير صورتها . . وأعتقد أننى فى كل ما صححت أو عقبت به فى كل هذه الفصول قد أخذت جانب الحقيقة . وقد عبر لى أصحاب المذكرات الذين قرءوا نقد مذكراتهم عن امتنانهم لتصحيح المعلومات الجزئية التى أوردتها والتى سيراها القارىء كثيراً فى هذا الكتاب ، وليس من شك أنهم حين جانبوا الحقيقة لم يفعلوا هذا إلا لأنهم اعتمدوا فى كثير من الأحيان على الذاكرة التى قد تخطىء فى شهر وشهرين وفى عام وعامين وفى اسم واسمين وفى ظرف أو ظرفين وفى مكان أو مكانين وفى سبب أو سببين وفى نتيجة أو نتيجتين وهكذا .

السمة الثانية : هى أننى ألقيت كثيراً من الأضواء الخارجية والداخلية على النصوص التى يطالعها القارىء فى هذه المذكرات . فأما الأضواء الخارجية فأمرها معروف لكل القراء الذين يشاركوننى الإحاطة بكثير من الظروف التى دفعت كاتب المذكرات إلى تفضيل المنهج الذى اتخذه فى الحديث عن الموضوعات التى أمسها من قريب أو من بعيد ، وأما الأضواء الداخلية فأعتقد أن الله قد وفقنى فيها

إلى حد بعيد حين استطعت فى كثير من المذكرات أن أضيء بعض نصوصها بالبعض الآخر من الفقرات التى وردت فيها قبل أو فيها بعد من نفس المذكرات . ولست أزعم أنى أضفت بهذا الجهد كثيراً من [الفن] للأدب المتداول ، ولكننى قد استطيع أن أزعم أنى أضفت بهذا الجهد كثيراً من [الفهم] للنصوص التى بين أيدينا .

السمة الثالثة : هى أننى حرصت فيها بذلت من جهد على أن أمكن للنصوص المتاحة فى هذه المذكرات من أن تلعب دورها المفتقد فى نسيج التاريخ المصرى المعاصر ، وذلك من حيث حللت هذه النصوص الأدبية تحليلاً زمنياً وموضوعياً يكفل لها الوجود فى مكانها المفترض من الكتاب الكبير للتاريخ المعاصر ، وقد استلزم هذا بالطبع دراسات مقارنة لكل هذه المذكرات والكتب على نحو ما نعرفه فى العلوم البيولوجية بالقطاع العرضى "Transverse section" . ولا أنكر أننى بالإضافة إلى هذا كله عمدت إلى أن أتناول هذه المذكرات كعمل أدبى يستتبع النقد ، ومن هنا فقد تناولته بالنقد ، وكان هذا النقد لحسن الحظ مزيجاً من النقدين الانطباعى والإبداعى من دون أن يرقى إلى أن يكون مما يندرج تحت أى من هذين العنوانين . وهكذا يجد القارىء نفسه ، مع كاتب هذه الفصول ، وهو يقرأ هذه المذكرات بعدسات التاريخ وبعدسات الأدب وقد ازدوجت فى نظارة واحدة ، ثم يجد القارىء نفسه يقرأ هذه الصفحات عن هذه المذكرات وقد امتزجت فيها لمحات من الأدب والتاريخ والنقد والتأريخ .

أما أهم عيوب هذا الكتاب فثلاثة :

العيب الأول : أن كل فصل من هذا الكتاب كان أحد عملين أو أكثر تناولتُ من خلالها شخصية صاحب المذكرات . فأما العمل الأول فهو الترجمة الكاملة لصاحب الشخصية حتى وقتنا هذا وقد أنجزت هذا العمل فيما يتعلق بمعظم هذه الشخصيات ولكنه لم ينشر بعد ، ولا أظنه ينشر عن قريب إلا أن يشاء الله ، وقد نتج عن ذلك ما سوف يلحظه القارىء لأول وهلة من أن كل فصل من هذه الفصول مخصص تماماً (وليس فى المقام الأول) لنقد المذكرات فحسب ، دون تناول صاحب المذكرات ، فإن لهذا كما أشرت موضعاً آخر . وسوف يود القارىء لو كانت كتبى عن تراجم أصحاب المذكرات (التى بدأت العمل فيها فى الحقيقة منذ ١٩٧٩) متاحة هى الأخرى أمامه ، ولكنى لا أستطيع فى الحقيقة أن أقدم مثل هذا العمل إلا بعد أن أنتهى من كثير من الترتيبات المتعلقة بالنشر . وأحسب أن مثل هذا العيب قد يكون مما يميز هذه الكتابة (النقدية) من حيث إنها (تناولت العمل فى حد ذاته) ولكنى مع هذا لابد أن أعترف أنه وإن صادف هذا الخلق ثناء من حيث [الكتابة] فإنه لن يصادف إلا الانتقاد من حيث [القراءة] ، ذلك أنى لو كنت قارئا لوددت لو جاءت المادتان إلى جوار بعضهما ، فماذا يعنى القارىء إلى أن يلتزم له مؤلفه بطريقة علمية تحليلية فى عرضه أو نقده ، إنما يعنى القارىء فى الاستمتاع بالإبداع والحقيقة والتواصل قبل أن يُعنى بنجاح الكاتب فى التزام منهج معين .

العيب الثانى : هو أن بعض الفقرات التى كان القارىء (وربما صاحب المذكرات) يتوقع أن ترد فى ثنايا هذا العرض والتحليل للمذكرات قد اختار لها كاتب هذه السطور أن ترد فى سياقها الأنسب ضمن حديثه عن تراجم كُتاب هذه المذكرات فى الكتاب (أو الكتب) التى لم تصدر بعد ، وهكذا تجد هذا العيب مرتبطا تماماً بالعيب الأول .

العيب الثالث : أن القارىء سيلحظ بلاشك أن كاتب هذه السطور كان شأن كل الشباب أكثر تحاملاً في المقالات التي انتهى من كتابتها في مرحلة مبكرة (١٩٨٥ مثلاً) منه في المقالات التي كتبها أخيراً (١٩٩٤ مثلاً) ، وليس من شك أن عذره في هذا واضح جداً فهو قد انتقل خلال هذه الفترة من مرحلة سنية إلى مرحلة أخرى مختلفة تماماً ، دعك من أن عمره الذهني والفسيولوجي يتقدم بأسرع مما يتقدم عمره السني حتى ليسرع به إلى الشيخوخة قبل الأوان .

ولكن هذا العذر لا يستطيع أن يقنع القارىء الكريم بهذا التفاوت في روح الإنصاف التي كتبت بها هذه الفصول ، ولعل أقصى ما يملكه كاتب هذه السطور من عذر هو الاعتراف بهذا العيب في المقدمة ثم تسجيل تاريخ الانتهاء من كتابة هذه الفصول في مطلع هذا الكتاب وقبل أي فصل من هذه الفصول ، وأنت يا سيدي القارىء تراني أقول «تاريخ الانتهاء» لأنه حدث أني بدأت كتابة بعض هذه الفصول (مثلاً) ولم أتمه إلا بعد ثماني سنوات .

وسيجد القارىء الكريم في نهاية الكتاب وقبل الفهرس بيانا ببليوجرافيا بهذه المذكرات ودور النشر والطبعة التي اعتمدنا عليها في الإشارة إلى أرقام الصفحات ، وقد رتبت الكتب فيه حسب تاريخ صدورها ، وسوف يلاحظ القارىء أن المذكرات التي تناولها هذا الجزء قد صدرت عن ستة من الناشرين المصريين ، وقد صدرت مذكرات ثمانية من الوزراء عن دور النشر الخاصة بينما صدرت مذكرات اثنين منهم عن دور النشر المملوكة للدولة أو مجلس الشورى ، فقد أصدرت دار الشروق مذكرات كمال حسن علي ومذكرات عبد الجليل العمري ، ونشرت مكتبة مدبولي مذكرات اسماعيل فهمي وثروت عكاشة ، أما المكتب المصري الحديث فقد نشر «أوراق سياسية» لسيد مرعي ، و«صفحات من تجربتي» لعثمان أحمد عثمان ، وأما الهيئة العامة للكتاب ، ودار الهلال فقد نشرتا على التوالي كتاب الدكتور أحمد خليفة «الرأي والرأي الآخر» ومذكرات حسن أبو باشا «في الأمن والسياسة» . وهناك بالإضافة إلى هذا ناشران اتسما بالناصرية وهما دار المستقبل العربي وصاحبها الوزير السابق محمد فائق ، وقد نشرت كتاب د. عبد الوهاب البرلسي ، ودار الموقف العربي لصاحبها الأستاذ عبد العظيم مناف ، وقد نشرت كتابي الأستاذ ضياء الدين داود .

ولاشك ـ مرة ثانية ـ أن هذا الكتاب حافل بكثير من العيوب والمآخذ التي أرجو القارىء الكريم أن يدلني عليها ، على أني أعتقد كذلك أن أسوأ عيوبه ستكون فيما يفتقده ، أي فيما ظن القارىء أنه سيجده على صفحات فصول هذا الكتاب ، فإذا به لا يجد ما يتمنى . ولهذا فإني أتمنى من القراء الكرام أن يدلوني على ما يتمنونه في الأجزاء التالية من هذا الكتاب .

وأحب أن أذكر للقارىء كذلك أني لم أكتب هذا الكتاب من وجهة نظر تاريخية فحسب ، ولكني كتبته أيضا وبنفس الدرجة من الاهتمام والحفاوة ليكون واحداً من مجموعة من الكتب التي أدرس بها وفيها ولها فن كتابة التجارب الذاتية ، وفن كتابة التراجم سواء للذات أو للآخرين . . ولعل هذا يذكرني الآن أن أدعو الله في كل حين إلى أن يوفقني إلى الانتهاء من مجموعة هذه الكتب التي انتهيت من كثير من فصولها على فترات متعاقبة ، والتي تشمل كتابين هما « فن كتابة التجربة الذاتية » « وفن كتابة الترجمة الذاتية » فضلاً عن مجموعة من الكتب التي تضم الدراسات التطبيقية بتناولها مذكرات العلماء

والحكام والأدباء والصحفين ، ومن بينهـا كتاب أوشكت على الانتهاء منه عن مـذكرات المرأة المصرية المعاصرة .

ولهذا فإن الكتاب الـذى بين أيدينـا لايخلو من أن تتصارعـه حلقات الدراسـات التاريخيـة والأدبية والنقدية ، وكأنى بهذه الحلقات الثلاث تتقاطع عليه فتبدو وكأنها دراسة تشريحية كما ينبىء هذا العنوان الفرعى للكتاب الذى يجده القارىء على الغلاف .

بقى أن أشيـد بأستاذى الـدكتور عـاصم الدسـوقى الذى تفضل بقـراءة تجارب هذا الكتـاب رغم مشاغله المتعـددة وقد تفضل فنبهنى إلى ضرورة الالتزام بالأسلـوب العلمى فى التخلى عن ذكر الألقاب قبل اسماء الاعلام ، ولهذا يجد القارىء أنى التزمت فى الكتاب بهذا الخلق العلمى على حين أن المقالات كانت عنـد نشرها حافلـة بألقاب من قبيل الدكتـور والمهندس والأستاذ والسفير واللـواء والفريق أول والمغفـور له . . إلخ ، ولايسعنى إلا أن أقـدم الشكر الجزيل لسيـادته على هـذه المقدمـة الكريمـة التى أضاف بها مدخلاً فى غاية الأهمية والحيوية لهذا الكتاب فضلاً عما حوته من حكمة التاريخ وفلسفته .

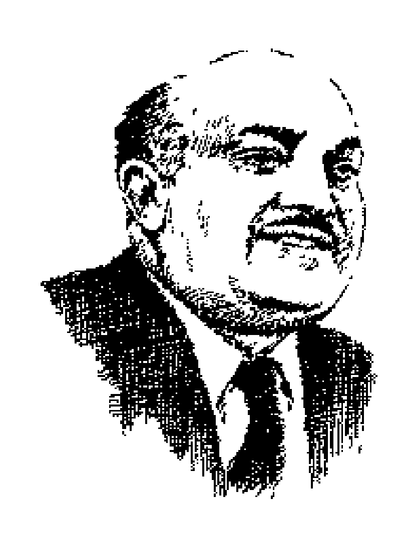
ويقى (ثانيا) أن أعترف باننى أحب الوزراء العشرة الذين كتبت عنهم فى هذا الكتاب حباً شديداً ، وليس من شك فى أن حبى لهم يتفاوت بمقدار ما أحبوا مصر ، ولكنى على يقين أنى أحبهم جميعا لأنهم جميعاً أحبـوا وطنهم بكل ما وسعهم قدراتهم ، وكلنا نخطىء ونصيب ونرى ما نرى ويغشى علينـا ما لايرى ولكننا نتذكر وننسى ، وكلنا نتذاكـر ونتناسى ، وكلنا يحب ويكره ، وكلنا يُحَب ويُكره ، ويبقى لنا ومن بعدنا هذا الوطن الجميل الذى ندعو الله سبحانه وتعالى له فى كل حين بأن يبقى ملاذاً لنا ولكل الناس من خلقه كما بقى كـذلك ، ويقى أيضا أن اعتذر لكل هؤلاء الـوزراء العشرة ولذويهم عن كل ما لابد منـه للقلم حين يقصد النقد والتعليق والتعقيب والتحليل والتصحيح والتحقيق . . وعـذرى هو بـالطبع شرف مقصـدى الذى لا أظننى فى حـاجـة إلى تكـرار الحديث عنـه وقد رآنى القـارىء أتنـاول الكتابات المختلفة لكـافة الاتجاهات والتوجهات السياسية والفكريـة . . ومع هذا فإنى أكرر اعتذارى سلفاً .

بقى أيضاً (أو ثـالثا) أن اعتذر للقـارىء عن كل موضع أسهبت فيه وكـان يظنه جديرا بالإيجاز ، وعن كل موضع أوجزت فيه وكان حفيا بـالتوسع والتفاصيل وعذرى فى ذلك أننى أشرت إلى المصادر الأصلية وطبعتها وصفحتها .

بقى (رابعاً) أن أتقدم بالشكـر لأسرة دار الشروق وعلى رأسها المهندس إبراهيم المعلم رئيس اتحاد الناشرين العـرب وأن أشكر الأخ الأستـاذ أحمد الزيادى مـدير عـام النشر فى دار الشروق على جهده فى قراءة نصـوص هذا الكتـاب وتنقيتها من كثير من الشوائب ، وأن اشكـر الأخ حسام أحمد كمال عنـايته الشديدة بخروج هذا النص على هذا النحو الجميل .

هذا وبالله التوفيق

د. محمّد الجوادى



الفصـــل الأول

مشـاوير العمـر

للمغفور له الفريق أول كمال حسن على

(١)

لاشك أن كتـاب الفريق أول كمال حسن على «مشـاوير العمر» هو الكتـاب الوحيد من بين كتب السياسيين التى كُتبت بعد الثـورة ليبقى بين أيدى المؤرخين مرجعاً دائماً على نحو ما فعل الدكتور محمد حسين هيكل بكتابه «مذكرات فى السياسة المصرية» . ويكاد هذا الكتـاب أن يطاول كتاب الدكتور هيكل من حيث الإلمام الواعى بالتفـاصيل الهامة فى مجريات الأحداث على الرغم من أن احتـلال مؤلفه لموقع متقدم فى الصفوف الأولى جـاء فى سن كبيرة نسبياً إذا ماقورن بالدكتور محمد حسين هيكل ، ولكننا لابد أن نذكر طبيعة الفرق بين عهـدين ، عهد كـانت الطبقة الحاكمة فيـه ثابتـة بل ومعروفة سلفاً ، وكان طريق السياسيين يبدأ مبكراً ، وعهد آخر كانت صفوة العسكريين القريبين من السلطة من أكثر الفئات تعرضاً للقصف بسبب وبدون سبب .

وقد كان كمال حسن على الوحيد فى مصر وربما فى العالم كله الذى جمع بين خمسة مناصب رفيعة ، قيادة أحد الأسلحة الهامـة وهو سـلاح المدرعات ثم رئاسة جهاز المخـابرات ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية ورئاسة الوزارة . وقد بقى هذا الرجل فى هذه المواقع فى الصف الأول تماماً عشر سنوات كاملة ومتواصلة (٧٥ـ ١٩٨٥) وقريباً جداً من الصف الأول (٧٠ـ ٧٥) فى السنوات الخمس التى سبقتها ولكن الذى لاشك فيه أن كمال حسن على كان أبرز نموذج فى حياتنا السياسية المعاصرة للمحظوظ بعد فوات الأوان .

ومع هذا كلـه كان وجـوده فى هذه المواقع كالنسيم العليل ، وقد ملأ كل هـذه المناصب بما لم يكن متصوراً لـه من أحد أن يملأه ، ويكفى على سبيل المثال أنه خلف المشير الجمسى فى وزارة الحربية حين كانت أذهان الناس كلها مملوءة بأن الفريـق الجمسى سيظل وزيراً للحربية مدى الحياة . . على حين كان الناس لا يعرفون مَنْ هو مدير المخابرات ، وبالتالى لا يعرفون الفريق كمال حسن على كواحد من القادة العسكريين القريبين من السلطة جداً .

على هذا النحو سيجد القراء متعة لا تعادلها متعة وهم يقرأون «مشاوير العمر» فيجدون فيها تفكيراً ابتكارياً من نوع ممتاز ، يعرض المعلومات التى يعرفونها والتى لا يعرفونها ثم يخرج من هذه المعلومات إلى أحكام يصعب على كثيرين من القراء أن يتقبلوها للوهلة الأولى رغم صوابها الشديد ، ولكنهم حتى وإن رفضوها يقرون فى تسليم شديد بمدى قدرة كاتب هذه المذكرات على التحليل الدقيق والعرض الحىّ لوقائع متعددة تباعد بها الزمان .

(٢)

وليس من شك فى أنه قد استعان بمجموعة كبيرة من أفضل المعاونين مكنته من أن يقدم هذا الكتاب على هذا النحو المشرف ، ولكن العظمة الحقيقية أن كمال حسن على قد أجاد إدارة أفكار هذه المجموعة وصهرها فى مشاوير العمر ، ومع هذا فقد كانت هذه الصياغة بحاجة إلى شىء من عناصر إعادة الترتيب لإحداث التشويق المطلوب فى كتاب ضخم كهذا الكتاب ، فقد كان المؤلف خليقاً بأن ينتبه مثلاً إلى أن يقلب الوضع فى الهامش والمتن فيجعل متن الكتاب مخصصاً لذكرياته هو ، ويجعل الهامش حافلاً بالآراء التاريخية الموجودة فى كتب التاريخ العام ووثائقه . ولكن صاحب الكتاب للأسف اتبع الأسلوب العكسى على طول الكتاب فكان يروى الأحداث من وجهة نظر التاريخ العام ، ثم يعقب عليها بذكرياته الشخصية فى الهامش ببنط صغير مع أن المفروض أن الكتاب يحكى لنا مشاوير عمر كمال حسن على وليس مشاوير عمر التاريخ القومى أو العالمى أو تاريخ الأساطير اليهودية أو اليونانية . قد يمكن لنا أن نتلمس العذر فى ذلك بالتواضع الشديد عند الرجل العظيم ، ولكن الكتاب نفسه لا يقبل مثل هذا العذر ، لأن التأليف هو التأليف مهما كان قدر المؤلف ومهما كان قدر تواضعه كذلك .

لا أريد أن أضيع وقت القارىء فى الاستشهاد على هذا الخلق البارز فى هذه المذكرات ، ولكننى واثق أن القارىء قد اعتراه ما اعترانى فى كل فصل من فصول مشاوير العمر وهو يستمتع بتواصل السياق الممتاز مع مذكرات ممتازة .

(٣)

بيد أن أهم ما يميز هذه المذكرات هو إلمامها الوافى بالجوانب المختلفة بل والمتناثرة للموضوع الواحد ، وهذا أمر طبيعى فى رجل قضى السنوات المتقدمة من عمره فى أكثر المواقع تقدماً فى بلده وفى العالم . وحين يروى صاحب المذكرات واقعة من الوقائع التى اشترك فيها فإنه يحرص على أن يروى ما حدث فعلاً لا ما يتخيله هو من موقف كان جديراً بالحدوث ، فلا ينسب إلى نفسه أفضالاً أو أقوالاً لم تحدث ، ومع هذا يعقب المؤلف بأنه كان يود أن يقول كذا أو كذا . . وسأقتطف للقارىء فقرة تنبئنا عن هذا الطبع بصورة معبرة جداً حين يروى قصة حواره مع عبد الناصر أثناء حرب الاستنزاف فيقول : «أذكر أن زارنا فى الجبهة مرة الرئيس جمال عبد الناصر فى قيادة الفرقة ٢١ . كان واضحاً من

أحاديثه أن مثل هذه الأفكار قد سممت على الرجل تفكيره ونغصت عليه حياته ، وقد هاله حجم كارثة النكسة غير المتوقع . و قد رافقه فى زيارته الفريق محمد فوزى وزير الحربية والفريق عبد المنعم رياض رئيس الأركان . وفى مكتبى قدمت له تقريراً عن موقف الفرقة ، لم يكد يستمع إليه حتى سألنى فى نبرة ذات مغزى :

ـ أين كنت يا كمال أثناء حرب ٦٧ ؟!

وأجبته إجابة مباشرة :

ـ كنت أقود اللواء الثانى المدرع من الفرقة الرابعة . عندئذ سألنى سؤالاً كمن تذكر شيئاً سمعه قبل ذلك : لماذا لم تستخدم الدخان الذى تولده الدبابات ذاتياً وقت الغارات الجوية لتخفى دباباتك وتقلل خسائرك؟! وبحكم أنى ضابط يعرف حدود لياقة مخاطبة رئيس الدولة، عزفت عن أن أقول له: وهل تعتقد يا سيادة الرئيس أن ضابطاً برتبة العميد وخريج أكاديميات الاتحاد السوفييتى وأوكلت له القوات المسلحة قيادة لواء مدرع ، هو من السذاجة بحيث تغيب عنه مثل هذه البديهية ؟! لذا أجبته بطريقة مباشرة للمرة الثانية : «يا سيادة الرئيس لم تكن غارات يوم ٦ يونيو بالغارات العادية . . لقد استمرت فى ذلك اليوم ثمانى ساعات وخمس دقائق . . وكان اتجاه الريح شمالياً بينما كنا نتحرك من الشرق إلى الغرب . . فلن يتمكن الدخان من إخفاء هذه الأهداف المتحركة . هذا فى الوقت الذى كان ما معنا من الوقود لا يكفى لكل هذه التحركات العرضية الزائدة وبالتالى لم يكن يكفيها لإنتاج الدخان الذاتى المطلوب» . ولما سكت الرجل أردفت قائلاً : لقد دونت كل هذه التفاصيل فى تقريرى الذى رفعته إلى القيادة العامة وأنا مازلت جريحاً فى مستشفى المعادى .

وهنا رد علىَّ بكلمات أعترف بأنها أصابتنى وقتها بصدمة عنيفة : قال مامعناه إنه لم يقرأ تقاريرنا وإنما اكتفى بقراءة تقارير الجانب الإسرائيلى . إذن فقد استقى الرجل معلوماته وملاحظاته من العدو الذى يعرف كيف يحشو كل سطر يكتبه عن المعركة بلغم مدمر من ألغام الحرب النفسية، ليحطم معنويات القوات المسلحة وضباطها الذين يعلم عنهم تماماً أنهم لن يسكتوا عن الانتقام لاسترداد أرضهم واعتبارهم معاً . وطبعاً أفضل أسلوب كان العدو يتبعه فى حربه النفسية هو إحداث الوقيعة بين هؤلاء الضباط وقياداتهم . وانصرف عبد الناصر دون أن أعلق بشىء على كلماته وإنما كان مائة استفسار واستفسار تعتمل فى نفسى ، كنت تواقاً لتوجيهها إليه أو على الأقل نحو المسئولين عن كارثة الانسحاب . كان بودى أن أسأله هو بشخصه وقد عانى بنفسه أثناء حصار الفالوجا من الانفصالية بين القيادات العسكرية والسياسية ـ أسأله مثلاً لماذا قبلتم أن تدخلونا الحرب وأنتم تعلمون بكل المقاييس أنها سوف تنقلب إلى مجزرة فى صحراء سيناء إذا ما فقدنا الغطاء الجوى ؟! وكان بودى أن أسأله لماذا أصدر المشير هذا الأمر الخاطىء بالانسحاب دون أن يكون فى ظهر القوات ما يخشاه من الانسحاب ؟! فالموقف يختلف تماماً عنه سنة ٥٦ حين كان يخشى فيه من دمار القوات فى سيناء إذا قطعتها القوات

البريطانية والفرنسية عند القناة ! كان بودى أن أسأله لماذا لم يصدر الأمر من البداية بالانسحاب إلى المضايق والتمسك بها بفرق المشاة التى هى أجدر بالتمسك بالأرض فى غياب الغطاء الجوى من الدبابات المكشوفة والمعرضة للدمار من الجو ؟ لقد حدث أن أمسكت هذه المشاة من قبل بالأرض فى عام ٥٦ فى أماكن كثيرة منها مضيق متلا وكبدت العدو فيه خسائر فادحة خرجت عن تحمله ، وقبل ذلك تشبثت أنت بنفسك « يا سيادة الرئيس » بالفالوجا ! فما الذى حدث إذن ؟! كان بودى أن أسأل عبد الناصر كل ذلك وأكثر من ذلك ، ولكن للأسف كان فى ذلك الوقت قد وصل هو نفسه إلى الوضع الذى عانى منه ذات يوم وثار من أجله ، فقد صار فى وضع المسئول الكبير الذى يسأل ولا يُسأل ! وأعترف اليوم أن هذه لم تكن خطيئة عبد الناصر وحده وإنما كانت خطيئتنا جميعاً كباراً وصغاراً . . وكبارنا بالطبع قبل الصغار . . إذ لم يجرؤ واحد منهم على أن يبلغ عن موقفنا المحزن عندما صدر أمر الانسحاب الخاطىء . بل إن كثيراً منا بلغ به الأمر أن خشى أن يصحح زلة لسان صدرت منه عندما قال للمشير فى مكالمة تليفونية إن لواءات الفرقة الرابعة مازالت متمسكة بالمضايق بينما كانت بضع دبابات من هذه الفرقة قد عبرت إلى الضفة الغربية من القناة ، بل إن اللواء الميكانيكى للفرقة قد وجه إلى هاكستيب بشرق القاهرة وبأوامر منه هو شخصياً . ومن عجيب الصدف أن الموقف فى يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ كان يشبه تماماً الموقف يوم ٦ يونيو من عام ١٩٤٤ عندما بدأ هجوم الحلفاء الكبير على نورماندى فى الحرب العالمية الثانية وخشى قادة هتلر أن يوقظوه من النوم ليبلغوه بهذا الخبر لأن الخبر سوف يضايقه !

ثم يروى صاحب المشاوير واقعة أخرى لها أهميتها الكبيرة فى تاريخنا العسكرى فيقول : «وأذكر مع حرب الاستنزاف موقفاً آخر لعبد الناصر فى زيارة أخرى ميدانية للفرقة ٢١ مدرعة ، يوضح كيف فقد عبد الناصر الثقة حتى فى قياداته وأخلص معاونيه ! ـ كان يوم الزيارة هو يوم ٩ سبتمبر من عام ١٩٦٩ . وهو اليوم نفسه الذى تصادف فيه حدوث إغارة القوات الإسرائيلية على منطقة الزعفرانة على الشاطىء الغربى للبحر الأحمر بعد أن فشلت كل محاولاتها فى إيقاف حرب الاستنزاف . ولقد تعمدت إسرائيل أن تحيط هذه الإغارة بتظاهرة دعائية ضخمة لدرجة أن أسموها عملية غزو مصر ، مما جعل الغيظ يستبد بعبد الناصر فى ذلك اليوم ، فكلف الفريق أحمد اسماعيل الذى كان يرافقه فى هذه الزيارة بالتوجه مباشرة إلى منطقة البحر الأحمر . ونظراً لأن أحمد اسماعيل لم يكن قد تلقى أى معلومات بعد عن هذه الإغارة ، فإنه توجه فى بادىء الأمر إلى مكتبه بالقاهرة ليطلع على كل المعلومات المتوفرة فى القيادة العامة من خلال وسائل الاتصال وللتعرف على الموقف قبل التحرك إلى مكان الإغارة . ولما علم الرئيس عبد الناصر بأنه لم يتوجه فوراً إلى هناك ، عزله من منصبه فى الحال وأحاله إلى المعاش ، وعين بدلاً منه الفريق محمد أحمد صادق !»

(٤)

ولا يفوت صاحب المشاوير طيلة فصول كتابه أن ينقل لنا صورة معبرة جداً عن مشاعر شريكة حياته السيدة آمال ، وعلى الرغم من أن السياق الطبيعى لحديثه يمكن أن يستغنى عن مثل هذه الفقرات إلا أن هذا الرجل يأبى إلا أن ينبئنا عن مدى الحب والحنان والإخلاص الذى تميزت به شخصيته ، ثم

هو يرتقي بأسلوب الكتابة في أدبنا العربي المعاصر لتناول أروع المشاعر الإنسانية بلا حياء وبلا تكلف أيضاً وبلا تظاهر بالحضارة أو الرجولة الشرقية القديمة ، ويكفي أن السطور التي تناولت مشاركات السيدة آمال في هذا الكتاب تفوق السطور التي تناولت دور السيدة جيهان السادات في كتاب « البحث عن الذات» مثلاً ، مع أن السيدة جيهان هي ألمع سيدات هذا الجيل من زوجات الضباط الذين ولدوا سنة ١٩٢٠ وفيما قبلها بعامين أو بعدها بعامين ، فضلاً عن مشاركتها الفاعلة في الحياة العامة . وسننقل إحدى هذه الفقرات التي يروي فيها صاحب المشاوير موقف زوجته قبل نشوب حرب ١٩٦٧ فيقول :

«وعندما توجهت إلى منزلي بحي مصر الجديدة لتجهيز نفسي لسفر طويل ، وجدت آمال زوجتي تتنازعها أسئلة حائرة لم أرض أن أصارحها بأنها هي نفس الأسئلة التي تدور في ذهني . . قالت : «إني أتساءل كيف يأخذ ذهابكم إلى سيناء شكل التظاهرة والتهديد بالحرب مع أنه من الواضح تماماً لكل شخص عادي أن إسرائيل ستدخل الحرب منتهزة فرصة وجود جزء كبير من الجيش في اليمن ؟! لم أعقب على حديثها ، بل سلمت عليها وعلى أبنائي مودعاً . . وعند باب المنزل ركزت عينيها على عينيّ قائلة وهي تعطيني مصحفها الصغير : بإذن الله تذهب وتعود بالسلامة و . . . وبشرف ! وضغطت على الكلمات الأخيرة كمن يقول كان الله في عونكم أنتم مُشرفون بكل تأكيد على حرب لستم على استعداد لها . وكعادتها لم تستسلم للدموع . ولكن كما علمت من أطفالي فيما بعد أنها لا تفعل ذلك إلا عندما تختلي بنفسها في غرفتها وحيدة ! . »

(٥)

ويعتز مؤلف « مشاوير العمر » بأنه أدى واجبه في كل خطوة من خطوات مشاوير حياته على نحو ما كان يتمنى أن يؤديه ، وهو يعترف أن الصدفة لعبت أدواراً متكررة في تقلبه في المناصب المختلفة بدءاً من التحاقه بالكلية الحربية ثم انتقاله من سلاح إلى سلاح ولكنه مع هذا يمضي في مجرى النهر بقوة واقتدار في أغلب الأحيان ، وفي أحيان كثيرة يعوقه ما يعوق النهر نفسه كما حدث في ١٩٦٧ وهكذا يحدثنا مؤلف المشاوير عن حرب ١٩٥٦ بإنصاف لم نعرفه في كتابة أحد قبله ، وتسود كتابته العقلانية الشديدة ولكنه مع ذلك يُنصف جيشه وقومه ووطنه وهو يعترف بفلسفة واضحة أن المنتصر في ١٩٥٦ كان أمريكا وروسيا أو هو يتبنى وجهة النظر القائلة بهذا الرأي ، ولكنه مع ذلك لا يدع الفرصة ليثبت لنا أن الجيش المصري قد انتصر في هذه المعركة فيقول : «والحقيقة أن أمامي طريقين للرد ولتفنيد هذا الرأي الخاطيء . فهناك الطريق السهل وأقصد به طريق المهاجمة حيث في إمكاني أن أرد قائلاً إن الذين يثيرون مثل هذه القضايا إنما يثيرونها وهم جالسون في صالونات منازلهم أو شرفاتها يستمتعون بلذة الجدل والنقد وهم يتناولون المشروبات المثلجة . . هذا إذا كانوا بريئي القصد والطوية ، أما إذا كانوا غير ذلك فلا يدري إلا الله ما في نفوسهم من محاولة لإحداث شرخ بين الجهازين السياسي والعسكري أو النيل من قدرات جيشهم الوطني الذي يحتمي كل من يعيش تحت سماء هذا الوطن بدرعه . . أما الطريق الثاني وهو الطريق الصعب فهو طريق الحجة والبرهان . وفي هذا أقول إن الأداء العسكري لم

يعيبه شيء سواء على المستوى التخطيطى للقيادات أو على المستوى التنفيذى للوحدات والجنود، فلقد بدأ انسحاب الوحدات من سيناء إلى الخلف بأمر انسحاب سليم مدروس، أنقذ ٩٠٪ من القوات المسلحة من الشرك الذى نصبته لها الدول الثلاث، ولو كانت هذه القوات قد بقيت فى مكانها فى مصيدة سيناء لانهارت القوات المسلحة فى الجبهتين معاً : جبهة سيناء المواجهة لهجوم إسرائيل وجبهة القناة المواجهة لهجوم بريطانيا وفرنسا معاً . . ولقد سقت مثل «أبو» عويجلة ومتلا كما وصفهما ديان ، لأثبت كيف كانت القوات تصمد فى محلاتها الدفاعية فى سيناء وتقاتل لآخر طلقة ولآخر رجل ، وأنها لم تترك مواقعها بالمرة حتى جاءها الأمر الرسمى بالانسحاب . . أما إذا كان قد حدث أحياناً أن اتخذ الانسحاب فى بعض اللحظات شكلاً غير منتظم ، فإنى لا أجد رداً أدافع به عن موقف هذه القوات المنسحبة فى ظروف مثل ظروف صحراء سيناء الجرداء المكشوفة للطيران المعادى ، إلا ما قاله أرسكين تشايلدرز مؤلف كتاب «الطريق إلى السويس» رداً على الدعاية التى تباهت بها إسرائيل فى كتبها بقصد الحط من شأن الجندى المصرى فى تخطيط مدروس من حربها النفسية لدق إسفين بين المواطن المصرى وجيشه . يقول أرسكين : «إن الظروف الصعبة التى كان الجيش المصرى يعانيها أثناء انسحابه للخلف فوق طرق الصحراء المكشوفة ، وهو يتعرض لضرب متواصل من ثلاث دول تواطأت عليه ، هى ظروف بالغة القسوة ، لو وُضع فيها أى جيش من أقوى جيوش العالم لما تصرف بشكل أفضل أو أشجع منه» ! وأنا لا أعرف كيف يكون موقف الجيش الإسرائيلى لو وجد نفسه فى موقف عكسى ، أقصد لو وجد نفسه يوماً ما موضع هجوم من بريطانيا وفرنسا وقد تواطأتا مع مصر ضده ؟! ألا ينقلب الحال تماماً رأساً على عقب وتنقلب معه الأوضاع والنتائج بالقدر نفسه ؟! »

ويردف صاحب المذكرات هذا كله بقوله : «نقطة أخيرة أحب أن أضيفها على هذا التعليق هى أننا لو كنا انهزمنا عسكرياً فى ٥٦ ما كنا استطعنا أن ننتصر سياسياً ! وأفضل دليل مؤسف أسوقه للبرهنة على ذلك ما حدث فى ٦٧ ، فقد انهزمنا سياسياً فى ٦٧ لأننا أساساً قد انهزمنا عسكرياً» .

وقد اتخذ مؤلف مشاوير العمر جانب الإنصاف أيضاً عند حديثه عن حرب ٤٨ حيث ناقش فكرة النصر والهزيمة فقال : «وأخيراً يبقى السؤال المحير هل حرب ٤٨ كانت انتصاراً أم انهزاماً لنا؟ الحقيقة أن هذا السؤال الذى ثار فى أعقاب حرب ٤٨ أصبح سمة مميزة تنفرد بها حروب الشرق الأوسط عن غيرها من الحروب، حيث يحدث عقب كل حرب جدل عنيف يختلط فيه الغالب بالمغلوب والمنتصر بالمهزوم، لالسبب يخص تكتيكات الحرب فى حد ذاتها، وإنما لسبب آخر تتميز به هذه الحروب هو تدخل القوى الأجنبية بشكل يؤثر على سير المعارك ونتائجها بداية من التدخل فى إمداد أحد الطرفين أو كليهما بالإمكانات العسكرية والإدارية التى تؤثر فى كل مقدرات المعركة بحيث تنتهى فى صالح الطرف الذى تؤيده القوة ذات المصلحة فى انتصاره . وفى حرب ٤٨ لم يقتصر تدخل الدول الكبرى على إمداد إسرائيل بالسلاح والذخيرة والمتطوعين، بل امتد هذا التدخل ليشمل إمداد أو حرمان القوات المحاصرة من الطرفين بالطعام والشراب . وأفضل مثل أسوقه على ذلك أنه فى الهدنة الأولى انشطر النقب الجنوبى عن شمال إسرائيل لتشبث القوات المصرية بالخط العرضى المجدل ـ جبرين . . وعندئذ

تدخلت لجنة الهدنة لتضغط على مصر لكى توافق على السماح لقوات التموين الإسرائيلية أن تستخدم الطريق الطولى فى ساعات معينة من النهار (والذى يقطعه الطريق العرضى ويتحكم فيه) على أن تستخدم القوات المصرية الطريق العرضى باقى ساعات اليوم، و للأسف أو للعجب وافق المصريون بما عرف عنهم من سماحة. ثم حدث فى الهدنة الثانية أن حوصرت الفالوجا وانقطع الطريق العرضى ورفضت إسرائيل أن تصل قوات التموين فى ساعات محددة إلى الفالوجا على النحو الذى اتبع فى الهدنة. وهنا لم تتدخل لجان الهدنة وهى المعروف أنها تأتمر بأوامر القوى الكبرى. وكان من الواضح فى حرب ٤٨ أن بريطانيا كانت ترغب فى الحصول على نتائج شبه متعادلة للطرفين بحيث تظل الحرب معلقة لا تنتهى بحسم أو سلام حتى يمكنها استثمار رحلة العداء الناشبة بين الطرفين إلى ماشاء الله. أما فى حرب ٥٦ مثلاً فسوف نرى إصرار كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على حرمان المعتدين الثلاثة من إحراز أى نصر عسكرى ولذلك فمن أطرف التعليقات التى تروى عن نتائج الحروب الأربعة، ما قاله معلق عسكرى « فى اعتقادى أن الذى انتصر فى ٤٨ هى بريطانيا.. أما فى ٥٦ فإن الذى انتصر هو الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، وفى ٦٧ قد يبدو لنا أن الولايات المتحدة هى التى انتصرت ولكن فى الحقيقة أن الاتحاد السوفييتى كان هو المحظوظ الأول من هذه الحرب لأنه حقق الهدف الذى ظلت تتمناه طويلاً روسيا القيصرية وهو الوصول إلى المياه الدافئة ».

(٦)

وعلى هذا النحو فإن صاحب « مشاوير العمر » حين يتناول حرب اليمن يتعمد أن يكرر الاستشهاد بما قاله جمال عبد الناصر فى مناسبات مختلفة بأن مصر قد تورطت فى هذه الحرب، وحين يروى ذلك فإنه لا يلوم عبد الناصر بقدر مايأسف لما وجدنا أنفسنا فيه، ولكنه مع ذلك لا ينساق إلى أن يتبنى نظرية المؤامرة تبنياً كاملاً يتيح له أن يعفى قادتنا من المسئولية وها هو يقول: « إننى بكل المقاييس لاأجد سبباً واحداً أو مبرراً يجعلنى راضياً عن دورنا فى اليمن، بغض النظر عن أن قواتنا المسلحة قد أدت دورها بكل ما تستطيع من تفان وتضحية وشجاعة وإخلاص.. هناك مثل يقول: ليس بيدق الشطرنج هو الذى يحرز النصر أو الفشل، وإنما هو دور من يمسكه بيده! وأخيراً فقد يتهمنى البعض بأنى لم أفصح عن رأيى هذا وبصوت عال إلا بعد أن رحل المسئولون عن الدنيا وواراهم التراب. ولكن يعلم الله كم عملنا جاهدين بجهد أهل الخبرة عن التعبير عن آرائنا فى صراحة وقوة قد لاتجيئان إلا همساً.. ولعل قوة الهمس تجىء أحياناً أقوى من صرخة الجهر! ومع ذلك فأنا أتساءل لماذا لم نجهر؟! هل كان ضعفاً منا أو تخاذلاً أو فى أحسن الفروض تقية؟ إنى فى هذه المذكرات لن أدافع عن نفسى أو عن غيرى، إنى أفضل أن أترك ذلك إلى يوم سوف تحكم علينا إدانة أو إنصافاً محكمة تفوق فى قوتها كل قوى الرأى فى دنيانا التى حولنا، إنها محكمة التاريخ!

ولعل الفريق كمال حسن على كان أول قائد من قواد ١٩٧٣ كتب عن حرب اليمن كتابة شاملة تناولت الحرب كلها من أولها لآخرها وهو أول من ميز بين قيادة الفريق مرتجى وقيادة الفريق أنور القاضى متأثراً فى ذلك برأى الفريق القاضى نفسه حين يقسم الحرب إلى مرحلتين:

(أ) المرحلة الأولى من سبتمبر عام ١٩٦٢ إلى مايو عام ١٩٦٣ وهى تعتبر من أقسى المراحل التى انتهت فى آخر الأمر بوصول القوات المصرية إلى الحدود الشمالية والشرقية وسيطرتها على اليمن سيطرة شبه كاملة .

(ب) المرحلة الثانية من مايو عام ١٩٦٣ إلى نوفمبر عام ١٩٦٣ وشهدت تطهير الجيوب المعادية التى كانت تظهر وتختفى مع الارتزاق والابتزاز ، ثم حسمها فى النهاية هجوم الربيع الذى قضى على فلول الملكيين فى الشمال . والمرحلة الأولى هى التى شهدت أصلاً تزايد حجم القوات بصفة مطردة نتيجة للكمائن التى نجح الملكيون فى نصبها للقوات صغيرة الحجم التى كانت تصل بغير خبرة إلى اليمن : وهو الأمر الذى أوضحه عبد الناصر فى خطابه المشهور عندما قال إنه فى ٥ أكتوبر كان لنا مائة صف ضابط وعسكرى فقط . وفى يوم ٩ أصبحوا ٥٠٠ ثم ٢٠٠٠ فرد فى يوم ١٦ . وبعثنا أول قوة من سلاح الطيران يوم ١٠ أكتوبر ، طيارتين . . . ثم انتهى الأمر بوصول هذا العدد إلى سبعين ألفاً . وعلى نفس هذا النحو كانت كتابة المغفور له الفريق أول كمال حسن على من قبل عن حرب فلسطين ومراحلها الأربع بدءاً من صفحة ٨٢ وحتى ص ٨٦ حيث يمكن للقارىء أن يطالع ملخصاً من أدق وأروع ما يمكن لعمليات هذه الحرب .

(٧)

وتقود الشجاعة مؤلف هذا الكتاب إلى أن يجاهر برأيه فى براءة اللواء صدقى الغول و اللواء صدقى محمود مما نسب إليها فى ١٩٦٧ ، ويروى الواقعة تلو الواقعة ، ويؤكد على حقيقة مسئولية القيادة السياسية فى هذا الشأن ، بل ويروى كيف دفعته الشجاعة إلى أن يشهد لصالح اللواء الغول حين أخذت أقواله فى التحقيق الذى أجرى بعد النكسة ، وذلك حيث يقول : « وحدث بعد ذلك أن وصلتنى فى شهر رمضان برقية من المدعى العسكرى يدعونى للشهادة فى إحدى القضايا . وعلمت بعد ذلك أن هناك اتجاهاً فى القوات المسلحة لتقديم عدد من الضباط إلى المحاكمة ، منهم اللواء صدقى الغول قائد الفرقة . . وكانت بعض أجهزة الإعلام قد بدأت تروج لهذا الأمر بعد أن أرسل المسئولون فى الاتحاد السوفييتى بما يوحى بضرورة محاكمة المسئولين عن الهزيمة فى الجيش ، وضربهم بالرصاص على غرار ما يحدث عندهم فى هذه الأحوال . كنت أعلم يقيناً بينى وبين نفسى ، أن اللواء صدقى الغول لم يرتكب أى خطأ يُوجه إليه الاتهام بسببه . . فهو لم ينسحب أو يأمر بانسحاب وحداته بوحى من تفكيره ، وإنما لابد وأنه قام بذلك على أثر أوامر واضحة صدرت إليه من قيادة الجيش الميدانى . . أما الحديث العابر الذى دار بينى وبين اللواء عماد ثابت عندما قابلته عرضاً فى يوم ٧ يونيو ، فلم يأخذ شكل التعليمات الواضحة لأن قيادة الجبهة نفسها لم تكن قد وصلتها بعد هذه التعليمات المؤكدة بإلغاء أمر الانسحاب والبقاء فى المضايق . . ولذلك قام اللواء صدقى الغول باتباع التعليمات التى صدرت إلى شخصه من رئاسته مباشرة . وكان على أن أقول الحق بضمير خالص . . وعندما غادرت بيتى إلى مكان التحقيق قلت لزوجتى إن ما سأقوله لن يكون بالقطع محل رضا من المسئولين ، وفى هذه الحالة قد أحال

أنا نفسى إلى المعاش ، أو أتعرض للسجن ، خاصة وأنهم كانوا فى ذلك الوقت يبحثون عن كباش للفداء . وكان رد زوجتى مؤيداً لما فى نفسى : قل الحق ، وأجرك بعد ذلك عند الله أوفى النيابة العسكرية استمر التحقيق لمدة سبع ساعات لم أزد فيها حرفاً واحداً عما حدث بالفعل كما ذكرته سابقاً يوم ٧ يونيو . . . وللأسف أدان التحقيق اللواء صدقى الغول . وعندما استدعيت مرة أخرى للشهادة أمام المحكمة العسكرية برئاسة الفريق الرمالى ، لم تخرج شهادتى عما سبق ذكره فى التحقيق . وأكدت لرئيس المحكمة فى حديثى أن لقائى باللواء عماد ثابت وحديثى معه كانا أمراً عابراً ولم يتخذ شكل التعليمات المباشرة . ومع ذلك صدر الحكم ضده بالسجن لمدة عشر سنوات . وهكذا تأكد لى بالفعل أن الأمر كان مجرد العثور على كباش للفداء . ويعلم الله كم أثر هذا الوضع فى قلبى حتى يومنا هذا ، لأن الحكم اقترن باسمى فى تداع يجاوز الحقيقة ، مما ترك انطباعاً سيئاً خاطئاً لدى اللواء صدقى ظل حتى بعد الإفراج عنه . فى الوقت الذى علق فيه وكيل نيابة أمن الدولة الذى يمثل الاتهام قائلاً : إن شهادتى كانت كفيلة بأن تخرجنى إلى المعاش أو تدخلنى السجن ، فقد كانت شهادة شجاعة لم تبتغ إلا وجه الحق . . . إلا أنها لم تكن على المرام . وأعقبت تلك المحاكمة محاكمة أخرى للفريق محمد صدقى محمود قائد القوات الجوية الذى صارح عبد الناصر فى اجتماعه مع القادة قبل المعركة بأيام ، بأنه لا يمكننا تلقى الضربة الأولى لأن احتمال خسائرها فى القوات الجوية سوف تكون عشرين فى المائة على الأقل . . بل إنه طلب قبل المعركة بوقت طويل إنشاء دشم حصينة للطائرات ، غير أن ظروف اليمن لم تسمح بذلك ، وإن كان التحقيق قد كشف بعد ذلك عن أن وزارة الدفاع كان بها فائض للميزانية يسمح ببناء هذه الدشم . وهكذا لم يكن مستغرباً من شعب ذى حس مرهف ، أن يهتف أبناؤه الطلبة فى تظاهرات يناير ١٩٦٨ مرددين «لا صدقى ولا الغول . . عبد الناصر هو المسئول» . لقد أدرك الجميع أن هذه المحاكمات لم تكن تقصد إظهار أخطاء المسئولين الحقيقيين بقدر ما كانت تقديماً لعدد من كباش الفداء من العسكريين لتبرئة القيادة السياسية من دماء ضحايا النكسة والهزيمة » وهكذا يستبين لنا من هذه الرواية بما لا يقبل الجدل بعد ذلك كيف يتمتع قادتنا على اختلاف مستوياتهم بقدرة واضحة على تمييز الحق من الباطل مهما اختلفت آراؤهم .

(٨)

وعلى الرغم من أن كتاب « مشاوير العمر » لا يتمتع بالعداء التقليدى للمشير عبد الحكيم عامر الذى نجده فى غالبية المذكرات والكتابات التاريخية ، إلا أن هذا لا يمنع مؤلفه من أن يضع على كتفى عبد الحكيم عامر ما لا ينبغى أن يزاح عن عاتقه بأى حال من الأحوال فها هو يقول : «وسوف يحكم عليه التاريخ أيضاً ، أنه هو المسئول الأول عن كارثة ٦٧ ، على الأقل من جوانبها العسكرية ، فلقد قبل الضربة الأولى المسبقة دون بناء دشم وقائية حول الطائرات . وساق القوات المسلحة إلى الحرب فى مظاهرة ودون تخطيط مسبق لهذه الحرب . وظن أن الوقت الذى اختاره للمعركة هو أنسب الأوقات لها دون أن يدرى أنه أسوأ الأوقات سياسياً وعسكرياً ، بل إنه استدرج للمعركة فى هذا الوقت الذى كان فى الحقيقة من اختيار العدو ، وظن هو خطأ أنه من اختياره ! وإذا كان للرجل أفضال أو حسنات

فى بناء القوات المسلحة ، أو تطويرها من البلى الذى كانت عليه إلى قوات حديثة معاصرة ، فقد فاته أن قـدر العسكريين إنما تكفيه عادة غلطـة واحدة للقضـاء عليه ، شأنهم فى ذلك شأن الطبيب الـذى مهما شفى آلاف المرضى فإنه يفقـد اسمه وسمعته إذا قتل بنـوع الخطأ مريضاً واحداً . . والتشبيـه هنا يجاوز الحقيقة تماماً لأن الطبيب إذا أخطأ مرة فإنه يقتل مـريضاً واحداً ، أمـا القائد العسكرى عنـدما يخطىء مرة ، فإنه يقتل أمة !

وعلى هذا النحو أيضاً نلمس موضوعية المغفور له الفريق أول كمال حسن على الشديدة حين يتناول حرب أكتوبر فى أيامها المتقدمة التى ثار عليها النزاع حول مسئولية القادة ، وهكذا نجده بعد أن أتيح له مـا لم يتح لأى واحـد من هؤلاء القـادة جميعـاً (بـاستثناء الرئيس حسنى مبـارك والمشير أحمد إسماعيل بالطبع) من اطـلاع عميق على الخفايـا والاستراتيجيات يعفى المشير أحمد اسماعيل من اللـوم الـذى استسهل الكثيرون توجيهه إليه ، وها هو يقول فى ص ٣١٩ تحت عنوان «أحمد اسماعيل ليس السبب» :
«ولكن فى رأيى ـ وقـد تجلت أمامنا الآن كل الظـروف والملابسات العامة التى أحـاطت بالمعركـة ـ أن الفريق أول أحمد اسماعيل لم يكن وراء قرار الوقفة التعبوية وتأخير تطوير الهجوم حتى يوم ١٤ أكتوبر ، حيث جاء قرار مواصلـة الهجوم متأخراً جداً عن موعده بعـد أن حصلت إسرائيل على كل ما استهلكته فى المعركـة من ذخائر ودبـابات وطـائرات . . إلخ ، بل وحصلـت على أسلحة حـديثة جـداً على النحو الذى ذكـرته من قبل . لقد أصبح واضحـاً أن الرئيس السادات هو الـذى كان يمسك بدقـة الأمور بين يديه ، بدليل أنه بمجرد أن أعطى أوامره بـاستئناف الهجوم لتخفيف الضغط عن الجبهة السـورية ، قام الفريق أول أحمد اسماعيل بالاستجابة للأمر مباشرة ، مما أفرغ الضفة الغربية للقناة من معظم المدرعات والتشكيلات التى كـانت ترتكز عليهـا الجيوش الميدانيـة فى الشرق (وهو الأمر الـذى استغلته إسرائيل بمعاونـة النصائح الأمـريكية لعمل الثغرة) . وهكـذا تناسى الفريـق أول أحمد اسماعيل كل مخاوفه عن خروج القوات المهاجمة عن مظلة حماية الصواريخ المضادة للطائرات . وبدا جلياً أن حذر أحمد اسماعيل لم يكن السبب الكامل وراء الوقفة التعبوية . . ففى ذلك الوقت كان السادات هو الذى كان يخضع ليل نهار لتهديدات كيسنجـر التى تصله عن طريق الزيات أو عن طـريق الاتحاد السـوفييتى ، كما كان يخضـع فى نفس الوقت للضغوط التشـاؤمية التى لم يكف القادة السوفييت يوماً واحـداً عن توصيلها فى إصرار إلى الـرجل وتخويفه بصفـة مستمرة من المحـاذيـر التى تتهدده وتتهـدد الموقف العالمى من استمـراره فى القتال . وأعتقد أنـه مما يؤيـدنى فى هذا الرأى ، ذلك التردد المماثل الذى حـدث فى الجبهة السـوريـة وما ذكره الفـريق طـلاس عن وقفة يـوم ٧ أكتوبر لإدجـار أو بالانـس مصرحاً أن الأمر قـد صدر بـالفعل بالتوقف ولكنه لم يوضح له ملابساته معتذراً بأن الوقت لم يحن بعد لكشف هذه الملابسات » .

(٩)

على أن الأهم من هذا كله هو ما شغـل مؤلف « مشاوير العمر » به نفسه فى هذا الكتاب من دراسة وتحليل وتقييم جهـود القـادة الاسرائيليين على الجانب الآخر من المعـارك ، ويبـدو كمال حسن على فى هذه النقطة بالذات رجل مخابرات من طراز فريـد ، ورجل عسكرية حقة لا تدفعه العداوة إلى أن يغمط

حق أى من أعدائه ، ومع هذا فإنه يقدر شارون بالذات فى أكثر من موضع التقدير الصحيح بدون تهويل ولا تهوين ، رغم أنه يصعب على أى مصرى [دعك من قواد المعارك] أن يكتوا لهذا القائد أى قدر لعداوتهم له ، وسأنقل للقارىء فقرات من مواضع مختلفة تناول فيها المغفور له الفريق أول كمال حسن على هذا القائد الإسرائيلى ، فهو يتحدث فى ص ١٣٨ عن معركة ممر متلا فى حرب ١٩٥٦ وقرار شارون الخاطىء بشهادة ديان . والذى حدث بعد ذلك أن هذه القوة لم تحتل الممر إلا بعد أن صدر أمر الانسحاب إلى القوات المصرية المدافعة ، وعندما احتله الإسرائيليون وجدوه خالياً تماماً! ويعلق ديان على هذا الأمر قائلاً فى غيظ : «إن هذا الاحتلال الدموى لمضيق حيطان فى ممر متلا ، كان من الممكن أن يكون له ما يبرره لو كانت مهمة اللواء هى الوصول إلى السويس . ولكن للأسف لم يأمرهم أحد بذلك لأن مهمتهم كانت الاتجاه إلى شرم الشيخ ! لقد هاجم هؤلاء الرجال المظليون ممر متلا على عكس أوامرى وكانت نتيجة عملياتهم هذه الخسائر الفادحة !» وهنا يقول المغفور له الفريق أول كمال حسن على : «هذا ومن المعروف أن شارون ظل مستقبله السياسى متأثراً لفترة طويلة بهذه المأساة ! ويردف فى الهامش بقوله « وقد كرر شارون الخطأ نفسه وهو وزير دفاع إسرائيل عام ٨٢ باندفاعه فى عمق لبنان حتى حاصر بيروت » ، وفى ص٣٠٥ يروى المغفور له الفريق أول كمال حسن على عن شارون قيامه ببعض الهجمات «ولقد قام الجنرال شارون فى هذا اليوم بعدة هجمات قيل بعد الحرب إنه قام بها بغير أوامر ، وكان ذلك فى اتجاه النقط الحصينة أمام الاسماعيلية ، ورغم أنه قد مُنى بخسائر جسيمة فى دباباته ، إلا أن وحدة الاستطلاع التابعة لفرقته استطاعت أن تصل إلى شاطىء البحيرات المرة أثناء قيامها بعملها حول المزرعة الصينية عند قرية الجلاء ، وتم ذلك خلال ساعات الليل لتثبت بشكل ما أن هناك ثغرة ما بين الجيشين الثانى والثالث فى هذا القطاع . وهكذا نجد تعليقات ممتعة وواضحة لمؤلف هذا الكتاب عن ديان وإبراهيم تامير وإيجال يادين وفايتسمان وغيرهم .

وحين يروى قائد المدرعات فى حرب ١٩٧٣ الذى هو كمال حسن على نفسه قصة تدمير اللواء ١٨٠ بقيادة عساف ياجورى فإنه بحكم الأمانة العلمية لايفوته أن يشير إلى أن الذى دُمر لم يكن لواء وإنما كتيبة فحسب ، ولكنها كتيبة كبيرة مجهزة ومسلحة كأنها اللواء وها هو يقول : « ويجدر التنويه هنا بأن عدد الدبابات ومدافع الاقتحام المجنزرة المصاحبة للكتيبة ، كان يشكل مجموعة لا تقل عن ١٠٠ – ١١٠ دبابات ومدفع اقتحام ، وهو حجم أراه عذراً فى تسمية هذه المجموعة باللواء ١٩٠ المدرع عند إذاعة خبر تدميرها فيما بعد » .

وهكذا يجد الناقد والقارىء نفسيهما وقد قادهما سياق الاحترام والتقدير للأمانة العلمية المتواصلة فى روايات تسلسل المعارك على نحو يستحيل معه أن يتهم صاحب المشاوير بأى نوع من أنواع الذاتية ، بل إن القارىء المتعود على مبالغات المذكرات يكاد يتميز غيظاً حين يجد مؤلف مشاوير العمر وقد قادته روح المسئولية إلى أن يتناول الشائعات الشهيرة التى أثرت الوجدان الشعبى المصرى بالتحليل والنقد على نحو ما نقرؤه لـه مثلاً وهو يتناول حادث مصرع المشير أحمد بدوى فيقول : «كنت أعتقد كما يقول المثل السائر «إذا كان المتحدث مجنوناً فليكن المستمع عاقلاً» إن مثل هذه الفرية لا تنطلى على عاقل لأن

السادات لو كان يرغب حقاً في التخلص من أحمد بدوى ورفقائه لكان أمامه أكثر من أسلوب سهل يحقق به هذا الغرض . كان أمامه مثلاً أن ينقلهم إلى مناصب أو أماكن أخرى عديدة خارج القوات المسلحة ـ وهو أمر شائع الحدوث ـ وكان أمامه أن يصدر نشرة عسكرية بإحالتهم كلهم أو بعضهم إلى المعاش . . وهو أمر يخوله له القانون . . أما أن يلجأ إلى قتلهم قتلاً جماعياً وبطريقة لا تصلح إلا للأفلام السينمائية فهو أمر لم يكن السادات في أدنى حاجة إليه . لقد تصادف أنى ذهبت مرتين إلى هذا المكان نفسه عندما كنت وزيراً للدفاع مصطحباً معى مجموعة القادة أنفسهم تقريباً للمرور على وحدات سيوة ضمن قوات المنطقة الغربية . إلا أننى بعد هبوط الطائرة الهليوكوبتر في المرة الأولى وفى المكان نفسه لاحظت صعوبة النزول والصعود بالطائرة في هذا المكان الضيق المحاط بالأسلاك . ولذا كان إصرارى في المرة الثانية على الهبوط خارج بلدة سيوة ، حيث أقلتنا السيارات إلى داخلها . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى رأيت أن أقسم القادة إلى مجموعتين عملاً بمبدأ عدم تعريض مجموعة كبيرة من القادة لاحتمالات مخاطر لا داعى لها ، والواقع أن ما أجرى من تحقيقات لم يكن ليدع مجالاً للشك بحيث يتداول هذا الموضوع بعد ذلك ، اللهم إلا أن يكون مجالاً للاتجار به .

(١٠)

و هكذا نجد بين أيدينا موسوعة حقيقية لتاريخ الوطن ولتاريخ القوات المسلحة لا يستنكف مؤلفها عن أن يعطى كل ذى حق حقه في الموضع الذى يستأهل إعطاء هذا الحق ، فلا يلجأ مؤلف « مشاوير العمر » أبداً إلى عبارة أحد الزملاء أو أحد القادة . . . وإنما هو حريص (شأن كل المنصفين الذين تخلوا عن العقد) على أن يثبت كل اسم في موقعه الصحيح ، والأفعال عنده مبنية للمعلوم إلا أن يكون المعلوم معلوماً بما فيه الكفاية . وإنى لأعتقد الآن أن صاحب هذه المذكرات حين كان قائداً كان من أولئك القواد الذين يتميزون بأنهم بلا أعداء لأنهم يستبقون الأحداث بحيث لا تخلق لهم الدراما اليومية أعداء كان يمكنهم الاستغناء عنهم . ولكن لعلى بهذا لا أكون قد أنصفته تماماً ، فهذا رجل حريص تمام الحرص على التحضر في كل تصرفاته أليس هو الذى أقام حفلاً للخبراء السوفييت قبل أن يغادروا الوطن ؟وهو بعد أن يروى هذه الواقعة يتدارك فيقول « لذلك كان صدى الاستغناء عنهم في القوات المسلحة عظيماً وموضع الترحيب الكامل من كل ضابط وجندى ، ولاأدعى أن اللفتة الإنسانية التى بادرت إليها ، كانت سبباً في تغير العلاقات مع الاتحاد السوفييتى فدفعتهم إلى توريد الأسلحة في عام ١٩٧٣ ، ذلك أن هدفى كان مجرد مبادرة من روح طيبة اشتهرت بها مصر ، مما يضاف إلى رصيد أصالتها وحضارة شعبها العريقة يتذكره هؤلاء الذين عملوا وعاشوا فوق أرضها لفترة من الزمن ولو قصرت ! »

وكأنى به كما قلت منذ فقرتين يحسب لكل كلمة حسابها فهو يخشى أن يظن به البعض الظنون ، رغم أن الأمور قد انتهت منذ زمن بعيد ، بل وانتهى الاتحاد السوفييتى نفسه .

(١١)

ومن أروع الصفحات في هذا الكتاب إنصاف المؤلف لاسماعيل باشا صدقى وحكومته وموقفهما في

التغلب على الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات (ص٣١) وكذلك تلك الصفحات التي يصف بها أول يوم له في الكلية الحربية بأنه أطول يوم في التاريخ (بدءاً من صفحة ٤١) وذلك حيث يقول: «لو أنك سألت أي رجل عسكري عن أطول يوم صادفه في التاريخ، ربما ذكر لك أياماً محددة عاشها في معارك قتال عنيفة، ولكنه لاينسى أبداً أن اليوم الأول لدخول الكلية الحربية من بين أطول هذه الأيام. ظننت في ذلك اليوم أنه لن تغرب له شمس أبداً.. وأن الفراش الصغير الجديد الذي ظللت أتعلم طوال اليوم كيفية تهيئته «وفرشه» بطريقة عجيبة معينة (والأونباشي يقوم كل مرة بهدم كل ما أديت من جهد وعرق) ظننت أنه لن تحين أبداً ساعة النوم لكي أرتمي في هذا الفراش! وعندما صاح البروجي بنغمات «نوبة النوم»، ودفنت نفسي داخل الأغطية البيضاء الناصعة بمجرد أن صاح الأونباشي صارخاً «اترك كل ما في يدك ونم».. لم أصدق عيني اللتين أمرني نفس الأونباشي بإغماضهما في الحال وعدم تركهما مفتوحتين طبقاً للأوامر! في هذا اليوم اعتقدت أن العسكرية شيء من الصعب تعلمه أو التدرب عليه! ففرش السرير الصغير مشكلة عويصة، ولف «القالشين» على الساق بحيث تظهر التوكة عند موضع معين عند نهاية اللف مشكلة أعوص.. وترتيب الدولاب بطريقة معينة ودقيقة مع تطبيق الغيارات الداخلية فوق بعضها (في شكل منتظم كأنه رسم بالقلم والمسطرة) هو أمر يحتاج إلى مصمم هندسي! أما عندما جاء دوري في طابور قص الشعر وأزال الحلاق العسكري كل ما نبت فوق رأسي في نصف دقيقة شعرت فعلاً أني أصبحت رجلاً آخر. ومن أروع الصفحات أيضاً ما يرويه(ص٤٢) عن مأساة أول الدفعة السابقة عليهم الطالب على عبد الدايم الذي فصل من الكلية لمجرد أنه كتب لوالده في مناسبة تخرجه «أنه لاشك سينتهزها فرصة لبث الروح الوطنية بين الشباب الذي سيقوده ضابطاً»، ومن أهم الفقرات ما يرويه عن مصرع أخيه الأكبر المهندس عزت ونقله نتيجة لذلك للعمل مع شقيقه طلعت في سلاح الفرسان (ص ٥٨ و٥٩)، كما أن من أهم الفقرات روايته لأحوال مصر أثناء وباء الكوليرا ص (٦٤، ٦٥) والتي يتحدث فيها عن إشاعة أن الكوليرا كانت مؤامرة من الانجليز، ويختمها بقوله ص ٦٥: «والحقيقة أني لاأملك اليوم ما يؤيد أو يفند إشاعة مؤامرة الكوليرا، ولكن الثابت المؤكد أن بريطانيا لم تلتزم بتنفيذ بنود المعاهدة منذ إبرامها تنفيذاً دقيقاً، سواء فيما يتعلق بإجراءات الحجر الصحي أو بالإجراءات الجمركية السليمة.. خاصة وأنها كانت تضع يدها على بعض مطارات قناة السويس الأمر الذي أتاح لها إحضار بضائع وأشخاص من جنوب آسيا، حيث كانت تتوطن بها في ذلك الوقت أمراض وبائية خطيرة كالحمى الصفراء والكوليرا. وكان الجيش البريطاني قد اتخذ من منطقة القناة محطة للحجر الصحي لكل الجنود الانجليز وهم في طريق عودتهم من الهند إلى بلادهم.

ومن أطرف ما في هذا الكتاب ما يرويه عن رحلة القطار التي استغرقت حوالي عشر ساعات من القاهرة إلى قليوب (ص ٩١) أو ما يرويه عن رحلته العلمية إلى انجلترا عام ١٩٤٩ (ص ١٠٧ وما بعدها) أو ما يحدثنا به عن انطباعاته عن مجزرة الإسماعيلية في ١٩٥٢ فحريق القاهرة (ص ١١١ وما بعدها). أو حديثه المفعم بالأسى عن أعقاب ثورة ١٩٥٢ ونشوء التفرقة بين أهل الثقة وأهل الخبرة

ص ١١٦ وص ١١٧ إلى أن يقول في أسى شديد قد يكون أوانه قد فات : «وهكذا لم تتميز طبقة أهل الثقة في الأغلب بأي كفاءة خاصة ، سوى أنهم «متصلون» بالجهات العليا . . ويكفي أن يشار إلى أي واحد منهم بهذا اللقب حتى يعمل له ألف حساب ، فكانوا أشبه بقوموسيرات الاتحاد السوفييتي الذين كونوا طبقة أخرى متعالية داخل الجيش الروسي هي التي كانت تجني كل ثمار الثورة . ولذلك تطلع الكثير منهم إلى تحقيق أمنيات شخصية ، وكان جواز مروره في ذلك هو أنه يحمل لقب «الأحرار» وهي تسمية لاشك تحمل معنى جائراً يشير إلى تصنيف غير مقبول بالمرة . فالمفروض أن كل من يخدم في القوات المسلحة قد نال شرف الجندية الذي لا يناله إلا من هم أحرار بالفعل . ناهيك عن القول الإسلامي المأثور بأن الناس ولدوا جميعهم أحراراً ، فلم ولحساب مَنْ كانت هذه التفرقة التي كانت من ضمن الأسباب الرئيسية لكارثة ١٩٦٧ ؟ إذ ظل يحمل هذا الموقف الطبقي بين طياته كل أسباب الانهيار في الانضباط العسكري الذي يعتبر أساس العمل والنظام السليمين داخل أية قوات مسلحة في أي دولة في العالم لاترى لنفسها دوراً مخلصاً سوى الأمن والدفاع عن الوطن فحسب ! ويروى لنا مؤلف الكتاب معاناته من التقارير ص ١١٩ وص ١٢٠ لالسبب إلا لأنه كان يقابل سعد التناه الصحفي الشيوعي عند حضوره للسلاح لمقابلة ثروت عكاشة قائد السلاح ! !

كذلك فإن من أهم فقرات هذا الكتاب ما يلخص به مؤلف « مشاوير العمر » أخطاء مصر في سوريا حين يروي قصة القائد الذي عمل معه في اللواء ٧٠ المدرع حيث يقول : « وأذكر أن قائد اللواء (وكان يدعى العقيد محمود عودة) قد شد على يديَّ مهنئاً يوم خلفته في منصبه عندما أوفد في بعثة إلى الخارج ، ثم اعتذر لي عن قصة صغيرة حدثت منه يوم أن جئت لتقديم نفسي إليه منذ عدة شهور ، إذ بادرني بسؤال أعترف أنه هز نفسيتي كضابط مصري ، قال لي يومها : هل يمكنني أن أعرف إذا ما كنت من أهل الخبرة أو من أهل الثقة؟ وتعمدت أن أرد على سؤاله متجاهلاً مقصده قائلاً : أنا لا أعرف ماذا تقصد ، ولكن الذي أعرفه عن نفسي أني قد أوفدت في بعثة ١٤ شهراً إلى الاتحاد السوفييتي وعملت رئيس أركان القيادة الشرقية ثم كلفت بالحضور إلى هنا لمعاونتك !

ويومها ضحك وقال لي : « إذن فأنت من أهل الخبرة . . وعندما غادر اللواء ـ ولم أره بعد ذلك ـ قال لي : « والله يا أخي أنت تختلف عمن قبلك تماماً . . وليتهم في مصر يجعلون أهل الخبرة هم أهل الثقة بالفعل » ! ولم أعلق بشيء . .

وحين ينساق المرء مع نفسه إلى التفكير في عواقب الأحداث نجد مؤلف هذه المذكرات أكثر ما يكون تعبيراً عن الأسى عند حديثه عن الانفصال السوري وبخاصة أنه كان الضابط المصري الوحيد الذي أتيح له أن يرأس لواءاً كاملاً في الجيش السوري وهو يحدثنا في مواضع مختلفة عن مشاعره الحادة تجاه هذه القضية .

(١٢)

أما عن سعة أفق السياسي البارز كمال حسن علي فيكفي أن ننقل ما نقله لنا في موضعه تماماً عن

موقف تيتو السياسي الذكي في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ حين دعا كل الحكومات والأحزاب الشيوعية في شرق أوروبا للاجتماع بعد توقف المعارك في الشرق الأوسط بساعات قليلة ، يروى المغفور له الفريق أول كمال حسن علي فيقول : «ولعل أغرب ما حدث في هذا الاجتماع ، كان الحديث الذى وجهه الرئيس تيتو إلى المجتمعين قائلاً لهم : «إن ضرب حركة التحرر الوطنى فى الشرق الأوسط لن تكون إلا بداية الخطر الذى سوف يمتد غداً لدول أوروبا الشرقية ، وبعد غد يصل الخطر إلى الاتحاد السوفييتى نفسه» . ولقد مضى تيتو فى حديثه موضحاً كيف أن الاتحاد السوفييتى لم يتمكن حتى ذلك اليوم من حل مشكلة القومية فيه ، ثم نبه كيف أن هناك نشاطاً معادياً يتحرك فى الجمهوريات الجنوبية كأذربيجان وكازاخستان وجورجيا وغيرها ، بل وأيضاً فى الجمهوريات الشمالية بالبلطيق كأستونيا ولاتفيا ولتوانيا . وكأنما كان الرجل يقرأ المستقبل فى كتاب مفتوح ! والحقيقة أن المعنى الذى أوضحه تيتو فى ذلك الاجتماع ، سبقه عبد الناصر إلى استشفافه عندما قابله السفير السوفييتى يوم ٨ يونيو (اليوم الرابع للمعركة) فجابهه بقوله : «إنها سوف تكون كارثة إذا لم يفهم قادة الاتحاد السوفييتى أنهم بهزيمة العرب قد هزموا هم الآخرون !» .

وهكذا تتضح سعة أفق كاتب هذه المذكرات الذى يروى هذه الوقائع بشىء من التأييد ، ولا يتعارض هذا على الاطلاق مع ما رواه هو نفسه فى موضع آخر عن معلق عسكرى قال بأن الاتحاد السوفييتى كان فيما يبدو هو المحظوظ الأول من حرب ١٩٦٧ لأنه وصل إلى المياه الدافئة . . ذلك أن هذا الوصول كان ـ بالفعل ـ مؤقتا جداً !!

(١٣)

وقد لا يكون كمال حسن على من الذين يجيدون الحديث عن إنجازاتهم بطريقة تصورها على أنها معجزات ، ولكن كثرة ما أتيح لهذا الرجل من مواقع للعطاء الوطنى قد عوضته عن هذا التواضع والإعراض عن عبادة الذات ، ومع هذا فإن المغفور له الفريق أول كمال حسن على يضع أيدينا على بعض ما تحقق على يديه خلال توليه رئاسة الوزارة فيقول : «كانت أولى المشكلات التى تصدت لها الوزارة بشكل حازم هى مشكلة الدعم التى كانت تكلف الحكومة عبئاً ترزح تحت ثقله ليس فحسب فيما يكلفها من بلايين الجنيهات التى كان ممكناً الاستفادة منها فى عملية التنمية ، وإنما أيضاً لأن الدعم كانت له آثاره الاجتماعية والسياسية الضارة التى أثرت تأثيراً غير مباشر فى الأخلاقيات العامة وقيم المجتمع . ولقد أمكن للوزارة فى مدتها القصيرة المحددة أن توفر لميزانية الدولة مبلغاً وصل إلى ١٫٨ بليون جنيه فى عام واحد عن طريق مضاعفة سعر الرغيف مع تحسين نوعيته . والواقع أن الحكومة لم تتكلف شيئاً فى عملية التحسين سوى أنها قصرت استخدام القمح والدقيق المستورد من استراليا على المدن الكبرى ، بدلاً من محافظات الصعيد التى لها طرقها فى صنع الرغيف الأسمر .

ويتحدث كمال حسن على عن مؤتمر القطاع الخاص الذى عقده فى عهد حكومته فيقول : «ونجح المؤتمر نجاحاً فائقاً فى التعرف على المشاكل والعقبات التى تعترض القطاع الخاص والعمل على حلها .

وكان من المفاجىء لنا أن عدد المشكلات المطروحة وصلت إلى ١١٣ مشكلة ، تم رصدها فى تسع مذكرات ضخمة . وقبل نهاية المؤتمر الذى استمر ٣ أيام أمكن اتخاذ قرارات فورية لوضع الحلول لمعظمها ، أما المشكلات الباقية فقد أحيلت إلى لجان وزارية لدراستها وإعداد القرارات والتوصيات اللازمة لها . غير أن أهم نتائج هذا المؤتمر كانت زيادة الثقة وتعميق المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص ، الأمر الذى رفع فيما بعد من الإنتاج ومن التصدير فى مجالى الصناعة والزراعة ، وخاصة بعد وضع خرائط استثمارية للمشروعات الزراعية والصناعية والسياحية .

ويتحدث عن حفاظه على الرقعة الزراعية فيقول : «وفى إحدى جلسات مجموعة العمل أشرت بضرورة عمل مسح جوى لكل الأراضى الزراعية بالجمهورية بمقياس رسم ١ : ٥٠٠٠ وذلك لمراقبة أى تغير يحدث فى شكل الأرض . ولقد كان هذا العمل من أفضل الحلول العملية ، لأننا لو كنا أوكلنا مسح الأراضى الزراعية إلى نظام المسح الهندسى العادى لاقتضى تنفيذ هذا العمل عشر سنوات يكون قد ضاع فيها نصف مليون فدان زراعى على الأقل . ولقد تم توزيع الصور الجوية على وكلاء وزارة الزراعة فى المحافظات كمسئولين عن متابعة القانون أمام الوزارة . ومنذ ذلك التاريخ امتنع البناء المخالف وأغلق ملف هذه المشكلة . وإن كان أعيد فتحه بعد تركى الوزارة بإجراء بعض التصالح تحت ضغوط اجتماعية خاصة» .

كما يتحدث عن موقف وزارته من مشكلة تلوث البيئة فيقول : «ولم تكن مشكلة تلوث البيئة إلا إحدى النتائج الفرعية لمشكلة السرطان السكانى ، فكان هناك التلوث فى مياه النيل ، ثم تلوث الهواء فى الشوارع وفى الأحياء السكنية المكتظة ، ثم تكاثر القمامة فى شوارع القاهرة وعلى شواطىء النيل وفى الأحياء المزدحمة والقرى وغيرها . ولقد لجأت الوزارة إلى فرض ١٠٪ إضافة على تذاكر السفر بالطائرات مع إنشاء صندوق خاص للصرف على مشكلات البيئة تحت إشراف مجلس الوزراء مباشرة» .

بيد أننا لو تأملنا إحساس مؤلف هذا الكتاب فى كل ما تقلد من مناصب وقارنا إحساسه بالإنجاز فى كل منها لوجدناه أكثر ما يكون سعادة بما بذل فى جهاز المخابرات عنه فى أى منصب آخر من المناصب الوزارية التى تقلدها بعد ذلك . وقد نستطيع فهم هذا الشعور فى ضوء أن العمل فى هذا الجهاز كان عملاً هادئاً يتيح لصاحبه اللذة بإنجازه بعيداً عن السباق المحموم لأجهزة الإعلام ، وهو السباق الذى عانى منه المغفور له الفريق أول كمال حسن على فى كل خطوة يخطوها حين كان وزيراً للخارجية مثلاً فى أثناء مباحثات واشنطن حيث يروى ذكرياته فيقول : «حين نزلت مرة من الفندق خلال المباحثات فى نزهة قصيرة على القدمين تبعدنى عن الجو المحموم فى الفندق . وقصدت محلاً للأحذية وما إن غادرت الفندق حتى تابعنى عدد من المراسلين ومندوبى التليفزيون فأعادونى إلى نفس الجو الذى كنت أحاول الهروب منه . وسمعت ضمن المتابعين مذيعاً يصور بفرح هذه اللحظات الخالدة لانتهاء المباحثات إلى بر الأمان والسلام وذلك بعد أن ظن المراسل أننى فى طريقى للبيت الأبيض سيراً على القدمين لتوقيع المعاهدة . . وأسرعت بالدخول إلى أول محل صادفنى وكان محل قبعات . . فلم أجد مانعاً من شراء

غطاء لرأسي العارية ، ومن المحل اتصلت بالفندق وطلبت سيارة وصلت بالفعل لإنقاذي من هذا الموقف فلم أكن أنوى الإدلاء بأى تصريح من أى نوع ، ناهيك عن التصريحات المخيبة لآمالهم التى كان يمكن أن تصدر عنى فى مثل هذه الفترة . ولهذا فإن المغفور له الفريق أول كمال حسن على يتحدث بسعادة بالغة عن عمله وإنجازه فى المخابرات فى أكثر من موضع ، ويكفينا أن نشير إلى واقعة استقباله للصحفيين فى قلب جهاز المخابرات وتناولهم الغداء فيه ومرورهم على أقسامه وأجنحته . أو اهتمامه مثلاً بإنتاج الفيلم الذى عرف بعد ذلك باسم «الصعود إلى الهاوية» ، دعك من مشاركته لحسن التهامى فى بدء الاتصالات بالجانب الإسرائيلى ، ولكن الأروع من هذين فى نظرى ما يرويه عن النشاط الهام لجهاز المخابرات فى متابعة الأمن الاقتصادى للبلد حيث يقول : «وأذكر أنه فى عام ١٩٧٧ انخفض محصول القمح والحبوب فى الاتحاد السوفييتى إلى أدنى مستوياته ، مما ينبىء بلجوئه إلى السوق العالمى لشراء ما يلزمه نظير الدفع بالذهب ، كان العجز حوالى ١٢ مليون طن ، لذلك كان من المتوقع زيادة الأسعار بقدر كبير حيث يخضع السوق العالمى إلى قاعدة العرض والطلب. واتصلت بوزير التموين لسرعة التعاقد على الكمية المطلوبة وقتها وكانت مليون طن قمح ، غير أن الاستجابة كانت من البطء بحيث بدأت الأسعار فى الصعود ، فلجأت إلى السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء الذى أوصى بسرعة التعاقد ، إلا أن الوقت كان قد فات واندفعت الأسعار إلى زيادة ما يقرب من ٥٠ دولاراً فى الطن . وبعبارة بسيطة فقد خسرنا نتيجة لعدم تقدير قيمة هذه المعلومات وهذا التحليل حوالى ٥٠ مليون دولار. وكاد الأمر يتكرر فى العام التالى لولا تدخل الرئيس السادات بشخصه ، الأمر الذى دعا إلى إصدار نشرة اقتصادية كل ١٥ يوم توزع على كافة الوزارات والجهات المعنية ، تشمل كافة المعلومات الاقتصادية المؤثرة على السوق العالمية وبالتالى على مصر . لذلك لا يتوقف نجاح أى جهاز مخابرات فى بلد ما على ما يحصل من معلومات وتحليلها بل يتوقف على مدى الاستفادة بهذه المعلومات فى التوقيت المناسب ولا ينطبق ذلك على المعلومات العسكرية فحسب بل على كافة المعلومات كما رأينا فى مثال القمح » .

(١٤)

ويبدو مؤلف « مشاوير العمر » حريصاً على أن يطلعنا على الجانب «الفنى» فى شخصيته فى كثير من المواضع ولا شك أنه رجل مثقف إلى أبعد حدود الثقافة ، ولكن هذا لا يمنع من أن ننقل للقارىء مع شىء من الدهشة حرصه على تصوير الموقف بأكمله على النحو الذى نقرؤه فى عبارته التالية : « فى مساء يوم الاثنين الموافق ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ كنت أجلس فى مكتبى بنادى ليتوريو الإيطالى بشارع الهرم أراجع بعض البرقيات والخطابات الرسمية ، وكانت موسيقى الفلامانكو الأسبانية التى أعشقها تصل إيقاعاتها الجميلة الواضحة إلى أذنى من نافذة الغرفة التى أستطيع أن ألمح من خلالها الراقص العالمى المشهور ألفريدو ألاريا وهو يؤدى إحدى رقصاته الثائرة السريعة داخل ملهى أوبرج الأهرام الشهير المجاور للنادى الذى كانت قوات الاحتياطى الاستراتيجى قد احتلته ليصبح مركزاً لقيادة هذه القوات» ، فهذه الفقرة غريبة تماماً على سياق الكتاب كله .

(١٥)

وعلى الرغم من أن صاحب هذه المذكرات كان وزيراً للدبلوماسيين فإنـه لايجد حرجاً فى أن ينتقد شخصية كبيرة كالملك حسين بكل وضوح وكل علانية فيقول فى معرض حديثه عن بدايـات حرب يونيـو ١٩٦٧ : «هذا ويقـول بعض الكتاب السياسيين إن زيـارة حسين كان لها هـدف آخر غير ذلك . وهى الحصول على أكبر قـدر معلومات ممكن من عبد النـاصر عن نياته فى هذه الحرب ، وبـالذات عن الضربة الأولى ومدى تعاونه المباشر مع السوريين فى هذه الحرب ، وهل ستكون مصر وحدها فى الأيام الأولى من الحرب أم ستقوم سوريـا بالهجوم على إسرائيل فى ذلك الوقت ؟! والـدليل على ذلك أنه كان يسأل عبد الناصر أسئلة مباشرة حول هذا الموضوع ،وعموماً فإن أفضل ما يثبت الدور المشبوه للملك حسين من وراء هذه الزيـارة أن تمت مقابلة سرية بين اللـواء عماش والسفير الأمريكى بالأردن (فى أول يونيـو) طلب فيها سرعـة نقل الطائرات النفاثـة المقاتلـة (ف ١٠٤) وعددهـا ٢٥ طائرة والتى سبق أن أرسلتها أمريكـا للأردن ـ طلب نقلها بصفـة مؤقتة من الأردن حتى تنتهى الأزمة ! وهكـذا وفر الملك حسين على نفسه ضربة جوية مسبقة من إسرائيل ، وقد أخذ معه الفريق عبـد المنعم رياض ليقود قيادة صوريـة جيشاً برياً استغنى عن طائراته قبل المعركـة! فأى جيش هذا الذى سيقوده عبـد المنعم رياض ورئيس أركان حربه عامر عماش ؟!

ومما يرويه فى موضع آخر فى الهامش قوله : «مما يذكر فى هذا الصـدد أن عيـزر فايتسمان وزير الدفاع الإسرائيلى كـان دائماً يردد لى بعـد توقيع اتفـاقية السلام أن الملك حسين أخطأ مـرتين : الأولى عندمـا اشترك فى حرب عام ٦٧ ففقد الضفة الغربية ، والثانية حين لم يشترك فى حرب عام ٧٣ لاستردادها » .

(١٦)

كذلك فإن مؤلف « مشاوير العمر » لا يجد حـرجاً فى أن يعبر عن الجانب الإنسانى من مشاعره تجاه السلام مع إسرائيل فيما يروى من وقائع حدثت أثناء معركـة السلام يكرر روايتها فى مشاوير العمر بعد أن كان قد رواها فى كتابه السابق (محاربون ومفاوضون) ، وذلك حيث يقول : «حدث مرة أثناء إحدى جولاتى على القدمين مع عيزر فايتسمان فى شوارع تل أبيب ، وكنا فى شهر رمضان أن اندفعت سيدة فى الستين وعـانقتنى وقبلتنى وقـالت بارك الله فيك ثم فعلت نفس الشىء مع عيـزر فـايتسمان . والتقط المصورون هذا المشهد . وأذكر أن الصورة نشرت فى اليوم التالى فى صحف الأردن تحت عنوان «قُبلة فى رمضان» . ولا أشك لحظة فى أن هذه السيدة هى أم فقدت زوجاً أو ابناً أو شقيقاً لها فى الحرب ، وأن ابتهاجها بالسلام هو الذى دفعها إلى ذلك ، فقد وجدت فى السلام شأنها شأن معظم الشعب الإسرائيلى خلاصاً من حياة أفقدها الكره والعداوة طعم السعادة وقد سألتنى مرة السيدة الصحفية «سميد أريرى» مراسلة يدعوت أحرنوت عن ذكرياتى عن إسرائيليين أو مصريين أفقدتهم الحرب عزيزاً لديهم » .

وهذا الجانـب الإنسانى البسيط والعميق فى آن واحـد هو مـا يجعل صاحب هـذه المذكرات يعترف بصدق بالسبب الذى جعله يلتحق بالكلية الحربية فى مطلع حياته فيقول : « كنت أتمنى أن أصبح طبيباً

بشرياً خصوصاً أن مجموعي كان عالياً يتيح لي الالتحاق بكلية الطب . ولكنني أعتقد أني تأثرت وقتذاك بسلوك شقيقي طلعت الذي يكبرني بثلاث سنوات عندما ترك دراسة إعدادي الطب والتحق بالكلية الحربية وتخرج منها بعد عامين فقط . . إن التحاقي بهذه الكلية إذن سوف يتيح لي فرصة المشاركة في رعاية إخوتي الثلاثة الأصاغر ، مما يخفف العبء عن هذه السيدة المصرية الصامدة التي صهرتها السنون في مشوارها اللاهث حتى صرنا رجالاً . . ومن هنا كان قراري بالالتحاق بالكلية الحربية خاصة بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ التي سمحت بزيادة حجم القوات المسلحة المصرية » .

(١٧)

وعلى هذا النحو تمضي صفحات هذا الكتاب الممتاز الذي يندر أن يكتب كتاب مثله بهذا العمق والتقصي للحقائق على فترات طويلة . . فهذه المشاوير تمتد سبعين عاماً ، والرجل يكتبها كما عاشها بالعرض لا بالطول فحسب ، ثم وهذا هو الأهم يقف دائماً ليُعدل من وجهات نظرنا تجاه كثير من المسلمات وأعترف أني كنت في كثير من الأحيان أصارح أصدقائي برأيي في وعد بلفور ، ولكنني لم أكن أجد الفرصة للمجاهرة به ، فإذا بي وأنا أقرأ «مشاوير العمر» أجد مؤلفها يذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه ، وليس هذا فحسب ولكنه يجاهر بما يعتقد على الرغم من أنه رجل دولة بينما أنا شاب حر . يقول المغفور له الفريق أول كمال حسن علي : «كم كانت فجيعة بريطانيا عندما انقلب عليهم اليهود داخل فلسطين ، وراحوا يلاحقون الضباط الإنجليز بالقتل والإرهاب وتعليق جثثهم فوق الأشجار ، ثم كانت الطامة الكبرى عند نسف مركز رئاستهم الرئيسي لمنطقة الشرق الأوسط عام ٤٦ في فندق الملك داود بالقدس! ولذلك لم يكن عجيباً أن يكون يوم رحيل آخر جندي بريطاني من فلسطين هو نفسه أول يوم لاشتعال النار في المنطقة والتي ظل أوارها لا ينطفيء لأكثر من أربعة عقود حتى الآن ! ومن العجيب أن هناك الآن من الإنجليز من يقول بأن انجلترا خسرت من وعد بلفور أضعاف ما خسره العرب منه ! بل هناك من اليهود من يردد نفس القول ولكن بصيغة أخرى . . فهم يقولون إن اليهود هم الذين خسروا من هذا الوعد بأكثر مما خسر العرب والإنجليز معاً ! ولكي نفهم وجهات النظر الغريبة هذه ، علينا أن نستعيد الظروف التي صدر فيها هذا الوعد ، ولكن من منظار آخر غير الذي درجنا على استيعابه . لقد أصدر هذا الوعد السير آرثر جيمس بلفور ــ الملقب بالفيلسوف ــ عندما كان الرجل يتولى وزارة خارجية بريطانيا (١٩١٦ ـ ١٩١٩) أثناء الحرب العالمية الأولى . . وكان الهمّ الشاغل للإنجليز في ذلك الوقت هو التغلب على خصمهم اللدود ألمانيا . كان بلفور يدرك الأثر السيكولوجي الرهيب الذي سيصيب ألمانيا في مقتل إذا ما أصدر هذا التصريح في ذلك التوقيت الذي أعلنه فيه ، لقد صرح الرجل بأن الإنجليز سيسمحون لليهود بإقامة وطن قومي في فلسطين ، ومعنى ذلك أن الألمان اليهود لن تصبح ألمانيا هي وطنهم بعد الحرب بل فلسطين ، إذن فليس من صالحهم أن ينتصر الألمان على أعدائهم الإنجليز حتى يتمكنوا من تنفيذ وعدهم ! وهكذا دق الرجل إسفيناً حاداً بين اليهود الألمان وبين وطنهم (أو وطنهم بالمولد) . ولقد كان هذا التصريح كافياً لأن يحول خمسة ملايين يهودي أو أكثر في ألمانيا إلى خمسة ملايين طابور خامس مخرّب لعجلة الحرب ، أو على الأقل خمسة ملايين مواطن ينظر إليهم بعين الشك والريبة ، فقد كانوا يعملون ضد صالح المجهود

الحربي الألماني في مجالات المال والإنتاج والاقتصاد وفي ميادين القتال ، بل ومن يدري كم منهم سيصبح جاسوساً يمد الحلفاء بكل أنواع المعلومات ! من أجل ذلك كان العداء بينهم وبين هتلر الذي كان «أونباشي» قبل هذه الحرب ، ومن أجل ذلك لاحقهم بالاضطهاد والتنكيل وبمراكز الهولوكوست في الحرب العالمية الثانية ، وهكذا لحقتهم كل هذه المصائب بسبب وعد بلفور ! ، ومع ذلك عندما صدر وعد بلفور ليعطي اليهود الحق في إقامة وطن قومي في فلسطين ، لم يكن في نية الإنجليز أبداً أنهم سوف يتخلون يوماً عن فلسطين ليقدموها هدية سائغة فوق طبق من فضة «لأحبائهم» اليهود . ففي عام ١٩١٧ أي العام الذي صدر فيه الوعد لم يكونوا قد «حرروا» بعد فلسطين من أيدي العثمانيين ، لقد فتحها اللنبي بحد السيف ــ كما يقولون ـ فهل كانوا يريقون دماء أبنائهم الزرقاء من أجل أن يبدوها لغيرهم من اليهود ؟ إن فلسطين وقد غزاها الإنجليز وأصبحت تحت انتدابهم يمكن أن تتسع لليهود والعرب معاً (اتفقوا شاءوا أو اختلفوا) ، المهم أن ينصاعوا جميعاً تحت الراية البريطانية لأوامر الحاكم العسكري الإنجليزي ! ومع ذلك فعندما قرر الإنجليز الانسحاب من فلسطين في يوم ١٤ مايو ٤٨ (أي اليوم السابق لدخول القوات العربية الحرب) ، كان مهندسو الاستعمار البريطانيون متأكدين تماماً أن الصراع الذي أوجدوه في المنطقة بين أهل المنطقة وبين الجسم الغريب الذي زرعوه بداخلها سوف يتيح لهم كل الفرص لاستنزاف واستغلال باقي مُقدّرات المنطقة من خامات وأسواق وقناة وبترول وموقع إلخ ، بالإضافة إلى كل متوقعات مخطط بانرمان ــ الذي أفصحت عنه الوثيقة المشهورة المذاعة والتي أقل ما فيها من شرور هو فصل الجناح الشرقي الآسيوي عن الجناح الغربي الإفريقي للأمة العربية وإثارة كل ألوان النزاع والشقاق في جسمها حتى لا تقوم للعرب قائمة تحمل من المفاجآت ما لا يتحمله التاريخ الغربي مرتين !»

(١٨)

وإذا كان هناك ملحوظة تؤخذ على أخطاء تاريخية في هذا الكتاب فهي ملحوظة واحدة تتعلق بتنصيب الدكتور حمدي السيد نقيب الأطباء عميداً لطب القاهرة في ص ٥١٦ وهو ما لم يحدث حتى الآن .

أما الملحوظة الأهم من هذا بكثير جداً فهي أن المغفور له الفريق أول بحكم [دبلوماسيته] قد أفلت من أن يتناول بقلمه وذاكرته بعض المواقف الهامة التي كان لابد له أن يتناولها ، فهو لم يتناول الشائعات التي أحاطت بحادث استشهاد عبد المنعم رياض رئيس الأركان على الرغم من أنه تناول الشائعات التي أحاطت بحادث استشهاد المشير أحمد بدوي !! بل إنه لم يرو حادث الاستشهاد نفسه في ١٩٦٩ !! وهو لم يبد أي رأي في خلفيات اغتيال الرئيس السادات نفسه على الرغم من أن السيدة جيهان السادات قد ألمحت في كتابها إلى أن مستوى تنظيم العرض في عهد المشير« أبو غزالة» لم يكن على مستواه في عهد المشير الجمسي . . وهكذا .

وكنت أتوقع من صاحب هذه المذكرات أن يتناول السياسيين المعاصرين له بقدر أكبر من التقييم ، ولكنه اكتفى بتقدير المرحوم فؤاد محي الدين مرة بعد أخرى ، وبانتقاد المغفور له الدكتور رفعت المحجوب في موقف واحد ولكنه موقف يبلور كثيراً من شخصيته عليهما رحمة الله .



الفصل الثانى

أوراق سياسية

للمغفور له المهندس سيد مرعى

(١)

ربما كان سيد مرعى أبرز نموذج للسياسى المصرى المعاصر الذى جمع بين مهارة السباحة ومهارة الصيد ، فقد سبح سيد مرعى فى بحر السياسة المصرية المعاصرة قرابة نصف قرن (بما فى ذلك فترة المشاهدة الأخيرة) ، ومع هذه السباحة حقق كثيراً جداً من النجاحات التى اقتنصها بحكم مهارته وإن لم يكن راغبا فيها بقدر ما كان راغباً فى صيد آخر ، فقد كان مثلاً طموحاً إلى رئاسة الوزارة ، ولكنه نال ما هو أرفع (بروتوكوليا) من هذه الرئاسة مما لم يخُطط للوصول إليه [رئاسة مجلس الشعب والأمين الأول للاتحاد الاشتراكى ومساعد رئيس الجمهورية] .

وسوف نتناول فى هذا الفصل كتاب " أوراق سياسة " للمغفور له المهندس سيد مرعى ، الذى نشره المكتب المصرى الحديث فى ١٩٧٨ ، ولكننى لا أستطيع أن أخفى على القارىء مسايعترينى من شعور بأننانظلم سيد مرعى حين نعتبر هذا الكتاب بأجزائه الثلاثة هو كل مذكراته السياسية ، ذلك أنه قد نشرت له على مدى سنوات حكم الرئيس محمد حسنى مبارك مجموعة هامة من الأحاديث والحوارات الصحفية فى عدد من الصحف الكويتية ، تتصل بحياته السياسية ، وحين يتاح لهذه الأحاديث فى المستقبل القريب أن تجُمع فى كتاب فإنها سوف تمثل مرجعاً أغنى بكثير من « أوراق سياسية » وأكثر فائدة للمؤرخ المعاصر .

وفى تلك الأحاديث والحوارات المتصلة نجح صاحب هذه المذكرات فى أن يتغلب على كثير من نواحى الضعف فى مذكراته الأولى «أوراق سياسية » التى نتناولها هنا بالنقد والتحليل . . ولكننى مع هذا لا أستطيع إلا أن أذكر أن كتاب « أوراق سياسية » يظل بالنسبة لأدبيات السياسة المصرية والتاريخ المصرى العربى المعاصر بمثابة الكتاب المعتمد عن رؤية صاحبه لتاريخ حياته ، ذلك أن الرجل لم يقدم هذه الأحاديث والحوارات الأخيرة فى كتاب للقارىء ، وقد كان فى وسعه أن يفعل .

ومع هذا فإنى أحب أن أذكر للقارىء خلاصة ماكتبته فى مقدمة كتابى عن سيد مرعى (وهو تحت الطبع ، وربما يخرج إلى الوجود بإذن الله سبحانه وتعالى فى وقت قريب من صدور هذا الكتاب الذى بين أيدينا) من أن هذا الرجل كان أكثر السياسيين المعاصرين جميعاً حرصا على تهيئة نفسه للكتابة عنه وقد قلت فى هذه النقطة مانصه « . . . هيأ نفسه للكتابة عنه ، وقد يظن القارىء أنى أعنى بهذا أنه نشر

مذكراته ، ولكن نشره لمذكراته لم يكن إلا عنصراً من عناصر كثيرة امتدت بفضل ذكاء هذا الرجل ، ورغبته فى الخلود (وهى رغبة حقيقية لاتتوفر للكثيرين) إلى وضع الكتب والتقارير عن وجهات نظره فى كل مرحلة من مراحل حياته ، ويندر أن تجد واحداً من السياسيين جميعاً قد انتبه إلى نفسه بهذا القدر الذى انتبه به هذا الرجل » .

ولهذا السبب فإننى مضطر فى كتاب يصدر فى ١٩٩٤ إلى أن أعرض كتابا نشر فى ١٩٧٨ أى منذ ١٧ عاماً على حين أن مؤلف هذا الكتاب كان قادراً على أن يُطور هذا الكتاب ، بجزء رابع أو خامس أو بطبعة جديدة ، أو بتأليف كتاب جديد أشمل وأكبر على نحو مافعل كمال حسن على الذى ألف «محاربون ومفاوضون» ونشره مركز الأهرام للترجمة والنشر ثم سرعان (وسرعان هنا امتدت إلى حوالى خمس سنوات) ما وضع كتابه الأشمل والأعمق « مشاوير العمر » فى ١٩٩٤ وهو الكتاب الذى خصصنا له الفصل الأول من هذا الكتاب .

(٢)

ولكتاب سيد مرعى قيمة تاريخية لم ولن ينافسها فيها كتاب آخر من مذكرات الوزراء سواء قبل الثورة أو بعدها ، فإنه قد استطاع فى فصول قليلة أن يضع أيدينا على كثير من الحقائق الهامة والخطيرة المتعلقة بمشكلة فلسطين ، وقد جاء عرض سيد مرعى لهذه المشكلة سلساً ورائعاً بقدر ما كان دقيقاً ومعبراً ، وعلى الرغم من أن هذا الحديث الممتاز جاء بعد الأوان (١٩٧٨) إلا أنه جاء أيضا فى وقت لا يقل أهمية حين كانت خطوات السلام قد بدأت تؤتى ثمارها ، ولا نستطيع أن نشيد بكتابات سيد مرعى عن هذه القضية فى مذكراته من دون أن نشيد بكتابة وزيرين آخرين عن هذه القضية هما الدكتور محمد حسين هيكل باشا فى الجزء الأخير من مذكراته الذى خصصه بأكمله لقضية فلسطين ، والأستاذ أحمد محمد فراج طايع أول وزير للخارجية فى عهد الثورة فى كتاب آخر ممتاز لا يقل امتيازاً عن مذكرات الدكتور هيكل باشا أو سيد مرعى ، وهو من الكتب النادرة فى مكتباتنا ، وقد وفقنى الله إلى الحصول على نسخة منه تحمل توقيع مؤلفها مهداة منه إلى أحد زملائه الوزراء فى ذلك الوقت .

أريد أن أقول إن الفقرات التى صور بها سيد مرعى أزمة فلسطين وتعاقبها كانت من أروع وأدق الصفحات التى كتبت عن هذه الأزمة ، فقد صيغت بعيداً عن الأيديولوجيات والتعبيرات النظرية ، وتناولت الاستراتيجية بالعبارات التى يصعب جداً على النظريين والمنظرين الوصول إليها ، بينما يسهل ذلك تماماً على السياسيين الشعبيين من أمثال سيد مرعى الذى لم يجد أى حرج فى أن يكتب فى نهاية تقريره إلى رئيس الوزراء النقراشى باشا بكل صراحة وكل وضوح ما معناه أن فلسطين قد ضاعت من الحرب .

وللمذكرات سيد مرعى قيمة أخرى أقل أهمية بكثير من حديثها عن مشكلة فلسطين ولكنها قيمة تنفرد بها هذه المذكرات بين مذكرات وزراء الثورة حين يتحدث صاحبها عن طبيعة الصراعات الحزبية قبل الثورة ، ونأخذ مثلاً على هذا حديثه عن مساعى ونشاط مرسى فرحات باشا زوج أخته حين أراد أن

يضمن له دائرة العزيزية في انتخابات ١٩٤٩ وكيف اصطحبه للقاء النحاس باشا وفؤاد سراج الدين باشا وعلى الرغم من أن سيد مرعي روى هذه الوقائع في إطار انتقاده للأحزاب ونشاطها المحموم من أجل الحصول على الأغلبية والفوز في الانتخابات البرلمانية ، إلا أن قارىء هذه الفقرات في يومنا هذا سيجد مثل هذه الفقرات تحبب إلى نفسه هذا الجو الأرستقراطي اللطيف من النزاع ذي القواعد والأصول والشكليات الرائعة ، وهذه ميزة أخرى للصدق الفني في الرواية حين تختلف مشاعر المتلقين لنفس الرواية مع اختلاف الزمان والظروف .

فإذا جاز للمرء أن يجيب على سؤال برىء لشاب لا يملك إلا ثمن جزء واحد من هذه المذكرات أو لا يملك من الوقت إلا حصة محدودة لقراءة جزء واحد من الأجزاء الثلاثة وسأل أى الأجزاء أختاره له، فإنى أقترح عليه الجزء الأول ثم الجزء الأول ثم الجزء الأول .

(٣)

تتميز هذه المذكرات بقدرة صحفية عالية على إدارة الحوار بين الشخصيات التي تتناولها المذكرات، فليس هناك قصة إلا قام كاتب المذكرات بمسرحتها تماماً ، ولا أعتقد أن في هذا مايعيب المذكرات ، كما أنى لا أعتقد أن في هذا ما يرتفع بقدر هذه المذكرات ، ولكنه على أية حال يميز هذه المذكرات .

أما الإنجاز الأكبر في هذه المذكرات فهو أنها غطت فترات زمنية طويلة (حوالى ٣٠ عاماً) ولكن صاحبها لم يكتبها بروح الغد ، وإنما كتبها بروح الماضي القريب ولهذا السبب فأنت تراه يؤصل جذوراً للصراع بينه وبين على صبرى مع أن الأمر لا يستأهل هذا التأصيل ، كما تراه في بعض المواقف يتعمد تبرئة نفسه أمام الناس بالدفاع على حين أنه كان يستطيع الهجوم المركز لتحقيق هذه التبرئة .

ومع هذا الخلق نراه حريصاً على تقسيم المذكرات إلى ثلاثة أجزاء على أن حجمها كان يسمح بنشرها في جزء واحد، ولكنه أراد أن يقسم حياته نفسها إلى هذه الأقسام الثلاثة ، رغم أننا لا نراها تنقسم هذا التقسيم التحكمي ولا أقول التعسفي .

أما أهم مانفتقده في هذه المذكرات فهو الحديث بشيء من التفصيل عن الحياة السياسية في جانبها الذى يكون في الكواليس ، وفي هذه المذكرات عينة من هذا الحديث المطلوب فيما رواه صاحبها عن صراعات في انتخاب اللجنة التنفيذية العليا في ١٩٦٨ أو قبيل ١٥ مايو ، ولكن كاتب هذه المذكرات كان معنياً بما كان يشغل الرأى العام المصرى في تلك الفترة فحسب ، وقد كان في وسع المغفور له المهندس سيد مرعى أن يدلنا على كثير من المناقشات الهامسة قبيل توقيع اتفاق الوحدة مع سوريا ، أو في أول عهد الثورة .

ومن أمتع الصفحات في هذا الكتاب تلك التي يتحدث فيها مؤلفها عن معايير وزارة التخطيط التى كانت تطبقها على إنجازات الوزارات المختلفة ، أو عما تكرر بصورة أخرى من تولى الدكتور حلمى مراد كتابة تقارير عن إنجازات الوزارات فيما يتعلق ببيان ٣٠ مارس .

على هـذا النحـو نستطيع أن نقدر لكـاتب هـذه المذكـرات اهتمامه بـالرأى العام بأكثـر من اهتمامه بالتاريخ ، واهتمامه بالتاريخ الخاص أكثر من اهتمامه بالتاريخ العام ، ولهذا فإن التاريخ العام لن يعول كثيراً على هذه المذكرات فى كتابة تاريخ هذه الفترة ،ويبدو أنه لم يكن يمهد نفسه لكتابة هذا التاريخ فى المراحل المبكرة من حياته حين كان شأنه شأن كـل مواطن من أبناء مصر لا يعرف ما سيفعل فى الصباح القادم وماذا سيفعل بـه ! . لهذا فإن صاحب هذه الأوراق انتهز فرصة إلحاح الناس عليه فى أن يكتب حين بدأ النـاس يكتبون ما كـان الناس يريدون قـراءته لا ماكـان هو حفياً بكتـابته ، ولهذا فإن « أوراق سياسية » كما قدمنا فى الفقرة الأولى من هذا الفصل لاتمثل إلا المذكرات التى كان صاحبها يحب أن يطالع بها القارىء المصرى فى ١٩٧٨ .

(٤)

و سوف ننقل للقارىء عن كتاب « أوراق سياسية » بعضاً من الفقرات التى روى بها صاحبهابعض المواقف التى مرّ بها فى حياتـه السياسية مع الاحتفاظ للقارىء بحق التحفظ القائل بأن هـذه وجهة نظر الرجل ، وأن هناك وجهـات نظر أخرى للذين كـانوا بمثابة الأطـراف الأخرى فى هذه المواقف ولكن رواية سيد مرعى تعطينا فكـرة كاملة عن تقديره لنفسه وعن الصورة التى كـان يريد أن يظهر بها أمام الناس فى ١٩٧٨ ، وهذه نقطة مهمة جداً وبخاصة فى حق واحد من السياسيين الذين استغرقهم العمل فى فترة الحكم الشمـولى حين كـان من حظ السيـاسيين أن يصوغوا أفكـار الجمهـور عنهم من خـلال علاقتهم القوية بوسائل الإعلام .

وسوف نجد صـاحب هذه المذكرات حريصاً على أن يلصق بنفسه كثيراً من الصفات التى تترفع به عن المعترك السيـاسى ، وليس صعبـاً على القـارىء أن يستنبط ويستنتج من روايـات المؤلف نفسهـا جوانب أخرى من الحقيقة أراد صاحب المذكرات أن يتجاهلها ولو إلى حين .

يروى مـؤلف « أوراق سياسية » قصـة توليـه وزارة الزراعة فيقـول : " فى أحد الأيام ، فى أكتـوبر ١٩٥٧ ، كنت موجوداً فى مجلس الأمة . وفى أثناء الاجتماع وجـدت على صبرى، كان وزير دولة لشئون رياسة الجمهورية فى ذلك الـوقت ـ يناولنى ورقة صغيرة مكتوباً فيها رسالـة موجهة لى تقول : " اتصل بى الرئيس جمال عبد الناصر وأبلغنى أن منظمة التغذيـة والزراعة تتمسك بتعيين الدكتـور عبد الرازق صدقى منـدوبـاً لها فى مصر وأن الرئيس يـرى أن تتولى وزارة الـزراعـة إلى جانب عملك كـوزير دولـة للإصلاح الزراعى ، وكـان مضمون الرسالة مفاجأة غير متـوقعة وقلت لعلى صبرى : إن هذا العرض فى حاجة إلى التفكير ويمكن أن نبحثه بعد الاجتماع . وفعلاً جلست معه على انفراد فى المجلس وأخذت أدرس المسألة من كافة جوانبها وأبديت عـدة تحفظات على قبول هذه المهمـة الجديـدة وكان رأيى ـ أن الإصلاح الـزراعى يأخذ كل وقتى وجهـدى ولا يترك لى مجالاً لكى أقوم بأى نشـاط آخر . . إن وزارة الزراعة تعتبر أيضـاً مسئولية صعبة ولا يستهان بمشاكلهـا المتراكمة . . أيضاً كانت هناك عقبـة أساسية جعلتنى أحجم عن قبول وزارة الزراعة وهـى : مديرية التحرير . . وكان وزيـر الزراعة بحكم منصبه

يعتبر مسئولاً ـ شكلاً فقط ـ عن هذه المديرية باعتباره رئيس مجلس إدارتها . . ولكن «مجدى حسنين» كان فى الواقع هو المسئول الحقيقى عنها والمتحكم فيها . . وأوضحت لعلى صبرى دوافع اعتذارى عن عدم قبول وزارة الزراعة وقلت له : أرجو أن تبلغ الرئيس ظروف وأسباب اعتذارى عن هذا المنصب . . وفى نفس الوقت اعتزازى بهذه الثقة من جانبه ، أتوقف هنا قليلاً لكى أوضح ما كان يدور فى ذهنى خلال تلك الفترة : كنت قد قررت ألا أستمر طويلاً فى الوزارة وأكمل هذه المرحلة وأخرج نهائياً، لأن شكل العمل فى الإصلاح الزراعى بدأت تتغير ملامحه وأخذ الروتين يزحف بالتدريج إليه نتيجة ربطه بالحكومة ، وكان الدخول إلى هذه المسئولية ـ فى حد ذاته مغامرة غير مأمونة العواقب خصوصاً وأننى كنت معترضاً على إنشاء مديرية التحرير ـ فى هذه البقعة من الصحراء، وكانت وجهة نظرى : أنها بالوعة من الرمال المتحركة ، وقلت لنفسى : سوف تشرب هذا المقلب إذا قبلت وزارة الزراعة ، كيف أتصرف مع المسئولين عن هذه المديرية وكيف أتعامل معهم . . وضميرى لا يرضى عما يجرى فيها؟ فى اليوم التالى دعانى الرئيس عبد الناصر للغداء معه ، وكان على صبرى قد أبلغه برفضى لوزارة الزراعة ، وذهبت إلى بيته فى منشية البكرى ووجدت هناك المشير عبد الحكيم عامر ، ودارت أحاديث عادية ولم يفتح الرئيس الموضوع ولم يشر إليه ، وبعد أن انتهينا من تناول الغداء فى الصالون نحن الثلاثة وحدنا ، التفت إلىّ المشير عامر وقال لى فجأة : هل يجرؤ إنسان فى مصر أن يعترض على قرار يصدره جمال عبدالناصر؟ وفهمت على الفور مقصده . . وقلت له :ـ لا طبعاً . . هى المسألة مش رفض أو اعتراض على قرار . . إنما هى مسألة هل الإنسان يستطيع القيام بالعمل المطلوب منه أو لا يستطيع؟ قال لى عبد الحكيم عامر : ما توضح كلامك ، إيه المسألة بالضبط؟ فقلت له : فى الحقيقة هناك اعتباران جعلانى أعتذر عن عدم قبول وزارة الزراعة . . الأول انشغالى بالإصلاح الزراعى والثانى ـ وهو الأهم ـ وجود مديرية التحرير وتدخل الرئيس عبد الناصر فى الحديث وقال لى : طيب نشيل مديرية التحرير من وزارة الزراعة ، إذا كانت دى هى المشكلة ولم يعد لى حجة أخرى ، فقلت له : وأنا أقبل وزارة الزراعة على هذا الأساس ، ورغم أن الإصلاح الزراعى كان يأخذ كل اهتمامى إلا أن الرئيس جمال عبد الناصر أصدر قراراً فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بأن أصبح وزيراً للزراعة أيضاً بالإضافة إلى مسئوليتى عن الإصلاح الزراعى ، و نفذ الرئيس عبد الناصر وعده فوراً وانفصلت مديرية التحرير وتحولت إلى هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية وليس لى دخل بها ، وهكذا أصبحت وزيراً مسئولاً عن وزارتين ـ الزراعة والإصلاح الزراعى ـ على مدى أربع سنوات كاملة» .

انتهت رواية المغفور له المهندس سيد مرعى لقصة توليه وزارة الزراعة ، وها أنت تدرك من قراءة الفقرات السابقة أن الرجل كان مرحباً بهذا المجد بلا شك ، ولكنه مع ترحيبه كان حريصاً على ألا يخوض صراعاً مع مجدى حسنين بنفوذه ، وربما كانت الحقيقة أنه قال لعبد الناصر إنه لا يستطيع أن يرأس مجدى حسنين أو إنه لايجوز له أن يرأس مجدى حسنين فكان هذا الحل .

(٥)

ويروى صاحب المذكرات فى كتابه « أوراق سياسية» (صفحة ٤٢٨ وما بعدها) قصة استبعاده من تولى منصب وزير الزراعة فى أوائل الستينات فيكتب لنا من خلال انطباعاته عن هذه القصة وصفاً

تفصيلياً دقيقاً للصراع النفسي الذي يمر به أمثاله من الوزراء حين يعلمون بخروجهم من الوزراة قبل هذا الخروج ، كما يطلعنا على الانعكاسات الوقتية لهذه القرارات الوقتية على الأصدقاء والمقربين ، وهي فقرات مشذبة الأطراف ولكنها صادقة التعبير ، فلنقرأ معاً عبارات صاحب المذكرات حيث يقول : «كان موضوع الاجتماع هو التشكيل الوزارى الجديد ، وعندما جاء الدور للحديث عن القطاع الزراعى اقترح على صبرى اسم عبد المحسن أبو النور - مدير المخابرات السابق - ليكون نائباً له ووزيراً للزراعة . وأيد عبد الحكيم عامر الاقتراح قائلاً إنه يبدو أن عبد المحسن أبو النور قد بذل مجهوداً فى إعداد طائرات الرش أثناء المرحلة الأخيرة من كارثة دودة القطن . وتساءل الرئيس جمال عبد الناصر : ولماذا لا ترشحون سيد مرعى ؟ قال عبدالحكيم عامر : إن سيد مرعى لم يعد يصلح لهذا العمل بعد كارثة الدودة . وتساءل الرئيس من جديد : ولكن أحمد المحروقى هو الذى كان وزيراً تنفيذيا للزراعة فهل سيستمر فى العمل هو الآخر؟ قال على صبرى : إن المحروقى لا ذنب له . . والمسئولية كلها هى مسئولية سيد مرعى ، رد الرئيس جمال عبد الناصر : ولكن المعلومات التى تأكدت منها بنفسى تبين أن المحروقى هو المسئول ، وبالتالى فهو الذى يجب أن يخرج من الوزارة ، وسيد مرعى يستمر ، رد عبد الحكيم عامر : إذن ، ممكن نقبل ترشيح على صبرى لعبد المحسن أبو النور كنائب لرئيس الوزراء لقطاع الزراعة والرى ، ونخلى سيد مرعى وزيراً للزراعة . تساءل جمال عبد الناصر : وتفتكروا أن سيد مرعى يقبل ؟ رد عبد الحكيم عامر : لو أنت جئت به وتحدثت أنت معه ، فإنه سوف يخجل منك ويقبل الترشيح ، قال جمال عبد الناصر : وهل يستمر إنسان فى عمل ، بناء على خجل ؟ ثم أنا لا أتوقع - بغض النظر عن حكاية الخجل - أن يقبل سيد مرعى هذا الوضع ، وعلى أى حال ، فطالما أنكم متمسكون بعبد المحسن أبو النور إذن فليأت . . واختاروا وزيراً آخر للزراعة غير المغفور له سيد مرعى وغير المحروقى . وفعلاً جاء على صبرى بالدكتور شفيق الخشن ، عميد كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية وقتها ، ليكون وزيراً للزراعة ، وأصبح عبد المحسن أبو النور نائباً لرئيس الوزراء للزراعة والرى والإصلاح الزراعى" .

ويعقب صاحب هذه المذكرات فيقول : " تلك هى القصة التى عرفتها فيما بعد من صديق كان حاضراً الاجتماع ولكن فى تلك اللحظة التى طلبنى فيها على صبرى كان عندى صديقى الفار ، لم أكن أعرف شيئاً من هذا بعد ، وبالتالى فإنه عندما أبلغنى بعدم وجودى فى الحكومة الجديدة ، تملكنى شعوران متضادان من السعادة والاكتئاب . لم يكن الاكتئاب حزناً على منصب وزارى . . فهموم هذا المنصب لا يعلمها إلا من يجربها ، ولكن الاكتئاب كان بسبب تلك الحملات المستمرة من التشهير والتجريح التى كانت قد بدأت ضدى فى الأشهر الأخيرة ، فى ظل وجودى فى الوزارة أستطيع على الأقل أن أعرفها وأرد عليها ، أما خارج الوزارة فربما لن أعرفها وربما أيضاً لن أتمكن من الرد عليها . أما السعادة فبسبب أننى كنت فى الفترة الأخيرة قد وصلت إلى درجة من " القرف " والغثيان مما يقال ضدى إلى الدرجة التى جعلتنى أقول : فليذهب المنصب إلى الجحيم ، فربما كان وجودى فى الوزارة هو أحد الأسباب الدافعة إلى ترويج تلك الإشاعات ، هكذا يصبح خروجى من الوزارة مهدئاً لهؤلاء

المنطلقين ضدى . . خصوصاً وأن التجريح كان قد بدأ يمتد إلى المعاونين الذين يعملون معى فى قطاع الزراعة . وهكذا إذن أغلقت سماعة التليفون بعد انتهاء مكالمة على صبرى ـ رئيس الوزراء الجديد ـ معى لكى أنقل الخبر إلى أصدقائى على مائدة العشاء . وخيم على مائدة العشاء وجوم كامل بعدها بلحظات بدأ الأصدقاء يفسرون سبب وجومهم . إن المسألة الأساسية كما يرونها هم ، هى أن خروجى من الوزارة يأتى فى وقت غير مناسب ، حيث لم تحسم حقيقة الإشاعات المترددة ضدى ، وحيث لايعلم أحد فى مصر ببراءتى منها سوى الرئيس جمال عبد الناصر وعدد قليل جداً من الأصدقاء والمعاونين ولأن الناس سوف تربط بين خروجى من الوزارة وبين كارثة القطن قبل شهور قليلة ،ولن تتأتى لى أبداً فرصة الإدلاء علنا بالحقيقة . وانتهت الليلة عند هذا الحد، وفى اليوم التالى أذيع التشكيل الوزارى ثم ـ كما هو متوقع طبعاً ـ بدأت أتلقى (التعازى) من الذين يزورونني فى المنزل ! . وفى اليوم الأول كان منزلى لا يتسع للزائرين من كبار موظفى وزارة الزراعة وعمال الإصلاح الزراعى ، بعضهم انفعل ، وبعضهم بكى ، مما هزنى نفسياً فعلاً، ولكننى كنت أقول لهم إن المناصب الوزارية هى مناصب سياسية وإن هذا التغيير لا يعنى أى شىء وإن التفاتهم لعملهم سوف يجعلهم محل تقدير وثقة من الوزير الجديد، وأى كلمات عامة بالطبع أدارى بها الحرج النفسى الحقيقى الذى أشعر به ، ولكى أحللهم من واجب المجاملة الذى أعلم تماماً أنهم سيدفعون ثمنه فيما بعد. بعد أيام بدأ الزوار يتناقصون، بعد أسبوع أصبحوا يعدون على أصابع اليد الواحدة » .

(٦)

ويحكى صاحب « أوراق سياسية » عن معاناته من الشائعات التى لاحقته حتى قبل خروجه من الوزارة وكيف أصبح يعانى صراعاً نفسياً عميقاً من جراء هذه الشائعات التى تمسه دون تحقيق . ومن صفحة ٤٣٨ وما بعدها (من أوراق سياسية) ننقل عن المغفور له المهندس سيد مرعى قوله :

" وطلبت مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر ، فلم أتلق رداً ، بعدها هدانى تفكيرى إلى أن أبادر أنا بطلب التحقيق معى لقطع ألسنة من يتحركون ضدى فى حملة تشهير واسعة ومنظمة لا أستطيع أبداً معرفة مصدرها على وجه الدقة ، وذهبت إلى زميلى فى الوزارة ، أحمد حسنى وزير العدل ، واجتمعت به فى حضور المهندس أحمد عبده الشرباصى وزير الأشغال، وقلت لأحمد حسنى : إن ما يحدث الآن فى قطاع الزراعة وإصلاح الأراضى هو تخريب ، وأنا وزير مركزى للقطاع كله جالس أتفرج ، بل والإشاعات تتناولنى شخصياً بالتجريح وبطريقة لا يمكن أن يقبلها إنسان، إن إحساسى هو أن جهة ما أو أشخاصاً ما فى هذا البلد حريصون على جرجرة سيد مرعى إلى أى شىء للتشهير به ،فاطعنى أحمد حسنى ، وكان رجلاً هادئاً ورزيناً ونزيهاً جداً ، وقال : اهدأ . . اهدأ . . فالمسألة لا يمكن أن تكون بهذا الشكل، وفى النهاية نحن لدينا قضاء فى غاية النزاهة ، قلت لأحمد حسنى : كيف أهدأ وأنا أرى أمامى خيوط مؤامرة للإيقاع بى شخصياً؟ تساءل أحمد حسنى بهدوء واستسلام : إذن ماذا تقترح على أن أفعله؟ قلت : تستطيع أن تفعل شيئاً مؤكداً ، هو أن تحقق معى، رد أحمد حسنى: كيف هذا ؟

أنت وزير ، وأنا لا أستطيع حتى أن آخذ أقوالك فى شىء لم ينسب إليك رسمياً ، قلت : لا ، إنك تستطيع . . وتستطيع ذلك بإحدى طريقتين . . إما كشاهد وإما كمتهم ، وأنا لا تعنينى الصفة ولا الإجراءات ، ولكن يعنينى أن تتضح الحقيقة وتخرس الألسنة . ورفض أحمد حسنى مجرد الفكرة ، ولكن أحمد عبده الشرباصى انضم إلىّ فى ضرورة أخذ أقوالى بأى صورة حسماً للأمر كله ، واضطر أحمد حسنى أن يذعن لإلحاحنا ـ الشرباصى وأنا ـ فقال لى فى النهاية : طيب ، لا مانع من ذلك ، ولكن يجب أولاً أن أستأذن ، الرئيس جمال عبد الناصر ، وبعد أيام اتصل بى أحمد حسنى وأخبرنى بأنه استأذن الرئيس وأن الرئيس قد وافق ، وأنه بالتالى سوف يرسل لى رئيس نيابة فى الوقت الذى أحدده لكى يأخذ أقوالى . وفى اليوم التالى جاءنى رئيس النيابة فى المساء لكى أدلى إليه بكل أقوالى عن موضوع السمنة واستصلاح الأراضى . وقال لى رئيس النيابة : سيادتك وزير مركزى للتخطيط ، فهل يجوز أن تتدخل فى عملية تنفيذية كالأمر بشراء ماكينات لاستصلاح أراض جديدة؟ وكان ردى هو : إن هذا السؤال يجب أن يوجه إلى الرئيس جمال عبد الناصر نفسه الذى أرسل إلى خطاباً مكتوباً يكلفنى فيه بمساحة محددة يجب استصلاحها ، وفترة محددة يجب أن يتم فيها ذلك ، وتفويض محدد فى إنجاز هذا العمل ، قال المحقق : يقال إنك وجهت المسئولين عن التنفيذ إلى شراء ماكينات من السوق المحلى ، أليس هذا تقييداً لشروط العطاءات ، والتى يجب ألا تكون مقيدة؟ قلت : لا طبعاً . . إنما أنا لم أتدخل فى أى شىء سوى إعطاء هذا التوجيه العام ، لأنهم لو انتظروا إلى حين ورود عطاءات من الخارج والبت فيها ثم تحويل النقد الأجنبى اللازم لها ثم استيرادها . . فإن الأمر سوف يستغرق زمناً طويلاً يجب على أن اختصره لهذا أنا طلبت ـ تحقيقاً للسرعة ـ أن يتم شراء الماكينات من السوق المحلى . . وباقى التفاصيل وعملية الاختيار والبت والتنفيذ ، تركتها للوزير التنفيذى وللمسئولين أنفسهم بغير أن يكون لى بها أدنى علاقة» .

وهكذا يمضى صاحب المذكرات فى تفنيد الإشاعات التى أثيرت ضده وأنت ترى أو تستطيع أن ترى أن الموضوع كله كان على مستوى الستينات حين كان أقصى ما يمكن أن يتصوره المرء لمخالفات الوزير المسئول المسنود أن يأمر بشراء شىء من السوق المحلى دون أن يترك الفرصة للمستوردين أن ينافسوه . . ولو قرأت بقية الصفحات لترحمت على تلك الأيام وإن كان سيد مرعى نفسه لا يريد لك أن نترحم عليها ، وإن كنا من هذه النقطة : نترحم عليها وعليه بلاشك .

(٧)

كذلك يحكى مؤلف « أوراق سياسية » قصة ترشيحه للعمل فى بنك مصر ثم عمله عضواً منتدبا له ويصف هذه الفترة بأنها من أسعد فترات حياته(صفحة ٤٥٨ وما بعدها من أوراق سياسية) وسوف نطلع القارئ على هذه القصة التى تبين لنا بطريقة غير مباشرة ثلاث زوايا لموقف حكومة الثورة والنظام الشمولى من البنوك والمؤسسات الاقتصادية ، وموقف الساسة منها وموقف البنوك نفسها من الحكومة والساسة يقول سيد مرعى : « استدعانى رئيس الوزراء على صبرى لمقابلته فى مكتبه بقصر القبة . .

وفى بداية المقابلة بادرنى على صبرى بتوضيح شىء جوهرى . . قال يجب أن تعرف مبدئياً أننى مكلف بتوجيه بعض الأسئلة إليك وأن الإجابات التى ستقولها سوف أنقلها حرفياً إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، أولا : هل أنت متعاون مع النظام أم لا ؟ واندهشت جداً من السؤال فقلت : طبعاً متعاون مع النظام ، قال على صبرى : إذن هل ترفض العمل فى بنك من البنوك؟ قلت . . نعم تساءل على صبرى : لماذا ؟ قلت : لأنه ليس مجال عملى أو تخصصى ، قال على صبرى : ولكن كيف تقرر أنك متعاون مع النظام وفى نفس الوقت ترفض مسئولية يعرضها عليك الرئيس جمال عبد الناصر ، وأحسست أن هناك عدم اقتناع كامل بالسبب الوحيد المقنع الذى قدمته بإخلاص . فقلت متسائلا : أولا : أنا خارج لتوى من حملة ضخمة للتشهير ضدى ولا أتحمل مثل هذه الشكوك فى ولائى أو عدم ولائى للنظام ثانيا : ما هو المنصب أساساً الذى تريدوننى فيه ؟ قال على صبرى : الرئيس يرشحك رئيساً لمجلس إدارة بنك مصر ، تساءلت : بدلا من من ؟ قال : بدلا من محمد رشدى ، قلت مذعورا : أبدا ، هذه بالذات لايمكن ، وأرجو أن تتفهموا عذرى فى هذه المرة . . إن محمد رشدى هو ابن المرحوم رشدى بك الذى كان جاراً لنا فى العباسية ، ولم يكن يفصل منزله عن منزلنا سوى متر واحد وكان رشدى بك صديقاً جداً لوالدى ، عندما كان يزور والدى فى منزلنا كنا أطفالا ولم نكن نجرؤ على المرور أمام الحجرة التى يجلسان فيها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن محمد رشدى نفسه كان صديق الصبا لأخى محمد الذى مات غريقاً فى العزيزية . احتار على صبرى قليلاً ثم تساءل : إذن ما العمل ؟ قلت : هل هناك شىء ضد محمد رشدى ؟ أجاب : لا ، قلت إذن ما رأيك فى أن أكون أنا عضواً منتدباً للبنك ، ويظل هو رئيساً لمجلس الإدارة ، هذا إذا كانت وظيفة العضو المنتدب شاغرة . وطلب على صبرى من سكرتيره أن يتحرى الأمر ، وبعد دقيقتين ردوا عليه بأن للبنك عضوين منتدبين ، أحدهما أحمد فؤاد ، وهناك مكان آخر شاغر ، قلت له على الفور : حسناً ، إذن أنا أقبل العمل كعضو منتدب ، تساءل هو مندهشا : ولكن كيف تقبل هذا ؟ قلت : إنى أقبل هذا ، لأن الشخص الوحيد الذى أقبل أن يدق جرساً ويقول نادوا لى المهندس سيد مرعى ، وأنفذ له هذا عن طيب خاطر هو محمد رشدى ، وفعلاً بعد يومين أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً جمهورياً بتعيينى عضواً منتدباً لبنك مصر ، ولم أكن أعرف بعد أن فترة عملى بالبنك سوف تكون من أسعد فترات حياتى . . لقد بدأت عملى الجديد هذا ، وسط أناس أحبهم وأرى البساطة والصدق فى مشاعرهم ، ابتداء من محمد رشدى نفسه إلى أصغر موظف بالبنك ، وبالإضافة إلى هذا فإن طبيعة عمل البنوك تجعل سير العمل فيها منتظماً جداً ، والإجراءات تسير فى سهولة ويسر ، بحيث إن الوظائف الرئاسية تكون فعلا متفرغة لما هى موجودة من أجله ، وهو التخطيط والمتابعة» .

(٨)

قد لا أكف عن التعبير عن اعتقادى أن من أهم الإجراءات التنظيمية التى تظهرنا اليوم وغداً وبعد غد على قدرة صاحب « أوراق سياسية » الرائعة ونفوذه الواسع وحنكته السياسية أن نرى قطاعين كبيرين من أجهزة الدولة يخضعان لوزارتى الزراعة والإصلاح الزراعى على حين لا تخضع القطاعات

المناظرة لها للوزارة المناظرة أبداً . . هذان القطاعان هما بنك التنمية والائتمان الذى يتبع وزير الزراعة على حين أن كل البنوك تتبع وزير الاقتصاد [حتى وإن حدث بعد فترة طويلة أن تُبعت بعض البنوك لوزارات أخرى كبنك ناصر أو بنك التعمير والإسكان] والجمعيات التعاونية الزراعية التي تنفرد دوناً عن الجمعيات كلها بالخروج من تبعية وزارة الشئون الاجتماعية لتتبع وزارة الزراعة . . وسنرى كيف استطاع تحقيق هذين الإنحيازين فيما يرويه من مذكراته حيث يقول : « . . وكنت قد بدأت خطوتين هامتين ـ حتى من قبل أن أصبح وزير دولة ـ وواصلت العمل من أجلهما في موقع المسئولية كوزير ، وكان لهما تأثيرهما على ثبات الإصلاح الزراعى ورسوخ أقدامه :

أولاهما : أن الجمعيات التعاونية تكون تابعة للإصلاح الزراعى وليس لوزارة الشئون الاجتماعية ـ وقتها ـ وكانت هناك معارضة في هذه الخطوة التي تكمل حلقة الإصلاح الزراعى وتمسكت برأيي ووقف جمال عبد الناصر بجانبي وأيّد وجهة نظري ونجحت في تحقيق هذا الهدف . .

ثانيتهما : أن بنك التسليف الزراعى يجب أن يُضم إلى الإصلاح الزراعى ولا يكون تابعاً لوزارة المالية ، وحدث خلاف بيني وبين الدكتور عبد المنعم القيسوني ـ لكن الذى كنت أخشاه وأعمل حسابه من ربط ميزانية الإصلاح الزراعى بميزانية الدولة شكلاً وموضوعاً ـ حدث فيما بعد حينما خرجت من الوزارة في سنة ١٩٦١ وتركت الإصلاح الزراعى في مهب الريح . . وجاء عبد المحسن أبو النور من بعدى وكانت سياسته نموذجاً لأخطاء « أهل الثقة » لأنه أراد أن يكتسب شعبية في أجهزة الإصلاح الزراعى على حساب المصلحة العامة . . وتم تعيين آلاف الموظفين الذين يزيدون على حاجة العمل ، وبالتالى تم تثبيت جميع العاملين على درجات طبقاً للباب الأول والباب الثانى والباب الثالث بصرف النظر عن كفاءاتهم وقدراتهم وخبراتهم . . وحدثت « هوجة » الترقيات والدرجات . . وانقلب الإصلاح الزراعى إلى وزارة تحكمها البيروقراطية ويتحكم فيها الروتين . . وخذوا نموذجاً واحداً صغيراً عندما تركت الإصلاح الزراعى كان عدد الموظفين القائمين بالعمل لا يتجاوز ألفى موظف ، ولكن هذا العدد تضخم وتضاعف في عهد عبد المحسن أبو النور ولم يعد هناك أى ضابط ولا رابط للعمل والإنتاج ـ مثل ما حدث في معظم مرافق مصر ومؤسساتها وكان قلبي يقطر بالأسى والألم على جهد السنين الضائع في الهواء » .

(٩)

من الطريف أن سيد مرعى كان حريصاً على أن يفرد صفحات طوالا للحديث عن دوره في إنشاء ما نعرفه الآن باسم مصيف « المعمورة » ، وكيف أن أرضها كانت في الأصل ملكاً للإصلاح الزراعى . وكيف كان حرينا على خروجها من تحت يده ثم كيف جاءته الفرصة لاستردادها وهو يتولى وزارة المالية على سبيل النيابة أثناء غياب الدكتور القيسوني ، يقول سيد مرعى (ونحن نقتطف تلك الفقرات ولا نسردها كلها) .

« . . . . ثم جاءنى حسن عباس زكى (وكيل وزارة المالية في ذلك الوقت ووزير الاقتصاد والمالية فيما بعد) ذات مساء لكى يعرض على مشكلة جديدة قائلاً : البنك التجارى مهدد بأن يفلس . قلت :

والمانع ، قال حسن عباس : . . لكن يافندم منظر بنك يملكه يهودى أجنبى ، وبعدين يفلس بمجرد ما يمسكه مصرى . . ده منظر يسىء لنا جميعاً . . ، فكرت قليلاً ثم قلت . . إذن . . ماهى طلباتك؟ قال : إن ما أطلبه هو قرض ربع مليون جنيه للبنك . . قلت مذعوراً . . منين؟ رد قائلاً . . من وزارة المالية . لم أتحمس للفكرة ، فالمشكلة بهذا الحجم لا بد أن تنتظر عودة الدكتور القيسونى ولكن ، نظراً للقلق الذى كان يسيطر على حسن عباس زكى ، وخشيته من أن يسرقه الوقت ، فإننى بدأت أبحث عن طريق ينقذ البنك الذى تم تمصيره من الإفلاس . وسألته إذا كان لدى البنك أوراق مالية . . فلماذا لا تبيعونها فى البورصة؟ قال : نعم . . لدينا أوراق مالية . . ولكن ليس أمامها سوق فى البورصة . . قلت . . إذن . . هات لى محفظة الأوراق المالية للبنك ونبحث المشكلة بالتفصيل مساء غد . وفى اليوم التالى جاء حسن عباس زكى بمحفظة الأوراق التجارية للبنك التجارى فوجدت من بينها الورق الخاص بأرض المعمورة وهو الموضوع الذى كنت قد نسيته تماماً . وقلت لحسن عباس زكى . . إذن نشترى منك ورق أرض المعمورة بسعره الأسمى . . رد حسن : طبعاً هاتشتريه لوزارة المالية . قلت له . . لا . . حاشتريه للإصلاح الزراعى . . زى ما كان الوضع أصلاً . . تساءل حسن . . وبأى سعر؟ قلت . . بالسعر الأصلى طبعاً . رد حسن عباس زكى بحماس . . ولكن هذا ظلم . فالأرض كانت زراعية وكان لها سعر ، والآن هى أرض مبان ولها سعر أعلى . قلت . . ولكنها كانت ملك الإصلاح الزراعى أساساً . . فلماذا يشتريها الإصلاح الزراعى بأعلى مما باعها به . فكر حسن عباس زكى قليلاً ثم قال . . عندى حل وسط . . يشتريها الإصلاح حسب آخر سعر للأرض فى البورصة قبل الإقفال . . وهكذا يكون حلا عادلاً . ووافقت على هذا الحل الوسط . ونظراً لوجود أناس آخرين كانوا قد دخلوا إلى المكتب ، فلقد تركت الجميع وخرجت إلى غرفة سكرتير الوزير المجاورة لكى أتصل بالرئيس جمال عبد الناصر استأذنه فى إبرام الصفقة . وتحمس جمال عبد الناصر جداً قائلاً . . طبعاً ياسيد أنت مبسوط أن الأرض رجعت للإصلاح الزراعى . . لكن أنا مبسوط أن البنك مش حايفلس . . . مبروك . . أمضى الورق فوراً ، ووقعت الأوراق . . فوراً . . وفى هذه المرة فإن الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعى ، التى أصبحت مالكة من جديد لأرض المعمورة ، بدأت تنفيذ مشروع تحويلها إلى مشروع سياحى بحماس كبير ، وسرعة مدهشة . لقد أقمنا مسابقة فنية لتصميم وحدات المشروع وبنينا فعلاً الدفعة الأولى من الوحدات . . الكباين . . وقسمنا الأرض وطرحناها للبيع بأسعار مرتفعة حددتها لجنة تقدير أثمان الأرض الحكومية . . ومنعت جميع العاملين فى الإصلاح الزراعى . . ابتداء من نفسى إلى درجة مدير عام من التقدم للشراء بأى صورة من الصور وحققت العملية للإصلاح الزراعى أضعاف الإيراد الذى كان يحصل عليه من قبل عندما كان يؤجرها كأرض زراعية » .

ومن اليسير على القارىء اليوم أن يتعالى على وجهة نظر سيد مرعى الذى كان سعيداً بتحويل أرض زراعية إلى أرض مصيف وكباين . . ولكن لابد لنا أن نتذكر أن مثل هذا المفهوم الذكى لم يكن قد ترسخ أيامه أو حتى أعلن . . وكان مثل الذى فعل فى أرض المعمورة قمة الشطارة أو المهارة !! ولا

نريد أن نتزيد فنقول للقارىء إن هذا كان سيحدث به أو بدونه إنما أردنا أن ننقل للقارىء قصة مواقف طريفة تنبئنا عن سير الأمور فى مستويات الإدارة العليا ، وأن نشرك القارىء إعجابنا بجمال عبد الناصر الذى كان حريصاً على الوجود بالحسم والعزم فى أكثر ما يمكنه من التفاصيل .

(١٠)

تربنا قراءة قصة الخلاف بين المهندس سيد مرعى والدكتور عزيز صدقى على نحو ما يرويها صاحب هذه المذكرات نفسه مدى صدق القول القائل بأن الأفرع العليا من الشجر لا تحتمل صديقين ولابد أن يضحى كل منهما من أجل نفسه بأقرب أصدقائه إليه . . وسوف نرى من عبارات المغفور له المهندس سيد مرعى تحاملاً منه على عزيز صدقى بلاشك ، وقد ندهش للموقف الذى اتخذه من صديقه رغم أن ما نقرؤه قد كتبه واحد من الطرفين أى أصابه التجميل بلاشك فى النيات والأفعال ولكن حتى مع هذا التجميل يظل موقف المهندس سيد مرعى من الدكتور عزيز صدقى قاسياً رغم أن عزيز صدقى لم يتكلم حتى الآن .

ولن نطيل على القارىء بكثير من الفقرات الطوال ولكننا سنقتطف له بعضها ونحيله إلى المذكرات ليقرأ القصة كاملة . « وقرر الرئيس أنور السادات من جانبه عقد اجتماع طارىء ، يضم كلا من السيد حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب والدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء وأنا ، وفى الاجتماع قرر الرئيس بحسم أن علينا نحن الثلاثة أن نجلس معا بصفة دورية لكى ننسق معاً ، ونتشاور معا ، حتى لايحدث اضطراب فى علاقة المؤسسات بعضها ببعض ، فعلى الحكومة أن تنسق عملها مع الاتحاد الاشتراكى وعلى الاثنين أن ينسقا عملهما فى مجلس الشعب ، وإن الذى يكفل هذا هو أن نجتمع نحن الثلاثة أسبوعيا ، لكى يكون هناك اتصال وتنسيق دورى ومنتظم ، وتحمسنا جميعاً للفكرة . . وخرجنا من اجتماع الرئيس لكى نتساءل : متى نعقد أول اجتماع قال حافظ بدوى : هذا الأسبوع ، تساءل الدكتور عزيز صدقى : أين يكون الاجتماع؟ قلت له : فليكن الاجتماع الأول فى مكتب حافظ بدوى ، ورحب الدكتور عزيز صدقى تماما ، وبالطبع رحب السيد حافظ بدوى ، وعقدنا الاجتماع الأول فعلاً ، واتفقنا فى نهايته على أن يكون الاجتماع التالى فى مكتب السيد حافظ بدوى بمجلس الشعب . وفى هذا الاجتماع ذهبت إلى مكتب حافظ بدوى ، ولكن الدكتور عزيز صدقى اعتذر ، وهكذا ماتت الفكرة فى مهدها . وأدركت من جانبى أنه لا حل لهذه المشكلة . . على الأقل فى هذه المرحلة » .

عند هذه النقطة يظهر مؤلف « أوراق سياسية » قدراً من الأسى المفتعل على هذه الصداقة الضائعة فيقول : " إننى كنت أشعر بالأسى والأسف ، بقدر ما كنت أتفهم تماماً الأسباب الموضوعية التى تدفع الدكتور عزيز صدقى ـ كرئيس للحكومة ـ إلى التصرف على هذا النحو . لقد اعتادت الحكومة من قبل ، وبالتالى اعتاد كل من تولوا المناصب المسئولة فيها ، على أن هناك حصانة ضد النقد واعتادت الحكومة ، وبالطبع كل العاملين بها ، على أن التنظيم السياسى هو مجرد جهاز للتصفيق والموافقة بكلمة "نعم" .

هكذا يُصور لنا مؤلف هذه المذكرات فى شىء من «الحماس للذات» أنه كان أول من عرّض الحكومة لانتقادات الاتحاد الاشتراكي الشديدة، وأنه هو الذى كسر قاعدة تأييد الاتحاد الاشتراكي المطلق للحكومة، ومن الطريف أن مؤلف هذه المذكرات حين يورد هذا الفخر لنفسه فإنه يأتي به في سياق الحديث المفترض عن خلافه مع عزيز صدقي، وبدلاً من أن يكون السياق صراع رجلين على السلطة والنفوذ يصبح الأمر فى تصوير صاحب «أوراق سياسية» صراعاً بين اتجاه ديمقراطى يمثله هو واتجاه غير ديمقراطى وإن يكن تقليدياً معتاداً يمثله عزيز صدقي، وللأسف الشديد فإن هذا التصوير يذهب بقيمة الحياد في مذكرات المغفور له المهندس سيد مرعى، وكان فى وسع صاحب المذكرات أن يتناول الموضوع من زوايا أخرى لاتجعل من المؤلف «الملاك الكامل» أو «الملاك المطلق»، عندئذ كانت الصورة تكون أقرب إلى الابتلاع، ولكن يبدو أن مؤلف هذه المذكرات أخذ بنصيحة هيكل للسادات فى أزمة ١٥ مايو أن يصور الأمر مع خصومه على أنه خلاف على الديمقراطية، أخذ سيد مرعى بهذه النصيحة وطبقها على خصومته مع عزيز صدقي مع الفارق.

(١١)

تمثل واقعة فشل صاحب هذه المذكرات في انتخابات اللجنة التنفيذية العليا أهمية خاصة في حياته السياسية على ما سوف نرى ولربما كانت السبب العميق وراء انحيازه المباشر إلى أنور السادات ضد مجموعة ١٥ مايو.. وقد نلخص للقارىء أن سيد مرعى مع كل ماضيه فى نظام عبد الناصر فشل فى النجاح فى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي التى أجريت فى أخريات عهد عبد الناصر كما فشل معه كل من عزيز صدقي وحسن عباس زكى على حين فاز آخرون أحدث عهداً منهم بخدمة نظام الحكم، ولنقرأ معاً ما يقصه المغفور له المهندس سيد مرعى عن تلك الأزمة، وسوف تريبنا الفصول الأخيرة لهذه القصة أيضاً قدرة المغفور له الرئيس جمال عبد الناصر على احتواء المواقف والاختلافات بين مجموعات العمل المختلفة وذلك حيث يقول « فى اليوم التالى ذهبت إلى مكتبى بالوزارة كالمعتاد، وبدأت أفكر جدياً فيما إذا كان من الواجب أن أقدم استقالتى أو لا.. ولكننى إذا فعلت ذلك فسوف أقدمها فعلاً بغير أن انفعل بشأنها كعزيز صدقي.. ومر يوم ويومان، وفى اليوم الثالث طلبنى هيكل ليسمع منى تفاصيل الحكاية ويضحك هو الآخر.. ثم ليخطرنى بأن الرئيس جمال عبد الناصر يريد منى أن أتوجه إليه فوراً. وذهبت إلى الرئيس الذى بادرنى مبتسماً محيياً وقائلاً: احك لى حكايتكم أنتم الثلاثة من أولها . وبالذات حكاية « المراحيض» اللى قعدتم جنبها من غير ما حد يسأل فيكم.. ورويت للرئيس كل الحكاية بالضبط وبمنتهى الصراحة.. فكان من جانبه يضحك بشدة.. ويسألنى: لكن عملتم إيه وانتم قاعدين جنب المراحيض؟! قلت له: بصراحة ياسيادة الرئيس أنا فى الأول خدتنى عزة نفسى لكن ضحكت فى الآخر من المقلب اللى شربته، وعزيز صدقي ركبه عفريت اسمه الاستقالة، وحسن عباس دعا الله عليكم كلكم. وعاد يضحك من جديد، ثم بدأ يتكلم بجدية قائلاً: إننى استدعيتك خصيصاً لأنك أخذت الموضوع ببساطة.. ولأنك أهدأ

الثلاثة . أنا لا أستطيع أن أقول إنه حدث تدخل فى الانتخابات لأنه لا يوجد دليل تحت يدى على ذلك . ولكن بصرف النظر عن هذا يجب أن تنسوا هذا الموضوع . أنت وزير ناجح وعزيز كذلك وحسن أيضاً . . وأنتم الثلاثة اعتمادى عليكم كبير . . وما حدث لا يؤثر عليكم بأى حال من الأحوال لأنكم فنيون وهذه عملية سياسية . . قلت له : طيب ياسيادة الرئيس لماذا لا تقابل عزيز صدقى وحسن عباس زكى وتهدئهما بمثل هذه الكلمات؟! ابتسم الرئيس جمال عبد الناصر قائلاً : أنا لا أستطيع أن أقابل واحداً يهدد بالاستقالة والثانى بيقول علىّ وعلى أعدائى يارب . . إنت اقعد معاهم وسوّ الموضوع . . وفعلاً . . خرجت من مقابلتى مع الرئيس لكى أنقل إلى عزيز صدقى وحسن عباس زكى نص ما دار فيها . . واعتبر الموضوع منتهياً عند هذا الحد » . .

ولا يفوت صاحب المذكرات أن يعقب فيقول « وتشاء الظروف بعد ذلك عندما توليت أنا نفسى مسئولية الاتحاد الاشتراكى فى عهد الرئيس أنور السادات . . أن أعرف ما حدث فى تلك الانتخابات من أحمد عبد الآخر ـ محافظ الجيزة فيما بعد ـ الذى أخبرنى بأنه فى تلك الانتخابات حدثت فعلاً مناورة سياسية من جانب على صبرى وعبد المحسن أبو النور لإنجاح مجموعة معينة وإسقاط الآخرين . وإنه كان من أهداف تلك المناورة أيضاً أن يكون أنور السادات هو أقل الفائزين فى عدد الأصوات ، ولكن بينما نجحت المناورة جزئياً مع أنور السادات حيث كان ترتيبه الرابع . . إلا أنها نجحت معنا نحن الثلاثة تماما » .



الفصـل الثالث

ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الاقتصادى

للدكتور عبد الجليل العمرى

(١)

لعل كتاب عبد الجليل العمرى « ذكريات اقتصادية » هو أقصر مذكرات الوزراء فى عهد الثورة حجماً وأكثرها تركيزاً ، ويبدو أن طبيعة الرجل الاقتصادى قليل الكلام والتعليقات قد تغلبت عليه ، فضلاً عن حكمته وحنكته حين أراد أن يدلنا على أن قلة الكلام خير من كثرته ، أو حين لم يكن يبتغى شيئاً أكثر من أن يسجل ما أراد أن يسجله وكأنه يبرىء ضميره من قومه أو أمام قومه .

وقد لا يعرف كثير من القراء أن صاحب هذه المذكرات هو الوحيد من وزراء ما قبل الثورة الذى استمر مع الثورة بعد أن سارت عجلتها إلى الأمام بعض الوقت وعلى سبيل القطع فإن العمرى هو الوزير الوحيد الذى عمل فى ظل الملكية القديمة قبل الثورة ثم الملكية بعد الثورة ثم الجمهورية ، ذلك أن هناك فترة من تاريخنا تجمع بين صفتى الثورة والملكية وهى تلك التى تمتد من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى إعلان الجمهورية فى يونيو ١٩٥٣ وفى هذه الفترة عمل مع الثورة كثير من وزراء العهد الملكى بالطبع سواء فى وزارة على ماهر الأخيرة أو محمد نجيب الأولى ولكن الوزير الوحيد من هؤلاء الذى استمر بعد إعلان الجمهورية وكان قد تولى الوزارة قبل قيام الثورة أيضاً هو الأستاذ عبد الجليل العمرى . وقد كان الأستاذ العمرى بمثابة المستشار الاقتصادى الأول للثورة فضلاً عن منصبه كوزير للمالية أو كنائب لرئيس الوزراء للشئون المالية ، ومن تصاريف القدر أنه تولى رئاسة المؤتمر الاقتصادى فى أول عهد الرئيس حسنى مبارك .

ولاشك أن هناك من العوامل البارزة وغير البارزة فى شخصية صاحب هذه المذكرات ما أتاح له التوافق مع الثوريين ومع التكنوقراطيين الآخرين الذين توافقوا مع الثورة ، ولكن الأمر لم يستمر طويلاً فقد افترق العمرى عن الثورة وافترقت عنه . ومع هذا يظل هذا الرجل العظيم بمثابة «صاحب المقام الأرفع » بين كل وزراء الثورة لأنه وصل إلى ما وصل إليه بكفاءته فحسب ، ومبكراً جداً . ثم إنه ترك كل المناصب الرفيعة بإرادته وحفاظا منه على كرامته فحسب .

يقول عبد الجليل العمرى فى تقديمه لمذكراته : " تقتصر هذه الذكريات التى يحويها الجزء الأول من هذا الكتيب على أحداث الفترات التى عشتها شخصيا ، أو كنت فيها أحد واضعى القرار حتى لا يكون

فيها ما هو منقول من كتابات الآخرين أو ما هـو مسموع تتناوله الألسن ويعلم الله مدى صحته ، وقد راعيت هذا بصفـة خاصة فى الفترة مـابعد ثورة يـوليو ١٩٥٢ ، فـالأحداث التى عايشتهـا هى ما وقع مابين يـوليو ١٩٥٢ وابريل ١٩٥٤ إبان المدة التى اشتغلت فيهـا وزيرا للمالية ثم بعد ذلك مـدة اشتغالى محافظـا للبنك الأهلى المصرى (حينئـذ البنك المركـزى) بين نـوفمبر ١٩٥٧ وفبرايـر ١٩٦٠ ، وبـذلك جاءت المذكرات مختصرة بـل وقاصرة لأن الأحداث التى وقعت إبان السنـوات ١٩٥٤ـ ١٩٥٧ وإبان السنوات التى تلت ١٩٦٠ كانت أحـداثاً جساماً منها انفـراد الرئيس عبد النـاصر بـالسلطة وتأميم قناة السويس وحرب ١٩٥٦ ثم فترة التأميمات وأثرها البالغ على الاقتصـاد المصرى ، وكذلك حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ وما تـلاها من انفتاح اقتصادى مازلنـا نجادل فى مزاياه ومساوئه ، فهـذه كلها أحداث جسـام كان لها أثـرهـا على شخصيات المسرح المصرى كما كـان لهذه الشخصيـات أثر على الأحـداث ، ولكنى مع الأسف لم أعش فيهـا قـريبـا من واضعى القـرار لاختلافى معهـم ، ولذلك لم أجـد مـايبرر الدخـول فيها لأنى إما أن أكون نـاقلا لما قالـه الآخرون أو مرددا للشائعـات التى دارت حولها وتحاليل المحللين الآخرين لهذه الأحداث » .

(٢)

وفى أوراقه التى بين أيـدينا يتحدث صاحب هـذه المذكرات بضمير نقى ونفس متواضعـة فلا يخرج أبداً عن حدود المثالية الرائعة فى تقصى الحقائق التى يتناولها ، ويشيد بمن يستحقون الإشادة ممن مروا به فى حياته العـامة ولايجد حرجاً فى أن يفيض فى ذكـر التفاصيل البسيطة التى تصور لنـا الجو الذى أحاط بالأحداث . ومن أطرف مـا فى هذه المذكرات مايرويه المؤلف عن سبب استقالتـه من الوزارة وتباعده عن رجال الثورة ، وهو يروى القصة مـن دون أن يحُملها بتفسيراته أو رؤاه الشخصية فى نقد جمال عبد الناصر ، كما أنـه لا يدعـى بطولة ولا يفخر بتمسكه بـاحترامه لنفسـه إنما هو يـروى الواقـع كما يروى الـواحد منـا قصة شرائه لقطعـة صابـون مخفضة الثمن . وقـد يكون من المفيـد أن نسترجـع معه تـوالى الأحداث التـى انتهت فى النهاية باستقالته ، نظـرا لأهمية هـذه الوقائع المرتبطـة بأزمـة الديمقـراطية فى١٩٥٤ ، وهى مـرحلـة من أهـم المراحل فى تـاريخ الثـورة المصريـة ، يقـول صـاحب المذكـرات : « . . وطُلب الوزراء فى السـاعة الثانية صباحا من يوم ٢٥ فبرايـر سنة ١٩٥٤ على ما أذكـر للاجتماع فى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة ، وهناك كانت المفاجأة الكبرى ، وكان فى انتظارنا فى إحدى قاعات مجلس القيـادة أكثر أعضـائه ، وأبلغونـا أن مجلس قيادة الثـورة اجتمع من غير أن يحضره محمد نجيب ، وقـرر قبول استقالتـه من جميع مناصبه وذلك لاستحالة العمل معه ولأن الثـورة لن تستطيع المضى فى طريقها المرسوم طـالما هو على رأس مؤسسـاتها كرئيس للجمهوريـة ورئيس لمجلس الوزراء ، ورئيس لمجلس قيادة الثـورة ، وأنهم انتخبوا جمال عبـد النـاصر ليحل محلـه رئيسا لمجلس قيـادة الثورة ورئيسـا لمجلس الوزراء ، وسيكون جمال سالم وعبد الجليل العمرى نائبين للرئيس ، وأن يحتفظ الوزراء بمناصبهم وأن يتولى الدكتور على الجريتلى وزارة المالية ، وقـد كان نائبا للوزير فيها . كان وقع الصـدمة شديدا على مَنْ

حضر من الوزراء وقد حذرناهم من مغبة هذا الإجراء إذ إن محمد نجيب كما هو معروف للجميع يتمتع بشعبية كبيرة ولا يمكن للشعب أن يقبل بين يـوم وليلة أن يتنازل عنه ، ولكن الضبـاط أصروا على هذا الإجـراء وقالـوا إنهم قد اتخذوا الاحتيـاطات الكفيلـة باستتبـاب الأمن والنظام . وقبل نهايـة الاجتماع سألت عن السبب فى أن جمال عبد الناصر لم يكن معنا فى الاجتماع ، وهنا قيل لى إنه يستريح بل إنه فعلا فى غرفة من غرف مجلس القيادة ، ويظهر أنه بدا على وجهى عدم التصديق ، فاصطحبنى صلاح سالم إلى حيث ينام جمال عبد الناصر ومـن الغريب أنى وجدته مستغرقا فى النوم ، وعنـدئذ تكشفت لى ناحية من صفـات الزعـامة فى عبـد النـاصر ، إذ كيف يستطيع إنسان عـادى أن يأخذ أو يشترك فى أخذ قرار فى خطورة القرار الـذى نحن بصدده أن يستغرق فى النوم دون أن يفكر فيما يمكن أن ينتج عن هذا القرار من أحداث ويبقى قلقا بقية الليل ولكن يبدو أن الزعماء وحدهم هـم الذين يستطيعون ذلك . لم يمر أكثر من يـومين إلا وقام بعض ضبـاط الجيش مطالبين بعـودة نجيب وانضم إليهم الشعب وساروا بمحمـد نجيب من بيته فى حلمية الزيتون حتى قصر عـابدين ، وكنا فى صباح ذلك اليوم مجتمعين فى أول اجتماع للوزارة برئاسة جمال عبـد الناصر وكانت التقارير تصل تباعـا عن سير التظاهرات وعن مبلغ الالتفاف حول محمد نجيب ورغم صـلابة أعصابه فكانت تظهر على وجهـه الانفعالات ومع ذلك استمر مجلس الوزراء منعقدا » .

ثم يحكى صاحب هذه المذكرات قصة الصلح بين الثوار ومحمد نجيب الـذى دعا الجميع إلى الغداء بمنزلـه فيقـول : «ومن غريب المفارقـات أن أتت دعوة محمد نجيب لكل الوزراء وضبـاط مجلس قيادة الثورة للغـداء بمنزله فى نفس اليـوم تكريما للوفـد السودانى الـذى كان قد وصل خصيصـا للتدخل فى موضوع عزل محمد نجيب الذى تربطه بالسودان روابط صداقة قوية كما تربطه صلات القربى » .

« . . . وأيـاً كان الـدافع فإنه لم يمـر أسبوع واحـد إلا وأصر محمـد نجيب على توليه جميع مناصبه كرئيس للجمهورية ولمجلس قيادة الثورة ولمجلس الوزراء فى اجتماع المجلس المشترك ، وكان جمال عبد الناصر أول المستجيبين لهذه الرغبة ، وهكذا عاد التشكيـل الوزارى فى يوم ٦ مارس ١٩٥٤ إلى ماكان عليه قبل ٢٥ فبراير مع استثناء واحد هو أن أصبح على الجريتلى وزير دولة للمالية وليس نائبا للوزير » .

ثم يروى عبـد الجليل العمرى بكل صراحة ووضـوح قصة استقالته فيقـول : « . . . . وفى آخر اجتماع حضرته للمجلس المشترك اتفق على اتخاذ الخطوات الاتية : أن تستقيل الوزارة ويُحَل مجلس قيادة الثورة ويعود الضباط إلى الثكنـات وأن تتولى شئون البلاد برئاسة رئيس الجمهوريـة وزارة مدنية محايدة تشرف على انتخاب جمعية تـأسيسية تقوم بوضع دستـور جديد للبلاد ، ثم تجُرى انتخـابات على أساس الدستور الجديـد لانتخاب مجلس النواب ، وكان من بين الاسماء التى ذُكـرت اسم ابراهيم عبد الهادى ولاأذكر من الـذى رشحه ولكن بعد أن انفضت الجلسة فـاتحنى عبد النـاصر أن أذهـب إلى إبراهيم عبد الهادى لسـابق معرفتى بـه وأن أعرض عليه تولى رئاسة وزارة مدنيـة ، ولا أدرى كيف قبلت هذه المهمة وأنـا أعرف مسبقـا أن إبراهيم عبـد الهادى لن يكون المرشح الـذى يجُمع عليه المجلس المشترك وأنـه فى

أرجح الأمر لن يقبل تولى الوزارة فى هذا الجو الذى تسوده الخلافات . ولكن كان مبلغ ظنى أن أى حل نحاوله أفضل من حالة الفوضى التى تسود الجو السياسى عندئذ ، فذهبت وذهب معى سليمان حافظ وقابلنا أولا أحمد عبد الغفار وكان صديقا مقربا لإبراهيم عبد الهادى فوافق أن يذهب معنا وكان الذى توقعته ، فقد رفض إبراهيم عبد الهادى تحمل هذه المسئولية واقترح أولا إعادة الأحزاب ثم تشكيل وزارة مدنية محايدة برئاسة شخصية محترمة لم يسبق لها الالتحاق بأحد الاحزاب ، وأن تقوم هذه الوزارة بإجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية ، وذكر أن الجميع يرضون ببقاء محمد نجيب رئيسا للجمهورية إلى حين الانتهاء من وضع الدستور الجديد الذى لابد أن ينُص فيه على كيفية اختيار رئيس الجمهورية . وفى اليوم التالى لهذا اللقاء مع إبراهيم عبد الهادى فوجئت بأن جريدة الجمهورية نشرت فى جزء ظاهر كلمة لم يفصح كاتبها عن شخصيته - وإن كنت أظنه جمال عبد الناصر - يقول فيها إن وزيرا مدنيا ذهب من تلقاء نفسه يعرض رئاسة الوزارة على إبراهيم عبد الهادى الذى رحب بالفكرة وبدأ يلمع زراير الردنجوت (وكان هذا هو اللباس الرسمى عند حلف اليمين فى أيام الملكية) ، وانتقدت الكلمة الوزير على هذا التصرف الغريب . . لم يكن أمامى بعد هذا النشر إلا أن أستقيل وبالفعل قدمت استقالتى يوم ٢٦ مارس على ما أذكر ولم أذهب منذ ذلك التاريخ إلى وزارة المالية وإن كانت الاستقالة ظلت معلقة ولم تقبل إلا فى ١٧ إبريل وهو الوقت الذى استقال فيه عدد من الزملاء من الوزارة بسبب حادث الاعتداء على الدكتور السنهورى ، أذكر من بينهم الدكتور وليم سليم حنا ، والدكتور عباس عمار ، والدكتور على الجريتلى ، والدكتور حسن بغدادى» .

وهكذا نرى كيف انتهت مرحلة تعاون أهم وزراء الثورة فى عهدها الأول كنتيجة حتمية لتكتيكات سياسية قصيرة المرمى وقصيرة النظر أيضاً ! !

وعلى نفس النحو يروى صاحب هذه المذكرات قصة استقالته من منصب محافظ البنك المركزى (أثناء الوحدة مع سوريا) بعد أن يتحدث عن نجاحه هو وعزت الطرابلسى محافظ البنك المركزى السورى فى فرض اتجاهاتهما فى أن الدمج المالى بين البنكين سابق لأوانه وإقناعهما الحكومة بإبقاء البنكين والعملتين ، وهو إنجاز كبير يحسب للاقتصادى العظيم وهاهو يحكى قصة استقالته فيقول :

« . . وعلى كل فلم أبق فى مركزى حتى تاريخ الانفصال ، إذ حدث فى اجتماع مع الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير الاقتصاد المركزى أنه أبلغنى أن الرئيس جمال عبد الناصر قبل سفره فى ذلك اليوم إلى سوريا وكان يوم ١٠ فبراير ١٩٦٠ ، أمضى قرارين أولهما بتأميم البنك الأهلى وإنشاء بنك مركزى مستقل ، وأن يقوم البنك الأهلى بالأعمال البنكية التجارية ، والثانى بتأميم بنك مصر وإنه قد دعا مؤتمرا صحفيا ليعلن القرارين ويتولى شرح التفاصيل ، وأنه آثر أن يبلغنى الخبر قبل أن يعلنه . ولم يكن أمامى إلا أن أستقيل من منصبى كمحافظ للبنك الأهلى المصرى وقد صارحت الدكتور القيسونى بذلك وأضفت أنى كنت أقدر أنى المستشار المالى للدولة وأنى وإن كنت لاأعترض على تأميم البنك الأهلى وإنشاء البنك المركزى الجديد إلا أنى كنت أنتظر أن تستشيرنى الحكومة فى الأمر ولذلك فإنى بعد هذا التخطى لابد أن أستقيل ، ثم إنى لا أفهم معنى تأميم بنك مصر ولاأفهم المصلحة التى تحققها

الدولة من وراء تأميم البنك الوحيد الذى يملك كل أسهمه مصريون وكثير منهم من صغار المساهمين ، طلب إلىّ الدكتور القيسونى أن أرجىء الاستقالة حتى عودة السيد رئيس الجمهورية من سوريا ولكنى أصررت على الاستقالة فورا ولم أذهب للبنك بعد ذلك » وهكذا نجد الرجل العظيم يحكى لنا قصتى استقالتيه واحدة بعد أخرى بسلاسة وسهولة ، ولا يزعم أبداً أنه لقى تعذيبا أو اضطهادا نتيجة استقالتيه هذه أو تلك . . إنما هى إرادته أملاها وتحمل تبعتها ! ! وإنما هى كرامته حافظ عليها فاحتفظ بها ، وهكذا ترتسم لنا الصورة التى صور لنا بها خروجه من مناصب الدولة العليا مرتين متواليتين غير آسف ولا نادم ولا سعيد ولا فخور .

(٣)

ويبلغ التواضع بمؤلف « ذكريات اقتصادية » أنه يحكى لنا المناصب الاقتصادية الرفيعة التى تولاها بعد استقالته فى تعاقب مستمر كما لو كان رجلاً بسيطاً من عمال التراحيل تتقاذفه الوظائف أو الفرص ، انظر مثلاً إليه وهو يروى تعاقب هذه الوظائف فيقول : " . انقطعت صلتى بالحكومة مدة عشرين عاما تقريبا فقد اشتغلت لمدة سنتين كعضو منتدب ورئيس مجلس إدارة شركة الإسكندرية التجارية وهى من شركات حلج وتصدير الأقطان، ثم التحقت بالبنك الدولى فى واشنجتن ابتداء من ٢٧ يناير ١٩٦٢ مديرا للإدارة الافريقية ثم مساعداً لرئيس البنك وفى سنة ١٩٧٢ بلغت السن القانونية للاعتزال فتركت البنك وعدت إلى الإسكندرية ، وفى سنة ١٩٧٣ عملت كمحافظ لمجلس النقد القطرى ولكنى لم ألبث طويلا، ثم عملت كمستشار لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول منذ أوائل ١٩٧٤ ولمدة ثلاث سنوات ، ثم عيُنت عضوا لمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وبقيت فيها حتى سنة ١٩٧٩ ، وعندما أعلنت البلاد العربية المقاطعة استقلت من عملى بها ولو أن تعيينى هناك كان لشخصى ولم أكن ممثلا للحكومة المصرية ولكنى أحسست بالحرج الذى سأكون فيه ويكون فيه أعضاء مجلس الإدارة الآخرون ولذلك آثرت الاستقالة " .

(٤)

وقد نهج صاحب هذه المذكرات منهجاً رائعاً فى هذا الكتاب حين خصص أكثر من نصفه لنشر تقرير عن المشاكل الاقتصادية الكبرى فى مصر وهو التقرير الذى كتبه هو وزميله الدكتور على الجريتلى و قدماه للرئيس مبارك والمؤتمر الاقتصادى فى ديسمبر ١٩٨١ ، و يمكن لكل قارئ أن يدرك أن هذا التقرير أكثر من رائع فقد كُتب بلغة اقتصادية سليمة وممتازة ولكنها مفهومة تماماً للقارئ العادى أو للسياسى غير المتخصص ، ويتميز بالإحاطة والشمول على الرغم من صغر حجمه ، وليس فيه أى عنصر من عناصر التملق لا تملق الحاكم ولا الثورة ولا الحكومة ولا الرأى العام . و الحقائق فيه واضحة وضوح الشمس ، وهو لا يعول على إقناع قارئه بالمناداة بشعارات براقة وإنما هى المصلحة فحسب .

وقد استطاع الرجلان العظيمان أن يلخصا المشاكل المعاصرة فى :

١ ـ الزيادة السكانية

٢ ـ مشكلة الإسكان
٣ ـ إهمال المرافق العامة
٤ ـ قصور الإنتاج الزراعى
٥ ـ العمالة الفنية
٦ ـ إهمال الصناعات الصغيرة والمتوسطة
٧ ـ عدم وضوح الرؤية وتعارض الأهداف .

(٥)

وفى هذه المذكرات فقرة هامة جداً لتاريخنا السياسى والليبرالى وهى تلك الفقرة التى يروى فيها صاحبها أنه كان قد ترك منصب وكيل وزارة المالية حين فاز الوفد فى الانتخابات البرلمانية وشكل الوزارة فى ١٩٥٠ ، ولكن ما هى إلا سنة ونصف ويصبح صاحب المذكرات نفسه مرشحاً لتولى وزارة المالية نفسها فى الحكومة الوفدية ، وهى فقرة تنبئ بلاشك عن سعة أفق الحكومة الوفدية وحزب الوفد ولعلها أول فقرة مكتوبة فى هذا الصدد ، فقد كان الاعتقاد ولا يزال أن الوفد كان عامراً دائماً وحافلاً بالكفاءات التكنوقراطية فى كل تخصص ومجال ، ولكن أستاذ فؤاد سراج الدين وهو الرجل الذى تولى عدة وزارات من قبل ، يركز نظره على الأستاذ عبد الجليل العمرى ، وقد كان حديث عهد بمنصب وكيل وزارة المالية حيث لم يتوله إلا فى أواخر عام ١٩٤٧ ، بل إن الأعجب والأعظم من هذا أن النقراشى باشا وهو الآخر لا يقل عن سراج الدين كفاءة وفطنة قد اختار العمرى لمنصب وكيل المالية فى أواخر ١٩٤٧ بدون أن يكون العمرى مديراً عاماً فى الوزارة ، وإنما كان موظفاً فى الدرجة الأولى فقط ، وقد روى الأستاذ مصطفى أمين ذات مرة فى عموده «فكرة» أن النقراشى باشا حين اختار العمرى وكيلاً لوزارة المالية كان فى منتهى السعادة إلى حد أن قال إن العمرى هو هدية أهديها لمصر ، وكان الأستاذ مصطفى أمين يروى ذلك فى معرض حديثه عن عبد الجليل العمرى كنموذج للكفاءة الفذة التى ارتفعت من أدنى درجات الوظيفة إلى منصب الوزارة بدون أية وساطة أو محسوبية .

يحكى مؤلف « ذكريات اقتصادية » فى تواضع شديد كيف تعاقبت عليه عروض الزعماء السياسيين قبل الثورة لتولى الوزارة وكيف رفض دعواتهم المتتالية من مبدأ تقديره للمسئولية فيقول : «جرت الانتخابات العامة سنة ١٩٥٠ وأسفرت عن فوز حزب الوفد المصرى بأغلبية كبيرة وتشكلت الوزارة الوفدية برئاسة المرحوم مصطفى النحاس وكان الدكتور زكى عبد المتعال وزيرا للمالية ورغم أن علاقتى به كانت علاقة طيبة للغاية إلا أنى آثرت أن أخرج إلى الحياة التجارية وخاصة أن الشركة التى عرضت علىّ أن أعمل بها عضوا منتدبا لمجلس إدارتها وهى شركة النيل للحليج ، كانت من الشركات المحترمة فى القطاع الصناعى لحلج القطن وعصر بذرة القطن كما أنها كانت من [كبار] شركات تصدير الأقطان ثم إنها عرضت علىّ كمرتب عرضاً مالياً مجزياً وكانت عائلتى بدأت تكبر وتحتاج إلى إنفاق أكبر . و لكن رغم كل هذا فقد كانت ميولى دائما تدفعنى نحو الخدمة العامة ، فما إن عرض علىّ فؤاد سراج الدين ـ

وكان العضو البارز فى الحكومة الوفدية ـ رغم عدم انتمائى إلى أى حزب ، أن أشترك معهم فى الوزارة وزيرا للمالية بعد استقالة الدكتور زكى عبد المتعال فى النصف الثانى من سنة ١٩٥١ ، إلا ووافقتُ بشرط أن تقرر الحكومة اتباع سياسة تقشف لأنى أحسست من متابعتى للإنفاق الحكومى أن هناك إسرافا لاتبرره امكانيات البلاد وخاصة أن الكثير من الإنفاق يتجه إلى الخدمات والمظهرية دون الانتاج والاستثمار ومن أجل هذا كان لابد من اتباع سياسة من التقشف ومن أجل أن يشعر جميع المواطنين أن الحكومة جادة فى سياستها كان لابد أن نبدأ التقشف من الرأس واقترحت عليه أن يتنازل الملك عن ٢٥٪ على الأقل من المخصصات الملكية، وكان رد فؤاد سراج الدين: إن أمثال هذه المقترحات تناقش فى مجلس الوزراء بعد الدخول فى المجلس ولكنى خشيت أنه بعد الدخول فى مجلس الوزراء قد يكون من العسير تقرير السياسة التى أقترحها ثم إنها ستكون موضوع جدل ينتهى بتضييع الفائدة منها، ولذلك رأيت أنه إن لم يكن هناك اتفاق مسبق فمن الخير ألا أشارك فى المسئولية وهو ما حصل. ثم دخلت فى نفس التجربة مع المرحوم المهندس حسين سرى عندما كُلف بتشكيل الوزارة فى مايو ١٩٥٢ وعرض أن أعمل معه وزيرا للمالية فاشترطت نفس الشروط وبطبيعة الحال لم تُقبل شروطى وخاصة أن وزارة حسين سرى كانت من الوزارات التى تشكلها السراى. ولكنى لم أشترط نفس الشروط عندما قبلت الدخول فى وزارة المرحوم على ماهر فى فبراير ١٩٥٢ بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير لأن الوضع كان مختلفا فهذه الوزارة أتت بغرض أن تحول دون اشتعال الموقف فهى وزارة تهدئة أولا، وإذا قدر لها أن تبقى فسيكون عليها أن ترسم سياسة جديدة وتكون الفرصةُ مهيأة أمامى وأمام غيرى من الوزراء فى اقتراح ما نراه ضروريا لإصلاح حالة البلد اجتماعيا واقتصاديا والقيام على تنفيذه. دخلت فى تلك الوزارة وزيراً للتموين ولم أكن غريبا على وزارة التموين ولذلك كان عملى فيها ميسرا ولكن لم أبق بها إلا ستة وعشرين يوما فقد قدمت الوزارة استقالتها فى أول مارس ١٩٥٢ . وفى أول مارس ١٩٥٢ وأظنه كان يوم سبت صدرت أخبار اليوم وفيها مرسوم الحل ولم تكن حكومة على ماهر قد طلبت النشر فاعتبر على ماهر هذا الإجراء وسيلة لإحراجه وخروجه من الحكومة وكان أن اجتمع مجلس الوزراء صبيحة ذلك اليوم واتفقنا مع على ماهر فى الرأى فيما عدا الدكتور زكى عبد المتعال وزير المالية ومرتضى المراغى وزير الداخلية وبالفعل انسحبا من الاجتماع واتفق بقية الأعضاء على تقديم استقالة الحكومة وقامت لجنة من بعض الوزراء كنت واحداً منهم بإعداد صيغة الاستقالة وتوجه على ماهر إلى السراى وقدمها بالفعل .

قبلت الاستقالة فى نفس اليوم وكلف الملك المرحوم نجيب الهلالى بتشكيل وزارته الأولى واشترك فيها الدكتور زكى عبد المتعال ومرتضى المراغى ولكنى لم أقبل الاشتراك فيها رغم ضغط وإلحاح الكثيرين لإنى لم أجد ما أبرر به اشتراكى فى الوزارة الجديدة وقد كنتُ عضوا فى اللجنة التى أعدت كتاب استقالة حكومة على ماهر وكنت من المقتنعين بفكرة الاستقالة .

وهكذا بقيت بعيدا عن الحكومة إلى أن جاءت الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ينبغى علينا هنا أن ننبه القارئ أن الوزارات الأربع التى تـوالـت على حكم مصر بعد حريق القاهرة توالت على النحو التالى :

- ☐☐ وزارة على ماهر باشا فى فبراير ١٩٥٢ ، وقد قبل الأستاذ العمرى العمل فيها وزيراً للتموين .
- ☐☐ وزارة نجيب الهلالى باشا فى مارس ١٩٥٢ ، وقد رفض الأستاذ العمرى الاشتراك فيها نظراً لأنه ـ كما ذكر ـ كان من الذين حرروا كتاب استقالة الوزارة السابقة .
- ☐☐ وزارة حسين سرى باشا فى يوليو ١٩٥٢ ، وقد اعتـذر الأستاذ العمر عن عدم قبول منصب وزير المالية فيهـا لأنه اشترط نفس الشروط التى اشترطها على فـؤاد سراج الدين باشـا لقبول منصب وزير المالية فى ١٩٥١ فى آخر وزارات الوفد وهى الوزارة التى سبقت حريق القاهرة .
- ☐☐ وزارة نجيب الهلالى باشا فى يوليو ١٩٥٢ وهى الوزاراة التى لم تمكث فى الحكم إلا يوماً وبعض يوم قامت بعده الثورة ، وجاءت وزارة على ماهر الأخيرة التى شارك فيها الأستاذ العمرى .

(٦)

أمـا أهم فقرة فى هـذا الكتاب المهم فهى تلك التـى يلخص بها الأستاذعبـد الجليل العمرى مـوقف الثـورة من النظم الاقتصـاديـة ، وهـو الموقف الـذى يعتبره كثيرون من مثقفينـا بمثـابـة عيب بـارز فى استراتيجيـة الثـورة التى راوحت على الـدوام فى مسلكهـا الاقتصادى بين مـذاهب اقتصـاديـة مختلفـة ومتنافرة ، وعبد الجليل العمرى يحكى هذا الموضوع بمنتهى التواضع ويبدأ الحديث فيه أثناء حديثه عن المجلس المشترك بين أعضاء قيادة الثورة وبين الوزراء المدنيين فيقول : « كان المجلـس المشترك فى بداية عمله مفيـداً إذ إنه ناقش مـوضوعات رئيسيـة تبين منها اتجاهـات بعض أعضاء مجموعـة الضبـاط أو إن شئت عـدم وجـود اتجاهـات محددة للمجموعة ، وسـأضرب مثلاً بـواقعـة معينـة ليتبين المطلع نـوع الخلافات المبدئية التى كان يعالجها المجلس المشترك . . . صرح خالد محيى الدين ـ وهو عضو بمجلس قيادة الثورة ـ لإحدى المجلات بأنه لا يرى سبباً فى ترك ودائع البنوك دون استغلالها استغلالاً حقيقياً فى المشروعات التى تحتاجها البلاد وإذا كان أصحـابها يحجمون عن استثماراتها فالدولة كفيلة بتحقيق ذلك الاستثمار ، وقـد كـان لهذا التصريح دوى فى سـوق المال ، وأخـذ بعـض المودعين يفكـرون فى سحب ودائعهم من البنـوك بل قام بعضهم بسحبهـا فعلاً . لما أثـرت هذا الموضـوع فى المجلس المشترك انبرى جمال عبد الناصر ليسألنى إن كنت سأحجر على أعضاء مجلس قيادة الثورة فى إبداء رأيهم فكان جوابى أن تصريحاً من أحـد أعضاء مجلس قيـادة الثورة أو من أحـد الوزراء يحمل معنى خـاصاً إذ إن الجمهـور سيفسـره على أنه رأى الحكـومة أو على الأقل أن هنـاك اتجاهاً فى الحكـومة نحـو تنفيذ مثل هـذا الرأى ، وانى أتكلم هنا بصفـة خاصة عن التصريحات التـى تمس النواحى المالية والاقتصـادية عمومـاً فما بالك بالتصريحات التى تمس ودائع المودعين فى البنوك واحتمال قيام الحكومـة بوضع يـدها عليها وتـوجيهها الوجهة التى ترضاها ولما كان رأس المال بطبيعته جباناً فإذا مـا أحس أن هناك احتمال الاستيلاء عليه أو تأميمه سارع إلى الهروب .

كانت إثارة موضوع التصريح سبباً فى أن يدخل المجلس فى مناقشة النظام الاقتصادى للحكم، وبعد أن شرحت للمجلس المعالم الأساسية للنظم الاقتصادية للحكم المتبعة فى العالم بين رأسمالية واشتراكية ومشتركة، تساءل جمال عبد الناصر : ولماذا لا يكون لنا نظام مصرى نفصله وفق ظروفنا، فأجبته بأن علينا أن نقرر ما إذا كنا نسير وفقاً لنظام حماية الملكية الفردية لأدوات الإنتاج وهو ما يطلق عليه النظام الرأسمالى أو أننا نسير وفقاً لنظام ملكية الجماعة أو الدولة لأدوات الإنتاج عموماً وهو ما يطلق عليه النظام الاشتراكي وبين هذين النظامين يمكن أن تقوم نظم وسط تجمع بين حق الفرد فى تملك أدوات الإنتاج فى بعض الأنشطة الاقتصادية ولكن تحرم عليه ملكية أدوات الإنتاج فى الأنشطة الأخرى . فمثلاً يمكن أن يقوم نظام يعطي للفرد حق تملك الأرض وزراعتها وتوزيع منتجاتها وحق تملك أدوات الإنتاج فى الأنشطة التى تحتاج إلى خدمة فردية كالفنادق مثلاً أو محلات بيع البضائع بالقطاعى للمستهلك النهائى ولكن تحتفظ الدولة بملكية أدوات الإنتاج فى الصناعة عموماً أو فى الصناعات الرئيسية ، وفى بعض النظم المشتركة قد تبيح الدولة تملك الأفراد لبعض الصناعات الفردية ولكنها تستبقى دائماً الصناعات الرئيسية .

وأياً كان النظام الذى نقرر اتباعه يجب أن يُعلن عنه تفصيلاً ليعلم الجميع ما هى إمكانيات الملكية الفردية التى تحافظ الدولة على حقوقها وما هو مدى ملكية الدولة وما هى الأنشطة الاقتصادية التى ستتولاها الدولة وما هى الأنشطة التى تتركها للأفراد إما بأشخاصهم أو فى شكل شركات أو جمعيات تعاونية . أما أن نقول بأننا سنتبع نظاماً مصرياً نُغير ونُعدل فيه حسب هوانا وحسب الملابسات والظروف أو بمعنى آخر سنجمع بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى مع حق الحكومة فى الانتقال من نظام إلى نظام حسبما يروق لها فهذا سيؤدى إلى فوضى اقتصادية محققة ، وذكرت عندئذ التشبيه العام القائل بأن التى ترقص على السلالم لا يراها الناس اللى فوق ولا الناس اللى تحت وهى بهذا لا تجنى شيئاً .

وقد ذكرت لهم فى حديثى مثل الهند وهى إحدى البلاد التى اتبعت بنجاح ملحوظ نظام الاقتصاد المشترك فقد أخذت بنظام القطاع العام الذى يتولى فيه الصناعات الكبرى والأساسية وفى نفس الوقت حافظت على القطاع الخاص بل وشجعته على النمو وتركت له الأنشطة الاقتصادية الأخرى يبنى فيها ويشيد فى حدود القوانين العامة وحافظت على حرية تملكه لأدوات الإنتاج فى تلك القطاعات وهى منذ أن أرست هذه القواعد والأسس التى يعمل فى حدودها كل من القطاعين لم تبدل ولم تغير فيها فاطمأن كل فى عمله . وأضفت أن مثل النظام الهندى يحسن أن ندرسه جيداً أو نقتفى أثره إن كان النظام المشترك هو ما يتقرر اتباعه . وقد اكتفى المجلس بهذا القدر من المناقشة دون أن يتخذ قراراً ، وما كان متوقعاً أن يتخذ قراراً ، فهذا أمر يحتاج إلى رؤية ويحتاج أن يكون هناك تشابه فى التفكير بين أعضاء المجلس وهذا لم يكن متوفراً فإنه سواء بالنسبة لمجموعة الضباط أو لمجموعة الوزراء المدنيين لم يكن يجمعهم إلا فكرة عامة واحدة وهى حبهم لوطنهم ورغبتهم فى إقامة حكم صالح فلم يأت أولئك أو هؤلاء من حزب له مبادئ سياسية واقتصادية محددة بل كان فى كل من الفريقين اتجاهات متباينة ومختلفة ولذلك لم يكن ممكناً الوصول إلى قرار واحد يحدد اتجاهاً واحداً إلا بعد دراسة وترو وما أظن أن هذا

الموضوع ــ هوية الاقتصاد المصرى ــ قد دُرس فيها بعد دراسة مستفيضة حتى وقتنا هذا وما أظننا قد وصلنا إلى قرار واحد وحددنا لأنفسنا اتجاها اقتصاديا معينا حتى الآن والأمر مرجعه إلى اتجاه مَنْ يتولى الحكم في مصر بل إن القرارات التى اتخذها الحاكم إبان حكمه ـ أى حاكم ـ كانت تتأرجح نحو اليسار حينا ونحو اليمين حينا آخر فلم يكن لنا حتى الآن ولا فى فترة معينة خطٌ مستقيم يحدد اتجاها معينا ، إذ كيف نعلّل قرار الحكومة بالتزامها بإيجاد عمل لكل مَنْ ليس له عمل ـ وهو المتبع في البلاد الاشتراكية ـ وفى نفس الوقت لانتبع السياسة التى يستلزمها هذا «الالتزام بالتعيين» من حيث مراقبة توجيه وتحديد عدد مَنْ يدخل المدارس الثانوية العامة وعدد من يدخل المدارس الفنية ، وبالتالى نحد من الالتحاق بالجامعات وكلياتها بحيث تُخرّج لنا الأعداد المطلوبة من خريجى الجامعات وهو النظام المتبع بدقة في البلاد الاشتراكية . ففى معالجة مشكلة واحدة نرى أننا أخذنا خطاً اشتراكيا قرر التزاما على الحكومة بتشغيل جميع القادرين دون أن نسير على نفس الخط الاشتراكى من ناحية حق الدولة فى توجيه الأفراد وتحديد نوعيات دراساتهم وتدريبهم وفقا لما هو مطلوب لنواحى الإنتاج المختلفة ، بل تركنا للأفراد حرية اختيار التعليم حتى الجامعة وكانت النتيجة الحتمية هى ماتراه اليوم من فوضى فى العمالة فعشرات الألوف تخرج من كليات الجامعات زيادة عن المطلوب ، فى حين أن العمالة الحرفية بل واليدوية ينقصها الأيدى العاملة وبسبب هذا كان ما نشاهده من اختلال فى مستوى الأجور فالذى صرفت علية الدولة مبالغ طائلة حتى التخرج من الكليات يتقاضى عند بدء تعيينه أقل من العامل اليدوى أو العامل الحرفى عند بدء تشغيله . هذا مثل صارخ علّى ما يعانيه الاقتصاد المصرى نتيجة لعدم إقرار اتجاه اقتصادى معين بالذات ولاشك أننا فى نواح كثيرة ما زال مَثَلُنا مثل التى ترقص على السلالم * .

(٧)

وأما أبلغ فقرة فى هذا الكتاب فهى آخر فقرة منه حيث يعبر صاحب هذه المذكرات عن ثقته التامة فى الشعب المصرى ، وقدرة هذا الشعب ورغبته على مواكبة الإصلاح الاقتصادى وتحمل نتائجه القاسية إذا ما أحس بضرورة هذه التضحيات وأن الحاكمين يشاركونه فيها ، وذلك حيث يقول : «كنت فى أحد أيام صيف ١٩٥٤ بعد أن استقلت من وزارة المالية فى مكتب بريد سيدى بشر لأسجل خطاباً . . ولما قرأ موظف المكتب المختص اسم المرسل سألنى إن كنتُ أنا شخصياً مرسل الخطابَ وتساءل إن كنت أنا وزير المالية السابق ، فلما أجبته بالإيجاب قال إنك حملتنا تضحيات كثيرة . . أوقفتَ العلاوات والترقيات ، ورفعت أسعار السجائر وخفّضت وزن الرغيف ومع ذلك تحملناها راضين لأننا كنا نفهم الأسباب ولأننا كنا نرى حكومة البلاد تقتصد فى نفقاتها ، ولا تهتم بالمظاهر المكلفة وكان الوزراء يقبلون خفْض مرتباتهم ويدفعون قيمة استهلاك السيارات الحكومية التى خُصّصت لركوبهم . . هذا مثل صغير ولكنه ذو دلالة كبيرة على مبلغ استعداد هذا الشعب لقبول التضحيات إن هو اقتنع بضرورتها وتبين له أنها تشمل الجميع حاكمين ومحكومين ، ولاشك أن القدوة الحسنة التى يُقدمها المسئولون هى أكبر محفّز لجميع طبقات الشعب أن تتبع عن رضى خطواتهم وتقبل عن قناعة تقديم التضحيات التى تتطلبها المصلحة العليا للبلاد ومصلحة البلاد قطعاً فى حاجة إلى تضحيات الجميع » .

(٨)

وعلى الرغم من هذا الجفاف الاقتصادى الظاهر ، والجدية المطلقة فى كتاب «مذكرات اقتصادية» إلا أن القارىء لن يعدم الحديث عن بعض الجوانب الإنسانية والنفسية المرتبطة بنجاح الرجل العظيم، ولعل أبرز نموذج على هذا ما يرويه عن التشجيع الذى لقيه فى مطلع حياته الوظيفية من أحمد حمزة باشا وزير التموين ، فهو يذكر لنا كيف كافأه الوزير على قدراته التنظيمية المبكرة وذلك حيث يقول صاحب المذكرات : « و لما انشئت وزارة للتموين ، عملت بها بعض الوقت وشغلت فيها منذ سنة ١٩٤٢ منصب مدير المكتب الفنى ، ويحضرنى هنا قصة كان لها أبلغ الأثر فى نفسى ومن الخير أن أذكرها هنا لعل الذكرى تنفع الأجيال الشابة : «كانت الأقمشة الشعبية من بفتة ودبلان وكستور توزع على جمهور الشعب بأسعار تقل عن تكلفتها الفعلية وكانت الشركات التى تنتجها تُعوض خسارتها عن طريق رفع أسعار الأقمشة الأخرى التى تنتجها كذلك ، ولكن لما كان الطلب على الأقمشة الشعبية يزيد كثيرا عن المعروض منها فقد أصبحت لها سوق سوداء ، فما كان من وزارة التموين إلا أن حاولت أن توزعها بكوبونات ، ولكن التجربة لم تنجح وكان من جراء ذلك أن اتهم بعض الموظفين بالرشوة وقد يكونون أبرياء ولكن هى طبيعة العملية توحى بقيام الشائعات » .

كان وزير التموين فى ذلك الوقت أحمد حمزة باشا وكان رجلا فاضلا بمعنى الكلمة فلم يقبل أن تثار حول وزارته الشائعات لذلك جمع كبار موظفى الوزارة وأفضى إلينا بأنه مالم نجد حلا لمشكلة الأقمشة الشعبية وتوزيعها بالشكل الذى لا يثير غباراً حول تصرفات موظفى الوزارة فإنه سيلغى تدخل الوزارة فى التوزيع ويتركها للتجار ، ولو نتج عن ذلك أن يباع بعضها فى السوق السوداء ، ولكنى رجوته أن يُمهلنى أسبوعاً واحداً فقد نستطيع أن ندخل الأقمشة الشعبية فى البطاقة التموينية شأنها شأن السكر والشاى وذلك عن طريق ربط بقالى التموين بتجار الأقمشة ، أو بمعنى آخر أن نحدد لكل بطاقة تاجر أقمشة تُشترى منه الأقمشة الشعبية المخصصة له ، وقد تمت العملية بالفعل بالنسبة للقاهرة فى خلال الأسبوع ، وبعد أن أثبتت التجربة نجاحها طبقناها على جميع القطر ، وقد كان ارتياح الوزير لنجاح التجربة كبيرا إلى درجة أنه جمع موظفى الوزارة (الديوان العام) إلى حفل قدم إلىَّ فيها دبوس كرافتة له رأس من الماس الحر وقد اشتراه من ماله الخاص ، وكان هذا أكبر تقدير أعتز به حتى اليوم وخاصة أنى كنت فى ذلك الحين صغير السن نسبيا فلم أكن قد جاوزت السبعة والثلاثين من العمر .

(٩)

و حين يروى مؤلف « ذكريات اقتصادية » قصة خلافه مع ثوار يوليو حول ضريبة الدخان فإنه يضع أيدينا على مكمن القوة فى إدارة صراع الآراء بين التكنوقراطيين المحترفين وبين الثوار السياسيين ، وهاهو يقول : « . . . ولكن لم تتقابل مجموعة الضباط فيما أعلم مع أى من الوزراء بصدد عمل من أعمال الوزارة وكان أول لقاء لى مع مجموعة منهم فى النصف الثانى من أغسطس ١٩٥٢ ، وكنت قد انتهيت من عرض أول موازنة عامة على مجلس الوزراء ووافق عليها ، وجاءت هذه المقابلة فى مكتب رئيس الوزراء وحضرها عدد من الضباط أذكر منهم محمد نجيب وجمال عبد الناصر وجمال سالم وعبد اللطيف البغدادى . كان اللقاء فى شأن الزيادة على الضريبة الجمركية على الدخان والسجائر مما استتبع

زيادة سعر علبة السجائر (٢٠ سيجارة) قرشا واحدا ، وكانوا يطالبون ويصرون على إزالة هذه الزيادة والعودة بسعر السجائر إلى ما كانت عليه من قبل ، لأن سياسة الضرائب غير المباشرة كالضريبة الجمركية على سلعة يستهلكها الكثير من جمهور الشعب لاتتمشى وما قامت عليه الثورة من الرغبة فى إسعاد جموع الشعب . ويظهر أنهم كانوا قد أثاروا الموضوع من قبل مع رئيس الوزراء عقب صدور الموازنة العامة مباشرة لأن على ماهر تكلم فى الموضوع فى مجلس الوزراء فى اليوم السابق لاجتماعى بمجموعة الضباط فى مكتبه ، ولكنه ذكر أن هناك شكوى عامة من زيادة أسعار السجائر ، وسألنى إن كان من المستطاع إلغاء الزيادة فى ضرائب الدخان وكانت إجابتى تتلخص فى أن الضرائب الجمركية من المسائل الحساسة جدا فى سوق التجارة والمال ففرضها وإلغاؤها بعد ذلك مباشرة يدلان دلالة واضحة على ضعف سياسة الحكومة و أن هذه الزيادة ستجلب للخزانة خمسة ملايين جنيه وهو مبلغ لا يستهان به فى ذلك الوقت الذى كانت جملة ايرادات الدولة لاتجاوز الـ ٢٢٠ مليون جنيه .

وفى اللقاء مع مجموعة الضباط كررت هذا الكلام وذكرت أنه فى الكثير من البلاد المتقدمة والتى تتجه اتجاها اشتراكيا ما زالت الضرائب غير المباشرة تمثل جزءا هاماً من إيرادات الدولة وعندما أحسست بأن هذه الحجج لم تقنعهم ذكرت لهم أنه فى أمثال هذه الحالات التى يقع فيها خلاف بين وزير المالية ومجلس الوزراء أو مجلس السيادة فعلى وزير المالية أن يستقيل ليفسح المجال لشخص آخر تكون له سياسة مغايرة وخاصة أن تدبير خمسة ملايين من الجنيهات عن طريق الضرائب المباشرة صعب المنال ، وهنا أثاروا أن موضوع زيادة ضرائب الإيراد العام وهى التى تُفرض عادة على الأغنياء لم يأت لها ذكر فى مناسبة عرض الموازنة العامة ، فأفهمتهم أن وزارة المالية انتهت من إعداد مشروع القانون الذى يُعدل فئات الضريبة ويرفعها ، فلما علموا أن مشروع القانون مُعد وسينظر فى الجلسة القادمة لمجلس الوزراء اكتفوا بهذا القدر ، وطلبوا منى أن أطلع جمال سالم على المشروع عندما يحضر إلى مكتبى فى الغد ، وفعلا تم ذلك ، وقد أفهمته أنه رغم زيادة فئات الضريبة على شرائح الإيراد العام زيادة كبيرة فإنى مقتنع أن هذه الزيادةلن تأتى بحصيلة كبيرة وما أظنها تجاوز المليونين من الجنيهات وذلك لأن عدد الأغنياء فى ذلك الوقت كان محدودا ، ولكن الذى دفعنى لإعداد مشروع القانون لزيادة فئات الضريبة على شرائح الإيراد العام وعرضه على مجلس الوزراء هو الرغبة فى العمل على تقارب الدخول الصافية * .

* . . . . و من غريب المصادفات أنه عندما حان وقت تحضير الموازنة العامة ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ ، وكان الحال قد تغير فأصبح محمد نجيب رئيسا للوزارة مع كونه رئيسا لمجلس قيادة الثورة وكان هذا المجلس قد أخذ سلطة السيادة ، كان واجباً على وزير المالية أن يعرض الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الجديدة على مجلس قيادة الثورة قبل عرضها على مجلس الوزراء لإقرارها واستصدار القوانين الخاصة بتنفيذها . فلما عرضت الخطوط العريضة وكان من بينها خفض وزن رغيف العيش دراهم معدودات ثار غالبية أعضاء المجلس واكتفيت هنا بالقول بأن الإبقاء على وزن الرغيف سيستتبع أولا زيادة فى بند نفقات الدعم الذى كان فى ذلك الوقت حوالى مليونين من الجنيهات وكان الدعم أصلا غير مقبول من الناحية الاقتصادية لأنه يخل بصرح الكيان الاقتصادى ، وثانيا أن الموازنة العامة

ستظهر وبها عجز يكاد يصل لخمسة ملايين من الجنيهات ، وهنا اقترح أحد الأعضاء زيادة سعر علبة السجائر قرشا كما حدث فى العام الماضى ، وكان هذا القول مثار تعليق من أكثر من عضو وكان من بينهم زكريا محى الدين الذى قال إن زيادة القرش لعلبة السجائر فى العام الماضى لاقت معارضة شديدة من ناحيتنا وكادت تدفع بوزير المالية أن يستقيل فكيف يحق لنا أن نقترحها الآن . وبعد مناقشة جميع الاحتمالات الأخرى ولم يكن من بينها فى هذه المرة زيادة فئات ضريبة الايراد العام انتهى المجلس إلى موافقة على الخطوط العريضة كما هى ومن بينها خفض وزن الرغيف ، وقال محمد نجيب فى ذلك الوقت كلمته المأثورة «دى لقمة للقطة» ، وقد استعمل هو هذا التعبير فى خطاباته بعد صدور الموازنة العامة مما كان له أكبر الأثر فى قبول الشعب لخفض وزن رغيف العيش ، هكذا توازنت الميزانية ولم نضخم بند نفقات الدعم" .

(١٠)

ومن حق القارىء علينا أن ننقل له وجهة نظر صاحب هذه الذكريات فى السياسة الاقتصادية فى عهد الرئيس مبارك : " . . . . . عهد إلىَّ السيد الرئيس (يقصد الرئيس حسنى مبارك)برئاسة المؤتمر الاقتصادى الذى اجتمع فى فبراير ١٩٨٢ لمدة ثلاثة أيام ، وحضر السيد الرئيس بعض جلساته مستمعا ، كما حضر معظمها المرحوم السيد فؤاد محى الدين رئيس مجلس الوزراء عندئذ و كثير من الوزراء وبصفة خاصة وزراء المجموعة الاقتصادية . شعر أعضاء المؤتمر أن المهمة أجل من أن تعالج فى ثلاثة أيام ولكن كانت المدة محددة مسبقا فاكتفوا فى مداولاتهم وقرارتهم ببعض ما كانت الحالة تستدعيه من علاج ، وخصصوا أولا وجوب التخطيط قبل العمل فكانت أهم توصية لهم هى ضرورة التخطيط ، ثم عكفوا على العمالة وكيف أنها فى كثير من النواحى ينقصها التدريب وتركيزهم على القطاعات التى تحس بنقص اليد العاملة فيها ووجوب إعدادها وتدريبها ، ولذلك أوصى المؤتمر بضرورة العناية بإعداد اليد العاملة وتدريبها .

تكلم أعضاء المؤتمر عن العجز فى الموازنة العامة وفى ميزان المدفوعات وتكلموا فى موضوع الدعم فى أشكاله المختلفة من دعم ظاهر ومستتر وضمنى . ولكن غالبية الأعضاء كانوا أميل إلى عدم المساس أو على الأصح إلى عدم إصدار توصيات فى هذا الموضوع بالذات لحساسيته الاجتماعية من ناحية أن الكثيرين من المستفيدين بالدعم من الطبقات الفقيرة من الشعب ولا يمكن أن يُمس مستوى معيشة هذه الطبقات قبل أن تقوم الحكومة بضغط النفقات الكومية التى شعر أكثر الأعضاء أن فيها إسرافاً لا يتفق وظروف البلاد .

وإنى وإن كنت أشارك أكثر الأعضاء الرأى من حيث وجود إسراف فى النفقات الحكومية لا يتفق والدخل القومى للبلاد إلا أنى أشعر بأن المؤتمر كان يجب عليه أن يصدر توصيتين أولاهما تعالج الاسراف الحكومى وثانية التوصيات تعالج موضوع الدعم إذ إن الإسراف حتى إن عولج لن يكفى

لموازنة الموازنة العامة من ناحية ومن الناحية الأخرى لن يترك فائضا بالقدر الذى تحتاجه الاستثمارات الضرورية لدفع عجلة التقدم دون حاجة إلى الالتجاء إلى الاقتراض المُبالغ فيه من الخارج .

لا يمكن لبلد فى مثل ظروف مصر أن تتحمل دعـم أسعار السلع والخدمات ـــ هذا إن سلمنا اقتصاديا بضرورته ـــ تلك المبالغ الكبيرة التى تربو على الخمسة آلاف مليون جنيه فى السنة بين دعم ظاهر يقدر بألفى مليون جنيه ودعم مستتر وضمنى بما يزيد على ثلاثة آلاف مليون جنيه ، وفى نفس الوقت تنفق على الاستثمارات الحكومية بما لا يقل عن خمسة آلاف مليون جنيه دون أن تقترض وتقترض كثيرا ، وهى حالة لا يمكن أن تستمر طويلا .

رب سائل يقول كيف لم أتعرض فى تقريرى عن المؤتمر لمعالجة هذا الموضوع ولكن لم يكن لرئيس المؤتمر من حق إلا أن يلخص مداولات المؤتمر ويورد توصياته ، كانت رغبة أغلبية المؤتمر ألا يتعرض بتوصية ما فى موضوع الدعم ، وكان علىّ أن أحقق رغبات الأعضاء ، فقد كان التقرير عن المؤتمر وتوصيات أعضائه وليس تقريرا شخصيا يمثل وجهة نظرى [*] .



الفصل الرابع
مذكراتى فى السياسة والثقافة
للدكتور ثروت عكاشة

(١)

هذا كتابٌ من جزأين يُطالع القارئ على غلافيهما الأولين لوحة يظنها للوهلة الأولى إحدى لوحات الفن السريالى ويطالع تعريفاً لها فى باطن الغلاف لا يتضمن لها اسماً إلا أنها لوحة رقم ٨ لفنان روسى ، واللوحة من مجموعة خاصة فى أمريكا . . إذن هل الغموض هو الطابع الذى أراد صاحب هذه المذكرات أن يفرضه على مذكراته ؟ أم إنه اختار الغموض للغلاف بعدما ابتعد عنه تماما فى كتابه الكبير الذى تنفس فيه على قدر ماأتيح له من صفحات بلغت فى مجموعها أكثر من مائتين وألف من صفحات القطع المتوسط ؟

فليأذن لى صاحب هذه المذكرات أن أقترح عليه ـ بعد فوات الأوان ـ أن يجعل عنوان كتابه «مذكراتى فى الدبلوماسية والثقافة» ، بدلاً من العنوان الذى وضعه وجعله «فى السياسة والثقافة» .

وليأذن لى أن أقول له إن فى كتابك هذا فوق كل ما التفت إليه النقاد المسرعون ، وقبل كل ما التفت إليه الكتاب المجاملون جانباً لم يشاركك فيه أحد قبل هذا ، وهو المذكرات الدبلوماسية التى تعكس الدبلوماسية بمعناها العلمى ، معناها الحقيقى المعاصر والذى يتضمن كل ما تعنيه هذه الوظيفة الدولية السامية من الدرس المتأنى المتعمق المستند إلى خلفيات من الثقافة والتاريخ والإحساس بالزمن ، واستشراف المستقبل الأفضل للشعب الذى ينتمى إليه صاحب الدبلوماسية .

كتب صاحب هذه المذكرات مذكراته بأسلوب رفيع وعبارة منمقة ، وقد بذل فى ذلك التنميق والترتيب والتهذيب جهداً لا يُستهان به . . غير أنى أحب أن ألفت نظر القارئ إلى أن هذا الجهد الذى بذله الرجل يهون تماماً إلى جانب الجهد الآخر الذى كان عليه أن يبذله لو أراد أن يكتب مذكراته بلغة الكتابة المصرية فى ١٩٨٧ ، تلك اللغة التى هى أقرب إلى لغة السوقة ، تحت دعاوى البساطة والسرعة . . إلخ . . أقول لو أراد الدكتور ثروت عكاشة أن يتبسط على هذا النحو لبذل من الجهد أضعاف ما بذل من أجل أن يتأنق ، فهو متأنقٌ بطبعه متعودٌ على الأناقة والرقىّ . . ومن الصعب على مَنْ ترجم جبران خليل جبران وأعمال الأدباء الكلاسيكيين المتميزين والمؤلفات التى تناولت الموسيقى

بالنقد والتحليل أن ينساق إلى لغة اليوميات الفجة . واقرأ معى تعبيره هو نفسه عن هذا المعنى حين يقول : «فلا يُوجه إلىّ سؤالٌ عن سر تعلقى بجبران إلا وقفزت إلى ذهنى مقولة الشاعر الفرنسى بودلير حين سُئل عن سر اختياره إدجار آلان بو لترجمة مؤلفاته فقال : «لأننا متشابهان متقاربان . لقد فتننى منذ صفحاته الأولى التى قرأتها له فلم أعثر بينها على الموضوعات التى كانت تراودنى فحسب ، بل لقد عثرت بالمثل على العبارات التى كانت تجول بخاطرى وكان أسبق منى إلى تسجيلها . واعترف أن مؤلفات جبران التى عايشت رومانسيتها المُحلقة ما ينيف عن أربعين عاماً امتزجت فيها بحسّى ووجدانى قد أخذت تلحّ علىّ أن أنقل إلى العربية ما كتبه جبران بالإنجليزية حتى أحسست أن واجب الوفاء نحو هذا الشاعر العظيم يقتضينى أن أُقدم على هذا العمل الجليل الذى أعلم مدى صعوبته . فأدب جبران مظهر من مظاهر صراعه مع الألفاظ التى استعملها أدوات للتعبير عما يريد ، مَعْنياً بأن يكون الأساس فى التعبير سيطرة المعنى على الصور اللفظية» .

(٢)

وسيظل هذا الكتاب لفترات طويلة مرجعاً للإشارة إلى الظروف العامة التى أحاطت ببعض الأحداث التى مرت بها مصر الثورة . . . أقصد أن أقول إنه لن يكون مرجعاً تاريخياً أو وثائقياً ولكنه سوف يكون مرجعاً لتصوير الجو الذى يريد المؤرخ (القادم) أن يرسمه حول بعض الأحداث التى يسجل بها ، ومن خلالها ، رؤيته لمجرى التاريخ المصرى فى بعض فترات عهد الثورة .

وربما كانت هذه إحدى النقاط التى تجعل من كتاب «مذكراتى فى السياسة والثقافة» كتاباً شبيهاً بمذكرات الدكتور هيكل باشا بأجزائها الثلاثة ، ولكن الاختلاف الكبير بين الشخصيتين قد انعكس بكل القوة وبمنتهى الصدق على طريقة كل منهما فى كتابة المذكرات . . ليس من شك فى أن «هيكل» هو الأسبق والأوفر حظاً لأسباب عديدة . . ولكن ما يهمنا من هذه الأسباب هو أنه مارس السياسة المصرية مدة أطول من تلك التى مارسها ثروت عكاشة . . ثم إنه مارسها من موقع أكثر تقدماً من كل المواقع التى وصل إليها ثروت عكاشة . . ثم إنه ثالثاً كتب مذكراته بروح أعمق من تلك التى كتب بها ثروت عكاشة مذكراته . . حتى وإن كانت روح كتابة ثروت عكاشة أعرض وأرحب (أو هى تحاول ذلك) بما يورد بين حين وحين من استطرادات شيقة إلى عوالم الفنون . وعلى صعيد رابع فقد مارس هيكل باشا السياسة فى وقت كان للممارسة السياسية حظ أكبر من الوضوح والعلانية والضوء . . قدر أكبر بكثير جداً من تلك الأقدار المتواضعة التى كان الدكتور ثروت عكاشة يشكو طوال الكتاب من تواضعها وحيرته (أو اختناقه) مع تواضع أقدارها . وعلى صعيد خامس فإن فرصة التعليق الآنى على الأحداث كانت متاحة لهيكل باشا على أوسع وأرفع نطاق فى صحيفته الشهيرة . . ثم وهو رئيس حزب يملك تحويل الرأى إلى سياسة مؤثرة . كل هذه العوامل مجتمعة ـــ أو بعضها إذا لم يوافقنى القارئ على بعضها الآخر ـ كفيلة بأن تبين لنا خلفيات الفروق التى قد تكون بين كتابين بينهما من الزمن أربعون عاماً تقريباً .

أما السمة المشتركة بين الكتابين فتتمثل فى أنهما عند سردهما للأحداث السياسية (أو الثقافية) كانا حريصين على تصوير الجو العام على نحو موسع ومستفيض قبل أن يعمدا إلى سرد تفاصيل الحدث . ولهذا فسوف تبقى هذه السمة من كتاب ثروت عكاشة بمثابة الدافع المستمر إلى النقل عنه عند تصوير الظروف المحيطة بوقوع الحدث . . مهما اختلفت الزاوية التى يتناول منها المؤرخ (أو الكاتب) الحدث نفسه . . . تماماً كما يحدث مع تلك الفقرات من كتاب الدكتور هيكل التى تصور ٤فبراير ١٩٤٢ أو ٢٦ يناير ١٩٥٢ . . . إلخ . ولا يستطيع أحد أن ينكر أنه قد أفاد من قراءته لهذه المذكرات فى توسيع كثير من معلوماته عن الثقافة بمعانيها الواسعة وعن الفنون بتاريخها الممتد ، وحاضرها ، وسوف يفيد القارئ من هذه الناحية أكثر من إفادته بمعرفة التاريخ المصرى المعاصر . . وذلك لأن ثروت عكاشة كتب تاريخ الثقافة عن حب وفهم شديدين بينما اكتفى فى كتابة تاريخ السياسة بأداء الواجب . . الواجب الذى كان (وراء) اشتراكه فى ثورة يوليو ثم الذى كان (أمام) مشاركته فى الحكم .

(٣)

وربما كان مؤلف هذه المذكرات نموذجاً للرجل الحريص على التعلم حتى وهو يكتب مذكراته ، وإنك لتراه من بين السطور التى كتبها ، وقد قام إلى مكتبته ليسترجع معلومة أو ليوثق حقيقة أو ليستشهد بقول مأثور فإذا هو يدقق فى هذا كله ، وهو يعرف أنه لابد له أن يفعل هذا بعد ما وصل إليه ، حتى وإن لم يكن المناخ الجديد يطلب إليه أن يفعل كل هذا الذى فعل ، ولكن الدكتور ثروت عكاشة لايزال مُصراً على أن يحظى باحترام أولئك الذين يستحقون أن يسعى إلى الحصول على احترامهم . . وهى سمة من سمات العظماء الذين يظلون حريصين على التعلم إلى آخر يوم من حياتهم لأنهم فى الحقيقة متعلمون!!

(٤)

ومن خير ما فى هذه المذكرات قدرة صاحبها على تبويبها على نحو ممتاز . فهو يأبى إلا أن يجعل حياته مراحل ـ وقد كانت كذلك بالفعل ـ ثم إذا هو يتناولها مرحلة مرحلة ، كل مرحلة فى فصل كامل ينقسم بالتالى إلى محطات متتالية وهى محطات طويلة تحتاج فى بعض الأحيان إلى أن نتناولها على مرات عديدة حتى نستطيع استيعابها وتأملها .

وقد نجح مؤلف هذه المذكرات فى أن يخضع نفسه للتاريخ ولكنه كذلك بدا وكأنه لم يمض مع التاريخ لأنه صاغ مذكراته كما قلنا تبعاً للمراحل البارزة ، فجاءته موضوعية لا يمكن أن تتأتى من أى منظور آخر مهما كانت براعة الكاتب ، فإذا هو يمضى فى تناسق تام مع أفكاره وتسلسلها الزمنى ، وكذلك مع أعماله أو جهوده أو مشاركاته من دون أن تصبح هذه المذكرات نوعاً من الكلام الذى يأتى تحت العناوين التى ليست إلا أسماء الشهور والأيام . . . بعبارة أخرى فإنى أقصد أن أقول إن مذكراته رغم طولها وعرضها جاءت فى وحدة موضوعية واحدة لا على النحو القريب مما تطالعنا به أغنية الشباب المرحة ٣ مارس . . ٤ مارس . . ٥ مارس . . إلخ) .

(٥)

ولا أعرف ـ بعد هذا ـ لماذا آثر ثروت عكاشة وهو الرجل الدقيق أن يدرج على قاعدتنا المصرية فى إغفال ذكر بعض الأسماء حين تُروى الحوادث التى لا يفخر بها أصحابها مكتفياً بالإشارة العابرة ، وهذا فضل خلقي يحسب له وبخاصة أنه كان حريصاً على أن يذكر اسماء المحسنين والمجيدين ولكن هذا الفضل الخلقي يظل بمثابة انتقاد تاريخي . . ولكنني أتصور ثروت عكاشة الإنسان رقيق الحاشية وقد آلمه أن يذكر بعض الناس بالسوء فإذا هو يغفل ذكر الاسم . . ولكنه بعد حين يُفاجأ بأنه كتب الاسم فى منعطف من منعطفات الرواية . . فإذا هو يترك وعيه الباطن يظهر ما حاول أن يخفيه .

(٦)

تبقى بعد هذا كله الإشادة بالنفس الطويل الذى تمتع به ثروت عكاشة فى كتابة هذه المذكرات على الرغم من أنه كتبها فى عصر الموسيقى السريعة والوجبات الجاهزة ، ولاشك أنه قد استعان على ذلك بما أوحت به الذكريات نفسها من ظروف الأيام الخوالى حين كان يتاح له التجويد والتأمل والصبر والوقت المديد . ولكن الذى لاشك فيه أننا نظلم الرجل حين نتلمس له مثل هذا السبب من دون أن نوفيه حقه من الثناء على قدرته الفذة على مغالبة نفسه حتى استطاع أن يخرج لنا هذا السفر الرائع من مذكرات شخص واحد . . ولكنها بالقطع مذكرات أمة عريقة . . ومذكرات جيل ممتاز .

كان صاحب هذه المذكرات أول رجال الثورة الذين [آثروا غيرهم على أنفسهم] ـ وكنت أعرف هذه الحقيقة مبكرة من عارفى فضل الرجل حتى جاء الرجل المتواضع الوقور فروى لنا القصة الحقيقة التى أظهرت لنا مدى توفيق الله لهذا الرجل العظيم فى اتخاذ جانب الصواب حتى مع أنه لم يدر بالنية المبيتة إلا بعد ربع قرن من الزمان حسبما روى لنا ، والقصة أنه عند تكوين مجلس قيادة الثورة ، كان من المتوقع أن يكون لثروت عكاشة مكان فيه ولكن كان هناك نظير له من ذات السلاح هو حسين الشافعى . . وكان له نفس القدر من الأهمية والاحترام بين الضباط الأحرار المؤسسين . . وكان كذلك أكبر رتبة من الدكتور ثروت عكاشة . وكان عبد الناصر باحترامه للبروتوكول (وهو ما عُرف عنه دائماً) يميل إلى ترجيح كفة حسين الشافعى كممثل للفرسان فإذا بثروت عكاشة (وبدون اتفاق) يحقق لعبد الناصر رغبته .

ويتضح لنا فى مواضع كثيرة من الكتاب مدى التقدير الذى يكنه مؤلفها لرفيق سلاحه خالد محيى الدين . . ولعل خالد محيى الدين فى هذه المذكرات أوفر أعضاء مجلس قيادة الثورة تقديراً عند الدكتور ثروت عكاشة حتى بأكثر من عبد الناصر . . ويسعد ثروت عكاشة بأن يضمن كتابه فقرات كتبها له الأستاذ خالد محيى الدين ـ بناء على طلبه ـ وهى مكانة لا يعطيها مؤلف ولا كاتب مذكرات إلا لشخص رفيع المكانة فى نفسه عن حب وتقدير واحترام عميق وهذا هو جوهر علاقة خالد محيى الدين والدكتور ثروت عكاشة .

وبالإضافة إلى إنصاف هذين الرجلين : حسين الشافعى وخالد محى الدين ، فلعل هذا الكتاب

هو أكثر الأدبيات السياسية التى تناولت تاريخ الثورة إنصافاً لدور رجلين من رجال الثورة كان لهما فضل كبير فيها ، وكانا فى فترتين متتاليتين فى موقع الرجل الثانى من عبد الناصر فى رئاسة الجمهورية ، ولكن وجودهما ثم غيابهما ثم غياب مذكراتهما عن الساحة جعلنا لا نفهم دورهما ليلة الثورة على النحو الذى يجب أن يكون . . وهذان الرجلان هما زكريا محى الدين وعبد الحكيم عامر اللذان حملا العبء الأكبر ليلة الثورة تخطيطاً ومتابعة ، ولعل الصفحات ٨٩ ـ ٩٣ من الجزء الأول من هذا الكتاب والصور الزنكوغرافية للخطة العامة للثورة تعطينا فكرة صادقة عن دور هذين الرجلين العظيمين ليلة الثورة .

ومن حسن الحظ أن ثروت عكاشة نشر مذكراته فى هذا الوقت الذى بدأنا فيه ننظر إلى ما أمامنا فى غضب شديد . . فإذا هذا الرجل يحيل بكتابه هذه المشاعر إلى مشاعر أخرى من التأمل العميق فى دواعى الغضب ودوافعه بحيث يتحول الغضب إلى قلق ـ من النوع البناء الذى يتمثل الماضى وهو يتمثل الحاضر فيظن عندئذ أن فى الإمكان أن نرتقى كل الرقى مهما ظلمتنا الظروف . . ومهما كان المناخ العام ماضياً فى اتجاه مخالف تماماً لما يتطلع إليه المرء من ظروف كفيلة بتحقيق أمانيه ، وهو يكتب فى هذا المعنى فقرات رائعة يقول فيها : «ولن يتسنى لنا أن نقيم ثقافة قومية على الوجه الصحيح إلا إذا أفدنا من كل ثقافات العالم وفنونه ، ومن تقدمه التكنولوجى والعلمى والإنسانى . فنحن لم نر من قبل قط ظاهرة «عالمية الفن» تتجلّ بمثل ما نراه حين نشاهد عبقرية شاعر مسرحى فذ مثل شكسبير الإنجليزى تجتمع معها مواهب موسيقى عملاق مثل فردى الإيطالى ليخلق منها أوبرا مثل «عُطيل» ، يتضافر على العزف لها أوركسترا فرنسى يقوده مايسترو من اليابان ، ويعكف على الأدوار الغنائية الرئيسية فيها مغنون من أمريكا وألمانيا وإيطاليا ، ويقوم بالأدوار الراقصة «باليرينات» من السويد والدانمرك ، وراقصون من روسيا ، بل ومن مصر . . . أجل من مصر ومن خريجى معهد الباليه بأكاديمية الفنون المصرية بالجيزة ، ويصمم مناظرها وثيابها فنان من إسبانيا ، فتنبض قلوب المشاهدين غرباً وشرقاً بنفس الشجن والانبهار . إن الإنسانية لم تشهد من قبل أبداً مثل هذه الإمكانيات لتحقيق أحلام لم تكن لتتحقق إلا فى الخيال الذى لا يعشش إلا فى وجدان الطفولة النقية ، فالخيال طليق لا يحدّه مكان ، ولا يحيط به زمان » .

« إن الدول لا تغزو المستقبل إلاّ إذا تجاوزت الإنجازات المادية ، وكل غزو عملى فى الحاضر مقضى عليه لأن الحاضر لا مناص من أن يتوقف ذات يوم ، والدول الراسخة هى التى تدفع الحاضر إلى المستقبل ، والمستقبل لا وجود له إلا فى الثقافة ، لأنه إذا أمكن لأمة ما أن تكون عظيمة بذاتها فلن يتسنى لها أن تشمخ بين الدول العظمى ـ شأنها شأن الناس ـ إلا إذا تجاوزت قيمتها الذاتية لتجعل منها إسهاماً نزيهاً فى القيم الإنسانية وفى القيم الكلية . والقيم الثقافية هى وحدها القيم الكلية ، لأن تحديدها معناه تحديد النقطة التى عندها تتخذ المعتقدات والأبحاث والاكتشافات التى يقوم بها الإنسان قيمة عند الجميع كما هى عند الذين أنشؤها . وليس ثم ميدان آخر غير الثقافة توجد فيه مثل هذه القيمة الكلية الشاملة ، أعنى المستوى الكلى العالمى ، وما أصدق الفنان روبنز حين قال «إنى أعد العالم كله وطنى» .

أظننى بعد كل هذا فى حاجة إلى أن نتناول الكتاب كله فى قطاعات متتالية تدلنا على بعض ما فيه من خير كثير ، وعلى بعض ما ينبغى لنا ألا نقبله على علاته هكذا .

أولا : كان بودى ـ وبود كثيرين ـ أن يعيد مؤلف المذكرات النظر فى حديثه عن الأشخاص الذين جاء ذكرهم فى كتابه ، فقد استن لنفسه سنة التعقيب بانطباعه عن شخصيات الأعلام حين يرد ذكرهم . . وقد الدكتور عكاشة نفسه وأنصف هؤلاء فى مواضع كثيرة جداً من كتابه حتى أصبح كتابه معرضاً للوفاء الجميل ، ومن محاسن هذا الكتاب أن مؤلفه قد أعطى كثيرين من أصحاب الحقوق حقوقهم . . وبالطبع فإن المكانة (المكتوبة) لإنجازات هؤلاء الرواد كانت متأثرة برؤية ثروت عكاشة وعلاقته ووده بهم . . ولكن الإنصاف يقتضينا أن نقرر أن الدوافع وراء آراء ثروت عكاشة وعلاقاته كانت دوافع ممتازة أكثر منها دوافع شخصية ، وكانت مثالية أكثر منها واقعية ، وكان فيها من الرومانسية قدر أكبر من المتاح فى العلاقات بين صاحب السلطان وأصحاب الفكر .

وقد تحدثنا من قبل عن إنصافه لزكريا محى الدين وحسين الشافعى والخالد محى الدين وعبد الحكيم عامر . . كما يحوى الكتاب فقرات رائعة فى تقدير عبد اللطيف بغدادى ، أما أنور السادات فنحن نقدر لثروت عكاشة حساسيته تجاهه ، ونقدر له كذلك تسجيله لفرحته بنصر أكتوبر وبمبادرة السلام ، ولكن الذى لابد أن نقوله هنا هو أنه لا يمكن لثروت عكاشة ولا لكتابه ولا لأى مؤلف أو أى كتاب أن يُسقط عهد أنور السادات من التاريخ المصرى لسبب واضح ، هو أن الله سبحانه وتعالى هو الذى أراده لمصر بكل خيره وكل شره . ولو أفاض ثروت عكاشة فى انتقاد السياسات الثقافية فى عهد السادات حتى لو جعل لها جزءاً كاملاً لكان خيراً له (ولنا) من هذا التجاهل المتعمد الذى قد لا يجيده ثروت عكاشة . . وإنما يجيده آخرون .

بيد أن ملاحظتى هنا لا تتعلق بأنور السادات بقدر ما تتعلق بأشخاص ثلاثة كان لابد لثروت عكاشة أن ينصف نفسه عند حديثه عنهم (مع الفارق فى علاقته بهم) . . أول هذه الشخصيات هو زوج أخته الأستاذ أحمد أبو الفتح رئيس تحرير المصرى وصاحب الفضل على الثورة ، وصاحب العَنَت الرهيب الذى لاقاه من عبد الناصر . نحن لا نرى حديث عكاشة عن الأستاذ « أبو » الفتح إلا حين لا يكون هناك مناص من الحديث عن الأستاذ «أبو» الفتح . دعنا من إشادته بدوره فى صفحة ٨١/ ١ ، ودعنا من مقارنة الأستاذ «أبو» الفتح لموقف الصحافة من الثورة يوم قيامها . . ودعنا من حديث ثروت عكاشة العابر دفاعاً عن نفسه أمام عبد الناصر عن اتصاله بالأستاذ أبو الفتح . . أين الأستاذ «أبو» الفتح الرجل العظيم بعد هذا كله بل وقبله؟ ألم يكن من حقه صفحة أو فقرات كالتى قرأناها عن فرنسيين بعيدين تماماً عنا زماناً ومكاناً مع احترامنا لثقافة ثروت عكاشة وهواياته واهتماماته وأنا اثبت هنا أن ثروت عكاشة قد أشاد بالدور الوطنى «لأبو» الفتح فى أكثر من موضع فى الجزء الأول من كتابه (صفحات ٨١ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧) ولكننى اعتقد أن تاريخ آل أبى الفتح الذى لم يكتب بعد سيظل

يستغيث بالدكتور ثروت ليكتبه تفصيلا ، وكنت أظنه يفرد له هامشاً قد يستغرق ثلاث صفحات على الأقل . . فمن أولى بإنصاف «أبو» الفتح من الثورة بعد كل هذا التجاهل والظلم الممتر ؟ .

ثاني هذه الشخصيات هو المغفور له الدكتور حسين فوزي الذي كان الوكيل الدائم الأول لوزارة الثقافة حين جاءها الدكتور ثروت عكاشة وزيراً ، واختلفا في أول عهدهما ثم كان خَيِّر من تعاونوا مع ثروت عكاشة ، وعكاشة يذكر هذا الفضل لحسين فوزي ، ويشيد بعطائه الثقافي الرفيع ، ولكن إشادته الجميلة لا تتناسب مع حجم عطاء الدكتور فوزي إذا ما قورنت بإشادة الدكتور عكاشة بآخرين . . ثم هل يليق بمؤلف هذه المذكرات أن ينبئنا أنه خَيَّرَ الدكتور حسين فوزي (٣٩٨/ ٢) بين رئاسة أكاديمية الفنون وبين البقاء في الأهرام . . فآثر الدكتور فوزي الأهرام . . هل يليق أن ينبئنا الدكتور ثروت عكاشة عن هذا دون أن يبدي رأيه في هذا الذي فعل . . رأيا واضحا غير الأسف الشديد ! ! ولكن يبدو أن ثروت عكاشة كان سيعاني مما قد يراه حرجاً خلقيا في أن يتناول بعض الوقائع المبكرة التي دفعت المغفور له الدكتور حسين فوزي إلى التنازل عن موقعه القيادي في وزارة الثقافة حين رأى أن تصرفات أحد كبار الموظفين قد مست كرامته ، مع أن عكاشة لم يعلم بهذه الواقعة إلا بعد ١١ عاماً .

ثالث هذه الشخصيات هو الدكتور عبد القادر حاتم صاحب الخطوات المقاربة للدكتور ثروت عكاشة . . الضابط الذي ثقف نفسه وحصل هو الآخر على الدكتوراه وهو في مقاعد الحكم . . يتحدث عكاشة عن تعاونه معه حين كان هو ملحقاً عسكرياً وكان حاتم رئيس الاستعلامات (١٧٢/ ١) فتفاءل . . فإذا جاء عكاشة بعد ذلك إلى الصراع المصطنع بين سياستيهما في الثقافة والإعلام نراه يتحدث عن وزير دون أن يذكر اسمه ، وعكاشة له أن ينتقد ما شاء كيفما شاء . . ولكن لماذا لا يقول وكانت هذه سياسة زميل د. حاتم أو وكانت وجهة نظر الدكتور حاتم كذا ، ألم يكن هذا أحرى بالرجل الرقيق المهذب بدلاً من أن يكون كهؤلاء الكتاب الذين لا يدنسون أقلامهم بذكر اسم الخصم ! ! (أرجو الدكتور ثروت عكاشة أن يتفضل بمراجعة الصفحات ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ من الجزء الثاني من طبعة مدبولي) .

ثانياً : على الرغم من أن مؤلف هذا الكتاب آثر عنوان « مذكراتي في السياسة والثقافة » فإنه كان أميل بكتابه إلى عنوان مذكراتي بين الدبلوماسية والثقافة كما استأذناه في أول هذا العرض . وقد كان عكاشة أقدر ما يكون على أن يحول كتابه إلى كتاب [سياسي] من الدرجة الأولى إذا ما تعمق ثلاث قضايا :

الأولى : الصراع مع إسرائيل . . وقد حكى لنا ثروت عكاشة كثيراً عن اتصالاته مع اسرائيل (١/١٧٤ وقبلها وبعدها) وعبر لنا عن سعادته بنصر أكتوبر ، وسعادته الطاغية بإقدام أنور السادات على مبادرة السلام (٥٧٨ ، ٥٧٩ / ٢) ولكنه لم يتعمق هذه المسائل بالقدر الكافي . . هل خشي الرأي العام ؟ هل تحاشي المساس بالسياسة مع أن السياسة بارزة في عنوان الكتاب ؟

الثانيـة : المسألة الداخلية : ولا أكذب القـارىء حين أقول إن الفصل الذى عنـوانه بين التأمين والتأميم هو من خير فصـول الكتاب كله قاطبة فقـد أجاد الحديث عن الأوضاع الداخليـة بشكل ممتاز ولكنه حـذر . . . وحين تعرض ثروت عكاشـة لأحداث الطلبة (١٩٦٨) تناولها من زاويـة مارآه . نعم هذا مدخل جيد ولكن لابد للسياسى من أن يتنـاول أمور بلده بأكثر من زاوية ما رآه . . . وإذا قيل عن ثـروت عكاشة إنـه حبس نفسه فى برج فربما كـان هذا قـابلاً للتصـديق فها هـو قد تنـاول المسائل الداخلية على النحو الذى تناوله معطيا دليلاً قوياً على صحة مايقولون !! .

الثالثة : فكرة انتهاج مصر سياسة الحياد الإيجابى : يعرض صاحب هذه المذكرات علينا الفكرة فى بساطة ودون تعمق ويروى لنـا أن عبد الناصر لم يُرحب بها (١/٢٣٨) . . ويمضى من دون أن يبسط لنا القـول فى مزايا فكـرته الجميلة التى طـالما راودت الرومـانسيين والواقعيين والمثاليين من أبنـاء وطنه ولكنى اعتقد أنه لن يبخل على هـذه الفكرة فى فترة قادمة بكتابـات أوسع وأعمق تصدر عن العسكرى الملتزم الذى زان الفن والأدب فكره على أروع ما يكون .

ثالثاً : وأنت ترى فى هذا الكتاب وطوال قراءتك له كثيرا من الآراء الراجحة التى يبديها مؤلفه فى شأن بلاده وثورتها وأحوالها السياسية والعسكرية فى الفترة التى كان فيها قريبا من السلطان . وهى الآراء التى ربما لم يصل إليها صاحبها فى حينها وإنما وصل إليها بعد أن أنضجته السنون وظهر له مدى تصيب انطباعـاته الأولى من الصـواب والخطأ . . . وثروت عكـاشة يصحح لنـا كثيرا من الرؤى الشـائعة فى جسارة شديدة وبأدلة يقينية قاطعة :

- ☐☐ فهو يـرى أن إسرائيل استعدت جيـدا لحرب ١٩٤٨ ، وأنه كـان من الصعب التغلب على الجيش الصهيونى فى هذه الحرب ، وقـد كان فيه أكثر من أربعين ألف مقـاتل مدرب ومسلح (ص ٤٣/ ١) . . وربما يستغرب القـارىء العربى مثل هذه المقـولة اليوم . . . وهو لايزال يظن أن الخيـانة وحدها كانت سبب هزيمتنا فى ١٩٤٨ .
- ☐☐ أكثر من هذا يرى المؤلف أن الجيش المصرى كان يعانى من الجنود !! فبينما كـان الضباط مُدربين ومُعَدين جيداً كـان الجنود دون المستوى (ص ٤٥ /١) ولهذا فإن نسبة الضبـاط الذين استشهدوا كانت أكثر من نسبة الجنود الشهداء . . وهو أول من سجل هذا .
- ☐☐ ويسجل للمغفور له المشير عبد الحكيم عامر بطولته النادرة فى اقتحـام مستعمرة نيتسايم ، وهى البطولـة التى نـال بسببها تـرقية استثنائية (ص ٤٥ /١) بينما يجد القـارئ الجو العـام فى تاريخنـا مشحوناً بحيث إن ذكر عبد الحكيم عامر الآن لا يأتى إلا أبعد مايكون عن البطولة!!
- ☐☐ أهم من هذا كله أن ثروت عكاشة يُفند قصة الأسلحة الفاسدة تفنيدا كاملا ولا يجعل لها أى دور فى هزيمة ١٩٤٨ على عكس الشائع .
- ☐☐ ويروى لنا ثروت عكاشة حقائق عن موقف الصحافة المصرية من الثورة (ص ٨٥/ ١) فالأهرام أغفل نشرت خبر قيامها تماما ، والأخبـار نشر الخبر فى زاوية صغيرة ، أما المصرى فنشره بعناوين كبيرة .

□□ ويذكرنا ثروت عكاشة بأن طه حسين كان ينعى على الثوار تسميتهم الثورة بالحركة المباركة وكان يدعوهم إلى مسمى الثورة (ص ١١٤/١) .

□□ ويذكرنا ثروت عكاشة كذلك (ص ١٦٨) بدور إدجار فور (الذى منحته جامعة الزقازيق الدكتوراه الفخرية) فى قرار قطع علاقات مصر وفرنسا حين كان وزيرا المالية فرنسا (١٩٥٤) .

□□ ويفصل ثروت عكاشة القول فى قصة طرد جالسوب القائد البريطانى للجيش الأردنى (صفحة ١/١٨٦) وكيف أحرج العرب القائد على أبو نوار حين لم يستطيعوا الوفاء بالالتزامات المالية .

□□ ويعرض ثروت عكاشة لجذور العداء الشخصى بين بورقيبة والنظام المصرى (صفحة ١/١٩٠) ويعزو ذلك إلى ذلك الحديث الصحفى الذى نشره سعد التائه عن بورقيبة فى آخر ساعة .

□□ ويروى ثروت عكاشة التفاصيل الكاملة لإرساله خطة العدوان الثلاثى على مصر (١٩٥٦) إلى الرئيس عبد الناصر مع عبد الرحمن صادق (ص ١/٢١١ ، ١/٢١٣) وكيف أن عبد الناصر أفاد من هذه الرسالة على حين أن هيكل يشوه الصورة تماما فى كتاباته عن حرب السويس !! ويتولى ثروت عكاشة بالأسانيد تفنيد المزاعم التى أوردها الأستاذ هيكل (ص١/٢١٦) .

□□ ويروى د . عكاشة فى أمانه شديدة سلسلة لقاءاته بالإسرائيليين واتصالاته بزعماء المؤتمر اليهودى بدءا من جولان وجولدمان (ص ١/٢٥٧) .

□□ ويعطينا ثروت عكاشة فكرة كاملة عن الانطباعات الدولية بعد وحدة مصر وسوريا (١٩٥٨) وصداها فى كل من الهند وباكستان ولبنان (ص ٢٨٩ / ٢) .

□□ ويروى لنا عن الرئيس عبد الناصر كيف تمكن مناهضو عبد الكريم قاسم من الإجهاز عليه (ص ٢/٢٠٢) .

□□ ويطلعنا مؤلف هذه المذكرات (ربما لأول مرة) على أفكار بعض وزرائنا المشارزين فى الإصلاح السياسى الداخلى (ص ٢/٥١٩ ، ٢/٥٢٠) وبخاصة آراء الدكتور القيسونى فى تكوين حزبين ، وآراء الدكتور عبد العزيز السيد فى عودة الأحزاب .

رابعاً : يتراوح موقف ثروت عكاشة من صديقه جمال عبد الناصر على مدى صفحات الكتاب بين الإعجاب الشديد والانتقاد الشديد أيضا :

□□ فهو يرى « إن أكثر أخطاء الثورة لم تكن وليدة الحاكم نفسه بقدر ماكانت وليدة الحكم الذى يشكل بيئة تترعرع فى بيئتها قوارض النماء » ص ١/١٧ . . تعبير جميل ودقيق أيضا .

□□ ويذكر لنا فى أكثر من موضع سر انقياد الضباط الأحرار لشخصية الرئيس جمال عبد الناصر ومافى هذه الشخصية من مميزات ص ١/٥٧ .

□□ وفى صفحة ١/٦٦ ينتقد فى وضوح شديد ما وصفه بأنه أسلوب عبد الناصر فى الإفادة من التشهير الذى اتبعه مع اللواء صبور ، ثم بعد ذلك دائما والذى كان يعبر عنه للدكتور ثروت عكاشة بقوله :ـ « إن هذا التشهير سلاح علينا أن نستفيد منه إلى أبعد مدى » .

☐☐ وينتقد ثروت عكاشة أيضا الأسلوب القاسي الذى اتبع مع محمد نجيب (ص١٢٧/ ١)

☐☐ ويتهم ثروت عكاشة عبد الناصر فى وضوح بالتنصت على التليفونات حين يروى قصة حديث تليفونى بينه وبين خالد محيى الدين (١/١٧٨) ثم يقول : «وما أظن جمال عبد الناصر كان بعيدا عن هذا الحديث الذى دار بينى وبين خالد تلفونياً » .

☐☐ ويروى ثروت عكاشة تعاطفه مع هنرى كورييل زعيم الشيوعيين المصريين وإنه التمس من عبد الناصر إعادة الجنسية إليه (١/٣٨٤) بيد أن هذا لم يصادف هوى عند الأجهزة المسئولة!!!

☐☐ ويحدثنا بالتفصيل عن انتقاده لمركزية الحكم فى عهد عبد الناصر (٢/١٨٧) ودور عبد الناصر نفسه فى صياغة هذه المركزية .

☐☐ وبنفس القدر يحدثنا عن رأيه فى موقف عبد الناصر فى صياغة وحدة ١٩٥٨ (٢/١٨٨)

☐☐ ويدلنا ثروت عكاشة (فى صفحة ٢٠٠ /٢) على عبد الناصر البيروقراطى المتصرف الذى أصدر له قرار رئاسة البنك ونشره فى الجريدة الرسمية بتاريخ يسبق تعديل الوزارة بخمسة عشر يوما!!!!!

☐☐ وسوف يذكر التاريخ دائما بالإنصاف ماكتبه ثروت عكاشة عن نهاية علاقة عبد الناصر بعبد الحكيم عامر على مدى الصفحات ٤٩٢ ـ ٢/٥١١ فمع أنه روى لنا رواية لعبد الناصر فإنه لم يتحيز ضد عبد الحكيم عامر .

☐☐ وعلى مدى الصفحتين (٢/٥١٦ ، ٢/٥١٧) نرى كثيرا جدا من الأفكار التقدمية التى وصل إليها عبد الناصر بعد ما صهرته التجربة ، والتى قد يعجب الناس من أن يكون عبد الناصر قد اعتقدها . . فإذا بصاحب هده الذكريات يثبت له هذه القدرة الممتازة من الرجوع إلى الصواب ونضج التجربة . . وحين نقرؤها سنعجب مثلاً لتحول عبد الناصر عن فكرة كفكرة الخمسين فى المائة ، وكيف بدأ يتعطش للنقد الذاتى ولتحمل كل مسئول مسئوليته بعيدا عنه .

☐☐ ويذكر ثروت عكاشة بالعرفان لعبد الناصر وقفته معه أمام تقارير شعراوى جمعة التى كان من الممكن أن تطيح به (٢/٥٣٣ و٢/٥٣٧ و٢/٥٣٩ و٢/٥٤١) .

خامساً : ويجد القارئ لكتاب ثروت عكاشة بعد هذا كله كثيرا من المتعة الذهنية وهو يتابع تاريخا يكتبه قلمٌ مُتشبع بالفن والأدب فيضفى على الوقائع التى لا يراها الآخرون ـ إلا مجردة ـ كثيراً من الحياة الحقيقية التى تجعل رواية الوقائع أقرب إلى الصدق والتعبير والواقع نفسه ، ولا يكتفى ثروت عكاشة بهذا وإنما يضفى كثيرا من آرائه وآراء غيره ، وفلسفته وفلسفة غيره ، وتصويره وتصوير غيره على المواقف فتستحيل هذه المواقف الفرادى إلى عناصر مكونة لفهمنا الكامل للحديث والتاريخ ، ونستطيع أن ندل القارىء على عدة مواضع . . تتمتع فيها الدكتور ثروت عكاشة بقدر هائل من التعبيرية الصادقة .

☐☐ فهو يقدم لنا تحليلا ممتازاً للتعاطف الأمريكى مع الصهاينة ويلخص أسباب هذا التعاطف فى ستة أسباب (ص ٤٨/ ١) .

◻◻ ويعرض لعلاقة العسكريين بالثقافة ، وينفي العلاقة السببية السلبية إلى أن يقول (٦٤/ ١) «ولا أعتقد أن نسبة غير المثقفين من بين الضباط تختلف كثيرا عن نسبتهم بين خريجي الكليات المدنية» .

◻◻ ويروي لنا احتدام الصراع حول الجزائر داخل فرنسا بطريقة جيلة . . وينتهي إلى ماانتهى إليه من ضرورة استخدام سياسة (كسياسة أنور السادات مع الإسرائيليين عقب مبادرته وإن لم يقل هذا صراحة) كفيلة بمساعدة الأطراف الفرنسية ضد الأطراف الفرنسية من أجل مصلحتنا (ص ١٧٠).

◻◻ كذلك يعرض لنا ثروت عكاشة تحليلا ممتازا لاتجاهات السياسة الإيطالية وعوامل التأثير والتأثر فيها (ص٢٩٦/ ١)

◻◻ ويفصل ثروت عكاشة القول الواعي في الإهمال والاستهانة وسوء التقدير التي كانت تحكم تصرفات رجالنا العسكريين تجاه القضايا الفنية وقضايا التسليح مما يندى له الجبين (ص ٤٤٦/ ١) وتجربته الشخصية في هذا المجال .

◻◻ ويحكي لنا في تأمل ذكرياته عن وقوع الانفصال وهو في سوريا (٦٠٦/ ١) .

◻◻ ويُفصل لنا القول بإسهاب شديد في جهود إنقاذ النوبة حتى ليكاد الفصل الأول من الجزء الثاني من المذكرات يكون أكبر كتاب عربي عن هذا المشروع وليس في هذا ما ينتقد على الإطلاق ، بل لعل القارىء يجدني أدرج هذا المثل كواحد من الأمثلة الدالة على التعبيرية الصادقة في كتاب ثروت عكاشة ولعل كل كتاب المذكرات لايبخلون علينا بذكر ماهم متذكرين في ذلك قول شكسبير « إذا المرء أعوزه مَنْ يذكر ماله ، اضطر هو إلى أن يذكره » .

وسادساً : ولا ينسى ثروت عكاشة نفسه في خضم كتابه كله ، فهي مذكراته بالطبع وله أن يتحدث ماشاء عن نفسه ولكنه يتعمق هذا الحديث في مواضع كثيرة ، ويستعرض بالطبع ثقافته التي كدّ من أجلها . . ولكنه مع ذلك يأبى إلا أن يستزيد . . وفي الكتاب مواضع كثيرة للكتابة عن ثروت عكاشة خارج نطاق الحديث عن مذكراته أو عنه ككتاب مذكرات أو سيرة ذاتية :

◻◻ ففي صفحة ٢٢/ ١ ينقل ثروت عكاشة آراء اثنين من معاصريه في شخصيته ويناقشها .

◻◻ وفي صفحة ٦٩/ ١ يرينا كيف تحول إعجابه المبكر بجنكيز خان إلى مقت وكره .

◻◻ وفي صفحات ٩٩ - ١٠٣/ ١ يطلعنا على دوره في سلاح الفرسان عند قيام الثورة ثم يتحدث كيف تنسيه واجباته العامة واجباته الخاصة حتى إنه اكتشف أنه كان بلا ذخيرة طيلة فترة الثورة (ص ١٠٢/ ١).

◻◻ ويعبر لنا عن فخره الشديد حين انتصر على عوامل الفساد ورفض العمولة المقدمة له في فرنسا (ص١٩٩/ ١).

◻◻ ويفخر بما استطاع تحقيقه لبلاده من الأسرار العسكرية من دون أن يفشي هذه الأسرار ولا وسائل حصوله عليها (ص ١٩٦/ ١) : «ولقد يسر الله لي الولوج إلى منافذ كانت شبه موصدة دوني

انتهيت منها إلى ما أبغي من معلومات . . وليست هذه الصفحات هي مجال بسط . . وإن كان الأمر يقتضى أن أسوق القليل » .

□□ ويظهر ثروت عكاشة امتعاضه من إبعاده عن الوفد المصرى فى المباحثات بين الرئيس عبد الناصر والرئيس فانفانى رئيس الوزراء الإيطالى ، على الرغم من أنه كان عائداً لتوه من منصب السفير المصرى فى روما ليكون وزيراً للثقافة ، ويروى كيف أكثر الرئيس فانفانى ذكر اسمه طيلة المباحثات حتى خرج عبد الناصر والدكتور فوزى متأثرين (ص ١/٣٦٦) .

□□ ويحدثنا عن تركه الوزارة فى ١٩٦٢ وأسبابه (٢/٨٥) .

□□ ويحدثنا عن دوره فى الإصلاح الاقتصادى وكتابة تقرير للرئيس عبد الناصر (صفحة (٢/٢٦٦) ودور الدكتورين عبد الحكيم الرفاعى وعبد المنعم الطناملى .

□□ ويحدثنا ثروت عكاشة عن دوره فى إصدار شهادات الاستثمار من البنك الأهلى المصرى .

□□ وعن سياسته كذلك فى تخصيص ميزانية لشراء لوحات الفنانين المصريين لتكون بمثابة مقتنيات البنك الأهلى المصرى (٢٢٩ /٢) .

□□ ويروى لنا قصة خلافه مع وزير الداخلية شعراوى جمعة(ص-٢٨٥ /٢) و (ص ٢٨٦ /٢) ويعود إلى هذه القصة (٥٣٣/ ٢و ٥٣٧/ ٢ و ٥٣٩/ ٢و ٥٤١/ ٢) وموقف عبد الناصر من هذا الخلاف الذى أظهر حب عبد الناصر له وثقته فيه .

سابعاً : بيد أن المرء لا يستطيع أن يترك الحديث عن الجوانب الشخصية فى ثروت عكاشة فى كتابه دون أن يشير إلى عدة ملاحظات هامة :

□□ كان ثروت عكاشة يعبِّر عن نفسه فى أغلب الأحيان بتعبير كاتب هذه السطور وكان أولى به أن يقول مثلا « كاتب هذه الفصول » .

□□ على مدى الصور التذكارية المبثوثة فى الكتاب لم نر للسيدة زوجته الصور التى تليق بزوجة عكاشة . . فما هو الدافع ياترى وراء هذا ؟

□□ أفرط ثروت عكاشة ـ وربما كان هذا من حقه ـ فى النقل عن تقرير المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، ذلك التقرير الذى ارتفع بعهده فى وزارة الثقافة إلى السماء ونزل بالعهود الأخرى إلى الأرض حتى لتكاد تظن أن هذا التقرير عريضة محام موكل من قبل الدكتور ثروت عكاشة ، لست أريد أن أعرض بالتقرير الذى ربما كان كاتبوه يشربون من نفس المنهل الجميل الذى شرب منه الدكتور عكاشة ولكن الذى لا شك فيه أن هذا ليس بالأسلوب الأمثل لامتداح سياسات الشخص ، وربما كان حديث المرء عن نفسه أهون بكثير (راجع صفحات ٢/٢٥١ و ٢/٣٢٢ و ٢/٣٤٧ و ٢/٤٠١) .

□□ أفرط ثروت عكاشة كذلك فى الاستشهاد بفقرات الدكتور لويس عوض مع كل ما يعرف الناس عن انحياز لويس عوض التام لا تقول للدكتور ثروت عكاشة وإنما ضد الدكتور عبد القادر حاتم والآخرين من وزراء الثقافة .

وقد كان فى وسع ثروت عكاشة أن يجد آخرين مشيدين بفضله لا يقلون قيمة عن د. لويس عوض (أرجو القارئ مراجعة صفحات ٤٥٣ و٤٥٤ و٤٥٥) .

□□ نجح ثروت عكاشة فى أن يُعبر لنا أصدق تعبير عن أصعب المواقف التى قابلته ، حين أراد أن يبتعد عن الحكم فلم يستطع ، وهو يرينا (صفحة ٢/١٩٥) كيف أن الخوف من الاستقالة هو أصعب المواقف التى تواجه السياسى فى دولة (بوليسية) .

□□ مما يؤخذ على مؤلف هذه المذكرات رغم جهده الكبير أنه يتحدث مثلا عن سلاسل هيئة النشر الرسمية (ص ٢/٢٦٨) وكأنه أصدر سلاسل جديدة ، بينما كانت موجودة من قبل وربما من عهده هو السابق . . وأنه يتحدث عن مشروعات لم تنته حتى الآن (١٩٨٩) فيقول إنه استأنف العمل فيها وأبسط مثال « القاموس» (ص ٢٧٠/ ٢) . . الخ) . بل إن الدكتور ثروت عكاشة (ولا حرج عليه) يسرف فى هذا المجال إلى حد أن يضم إلى إنجازاته أحلامه فى أن توجد فى مصر قريه للأطفال شبيهة بديزنى الذى قابله وفاتحه فى الموضوع قبل مماته (٤٣٧ /٢) .

ثامناً : لابد لنا أن نعترف للمؤلف بفضله حين دلنا على هذه المواقف الحاسمة فى تاريخ كثير من السياسيين البارزين :

□□ فهو يذكرنا بموقف ستالين من قيام إسرائيل وكيف قال (ص ٤٨/ ١) « إنه يلذ له أن يقف حامياً نصيراً لدولة يهودية » .

□□ وهو يلفت نظرنا (صفحة ١/٣٢٥) إلى أن نهرو قد غير آراءه فى الشيوعية تماما بعد ما رأى حوادث المجر فى ١٩٥٦ .

□□ كما يروى لنا (١/٣٣٠) أن وزير الخارجية الأمريكى « دلاس» كان يحقد علينا لأننا لم نعترف بجميله فى وقف العدوان الثلاثى علينا فى ١٩٥٦ ، وأنه كان يكفيه وهو على سرير الموت أن تكتب على قبره عبارة : « هنا يرقد الرجل الذى أنقذ مصر من العدوان» .

□□ ويحكى لنا بإعجاب شديد قصة إخلاص عالمة الآثار كريستيان ديروش مما دفعها إلى سفر متواصل حتى أتمت إنجازا لمصر (١/٦٨) : « أسجل للسيدة كريستيان ديروش نوبلكور الأمينة الأولى بمتحف اللوفر ومستشارة اليونسكو لدى مركز تسجيل الآثار المصرية حماسها المتدفق وإيمانها بمشروع الإنقاذ إيمانا بلغ مرتبة العقيدة ، ثم إدراكها الرهيف لأهمية آثار النوبة وغيرتها عليها وسعيها الدائب فى سبيل المحافظة عليها . وأذكر مثالا على ماكان لهذه السيدة من جهد مُخْلص وحرص على إنجاح العمل ، إنها كانت ذات يوم بمعبد كلابشة على بعد سبعة وخمسين كيلو متر جنوبى أسوان ، واحتاجت إلى أن تعرض علىّ أمرا هاما فاستقلت الباخرة النيلية إلى أسوان ، ومنها بالطائرة إلى القاهرة حيث علمت أننى كنت فى دمشق أباشر عملى وزيرا للثقافة هناك ، ولم تثنها تلك المفاجأة عن عزمها فاستقلت الطائرة لساعتها إلى دمشق لتصلها فى نفس اليوم . ولكنها لم تكتف بذلك ، بل تابعت سفرها للقاء رينيه ماهيه فى باريس واستكملت ما أرادته منه ، وفى مساء اليوم التالى كانت تواصل عملها فى أرض النوبه من جديد» .

□□ وينقل لنا عن الدكتور الطناملي قوله (١/٢١٩) إن مكاسب الاشتراكية قد أجهضتها الحروب وأن مكاسب الانفتاح أجهضها الفساد .

□□ ويؤكد لنا المعنى الذى يتردد لنا كثيرا من اعتقاد عبد الناصر أن حرب اليمن لم تكن إلا ورطة .

□□ ويُعبر فى صراحة ووضوح شديدين عن تطيره الشديد من سامى شرف ومن وجوده إلى جوار عبد الناصر (١/٥٤٩) .

تاسعاً : بقى أن نلقى الضوء على علاقة مذكرات ثروت عكاشة بالكتابات الأخرى التى تناولت الحقبة الناصرية (وبخاصة كتابات الأستاذين هيكل وحمروش ، وفى هذا الصدد فإن ثروت عكاشة يتحاشى الأستاذ هيكل ولكنه مع ذلك لا يستطيع إلا أن يظهر مرارته منه فى أكثر من موضع :

□□ فهو يعجب تماماً من إغفال الأستاذ هيكل الحديث عن دوره ودور عبد الرحمن صادق فى إبلاغ بيان العدوان (١٩٥٦) لعبد الناصر حيث صاغ هيكل كتابه والدراما التى فيه على فكرة أن عبد الناصر قد فوجىء بالعدوان . وفى الحقيقة أنه لم يعد فى إمكان هيكل التراجع لأنه صاغ الكتاب هكذا . . على الرغم من أن هناك كثيرين غير ثروت عكاشة قد أبلغوا عبد الناصر ، وعلى الرغم من كل الكتابات والروايات المتواترة من أن عبد الناصر لم يفاجأ على هذا النحو الذى صوره هيكل ، ولابد لعكاشة والآخرين أن يجدوا العذر لهيكل وإن ابتعد عن الحقيقة فهذه هى متطلبات الدراما التى رسمها .

□□ فى صفحة ١/٤٠٧ يفنّد ثروت عكاشة بعض الأغلوطات التى وقع فيها هيكل فى « ملفات السويس » حول الجنرال كاترو أحد أصدقاء ديجول ، والذى جعله هيكل وزيراً لدفاع فرنسا مع أنه لم يكن . . . (إلخ) .

□□ وعلى مدى الصفحات ٦٠ـ٢/٦٦ يروى عكاشة بمرارة موقف « الأهرام » من حادث سرقة العصا المثبتة فى أحد تماثيل توت عنخ آمون ، ومعالجة الأهرام السيئة للقضية بأسوأ من معالجة الصحافة الأمريكية لها .

□□ ثم يروى ثروت عكاشة (صفحتى ٧٢ ، ٢/٧٣) كذلك قصة الأخبار المختلقة التى نشرتها الأهرام عن أن الحكومة ترفض تأجيل البدء فى السد العالى مهما كانت الأسباب . وأن هناك دعوة للتباطؤ من أجل حماية الآثار !!!

أما الأستاذ حمروش فإن الدكتور ثروت عكاشة يخصص ملحقا كاملا للكتاب للرد على مزاعمه فيما يتعلق بقيام الثورة (صفحات ٦٠٣ حتى ٢/٦٨٢) .

عاشراً : وقع ثروت عكاشة فى بعض المآخذ التاريخية التى مردها الاعتماد على الذاكرة وعلى تتابع الحوادث دون تحقيق للتداخلات التاريخية . ففى صفحة ١/٢٤٩ يتحدث عن الأزهر فى ١٩٥٨/٥٧ وكأنه أصبح جامعة مدنية ضم الكليات الأخرى مع أنه لم يكن قد أصبح كذلك إلا بعد سنوات ، وفى صفحة ٥٠٦ /١ يتحدث عن مديرى دار الكتب فيغفل اسم أشهرهم توفيق الحكيم ولا ندرى ماذا ألجأه إلى هذا؟ ، وفى صفحة ١/٥٧٤ يتحدث عن القرار الجمهورى الصادر بإنشاء الكونسرفتوار على أنه

صدر فى عام ١٩٥٨ بينما صدر هذا القرار فى ١٩٥٩ ، وفى الجزء الثانى من الكتاب ما يؤكد هذا التاريخ عند الحديث عن اليوبيل الفضى فى ١٩٨٤ (هـذا وقد وجدته أخيرا أيضا ضمن أخطاء أربعة صححها فى الجزء الثانى) وفى صفحة ٢/٥٣٨ يتحدث عن واقعة فى خلافه مع شعراوى جمعة كشف عبد الناصر عن زيفها قبل وفاته باثنى عشر يوما فقط ، وهـو يقصد ١٦ يوما تبعا للتـاريخ المذكور إلا أن تكون فى الأمر دلالة على شىء آخر لم يذكر !.

حادى عشر : أما المآخذ التى نأخذها على التعبير فى هـذا الكتاب فمحدودة بفضل الصياغة المثلى والممتازة لمؤلفـه القريب من كل دقائق الأدب والفـن وخلجات الشعـور والـوجـدان والنغم الجميل للكلمة المعبرة . . ومع هذا فلابد من الإشارة إلى بعض الملاحظات السريعة :

- ◻◻ فى ص ١/٨٩ : يتحدث عن بعض تفصيلات ليلـة الثـورة فيقول «بحمـد اللـه مضى كل شىء بالـرغم من أنا كنا نعمل فى الظـلام . . » ربما خان قلمه التعبير فهو يقصـد انقطاع الكهربـاء أما العمل فى الظلام فشىء آخر.
- ◻◻ فى ص ١/٢٢٠ : يتحدث عن مـلاحظات أستاذه على رسـالته للدكتوراه فيقـول : «واسترشدت بها» . . والأولى أن يقول الطالب «فالتزمت بها» حتى ولو كان الطالب وزيرا .
- ◻◻ فى ص ٢/١٢ : « ضممت بلاد النوبه أملا وقلقا » . . تعبير غريب .
- ◻◻ فى ص٢/٢١٣ : « من قول اقتصادى ملحوظ هو الدكتور الجريتلى » : ربما يقصد « مرموق » فلم نسمع عن اقتصادى ملحوظ أبداً !!
- ◻◻ صفحة ٢/٢١٨ : « وبعد رحيل الزعيم عبد الناصر طلب أنور السـادات » . . جملة لا تليق مهما كان أنور السادات فى نظره .
- ◻◻ صفحة ٢/٢٨١ : « أسندت إلى الأديب الهداف يـوسف أدريس» . لأول مرة يوصف أديب بهذا التعبير الكروى .
- ◻◻ صفحـة ٢/٤٧٥ فى حديثه عن مـدرسة صحفيـة : « ومن سـوء الحظ أن أفرخت تلك المدرسة ذرارى استمرأت الضلالة » . . تعبير لايليق على أى مستوى لغوى أو خلقى .
- ◻◻ صفحة ٢/٥٤٧ عن نشر خبر فوز الدكتور السنهورى بجائزة الدولة التقديرية يقول : «نشر على هذه الصورة الموجزة » . . بينما كانت صورة مشوهة لا موجزة فحسب

أما الغرائب اللغوية فتكاد تكون نـادرة فى هذا الكتاب ذى الجزأين الكبيرين ومع هذا فلابد من أن نشير إلى بعضها :

- ◻◻ ص ١/٢٨ : « اعتقـد أن بعضـهم مـايـزالـون لهم نشـاطهم الأدبى » !! جملـة ذات صيـاغـة غير مستقيمة .
- ◻◻ « وكنت والأخ . . قصـدت وجمال » . . . أعتقـد أن الأولى أن يلتزم الـدكتـور ثـروت عكاشة بالقـاعدة فيقول كنت أنـا والأخ . . قصدت أنـا وجمال حتى يكون هناك معطـوف عليه يعطف عليه المعطوف .

□□ ص ١/٧١ : « لوفق ماتسمح به ميزانيتى » اعتقد أنه يريد أن يقول «وفق ماتسمح به ميزانيتى» ، وقد يكون هذا التعبير صحيحا ولكنه غريب .

□□ ص ١/١٧٢ « اتصلت بعبد الناصر لأقفه على وجهة نظرى » هل يجوز مثل هذا التعبير؟

□□ ص ١/٢٢٣ : « وهو فليسوفا إلى جانب كونه إنسانا » . . هل يجوز . . هل هو حال من المبتدأ ؟

□□ ص ٢/١١ (ودائما) يسرد الأعداد هكذا : مائة وثلاثة وثمانون مع أن القاعدة : ثلاثة وثمانون ومائة !!

□□ ص ٢/١٢٦ « ماينيف عن سنوات عشراً » هل يجوز ؟

وفى بعض الأحيان (٥٠٩ /١) مثلا) نجد ثروت عكاشة يدخل « أل » على المضاف والمضاف إليه فى الصفات المركبة مع أن القاعدة تعريف المضاف إليه فحسب وقد التزم بها أحياناً كثيرة .

ونأتى إلى أخطاء الطباعة والماكيت والإخراج فنجد مجموعة من الأخطاء لا تليق بمثل هذا الكتاب الذى بذل الفنان الكبير الأستاذ عبد السلام الشريف جهده فى إخراجه :

□□ فى صفحة ١١٩ / السطر السادس / يبدو أن كلاماً قد سقط من الجمع لأن المعنى لا يستقيم ويبدو أن الهامش رقم ١٣ يدور حول هذه الفقرة غير الموجودة على الإطلاق .

□□ ص ١/١٦٦ : وهو فى حالة تلبس بخرف أحكام الدستور ، أظنه يقصد : بخرق .

□□ ص ١/٢١٦ : الهامش رقم (٨) لا علاقه له بالمتن وكذلك الهامش الذى فى صفحة ٢/٥١٢ ، كيف حدث هذا ، الله أعلم .

□□ ص ١/٢٧٢ : أخطاء واضحة جداً فى ترتيب الهوامش .

□□ ص ٢/١٩٠ : إشارة الى هامش والهامش غير موجود .

□□ ص ٢/٢٤٠ : ليس للفصل كله هوامش على أن هناك إشارة إلى هامش فى إحدى الفقرات فأين ذهبت الهوامش ؟

□□ ص ٢/٣٥٨ : يوجد شكل فى أعلى الصفحة لالزوم له ولا تعليق عليه !!

□□ ص ٥٩٢ ، ١/٥٩٣ : لا يوجد تعليق يشرح لنا ما المراد بهذا الماكيت !!

هذا بالإضافة إلى أخطاء من قبيل الأنجلو سكونية (١/٢٨٧) بياغتهم (٣٤٠) وكم كنت أراح إلى أن اقضى السوقت (٢/٣٧٧) لم اشترط فى تعيينهم (٢/٤٤١) نفيع يسرجسونسه (٢/٥٤٧) وقد كتبت يجرونه . أما فى صفحة ٣١٦ فإن الكلام غير متصل ببعضه ربما من الطباعة وربما كان التأليف هكذا . وأما فى صفحة ٢/٤١٦ فقد تركت مساحة أظنها لكتابة اسم المخرج الفرنسى جان فيلا ـ بالحروف اللاتينية ولم يكتب فيها هذا الاسم ولا غيره .

أما إن هذا الكتاب جدير بالقراءة ، جدير بالنقد ، جدير بمكان متميز فى كل مكتبة من مكتبات بيوتنا ومعاهدنا ومراكز الثقافة فى بلادنا فحقيقة لاجدال فيها . . وربما كان أبرز كتاب يستحق هذا الوصف بين الكتب التى صدرت خلال العام الذى صدر فيه !! .



الفصل الخامس

التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط

للأستاذ إسماعيل فهمى

كُتِبت هذه المذكرات باللغة الإنجليزية ثم ترجمت إلى اللغة العربية ، وهى بدعة بدأت تطل برأسها فى بعض كتابات سياسيينا الكبار ، و قبل أن ننتقد هذه البدعة لابد لنا أن نذكر أنهم فى مدافعتهم عنها (حتى الدفاع غير المعلن) يؤمنون بأن الرأى العام الأجنبى قد يكون أكثر اهتماماً من الرأى العام العربى، و لعل مسئوليتنا كأمة محترمة عن إزالة هذه العقيدة ومحوها من الأذهان تكون واضحة أمام أعيننا .

و نحن لا ننكر أن الرأى العام الأجنبى أو الرأى الخاص فى مركز البحوث و الجامعات هناك يهتم على أعلى مستويات الاهتمام بنا وبغيرنا، و لكن أن نؤثر نحن هذا الرأى باهتمامنا فى متابعة الطبعة الإنجليزية فى كل تفصيلاتها ، و نترك الطبعة العربية و مسئوليتها فى أيدى المترجمين فهذا هو التصرف القاسى على و طنيتنا .

و إذا صدر هذا التصرف ممن قد تكون أصابته بعض الظروف فى مطلع حياته أو فى آخرها ، وأصبح معظم الناس يعرفون شأن هذه الظروف وفوائدها الجمة ، فليس من المستحب أن يصدر هذا عن رجل مصرى ممتاز فى وطنيته وشخصيته كالأستاذ إسماعيل فهمى .

و من العجيب أن الطبعة العربية تخلو من صفحة هامة جداً هى صفحة الشكر ، وقد كان صاحب هذه المذكرات وفياً لأهل بيته فشكرهم جميعاً تقريباً كل فى ناحية ، ويبدو أن الحياء الشرقى من شكر الأسرة هو الذى منع رجلاً مثله من أن يفعل هذا فى الطبعة العربية .

و من أعظم ما يمكن الإشادة به فى هذه المذكرات عنوانها ، وهذا العنوان الذى لايبدو جذاباً يستحق جائزة العنوان لو كان لكل شىء فى الكتب جائزة ، فليس هناك ما هو أدق من هذا العنوان عنواناً لهذا الكتاب ، و ليس من المدح فى شىء أن نقول إنه واف كاف جامع مانع ليس فيه كلمة زائدة ، بل الحق أن نقول إنه ليس فيه ذرة ناقصة ولاذرة زائدة .

و التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط هو المهمة التى لولاها رائد مدرسة الدبلوماسية النشطة فى مصر اسماعيل فهمى فعلاً ، أما غيره بدءاً بالرئيس السادات وانتهاء بمناحم بيجين وأسامة

الباز و كارتر وكيسنجر و مصطفى خليل و بيريز ووايزمان ومحمد إبراهيم كامل . . الخ ، فقد قاموا بأدوار أخرى . . قد يكون للرؤساء حق القرارات أو المبادرات وقد يكون لغيرهم فضل الصياغات والمعاهدات . . أما التفاوض فقد كان من حظ أو من نصيب وزراء معدودين في الأطراف المتعددة ، لم يواصل التفاوض منهم أحد بقدر ماواصله الأستاذ إسماعيل فهمي ، و لنتذكر أن رجال الحكم في الولايات المتحدة وإسرائيل قد تغيروا أثناء عملية السلام أكثر من مرة بينما بقي المغفور له الرئيس أنور السادات و رجاله طوال العملية . . و كان الأستاذ إسماعيل فهمي بالذات أكثر المصريين نصيباً في هذه العملية . . ومع أنه لم يواصل دوره فيما بعد مبادرة السادات بالذهاب إلى القدس ، فإن المتأمل لأدبيات السياسة المصرية حتى التي كتبها شانئو صاحب هذه المذكرات يدرك أن عملية السلام كانت قد وصلت بالفعل إلى النقطة العليا في منحناها مع المواكبة للدفعة الشديدة التي أعطاها الرئيس أنور السادات يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ .

هل كانت هذه الدفعة الشديدة ضرورية أم لا ؟ هذا هو السؤال الكبير الذى اختلف فيه صاحب هذه المذكرات مع أنور السادات ! و ليس من السهل (حتى مع اتضاح الأمور بمرور بعض الزمن) أن نقطع أي الرأيين كان هو الصواب . . ولكن الذى أكدته الأيام أن كلا الرأيين كان كفيلاً بنجاح صاحبه في الامتحان .

و لنتذكر أن مسئوليات المفاوض تختلف عن مسئوليات صاحب القرار ، وأن مسئوليات الأب تختلف عن مسئوليات الأخ الأكبر ، وأن مسئوليات المسئول الأول تختلف عن مسئوليات المسئول الثاني ، وأن مسئوليات الرئيس وحدوده تختلف عن مستويات الوزير وحدوده .

إذا فهمنا هذا كله بعمق لبدا لنا الخلاف بين الرجلين ظاهرة صحية وطبية و ممتازة .

ولكن كيف يمكن لنا و نحن قوم نميل مع الهوى أن نصل إلى هذا الفهم العميق ؟ من حسن الحظ أن هذه المذكرات هي خير وسيلة تعين على هذا الفهم العميق لعملية التفاوض من أجل السلام . . ومبادرة السلام . . ومعاهدة السلام . و لو لم يكن لصاحب المذكرات ومذكراته غير هذا الفضل لكفاه أيضاً .

نجح مؤلف هذه المذكرات أقصى ما يكون النجاح في أن يضع أمام القارئ - أياً كانت هويته - صورة دقيقة و مفصلة و رائعة و موحية و غير متحيزة لعملية السلام في الشرق الأوسط !!

ومن حسن الحظ أن إسماعيل فهمي رائد الدبلوماسية النشطةاستطاع أن ينجو بكتابه من دائرة التعصبات والتشنجات لأنه عربي أو لأنه صاحب قضية ، ولو انزلق الرجل إلى هذا المنعطف الكريم (ولا نقول المنزلق) لخسرنا كثيراً من أهمية وعظمة هذا الكتاب .

ونجيا صاحب المذكرات أيضاً من نقيصة البحث عن نقائص السادات ، ومع هذا فإن في هذا الكتاب ما قد يسيء إلى السادات في الظاهر من دون تجريح ولا إيلام ، و هذا خلق لا يتاح أبداً إلا لشخصية سوية كان في وسعها أن تنزلق مع أقلام كثيرة إلى طعن الرجل في كل شيء وهو ميت ، و لكن مؤلف هذا الكتاب لم يفعل مع أنه يعلم من المواقف أكثر مما يعلم عشرات من الذين كتبوا .

وقد أظهرت هذه المذكرات فى هدوء بعض خصائص فى شخصية السادات كنا نود لو لم تكن فيها ، ولكن من حسن الحظ أن أنور السادات كان يتمتع بخصائص أخرى تتغلب على مثالب هذه الخصال غير المستحبة ، ومن حسن حظه أنه نفسه اعترف بها ، ومن حسن حظه أن الوطن استفاد منها رغم ذلك .

وحين عرض مؤلف هذه المذكرات هذه الخصائص لم يكن من السينمائيين الذين يبهرون المتفرجين بالعقد و الحيل و لكنه كان من المعلمين الذين يخرج قارئهم ذو الطموح السياسى وهو حريص على أن يدرب نفسه على أن يمحو هذه الخصال السيئة من شخصيته لو كانت فيها .

لم يكن صاحب المذكرات قانونياً ، و مع هذا فإن إحساسه باللفظ ، و بدقة العبارة إحساس مرهف يرتفع به إلى مصاف أعظم القانونيين و البلغاء فى هذا الصدد ، و لو كتب الرجل فى الموضوعات العامة و من خياله مباشرة لاستطاع أن يكون فى أسلوبه قريباً جداً من الأستاذ يحيى حقى أو من الدكتور حسين فوزى .

و لم يكن صاحب المذكرات قانونياً ، و لهذا نجا بسهولة و يسر بحكم " اللاتطبيع " من أن يستغرقه الجدل القانونى الذى مهما يكن امتيازه وكفاءته فهو كفيل بإفساد المذكرات السياسية .

أما ترتيب فصول الكتاب على النحو الذى صدر به فهو ليس ذا دلالة على عقلية منظمة فحسب ، ولكنه ذو دلالة على معنى أعظم هو كيف يجتمع « الشمول » مع « التركيز » مع «النظام » . ومن الصعب أن تجد هذه التركيبة فى دواء واحد (فى كتاب واحد) . . وكُتبنا فى هذا المجال مدعاة لكثل أسف .

و لك أن تقرأ كتاباً ككتاب صحفى ساخر كبير عن حياته فى المنفى لترى الاضطراب الشديد فى تحقيق هذه التركيبة و الفشل التام فى خروج الكتاب بصورة تركيب واحد . . و هذا قد يعود بنا إلى تأمل آراء أصحاب مدارس النقد الحديثة فى القصائد القديمة التى تستطيع حذف أبيات منها فلا يختل المعنى وتستطيع تقديم بعض الأبيات و تأخير الأخرى فلا يحدث شيء ، أما كتاب رائد الدبلوماسية النشطة إسماعيل فهمى فإنك لا تستطيع أن تقدم فيه فصلاً على فصل ولا سطراً على سطر ولا تستطيع أن تمضى فى قراءة فصل إذا أسقطت فصلاً قبله ولو تأملت الكتب من منطلق تطبيقك لهذه القاعدة فسوف تستطيع أن تفهم لماذا قلنا إن هذا (الدواء) قد نجح فى أن يحقق فى تركيبة واحدة إكسير الشمول والتركيز والنظام .

و هذه القدرة تتطلب بالطبع عقلية علمية لتكون وراءها ، و ليست كل عقلية علمية بقادرة على أن تخرج للناس أعمالاً فيها هذه القدرة ، ولكن الأعمال التى فيها هذه القدرة لن تخرج إلا من يد شخصية ذات عقلية علمية .

هل نتعب أنفسنا فى هذه القواعد من قواعد المنطق الرياضى لنثبت أن صاحب هذه المذكرات كان ذا عقلية علمية . . أغلب الظن أن الأولى من هذا أن نؤكد أهمية المنهج العلمى فى تناول حقائق السياسة والتاريخ ، وإنه من دون روح هذا المنهج فلن تكون أعمالنا ذات قيمة على المدى الطويل، وإن أثرت فى قطاع من الرأى أو قطاعات واسعة فى الأيام القليلة التالية لظهور المذكرات .

و لهذا فليس من التكلف فى شىء أن نلفت النظر إلى الفضيلة التى تتمتع بها هذه المذكرات حين يقرؤها الناس فلا يقولون بعد الانتهاء من القراءة جملة واحدة أياً كانت ، و إنما يجدون أنفسهم فى حاجة إلى التنفس العميق .

و من الجدير بالذكر أنى كنت أقرأ بعض هذه المذكرات عند نشرها قبل طبعها فى مجلة الوطن العربى و لكنى لم أجد ذلك المذاق الممتاز الذى وجدته فيها عند مطالعتها فى كتاب ، و من المؤسف أننا أصبحنا فى وضع ثقافى ــ اقتصادى يجعل للنشر فى الصحف السبق على إصدار الكتب و قد يدفع البعض إلى الاكتفاء بما قرءوه من كلام يُختار بذوق صحفى فيه جرعات من تقديس السرعة و الإثارة !!

وسوف يبقى هذا الكتاب كوثيقة هامة فى مكتبتنا العربية لا حول موضوع السلام فحسب، ولكن حول علاقات مصر والاتحاد السوفيتى وحول علاقات الولايات المتحدة ومصر ، ومن الجدير بالتنويه أن إسماعيل فهمى فى هذا الكتاب كان أكثر ما يكون المؤرخ تنزهاً وتجرداً فى تسجيله لعلاقات مصر بالاتحاد السوفيتى ، وهى العلاقة التى لا تجد موقف المصريين منها إلا على الحدود القصوى . . وجاء صاحب هذه المذكرات وهو رجل لم يكن فى عقيدة أحد أبداً أنه رجل الاتحاد السوفيتى ولا حتى اليسار المصرى . . ومع هذا جاء فى كتابته بروح الإنصاف للسوفيت حتى مع أن هذه الكتابات تنبئ عن عدم تقدير صحيح منهم لطبيعة الأوضاع والظروف التى تحيط بنا . . والأستاذ إسماعيل فهمى لم يظلمهم ولم يجاملهم ولكنه حتى فى كشفه لمواقف هامة كان يبين العذر الذى دفع هؤلاء القوم إلى هذا السلوك أو ذلك الموقف .

وقد يمكن القول إن إسماعيل فهمى لم يكن وهو فى السلطة بذلك القدر من التعاطف مع السوفيت ولكنه يفعل هذا اليوم بعد أن ارتدى مسوح العدالة بين السوفيت والأمريكان بعد ما كان رجل الولايات المتحدة ! هذا كلام قد يقبله العقل من باب المنطق ولكن العقل نفسه من باب التفكير لن يجد لهذا الكلام أساساً قوياً من المنطق ذاته ، ولن يقدر لرجل النجاح أبداً وهو يخدم قضية بلاده من منظور آخر غير خدمة بلاده نفسها ، وقد كان إسماعيل فهمى مهما تقول بعض الناس عليه رجل مصر وكذلك كان أيضاً الرئيس أنور السادات وكذلك كان أيضاً جمال عبد الناصر ومحمود رياض و مراد غالب ومحمد حسن الزيات وحافظ إسماعيل ومحمد إبراهيم كامل والدكتور محمود فوزى عليه رحمة الله .

أما شمول هذه المذكرات وقدرتها على التفصيل فقد يكونان واضحين من أنها تتحدث عن خمسين شهراً فقط فى حوالى خمسمائة صفحة حديثاً خالياً من الإطناب .

وقد انتصر رائد الدبلوماسية النشطة بلا شك على نفسه حين بدأ هذه المذكرات مباشرة من دون مقدمات طويلة ولا خلفيات تاريخية . . ثم جاءت هذه الخلفيات ضمناً وفى سلاسة أثناء عرضه لكل فقرة على حدها .

وانتصر صاحب هذه المذكرات كذلك حين ابتعدت نفسيته عن النرجسية ، وأنت تحس فى وضوح أنه لا يدعى أنه حقق ما حقق بفضل كفاءة شخصية فحسب ، ولكنه يعتد أساساً بإنجاز الجيش المصرى فى معارك اكتوبر المجيدة .

وحتى فى التفصيلات التى تتناول مقالب كسينجر فإن مؤلف هذا الكتاب لا يستغل أواسط الجمل

للدعاية لنفسه ، مع أن هذا من أسهل ما يمكن حتى على كاتب مبتدئ . إنما تجده في كل ذلك يمثل بعضاً من خلق رجل من الرجال الذين يضعون الهدف أمام أعينهم و يمشون في اتجاهه بأكثر الطرق استقامة دون زيغ أو لهو . و قد كان هذا الرجل كذلك طيلة حياته التي خاضها بسلاح أخلاقياته واعتداده بنفسه حتى لو وصل إلى ما يقارب الغرور .

بقي بعد هذا أن نشير إلى ضخامة حجم الأخطاء في الطبعة العربية من هذه المذكرات وهي كمية من الأخطاء لايشفع فيها أبداً خلو الطبعة الإنجليزية منها . ومن العسير أن نخصص مساحة كبيرة من هذا الفصل لحصر هذه الأخطاء ، ولكننا سوف نكتفي هنا بالإشارة إلى أبرزها وليس هذا انتقاصاً من قدر الكتاب وإن كان الكتاب بدون هذه الأخطاء أروع منه بها و أجمل وأرق و أعظم و أخلد ولكن عرضنا لهذه الأخطاء سوف يطلعنا على أهمية العناية بالطبعة [العربية !!] من مثل هذه الكتب الممتازة :

☐☐ من المؤسف أن يحدث خطأ في عنوان الفصل الخامس ، العنوان نفسه ص ١٣١ ليصبح المعنى هو العكس تماماً فالعنوان مكتوب : نهاية ضخ البترول و المقصود إعادة ضخ البترول أو نهاية حظر البترول بالطبع .

☐☐ من المؤسف أيضاً أن تجد أيضاً صفحة كاملة في غير موضعها فبين صفحتي ٣٢٣ و ٣٢٥ تجد صفحة كاملة محشورة حشراً بين الكلام المتواصل و تأخذ رقم ٣٢٤ بينما هي صفحة ٢٢٠ مكررة تماماً بتمام . . و هو خطأ غريب الشكل و المعنى و المضمون و قد يكون نادر الوجود .

☐☐ من المؤسف للمرة الثالثة أن تجد خطأ في تاريخ واقعة تاريخية هامة جداً و هي خاصة جداً بالسيد الأستاذ إسماعيل فهمي نفسه الذي اختير وزيراً في وزارة السادات الأولى في مارس ١٩٧٣ ومعنى هذا أن لقاءه بالسادات الذي ترتب عليه اختياره وزيرا كان قبل هذا التاريخ ، وكان هذا اللقاء في الأصل لمجرد وداع الرئيس قبل سفره سفيراً لمصر في ألمانيا الغربية . . و مع هذا سيأخذ الترشيح و التعيين و الموافقة على سفارته وقتاً . . و مع هذا كله نجد إسماعيل فهمي يكتب في صفحة ٢٩ : " و في ابريل ١٩٧٣ قرر السادات إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا " مع أن المنطق يقتضي أن يكون هذا قد تم في يناير أو فبراير على الأقل !! حتى تتم مقابلة إسماعيل فهمي للسادات بعد ذلك ثم يعين الأستاذ إسماعيل فهمي وزيراً في مارس !! وليس هناك تفسير آخر إلا أن يأتي مارس ١٩٧٣ بعد ابريل ١٩٧٣ ، و هذه النقطة بالذات تعطينا فكرة عن صعوبة كتابة المذكرات السياسية و كيف أنها تحتاج مراجعة للذاكرة في كل جزئية من الجزئيات للصغيرة قبل الكبيرة ، ولاشك أن المؤلف قد بذل من الجهد ــ هو و معاونوه ــ في هذا المجال أكثر مما بذله آخرون .

☐☐ من الصعب أن يتقبل المسرء من هذه المذكرات أن تذكر اسم وزير الحربية المشير أحمد إسماعيل على أنه الفريق محمد أحمد إسماعيل ، أما محمد أحمد إسماعيل نجل المشير فهو دبلوماسي مصري عمل بالطبع تحت رئاسة الأستاذ إسماعيل فهمي .

☐☐ من الأخطاء التافهة التي قد لا يحق لي أن أعلق عليها لو كانت في كتاب آخر قول صاحب هذه المذكرات في صفحة ٢٠٩ «و عقب رحلتي إلى موسكو في يناير انقضت فترة أسبوعين ثم زار جروميكو القاهرة في مارس ١٩٧٤» . . مثل هذا الخطأ يعطي الانطباع بفقدان الإحساس بالزمن عند المؤلف و هو ما لم يحدث أبداً في مذكراته ذات الخمسمائة صفحة .

□□ من الأهميـة بمكان أن نشير إلى كثيرة الأخطاء التى تتعلق بإهمال بسيط لأداة من أدوات الـربط فى اللغة العـربية كـأن المصدرية ، ويترتب على هذا أحيـاناً أخطاء ضخمـة ، ومثل هـذه الأخطاء شائعة وفى هـذا الكتاب ، مثلاً ص ٢١٥ « ودعم هذا الرأى زيارتى كل من الـرئيس الباكستانى ونائب رئيس الوزراء الانـدونيسى ألغيتا أيضاً » فللوهلة الأولى يظهـر أن (زيارتى) هى الفاعل للفعل (دعم) وأنها يجب أن تكـون زيـارتـا . . على حين ينبـئ سيـاق الكـلام عن وجـود جملـة مصدرية سقط قبلها (أن) ليصبح الكلام مثلاً : ودعم هذا الرأى أن زيارتى . . . إلخ) .

□□ لا يمكن فهم عبـارة بسيطـة مثل « إن مثل هذا التحرك لا يمكن تصوره لأنـه سوف يكـون ذو تأثيرات سلبية » ص ٢١٩ . . بينما لو كتبت صواباً « ذا تأثيرات . . » لسهل فهمها .

□□ بعض العبارات صيغت بطريقة لا تفهم على الإطلاق ، و مثل هذه العبارات قليلة جداً مثل الفقرة قبل الأخيرة من صفحة ٢٤١ التى تحتاج كتاباً لشرح صياغتها بينما معناها بسيط جداً .

□□ أحياناً ما يكـون التعبير بصيغة النكرة مراداً به شىء محدد جداً هـو أعرف المعارف . . فإذا لم ينتبه المترجم إلى هـذا المعنى و عبر عن هذا المعنى بصيغة المفـرد العـادى فإنه يضيع المعنى تمامـاً ، و يصبح الهدف من التنكير المقصـود به أعرف المعارف مثلما حدث فى التعبير عن وثيقة الاتفاق ص ٢٤٧ وص ٢٤٨ . فبدلاً من أن يقـول الكتاب طلب كيسنجر فجأة أن يوقع على وثيقـة ما . . قال على إحدى الوثائق !! و شتان بين المعنيين .

□□ قد يكـون الخطأ فى الهمزات و موضعهـا مغتفراً أحيانـاً لصعوبة تعليمنـا للناس قواعـد الهمزة فى الإمـلاء ولكنه حين يحول المفعـول به إلى فـاعل فهـذه جريمـة لا تغتفـر تقلب المعنى والمواقف كذلك . كما حدث فى صفحة ٣٠٢ حين أبلغ صاحب هذه المذكرات ومعاونوه الفلسطينيين بأمر ما . . و لكن المذكرات تكتب الجملة و أبلغنـا زعماؤها أنه ينبغى عليهم . . . إلخ) و الصحيح بالطبع إبعـاد الهمزة عن الواو !! و إبعاد الـواو نفسها !! حتى يكون الـزعماء الفلسطينيون هم الذين أبلغوا [مفعول به] و مثل هذا الخطأ تماماً يتكرر فى مواضع أخرى كثيرة منها قصة تجديد تولى المغفور له محمود رياض لأمانة الجامعة العربية !!

□□ ينقطع الكلام فجأة فى صفحة ٣٥٧ على نحو ما يفعل شريط الرقيب فى السينما ثم تأتى لقطة أخرى فى فقرة جديدة لا تبدأ كما تبدأ الفقرات فى العادة إلى يسار الهامش الأيمن قليلاً و لكن مع الهامش نفسه بكلمة « أنا أصر » . . ؟؟ ما هو المقصـود و بخاصـة أن هذه فـقـرة حساسة جداً .

□□ لا نعرف مـا هو المقصود بالفعل « تكشف » فى جملـة صفحة ٣٨٥ التى يقول فيهـا « و قد تكشف الحادث الذى وقع فى بيت الضيافة فى سيناء على النحو التالى » ؟؟

أمـا الأخطاء التى تتعلق بنسيـان كلمات أو أفعـال أو أدوات فكثيرة وليس من الإنصاف أن نستأثـر بوقت القارئ هنا فى سردهـا أو حصرها . و أما الأصعب من ذلك فهو حاجة هـذه الطبعة إلى مراجعة أكثر من سبعين موضعاً لوضع الفعل المناسب بدلاً من الفعل العام الذى يمكن قبوله فى ترجمة الطلبة ، لكنه لا يقبل مـن دبلوماسى كبير هـو خير من يعرف للكلمـة معناهـا و أثرها فى حيـاة الأمم ، الأمم العظيمة التى تنجب أمثاله من المخلصين الذين يبقون على إخلاصهم لها حتى بعد خروجهم إلى التقاعد بسنوات طوال .



الفصل السادس

صفحات من تجربتي

للمهندس عثمان أحمد عثمان

(١)

ستظل مذكرات المهندس العظيم عثمان أحمد عثمان ولفترة طويلة أقل مذكرات وزراء الثورة إفادة للتاريخ المصرى المعاصر وللمؤرخين على حد سواء ، فهى مذكرات ذاتية جداً إلى أبعد الحدود التى قد تعرفها الذاتية ، وليس فى هذا ما يؤخذ على المؤلف ، كمؤلف أو ككاتب تجربة ولكن المشكلة الحقيقية فى هذا الذى نأخذه على المذكرات أنه يمكن أن يمتد بالتالى إلى وصف جهد صاحب المذكرات نفسه فى خدمة وطنه الكبير ، وهنا مكمن الخطورة فى الخط الذى آثر عثمان أحمد عثمان أن ينتهجه فى مذكراته ، فقد لا يكون عيباً على أية حال من وجهة نظر الأدب أو التاريخ أن يقول مثله ما يشاء ، ولكن المأساة «الإغريقية» فيما قاله عثمان أنه أكد بكتابه هذا « الصورة الشخصية » التى صمم منتقدوه على الدوام أن يرسموها له .

ولهذا فإنى حريص على أن أبدأ هذا العرض لهذه المذكرات بأن أؤكد أن جرعة الصدق فى مذكرات عثمان كبيرة جداً ، وأن هذا الصدق لم يكن نتيجة إجادة كاتب هذه المذكرات **(سواء كان هذا الكتاب هو عثمان نفسه أو شخص آخر)** للحديث عن [نفسية] عثمان ، وإنما كان نتيجة إجادة الكاتب فى التعبير عن [شخصية] عثمان . وشتان بين الموقفين ، ففى الحال الثانى وهى الحال التى يطالعنا بها الكتاب الضخم الفخم كثير الصفحات والفصول نجد حديثاً طويلاً وقد يكون مملاً لبعض الناس عن هذه الشخصية الأسطورية التى فعلت ما لم يفعله أحد ، وقد فعلت هذا من لا شىء . . أى من لا شىء مادى ولكن أين هى المعنويات التى كانت كفيلة بتحويل «اللاشىء» المادى إلى شىء . . لا نجد حديثاً أبداً عن هذه المعنويات اللهم إلا شيئاً من قبيل الدردشة البسيطة التى لا تجيد استخدام الخيال ، على هذا النحو كان يمكن لهذا الكتاب أن يُقرأ بلذة واقتناع فى القرن الثامن عشر ولكنه لا يمكن أن يقرأ على هذا النحو فى منتصف القرن العشرين دعك من أخرياته ولو كان الكاتب (سواء كان هو عثمان نفسه أو شخصا آخر) قد التفت إلى نفسية عثمان ولو لدقائق معدودات لكان فى وسعه أن يخرج للقارئ بدرة من درر أدبنا العربى المعاصر ، ولكن كاتب هذه المذكرات آثر أن تكون رواية «تجربة عثمان» شيئاً من قبيل المناسبات فجاء هذا الكتاب من نوعيات كتب أحاديث المناسبات على الرغم من ثراء التجربة ومن ثراء صاحب التجربة .

(٢)

وسوف يقرأ القارىء كتاب « تجربتي » فلا يحس على الإطلاق لا بالكفاح ولا بالنجاح لأن الأمور صُورت له (خبط عشواء) تصويراً يصلح لأن يؤدى الدور فيه أى شخص أقل بكثير جداً فى مكاناته وإمكاناته من هذا الرجل بكل قدره وكل إنجازه فى كثير جداً من الميادين . وسوف ينتهى القارىء من قراءة هذا الكتاب كما انتهيت مرة واثنتين وثلاثاً ثم يصبح عليه الغد فلا يجد أن هذه التجربة قد أثرت فيه بأكثر مما تؤثر أية رواية بسيطة عن بركة دعاء الوالدين .

أما التفاعل الحي بين القيم والمصالح ، أو بين ما درسه المؤلف فى كلية الهندسة وما قابله فى السوق ، أو بين أصول الفن وأصول التجارة ، أو بين مكسب اليوم ومكسب الغد ، وبين مكسب الغد القريب ومكسب العام القادم ، وبين الخسارة القريبة والمكسب البعيد ، وبين التعلق بالأمل والخلاص من المأزق ، وبين الثقة فى الأشخاص والثقة فى النفس ، وبين الانتصار للأهل ، والانتصار على الأهل ، وبين إعطاء القريب ابتغاء النجاح ، وحرمانه ابتغاء النجاح أيضاً . . . إلى آخر هذه السلسلة من الصراعات الدرامية المؤثرة التى يعرف كل الناس أنها مرت بالمهندس عثمان أحمد عثمان وأن أضعافها قد مرت به أيضاً . . أقول أما هذا التفاعل الدرامي الحي فقد بخل به كاتب هذه المذكرات (سواء كان هو عثمان أحمد عثمان أم غيره) على القارىء العربى المتميز ، وكأن مثل هذه الأمور من أسرار إمبراطورية عثمان أحمد عثمان .

ثم إننا سنظل نقرأ مذكرات هذا الرجل لنبحث عن صراع درامي واحد كان له أكثر من بعدين اثنين فلا نجد ، فالصراع الدرامي فى هذه المذكرات يصلح نموذجاً كلاسيكياً ممتازاً لتسطيح الصراع ، وهذا النموذج بالتالى يصبح صورة ممتازة كفيلة بأن يضعها الدكتور محمود ذهني فى طبعة جديدة من كتابه «اللا أدب» .

ومع هذا كله فإن كتاب « تجربتي » ثرى جداً بكم هائل من المواقف التى يمكن إعادة كتابتها لتقدم لنا كتاباً رائعاً يكون له مكانه المتميز فى المكتبة العربية ، فإذا أتيح لعثمان أن يكتب كتابه مرة أخرى على نحو ما فعل السادات أكثر من مرة بمذكراته (أو على نحو ما فعل كمال حسن على) فسوف تسنح الفرصة لعمل فنى ممتاز إذا ما أجاد الكاتب التعمق فيما يروى أو التوسع فيما يستعرض من حوادث متتالية .

(٣)

وهكذا يمكن لنا القول بكل وضوح إن مشكلة هذا الكتاب لم تكن ولن تكون على الإطلاق «مادته» ولا «أحداثه» وإنما هي مشكلة فى «الروح» فإذا كان ولابد من البحث عن روح فإن مذكرات الاقتصاديين العالميين ورجال الأعمال حافلة بنماذج ممتازة للتناول الواعي الحذر لسياسات إدارة الأعمال وبالقدرة على تغليف كل النزعات المشروعة ـ بل وغير المشروعة ـ بإطارات جميلة من الدوافع الراقية والمثالية ، ولابد لمثل هذا الحديث الواعي عن الذات أن يُفرط فى الحديث عن الفشل وعن الخسائر بأكثر من حديثه عن النجاح المتواصل والمطرد ، والمكسب الذى يحل عليه لأن يده تحيل التراب إلى ذهب ، ولابد أيضاً لمثل هذا الحديث الواعي عن الذات أن يفيد من تجارب الآخرين فى الحديث الناجح عن

ذواتهم ، لا أن يكتفى بالدردشة أمام شريط تسجيل ثم تكليف الآخرين بتفريغ هذا الشريط من الدردشة .

وعلى الرغم من كل هذا فقد كان صاحب هذه المذكرات فى هذا الكتاب صادقاً أشد الصدق فيما يود التعبير عنه من معتقداته فى ذلك الوقت الذى نشر فيه الكتاب ، فقد كان عثمان يرى الفرق بين أنور السادات وجمال عبد الناصر كالفارق بين السماء والأرض أو أشد مع أنهما كانا استمراراً طبيعياً لبعضهما، وقد ذكرت فى موضع آخر غير هذا الفصل ما لا أجد مجالاً للإفاضة فيه هنا أن عثمان نفسه كان نتاجاً لعهد الثورة ، وأنه لو قاد عبد الناصر حرب أكتوبر وانتصر وأراد أن يكلف وزيراً للتعمير لكان عثمان هو المرشح الأول بنسبة ٩٩٪ ولكن عثمان نفسه ـ للأسف الشديد ـ حرص طوال هذا الكتاب على أن يصور نفسه نتاجاً لعصر أنور السادات ، وقد جاراه فى ذلك (بعد سنتين تقريباً) الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه «خريف الغضب»، ولم يكن لأحد أن يلوم الأستاذ «هيكل» على الرغم من أن « هيكل» نفسه يعرف مدى الحقيقة .

سأختار للقارئ فقرات من كتاب « تجربتى » يتحدث فيها مؤلفه عن استدعاء الرئيس أنور السادات له فى ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ ليحلف اليمين كوزير للتعمير قبل أن تنتهى حرب أكتوبر ، وسندع القارئ يتابع رواية عثمان من منتصفها ثم يقرأ تعليقه هو نفسه عليها لنكتشف من رواية عثمان نفسه أن أنور السادات لم يكتشفه يقول عثمان : « . . . واستمرت المقابلة ساعة ونصف ساعة كاملة تحدث الرئيس فيها عن تصوراته لإعادة الحياة إلى منطقة القناة ، وكأن كل ما كان يدور عليها من أحداث هى فى منأى منه ، كان فى منتهى قوة الأعصاب ، وصلابة الإرادة ، والثبات لدرجة أنه راح يتحدث معى فى أدق التفاصيل ، راح يحدثنى عن الأنفاق التى هى الآن ملء العين والبصر ، وكيف يريد أن يحقق اتصالاً دائماً وكاملاً بين سيناء والوادى ، وكيف يريد أن ينقل مياه النيل . . إلى الشرق من قناة السويس ووعدت الرئيس بأننا نتمنى من الله أن نرتفع إلى مستوى ثقته فينا ، ونحقق آماله فى إعادة تعمير منطقة القناة ، وأن نتمثل بروح أداء مقاتلينا الذين انتزعوا احترام العالم كله ، لأمتنا وليس لمصر وحدها ، لأول مرة فى التاريخ الحديث، وقال لى الرئيس هيا يا عثمان ، تصورت أن المقابلة قد انتهت، فقلت أتركك بخير يا سيادة الرئيس ، وضحك وهو يقول : بعد أن تحلف اليمين ، قلت : أى يمين يا سيادة الرئيس ؟ قال : أصدرت قراراً بتعيينك وزيراً للتعمير . وكانت مفاجأة أخرى بالنسبة لى مفاجأة سعيدة لا أتمناها لذلك قلت : إننى أستطيع أن أقوم بهذا الدور على أحسن ما يكون وأنا خارج الوزارة ياسيادة الرئيس . وقال : إن تعمير القناة يحتاج إلى وزير يا عثمان . وحاولت أن اعتذر عن المنصب بطريقة أخرى ، فقلت : ليس لى بالعمل الحكومى سابق خبرة ، وكل خبرتى أننى مقاول فقط . ولكن الرئيس قطع علىّ خط الرجعة عندما قال : سوف أساعدك وفى تلك اللحظة لم أجد بدأ من أن أقول : أنا لا أستطيع أن أرد لك طلباً يا سيادة الرئيس ، وكل ما أملكه من إمكانيات هى رهن إرادتك التى هى رهن لإرادة مصر . وذهبت مع الرئيس السادات إلى حيث كان مقرراً حلف اليمين . . وعندما سأل عن مصور الرياسة لكى يلتقط الصور ، تبين أنه ذهب إلى منزله ، وفى تلك اللحظة عرفت أن كلاً من حسن كامل وفوزى عبد الحافظ لا يعرف شيئاً بالفعل عن سبب المقابلة كما

قالا لى ، لأنهما لـو كانا يعـرفان ما كـان المصور انصرف فى الوقـت الذى لا يزال ينتظره عمل يستدعى بقاءه، طلب الرئيس من مكتبه استدعـاء المصور فوراً وانتظرت معـه فى مكتبه حتى حضر ، وحلفت اليمين دون أن أعرف مـاذا سأفعل ، كان القرار مفـاجأة كاملة بـالنسبة لى ، وكان علىّ أن أعيـد ترتيب أفكارى من جديد بعـد أن قبلت مع الرئيس السادات وفى عهده ما سبق أن رفضتـه مرتين فى عهد نظام الحكم السابق . مرة عنـدما فاتحنى المشير فى أمر أن أتـولى وزارة السد العالى ، واعتذرت ومـرة عندما أراد نظام الحكم السابق أن يجرى تغييراً وزاريـاً فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، وكـانت النية تتجه إلى تعيينى وزيراً للإسكان ، وعندمـا علمت أنهم يبحثون عنى ، تركت مصر كلها وسافرت فى نفس اليوم إلى «أبو» ظبى ، ومكثت هناك إلى أن تم الانتهاء من تأليف الوزارة وإعلانها » .

لن نفرط فى انتقاد عناصر هـذه القصة لأن هذا الانتقـاد لا يحتاج إلى مهـارة ، ولكن هل كان تعيين عثمان أمراً سرياً احتاط له رئيس الجمهورية حتى إنه لم يخبر به سكرتيره ورئيس الديوان ، أم كان خاطرة خطرت ونفذت فى نفس اللحظة ؟ أم مـاذا بالضبط وما علاقة هذا كله بعظمـة الرجلين . . هذا فضلاً عن أن عثمان نفسه ـ كما يروى ـ كان واحداً من المرشحين لتولى الوزارة فى عهد عبد الناصر .

(٤)

يبدو الربط الفنى ضعيفـاً جداً فى كتاب « تجربتى » ، ونأخذ مثلاً على ذلك حديثـه عن إنشائه كوبرى ٦ اكتوبر ، قد يكـون له فضل فى هـذا العمل العظيم وقد لايكون ، وقد يكـون هو صـاحب الفضل الأوحد ، ولكن قصـة إنشاء كوبرى ٦ اكتـوبر لا تأتى فى هذا الكتـاب إلا بالصدفة البحتة حين يقوده الحديث عن احتياجه وهو وزير للتعمير لاستشارة أهل الخبرة ، فيـذكر مثلاً واحداً لهؤلاء هو المهندس الكبير الدكتور أحمد محرم ، ولأن الرجل ليست له الجماهيرية الكافية عند الناس فإن عثمان يقدمه للناس بأنه هـو الذى قام بتصميم كـوبرى ٦ اكتوبر ويردف مبـاشرة بقوله : «ولهذا التصميم قصـة » ويروى القصـة التى سوف ننقل بعض فقراتها كما رواها بعـد قليل ولكنـه يرويها بطـريقة واحـد من أصدقـاء الملاحظين فى شركة المقاولين لا بطريقة رئيس مجلس الإدارة المهندس الكبير والمقاول الأول ، وهذا هو نص كلماته : «ذات يـوم من عام ١٩٦٧ بعد الهزيمة كنـت على موعد مع الدكتـور أحمد محرم ، فاتفقت معه على أن أمرّ على منزلـه بالدقى لكى نذهب معاً إلى حيث كان موعـدنا . . وكـانت زحمة المرور وقتها على أشدهـا ، لدرجة أن المسـافة من الدقى إلى ميدان التحريـر استغرقت ساعـة كاملـة . وبينما كانت سيارتنا فى طابـور الانتظار ، لم نجد مادة للحديث خلال ذلك الوقت الضائع إلا عن اختناق المرور ، الذى يؤدى إلى فقدان السيولة فيما بين وسط القاهرة والمناطق المؤدية إليها ، وتساءلنا وقتها لماذا لا نفكر نحن فى هـذه المهمة ، فهـو المهندس الاستشارى الـذى يعد التصميمات ، وأنـا رئيس شركة مقـاولات تستطيع أن تنفذ أى حل يمكن أن نتفق عليه ؟ . . وفعلاً اتفقنا على أن نقيم «كـوبرى» جديدا يسـاعد فى تخفيف ضغط المرور ، وتحقيق السيـولـة فى الحركـة . وفعلاً قمْنـا بعـد ذلك مبـاشرة ، بإعـداد تخطيط وتصميم ابتدائى لكوبرى أكتوبر ، وتم تصميم الكوبرى الذى لم نحدد له اسماً فى ذلك الوقـت ، على أن يعبر النهر الصغير فى منطقة الجزيرة فى نفس مكان الجسم الحالى لكوبـرى أكتوبر ، ثم يمر خلال منطقة الجزيرة ، ويعبر النهر الكبير فى نفس المنطقة التى يعبرها الكوبرى الآن . ولكن التصميم الذى أعددناه وقتها لم يكن تصميماً لكوبرى علوى ولكنـه تصميم عادى لكوبرى كتلك الكبارى المنتشرة على النيل فى

مختلف مناطق الاتصال فيها بين القاهرة والجيزة ، أما فكرة أن يكون الكوبرى علوياً وبهذا الشكل العملاق فقد جاءت فيما بعد كتطوير للفكرة المبدئية التى أعددنا تصورها ، وفعلاً تم تعديل التصميم ، والذى قام بإعداد التصميم الجديد هو نفسه الدكتور أحمد محرم وقمنا بعرض المشروع الذى أعددناه على محافظ القاهرة فى ذلك الوقت وأبدى تفهماً كاملاً للفكرة ، ولكن بقدر ما كان متفهماً كان متردداً لأنه لا يملك القرار لذلك طلب منا مهلة لمدة عشرة أيام يوافينا بعدها برده ، وقام بعرض الموضوع على نظام الحكم السابق كما قال لنا بعد ذلك ورفضت الفكرة ، ليس لأى سبب إلا الخوف من أن تقوم إسرائيل بتدميره ، وشاء القدر أن هذا الكوبرى الذى رفض نظام الحكم السابق إنشاءه بسبب الخوف من إسرائيل أن يتم إنشاؤه فى عهد أنور السادات ، وأصبح يحمل الاسم الذى ارتبط باليوم الذى قضت فيه مصر على أسطورة الجيش الذى لا يقهر . ليس ذلك فحسب ولكن بينما رفض نظام الحكم السابق إنشاء هذا الكوبرى فى قلب القاهرة خشية أن تدمره إسرائيل ، استدعانى الرئيس أنور السادات لأقوم بمهمة تعمير منطقة القناة حيث توجد جبهة العمليات نفسها مع إسرائيل ، ويمثل الفارق بين الموقفين أكثر من معنى ، ليس من مهمتى أن أقدم لكل منهما تفسيراً ، وإن كان من واجبى أن أسجل ما حدث كشاهد عيان » .

وهكذا يجد القارىء نفسه أمام هذا المؤلف وهو يقلل تماماً من جهد شركته العظيمة فلا يعطينا أرقاماً ولا أطوالاً ولاأحجاماً ولاعدد سيارات ولا مدى التوفير ولا ميزانيات ولا حتى يمن على القارىء بأنه بنى ثم صرف مستخلصاته بعد عامين مثلاً ، كل هذا يتجاوزه عثمان بسرعة شديدة ليتحدث عن الفارق بين رجلين ليسا فى حاجة على الإطلاق إلى مثل هذا التفريق المناقض فى الواقع لطبيعتهما .

ونحن نجد صاحب هذه المذكرات يجأر بالشكوى المرة من وسائل الإعلام المصرية لتجاهلها دوره العظيم فى معركة التعمير بعد ٦ اكتوبر ، وقد يكون على حق فى هذا ، ولكنه للأسف ينهج نهجها فيعطيهاالعذر فهو لا يتحدث بأى قدر من التفصيل العلمى عن حجم الإنجاز المادى أو الهندسى أو الإنسانى الذى أنجزه فى هذا المجال ، واقرأ معى حديث المهندس عثمان حين يقول : « كانت صحف وإذاعات العالم ووسائل إعلامه ، تتلقف كل ماكان يصل إليها من أنباء تذيعها فى كل مكان تصل إليه مطبوعاتها أو موجات أثيرها . وكانت وسائل الإعلام فى مصر على مختلف أنواعها قد التزمت الصمت المقصود مع سبق الإصرار والترصد ، واعتبر المسئولون عن سياسة الإعلام فى ذلك الوقت ، أن ما يجرى فى منطقة القنال من إنجازات رائعة هو نوع من قبيل الأسرار ، التى تتكتمها فى الوقت الذى كنا نسعى فيه لتحقيق هدف سياسى من خلال الإعلام عنها ، وكان ذلك لأسباب خبيثة غلبت على أصحابها فطغت عندهم المصلحة الشخصية على المصلحة القومية ، ولأننى طيب القلب (!!) حاولت تفسير ذلك بحسن نية ، إلا أن الواقع كشف عن الحقيقة عارية ، كان يزور مواقع العمل رجال الإعلام المصريون من صحفيين وإذاعيين ورجال التليفزيون وما إلى ذلك . كانوا يحصلون على الأخبار ، ويعدون التحقيقات الصحفية والبرامج الإذاعية والتليفزيونية ولم أحجب عنهم شيئاً ، إيماناً منى بضرورة أن أمكنهم من تأدية رسالتهم تجاه جماهير شعبهم ، ليضعوا أمام أعينهما ما يفرضه عليهم ضميرهم الوطنى بحكم أنهم رجال فكر ، ومسئولون عن تشكيل الرأى العام بما يقدمونه من

معلومـات ، وبدلاً من أن أرى وأسمع وأقرأ ما نقلـوه من انطباعات ، كنت أسمع سـؤالاً واحداً من الإعلاميين جميعاً ، كما لو كانوا قـد اتفقوا عليه مع أنني كنت أسمعه من كل منهم على انفـراد ، وكأنه أراد أن ينبهني إلى أمـر فاتني إدراكه ، كـان السؤال : هل بينك وبين أحـد أي شيء ؟ وكانت إجـابتي الطبيعية التي تعبر عن كل ما فى نفسى : ليس بينى وبين أحد إلا كل خير . ولكنهم كانوا يلفتون نظرى وهم يقولـون : أننا نعد ما نحصل عليـه من مادة إعلاميـة ، وبعد أن تصبح جاهزة للنشر نفـاجأ بعدم نشرها أو إذاعتها ، لماذا يحدث ذلك إذن ؟ولم أجد ما أقوله لهم غير : ربما لأنه، جدّ ما هو أهم » .

« ولم أهتم وانصرفت إلى خدمة مصر ، ولكن عـز علىّ أننى لم أطلب هالة إعلاميـة لعثمان الذى كان اسمـه المتواضع قـد أصبح يمـلأ كل مكان ، ولم يكن لـدى عجـز فى الأداء كنت أريد تغطيتـه «بزفـة» إعلامية ، فـالعمل الذى كنت أقوم به يتحـدث عن نفسه وعن مصر ، وعظمة عطاء أبنـائها ، ليس فى ساحة القتال فحسب ولكن فى ساحة البناء أيضاً ، ولأننى لست فى حاجة لأن أقول لأبناء مصر عما يتم فهو لهم وبهم ، اتجه اهتمامـى لأن أقول عن مصر للعـالم الذى كان يـرتقب فى ذلك الوقـت اتجاه خطها ووقع خطاهـا . لذلك كـان اهتمامى شديـداً بالمراسلين الأجـانب الذين رحت أنقل للعـالم من خلال وسائلهم صـورة صادقة وأمينـة لنيات مصر فى السلام ، ليس من خلال كلام يقـال ولكن من خلال إنجاز أعمال» .

وبعد حـوالى ٦ صفحات من هذا الحديث يفـاجئنا المؤلف بأسلوب جـديد فى مذكـرات السياسيين وإن لم يكن جديداً فى السيـاسة وهو أسلوب لجأ إليه بدون داع للأسف كوسيلـة توسل بها إلى مهاجمة مَنْ هاجموه فى البرلمان ، فيقول : «مع أن مـا تعرضت له لم يقف عند حد ما حكيت ، عنـدما كانت تمنع من النشر أخبارى التى هى أخبار مصر كلها، فى تلك المنطقـة وتلك اللحظة من التاريخ . ولكن تخطى حقد من تولى منهم بعد ذلك هذه النقطة ، وتجلى واضحـاً فى مجلس الشعب ، عندما استأجروا مأجوراً يهاجمنى ويهاجم وزارة التعمير ، فى وزارتين متتـاليتين ، علماً بأن شقيق ذلك المأجـور قـد تم ضبطـه ، وهو يسرق سيارة محملة بالحديد والأسـمنت من مواد البناء الخاصة بشركة «المقاولون» العرب ، ويكون بذلك قد جمع بين سـلاطة اللسان ، ودناءة النفس ، ولـذلك فليس غريباً عليه [أن يطـول لسانه] على المهنـدس عثمان أحمد عثمان أو غيره . طـالما تلك هى أخـلاقيـاتـه . ولكن الغـريـب هـو تصرف من استأجروه، فيـا ليت مستأجريه كـانوا من القوى المعـادية للنظام سـواء فى الداخل والخارج ، ولكنهم للأسف يتولون مركز الصدارة فيه، ومع ذلك راحوا ينالون من النظام ومن منجزاته بدلاً من أن يدافعوا عنه وعنهـا . ويبدو أن الأمـر قد اختلط عليهم ، فلـم يستطيعوا أن يفرقوا بين حقدهـم على المهندس عثمان أحمد عثمان ، وبين مـا تم على يديـه من إنجـازات هى محسوبة لمصر ومنسـوبـة إليهم ، فراحـوا يتصرفون كالدبـة التى قتلت صاحبها دون أن تقصـد ، وإن كانوا هـم يقصدون ، ولم يخطر على بالى أن أمثال هؤلاء الـذين يفترض فيهم الحرص على النظام والدفاع عنه يمكن أن يدبـروا مثل تلك الدسائس ضد المهندس عثمان أحمد عثمان ليس بصفته الشخصية ولكن بصفته وزيراً مسئولاً فى وزارتين متتاليتين ، ولأهمية العمل الذى كان يقـوم به، كان من المتوقع أن تتحرك قلوب الناس كلهـا حرصاً عليه ، وليس حقداً ضـده وكثيراً ما تساءلت : هل الحقـد يدفع الإنسـان إلى ذلك . وإلى أن يعمى بصره عن أن يرى مصلحة بلده ؟ ولكن شاء اللـه سبحانه وتعالى أن أضبط أحدهـم بالصدقة متلبسـاً وهو يدبر المؤامرات ضدى » .

وهكذا يصل مؤلف هذه المذكرات إلى أن يضع نفسه فى خمانة أولئك المندهشين من لعبة السياسة والمحاور كأنه لم يمارسها على أى مستوى مع أنه فى عقيدة شعبه واحد من أكثر الذين مارسوا السياسة بهذا المعنى وقد يكون صادقاً فى هذا الحديث ولكن هل يليق به أن يظهر فى هذه الصورة فى كتاب يتحدث عن تجربته ؟ أعتقد أنه لو استشير من قبل أحد أصدقائه الذين يكتبون مذكراتهم لنصح صديقه بما لم يفعله هو فى هذا الكتاب !

(٥)

وحين يود صاحب هذه المذكرات أن يطلعنا على مدى قدرته على الحسم والحزم على الرغم مما عرفناه عن طيبته ، فإنه للأسف الشديد لا يضع أيدينا على مبرر قوى للموقف القوى الذى اتخذه نموذجاً لهذا الحسم وإنما يضرب لنا مثلاً بيروقراطياً لا يليق به على الإطلاق ، واقرأ معى رواية عثمان فى ص ٤٨٢ حين يقول : «وكعادتى طوال حياتى لم أرفت موظفاً ، لم أوقع الجزاء على أحد إلا مرتين ، مرة فى «المقاولون» العرب ورويت على صفحات أخرى قصة صاحبها الذى أعدته مرة أخرى وكان ذلك فى بداية التأميم ، وكانت المرة الثانية أثناء توليتى وزارة الإسكان والتعمير ، كان لوزارة الإسكان وكيل أول أراد أن «يفرد عضلاته» ، لقد كان متصلاً بذوى النفوذ والسلطان ، وذات مساء عقدت اجتماعاً كبيراً فى الوزارة ولم يحضر ذلك [الموظف] الاجتماع ، ولم أكن أعرف ما إذا كان حضر الاجتماع أم لا ، إلا عندما جاء لى فى الصباح يعتذر عن عدم حضوره الاجتماع ، وكان يمكن أن تقف المسألة عند ذلك الاعتذار ، واعتذاره مقبول ، ولكنه استثارنى عندما قال لى إنه كان مجتمعاً مع مجموعة من «علية» القوم ولذلك السبب لم يحضر الاجتماع ، ولم أتكلم معه فى شىء ، ولكن بعد خروجه من حجرة مكتبى بساعة واحدة أصدرت قرار ندبه ، وبذل ذلك الموظف محاولات مستميتة إلى حد أن رئيس الوزراء فى ذلك الوقت تكلم معى بخصوصه ، وتوسط له عندى وألح فى وساطته ، ولكننى رفضت أن أعود فى قرارى وكان مبرر عدم رجوعى واضحاً ، فهو يقبض مرتبه ، ولذلك فلا حرب له فى رزق أولاده ورزقه ، ولكن ما حدث أننى أبعدته حتى أستطيع العمل فى جو سليم » .

(٦)

وفى كتاب « تجربتى » فقرة يتحدث فيها مؤلفه عن سعادته الشديدة بإلغاء جهاز الرقابة الإدارية ، ولولا أن عثمان أحمد عثمان سجل هذه الفقرة فى كتابه لظل القراء على اعتقادهم تجاه ما يتردد حول دوره فى إلغاء هذا الجهاز أن هذه الروايات ليست إلا شائعات ، ولكن ها هو عثمان نفسه يهاجم هذا الجهاز القومى بدعاوى سفسطائية ضعيفة يسهل الرد عليها ، وليس الجهاز بحاجة إلى هذا الرد ولكننا هنا سننقل للقارىء فقرات المهندس عثمان التى يعرض لنا بها قصته مع الرقابة الإدارية بطريقة مثيرة حين يحشر هذا الحديث فى سياق حديثه عن إنجازاته أثناء تولى وزارة الإسكان فيقول ما نصه : «لم تعجب الرقابة الإدارية طريقة أداء الرجال ، فراحت تسطر التقارير التى تراكمت فى مكتبى والتى تطعن فيها الشرفاء عندى ، ولم أجد أمامى من رد لاعتبار هؤلاء الشرفاء إلا أن أصدر قرارات بترقيتهم ، رغم اعتراض الرقابة الإدارية عليهم ، ولم أفعل أكثر من أننى كنت أعطى هؤلاء الرجال حقهم . وكم كنت أعجب عندما أرى جهازاً كبيراً ضخماً اسمه «جهاز الرقابة الإدارية» يكبد الدولة دم قلبها ويشكك

الناس فى الناس وفى ذممها ويشوه صور الناس ، ويكتب عنهم ما يرضى الجهاز إذا لم يرضوه أو يرضوا موظفيه حتى لو كان ما يقوله لا يرضى الله ، وتحول الجهاز إلى سيف على رقاب الناس للتخويف بدلاً من أن يكون وسيلة للتقويم ، وكان الشرفاء أول ضحاياه . وارتبط وجود ذلك الجهاز بمراكز القوى عندما أظلموا مصر وظلموها ، فظهر اللصوص وكان لابد أن يراقب بعضهم البعض، صورة عكس ما نراه الآن عندما أشرقت الشمس، وفى النور لا نرى إلا كل شىء سليم ، حتى اللصوص أنفسهم لا يبدون إلا مواطنين عاديين ، ولا يمارسون هواياتهم . لذلك كنت ضد جهاز يحمل ذلك الاسم أو يلعب ذلك الدور ، وطالبت بإلغائه منذ أن كنت وزيراً للإسكان والتعمير ومحاضر جلسات مجلس الوزراء فى تلك الفترة تثبت ذلك ولم يكن هذا الرأى منى تجنياً على أحد ، لقد تعودت بفضل تجربتى إلا أقول رأياً الا إذا كان له عندى تجربة عملية جربتها بنفسى ، فما هى التجربة التى جعلتنى أقتنع بهذا الرأى ؟« «عندما كنت وزيراً للإسكان والتعمير وصلنى خطاب من جهاز الرقابة الإدارية ، يقول فيه إن المدير المكلف بتنفيذ عملية كوبرى ٦ اكتوبر شوهد على قارعة الطريق، يحتسى الخمر فى وضح النهار . كان يحمل الخطاب درجة سري جداً ، والمدير المنوط به هذا العمل هو من أبناء « المقاولون العرب » الشرفاء الذين ربيتهم وأعتز بأخلاقياتهم ، وقيمهم وكفاءتهم وعلاقة ذلك المدير بربه على أحسن ما يكون ، وهكذا كان يُطعن الشرفاء والأمناء والممتازون فى شرفهم وكفاءتهم وفى أخلاقياتهم أيضاً ، ليس فى «المقاولون العرب» وحدها ولكن فى مصر كلها . وسألت نفسى : ترى لو لم يكن هذا المهندس الممتاز من أبنائى فماذا كنت سأقول عليه وأفعل معه؟ ، ولو لم أكن أنا وزيراً للإسكان والتعمير ترى ماذا كان سيفعل الوزير الذى يجلس مكانى ؟ وبدلاً من أن يكون قرارى مساءلة هذا المهندس ، كان هو المطالبة بإلغاء ذلك الجهاز الذى ظل يعمل بالأساليب التى علمتها له مراكز القوى ولم يغير منها، والأغرب من ذلك أنه لم يكن قد عرف بعد ، وهو جهاز رقابية ، أن الشمس قد أشرقت وأن الدنيا قد تغيرت ، ورغم كل تلك [القناعة] عندى استدعيت المهندس على جودت واكتفيت بأن أعطيته الخطاب السرى المكتوب ضده . وقلت له ما رأيك يا باشمهندس ؟ وكانت إجابته كما توقعت . قال : إذا كنت تصدق هذا الكلام أو تطرق لك مجرد الشك ، فأنا أضع نفسى تحت تصرفك ، وافعل بى ومعى ما شئت ، ولن أدافع عن نفسى أمامك ، ولكن إذا كنت قد صدقت ما فى هذا الخطاب ، لاأستطيع أن أقول لك إلا أننى كذلك ، وحاولت أن أعرف السر وراء كتابة ذلك التقرير ضد المهندس على جودت ، فعرفت أنه رفض تلبية مطلب لأحد موظفي ذلك الجهاز ، لذلك كان لابد وأن يلقى جزاءه بتقرير يجهز على كل مستقبله ، بهذه البساطة كانت تتحدد مصائر الناس، ولو كان على جودت من العناصر السيئة واستجاب لأصبح فى نظرهم وتقاريرهم سيد الشرفاء ، هكذا كان يحمل ذلك الجهاز المنحل قبل أن يحل فلم يجد إلا هذا المهندس الذى ليس عنده ما يشغله ، فانصرف إلى احتساء الخمر على قارعة الطريق فى «عز النهار» ، وهو فى قلب موقع العمل بين عشرات المهندسين ، ومئات الملاحظين وآلاف العمال الذين كان يقودهم لإنجاز هذا المشروع العظيم» .

وهكذا كان رأى صاحب هذه المذكرات فى جهاز الرقابة الإدارية واضحاً بأكثر مما قد يتزيد مروجو الشائعات حتى إنه لايجد حرجا أبداً فى أن يصف هذا الجهاز بالمنحل قبل أن يحُل أو يلغى ! !

(٧)

أما أعظم فصـول هذا الكتاب حقيقـةفهو الفصل الذى عنـوانه «الإنسان المصرى ثـروتى الحقيقية» والـذى يبـدأ من صفحـة ٥٢٩ ، وفى هـذا الفصل دروس عظيمة فى الإدارة ، ألقـاهـا صـاحب هـذه المذكرات بتلقـائية شديدة محببـة إلى النفس ، وظهر فيها عنصر من عنـاصر قدرته الشديدة على النجاح واستمرار النجـاح ، وفى هذه الفقـرات عبارات تستحق الكتابـة بماء الذهب لأن صـاحبها عبر بها عن إيمانه الشـديد بما يسميه علماء الإدارة «الموارد البشريـة » من دون أن يقحم علينا تعبيرات علم الإدارة أو الاقتصاد فى حديثـه السهل السلس ، وعلى الرغم من بساطة الأمثلـة التى ساقها عثمان أحمد عثمان فإنها أمثلة حيـة وصادقة ، وخـذ مثلاً قصة المبلط (ص ٥٣٢ ومـا بعدها) ومهما يكن من عصبية عثمان أحمد عثمان فى هـذا الحديث فهـو حديث محبب جـداً إلى النفس مهما اعترضنـا على الجانب الخلقى فيـه أو قل حتى لو اعترضنا . .

وخذ مثلاً آخر هـذا التبسيط الشديد الذى يدافع به هذا الـرجل عن نموذجه فى الإدارة بهدوء وثقة واقرأ معى من صفحات ٥٧٣ ومـا بعدها وجهة نظـره حين يقـول : «وضـربت للأستاذ وتـلاميذه مثالاً من الواقع بعـامل يعمل تحت ظل برنامجين مختلفين ، وقـدرة هذا الرجل لا تـزيد على حفر ثلاثـة أمتار مكعبـة فى اليوم . بـرنامج لا يتعـامل إلا مع الماديات وقواعـد الحساب ببرنـامج يأخذ فى اعتبـاره كل العوامل الإنسـانية التى ذكرتها ، يـوضع البرنامج الأول على أسـاس أن يحدد للعامل حفر خمسـة أمتار مكعبة ، على أمـل أن ينجز منها ثـلاثة ، وبـذلك يحقق الهدف المطلوب منـه ، وهذا البرنـامج فى رأيى خطأ ، صحيح سيحقق فى النهـايـة الهدف ، ولكن لا يحقـق لك الحصـول على أقصى طـاقـة يمكن أن يعطيهـا هـذا العامـل ، لأن البرنامج يضعـف معنويـاتـه ويملـؤه بـاليأس ، لأن حجم العمل أكبر من إمكـانياتـه ، ويوضع البرنـامج الآخر على أسـاس أن تحدد له مترين مـربعين فقط ، وهنا يجد العـامل المصرى نفسه أمام عمل معقول يستطيع إنجازه ، لأنه أقل من إمكـانياتـه ، فترتفع معنوياته ويقبل على العمل بروح عالية ، لأن كفاءته فى اليوم هى حفر ثلاثة أمتار مكعبة ، والمطلوب منه حفر مترين فقط ، لذلك ينجز ما هو مطلوب منه فى زمن قيـاسى فيثق فى نفسه . وهنا يتدخل رجل الإدارة الناجح الذى يعرف أنه يـريد من هذا العامل حفر ثلاثـة أمتار مكعبة وليس مترين فقط ، عندما يقدم للعـامل حافزاً معنويـاً بتمجيد قدرته ، وشكـره على الجهد الذى يبذلـه فى إتقان عمله ، ثـم يطلب منه بعـد ذلك حفر مترين مكعبين إضافيين مقابل مكافأة مادية معقولة إذا تمكن من إنجاز المهمة ، وهنا ينكب العامل على العمل بإرادة من حديد ويبذل جهده ، ويعطى الطاقات الكامنة فيه وينجز ما هو مطلوب منه ، ويتضح الفارق الكبير بين البرنـامجين ، برنامج يعطى فقط كمية العمل المطلوبة مقـابل الأجر الذى تم تقـديمه للعامل ؛ ولكن على حساب معنـوياته وكبت ملكاتـه دون أن تأخذ فرصتها للظهـور وبرنامج أعطى متراً مكعباً إضافيـاً مقابل المكافأة المحدودة التى منحت للعامل ولكن جعلتـه يقدم على العمـل ، بروح عالية ونفس راضيـة ، وفى نفس الوقت يحقق عائداً مادياً إضـافياً ، . . «لذلك فإننى أفهم الإدارة على أنها إتاحـة الفرصة للعامل لكـى يثبت ذاته ولكى ينجح فلو نجح تـرتفع معنوياته ، والنجـاح يقود إلى النجاح ، وهكذا يزيد الإنتاج».

وحين ينتهي صاحب هذه المذكرات إلى مثل هذا التعريف للإدارة فإننا لا نملك إلا الانحناء والتقدير ، وعلى هذا النحو يمكن لنا أن نقرأ قصة خلاف شركته مع أهل السويس وحجر حجر الزلط (ص ٥٤٠) .

ولصاحب هذه المذكرات أيضاً أن يفخر بحديثه الممتاز عن أهمية العلاقات الإنسانية في الإدارة ولك أن تقرأ ما يرويه في ص ٥٥٢ حين ينصح ابنه وابن أخيه فيقول : «الأهم هو كيفية ربط العامل بك ، يحبك وتحبه ، لابد أن يشعر بقيمته وأهميته وأنه أحد الأعمدة التي يقوم عليها العمل ، فهذا عنده أهم بكثير من العلاوة ، تلك هي تجربتي ، الإنسان المصري لا يبحث عن المال بقدر ما يبحث عن ذاته ، لذلك لابد أن تقربا العمال منكما ، وأن تعيشا بينهم لكي يرتبطوا بكما ،» . . «إن سؤالك للعامل عن بيته وأولاده ومتابعتك لأخباره ، ووقوفك معه في أزماته يكفيه ، فلا يصح أن تشعره بأنه عامل عندك ، ولكن لابد أن يلمس أنه صديقك» وللمهندس عثمان أن يفخر بكتابه حين يتحدث بعد فقرات أخرى فيبلور وجهة نظره قائلاً : «إن العلاقات الإنسانية في أسمى صورها هي المدخل الوحيد والصحيح للإدارة الناجحة ، التي تقود عملاً ناجحاً ، نستطيع أن نمكن له من خلال أشياء صغيرة وبسيطة غير مرئية لا يستطيع أن يراها أي إنسان ، ولكن ذلك الذي يراها ويستطيع أن يدرك أبعادها يكون قد امتلك كل كنوز الدنيا ووهبه الله خيراً عظيماً»

وبعد صفحات طوال من مثل هذا الحديث الذكي يضرب لنا صاحب هذه المذكرات بعض الأمثلة الذكية فيقول : «فمثلاً عندما كنت أشرب كوباً من الشاي مع أحد السائقين ، أو أتناول معه طعام غذائه ، لاتتصور المفعول السحري والنتائج التي تترتب على مثل هذا التصرف ، فبدلاً من أن ينقل هذا السائق أربع حمولات في اليوم كنت أجده ينقل خمس حمولات ، فتجاوز ما هو مطلوب منه مقابل الأجر الذي يتقاضاه ، دون أن أدفع شيئاً أكثر من أنني اقتربت منه . لذلك أقول لك يا ولدي ، إذا أردت أن تصبح رجل أعمال ناجحاً ، أياً كان مجال عملك ، إذا أردت أن تحقق الملايين من المال ، فلا تجعل الفلوس هي هدفك في الحياة لأنها لن تأتي إليك ، ولكن اجعل هدفك القيم والمثل وحب الناس ، كن مليونيراً في أخلاقك ومعاملاتك أولا ، يسعى إليك المال من حيث لا تدري وبلا حساب ، هذا هو الطريق ، إذا أردت أن تصبح كبيراً ، أو إذا أردت أن تتحول إلى مليونير . فالقيادة ليست بالأمر السهل ، فهي تحتاج إلى مرونة وتمرس وخبرة وقدرة ، ولم أضرب رأسي في الحائط حتى ولو مرة واحدة ، وقد تعودت أن أكون مرناً سهلاً ، فكلما وجدت طريقاً غير معبد أو ممهد تركته وانتقلت على الفور إلى البحث عن طريق آخر ، ولم آخذ المسائل في يوم من الأيام مأخذ العناد والتشبث بالرأي ، ولكن كثيراً ماتراجعت كلما اكتشفت أن الطريق الذي أسير فيه ، يحتاج إلى إعادة نظر» .

ويروي لنا صاحب المذكرات قصة الميكانيكي الذي استطاع أن ينقذ سيارات الشركة في أثناء عملها في السد العالي (٥٥٨ ــ ٥٥٩) على حين فشل الخبراء الروس ، بل يضع المهندس عثمان أحمد عثمان أيدينا في بساطة وتواضع على حقيقة أن العامل المصري كان أكبر عنصر من عناصر النجاح في أعماله خارج مصر ، ويقارن لنا مقارنة واضحة ودقيقة بين العامل المصري وغيره فيقول : «كنت أقوم بتنفيذ عملية كبيرة في ليبيا ، وقت أن كان يتربع على عرشها الملك السنوسي ، وكان يحكم مصر وقتها نظام

الحكم السابق . وحدث خلاف بين نظام الحكم فى مصر ونظام الحكم فى ليبيا ، وعلى أثره استدعانى عبد الحميد البكوش الذى كان يشغل منصب رئيس الوزراء هناك فى ذلك الوقت . وطلب منى تصفية جميع أعمالى فى ليبيا ، وكان ذلك لأسباب سياسية ، وكانت هناك عملية لم تستكمل بعد فطلبت منهم الانتظار إلى ما بعد الانتهاء منها ، ولكنهم اقترحوا استجلاب عمال من بلاد أخرى . واستجبت إلى مطلبهم ، وقررت أن أستجلب عمالاً من بلاد أخرى ، لكى نقوم بإنجاز ما لم يتم الانتهاء منه فى العملية، وقمت بإرسال مهندسين من الشركة ، إلى كل من مالطة وقبرص واليونان للتعاقد مع عاملين من هذه الدول . . «وبعد أسبوعين عادت هذه الوفود لتقول لى : ليس هناك لاستكمال العمل من سبيل سوى العامل المصرى الصابر الصامد العملاق ، فماذا وجدوا هناك ؟ وجدوا أن نجار المسلح المالطى يطلب مرتباً قدره مائتا جنيه فى ذلك الوقت ، بينما كان مرتب نجار المسلح المصرى لا يزيد عن خمسين جنيهاً ليس ذلك فحسب ، بل إن هذا النجار المالطى يطلب منا أن نوفر له ، شقة يسكن فيها هو وزوجته وأولاده على حسابنا ، وندفع له ثمن تذكرة الطائرة ذهاباً وإياباً هو وجميع أفراد أسرته ، وأحد شروط التعاقد أيضاً أن يعمل هذا النجار المستورد ، ثمانية ساعات فقط تتخللها ساعة راحة ، ثم ندفع له مبلغاً مقدماً وهو مايزال فى بلده . ثم بعد كل هذه الشروط لا يحضر إلى العمل ، إلا بعد ثلاثة شهور ، من تاريخ التعاقد معه . أملت مالطة علينا هذه الشروط و بينما كنا نحن هناك يقيم كل ثمانية منا فى شقة واحدة ، ليس العمال فقط ، ولكن كبار المسئولين أيضاً ، من مديرهم إلى خفيرهم ، بمن فيهم عثمان أحمد عثمان نفسه . نفس الموقف وجدناه فى قبرص ، وفى اليونان »

(٨)

وهكذا نستطيع أن ننتهى من قراءة صفحات كتاب « تجربتى » ونحن مهيئون تماماً لتقبل آراء ثورية يبديها هذا المهندس رجل الأعمال فى أسلوب تعيين الخريجين فى فصل كامل يجعل عنوانه «القوى العاملة مقبرة للشباب» ، وليس هذا الفصل بكفيل باستعراض آراء عثمان فى هذا الصدد فحسب ولكننا لابد وأن ندل قارئنا على الأفكار القيمة التى يضمها .

ويبدو أن المؤلف قد قاد نفسه أو قاده الحوار لأن يخصص فصلاً من كتابه بعنوان «كيف نبنى مصر» وفى هذا الفصل أيضاً نصائح قيمة ولكن كل الناس يعرفونها ، وإذا كان الأمر كذلك فإن عثمان يتحدث عن هذه الحقائق وبهذه الحقائق فى إطار انتقاده (فقط) لنظام حكم عبد الناصر . وحين ينحاز عثمان أحمد عثمان للقطاع الخاص فإن هذا مفهوم بل ومشكور لأنه يدافع عما اعتنق من فكر وما أدى من جهد ، ولكن هذا الحديث لن يستحق الاحترام والتقدير إلا إذا التزم عثمان فى الجانب الآخر بتقدير الظروف التى دفعت زعيماً كعبد الناصر إلى طريق الاشتراكية والتأميم حتى وإن كان قد أخطأ فى هذا الطريق !!

أما موقف صاحب هذه المذكرات من الانفتاح الاقتصادى فموقف ذكى جداً يدافع عن السلبيات على أنها من طبائع الأشياء وأنها إلى زوال ، وها هو يقول فى ص ٥٩٥ : «لما كان الانفتاح هو إعادة صياغة جديدة للحياة الاقتصادية ، فلابد أن تحدث أثناء عملية إعادة الصياغة «خلخلة» لابد منها ، وفى مثل هذه الظروف لابد أن تطفو على السطح ظواهر غير طبيعية ، لا يصح أن نأخذ منها مقياساً

للأمور فنعمم نتائجها مع أنها عرضية ، من هذه الظواهر مجموعة تستطيع أن تحقق غناء فاحشاً في سرعة مذهلة ، فكما أن للحروب تجاراً ، فلابد أن يكون للسلام تجار ، وأيضاً للانفتاح تجار ، ومن هذه الظواهر أيضاً الإقبال على النواحي الاستهلاكية بشكل كبير ، وهذا أمر طبيعي أن يحدث بعد طول حرمان ، ولكن عندما تستقر الأمور وتمر هذه الفترة لن نجد الغث ، ولا يستطيع الاستمرار إلا ما هو ثمين ، ويعود التوازن مرة أخرى ، وتبدأ الحياة في السير طبقاً للمفاهيم الجديدة ».

ولكن أبلغ ما في هذه المذكرات في رأيي هو الفقرة التي يصوغ فيهما عثمان العلاقة بين الحكومة ورجال الأعمال على أعظم ما يكون حين يقول : «وليس هناك رجل أعمال يقف من السلطة موقفاً معادياً ، ولا يستجيب لتعليماتها بمجرد الإشارة إليه »، كذلك يبدى عثمان أحمد عثمان إعجاباً لا حدود له بالإنسان المصرى في مواضع مختلفة من كتابه ثم هو يبلورها جميعاً في آخر فقرات كتابه بدءاً من صفحة ٥٩٩ ولا نملك إزاء هذا الإعجاب إلا الإعجاب الشديد .

(٩)

بقى أن أذكر للقارئ عجائب الأقدار في أمر هذا الكتاب فقد كان أنور السادات في أول عهده يرد على اليساريين في خطبه السياسية بأنهم يلبسون له «قميص عبد الناصر» إشارة إلى الخلاف الذى حدث عقب مقتل عثمان بن عفان رضى الله عنه وتولى علىّ بن أبى طالب الخلافة، ومطالبة معاوية والأمويين له بالانتقام لقتل عثمان وكانوا يتخذون لذلك رمزاً هو رفعهم قميص عثمان في وجهه ، وكان أنور السادات لا يفتأ يسخر من الناصريين واليساريين ومن على شاكلتهم بتعبير قميص عبد الناصر أو قميص عثمان، إلى أن كتب المهندس عثمان أحمد عثمان هذا الكتاب ونشره وهاجم فيه عبد الناصر بضراوة فإذا بالسادات لأول مرة يلبس لعثمان (ولاحظ الصدفة في الاسم) قميص عبد الناصر !! وأصبح الأمر كما هو شأن الحياة الساخرة منا جميعاً . وقد اضطر عثمان أن يستقيل من منصب نائب رئيس الوزراء للتنمية الشعبية الذى كان قد تولاه منذ فترة قليلة ، وقد أعلن السادات نفسه أنه لم يطلع على كتاب عثمان إلا بعد أن نشر ، وبعد أن نشر مصطفى أمين فقرة منه في عموده اليومى قرأها الرئيس حسنى مبارك نائب الرئيس حينذاك وأطلع الرئيس عليها ، وهكذا ارتدى السادات لعثمان قميص عبد الناصر بعد أن كان اليساريون يرتدون للسادات قميص عثمان !!! وأصبحت الملاءمة السياسية تقتضى أن يخرج عثمان من وزارة السادات بسبب كتاب أبلى فيه عثمان كل البلاء ليثبت عظمة السادات على حساب عبد الناصر فإذا بأنور السادات نفسه يثأر لعبد الناصر وكان هذا هو الحل الأمثل أو الأكثر ملاءمة على كل حال .



الفصل السابع

سنوات مع عبد الناصر

للأستاذ ضياء الدين داود

(١)

يتمتع الأستاذ ضياء الدين داود بوضع خاص جداً بين وزراء الثورة جميعاً ، حتى ليمكن تسميته من بينهم «الشهاب الخاطف» ، فقد لمع بسرعة شديدة جداً لم تتح لأحد غيره ممن استوزرتهم الثورة ، ويكفى أنه انتقل من عضوية مجلس الوزراء إلى عضوية اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى سبعة شهور فقط أو قل فى مائتى يوم ، ليكون من بين الثمانية الكبار فى الوطن كله جنباً إلى جنب مع الاثنين الباقيين فى السلطة من أعضاء مجلس قيادة الثورة [أنور السادات وحسين الشافعى] وقد تقلدا منصبى نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس الرئاسة من قبل ، ومع رئيس الوزراء السابق على صبرى ، ومع واحد من أهم الضباط عمل وزيراً ونائباً لرئيس الوزراء منذ أوائل الستينات هو عبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى ، ومع وزير مخضرم قضى مع الثورة ١٦ عاماً مسئولاً عن الخارجية ونائباً لرئيس الوزراء وهو الدكتور محمود فوزى ، ومع وزير مخضرم آخر قضى مع الثورة ١٢ عاماً وزيراً ونائباً لرئيس الوزراء فضلاً عن أنه شغل دوماً موقع القبطى الرسمى الأول وهو د. كمال رمزى استينو ، ومع تكنوقراطى بارز عمل منذ أوائل الستينات وزيراً لأكثر من وزارة هامة هو الدكتور محمد لبيب شقير . . مع هؤلاء جميعاً دخل ضياء الدين داود محامى الأقاليم الشاب اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى التى لم يستطع عزيز صدقى وسيد مرعى وحسن عباس زكى أن يدخلوها ولا أن يحصلوا حتى على ثلث ما حصل عليه ضياء داود من أصوات .

هنا قد يمكن لنا أن نقول إن مؤلف هذه المذكرات يمثل النموذج الذى تقدمه «الانتخابات العليا فى ظل حكم شمولى» حين تكون هذه الانتخابات على مراحل متعددة ، تبدأ بوحدات أساسية ثم مستويات المراكز فالمحافظات فالدولة كلها . . وهذا هو ما حدث فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى فى ١٩٦٨ . ومن المفترض إذن أن يهتم كُتاب تاريخ عهد الثورة (مستقبلا) بالبحث فى العوامل المؤهلة (أو غير المؤهلة) فى شخصية ضياء الدين داود حين يتتبعون صعود الأشخاص فى عهد الثورة .

ويصبح الأمر أكثر مدعاة للبحث إذا علمنا أن صاحب هذه المذكرات لم يمض فى هذا المنصب الرفيع إلا سنة ونصفا فقط ، أصبح بعدها مباشرة متهماً فى قضية ١٥ مايو ، ولأنه لم يكن وزيراً فإنه لم

توجه إليه تهمة «الخيانة العظمى» التى يستلزم التكييف القانونى لتوجيهها أن يكون المتهم وزيراً عاملاً شاغلاً لهذا الموقع فى مجلس الوزراء ، بينما لا يجوز توجيهها لعضو اللجنة التنفيذية العليا مثلاً ، ولكن ضياء الدين داود كان متهماً بأكثر من الخيانة العظمى على الأقل فى نظر صديقه [أو مشجعه] القديم الرئيس أنور السادات نفسه ، فقد بدأ بزوغ نجم ضياء الدين داود كنجم فى مجلس الأمة الذى كان أنور السادات نفسه هو رئيسه .

قضى مؤلف هذه المذكرات معظم عهد أنور السادات فى السجن إلى أن أفرج عنه لظروف إنسانية ، وقد نشرت مجلة أكتوبر حين كانت لاتزال حديثة الصدور نص الرسالة التى بعث بها ضياء داود إلى سيد مرعى رئيس مجلس الشعب يومها ، وأحد المقربين من الرئيس أنور السادات ملتمسا العفو ، وفيما بعد وفاة الرئيس السادات تطلع صاحب المذكرات إلى معاودة العمل السياسى وكان عليه أولاً أن يكسب قضية رفعها ضد العزل السياسى المفروض عليه باعتبارة من أقطاب ١٥ مايو ، وقد فعل، ورفع القضية وكسبها ثم ابتدأ يشارك فى الحياة السياسية بكتابات متناثرة ، وها هو ذا فى ١٩٨٤ ينشر كتاباً عن ذكرياته يعطيه عنوان «سنوات مع عبد الناصر» .

(٢)

هذا الكتاب هو موضوعنا فى هذا الفصل وهو فصل ضرورى لأنه نموذج لرؤية وزير يمثل نموذجاً فريداً بين وزراء الثورة جميعاً على نحو ما قدمنا للقارىء .

كان لابد لصاحب هذه المذكرات إذن من أن يؤهل لنفسه [مكانة] فى الفكر الاشتراكى ، وهو الفكر الذى ساد المجتمع الذى دفع به إلى الصدارة وهنا نجده يبدأ هذا الطريق شأن معظم الاشتراكيين بالقرب من عباءة الإخوان المسلمين . . . . تستهويه الحركة ولكنه بعد شىء من التفكير يعرض عنها ، وها هو يقول فى ص ٢١ و ٢٢ من كتابه : « كنت بحكم نشأتى وقراءاتى الدينية قد أعجبت بفكر الإخوان المسلمين ونشاطهم وكثيراً ما استمعت إلى خطب المرحوم الشيخ حسن البنا حيث شد إعجابى وانبهارى (قد نستطيع التحفظ هنا لأن ضياء داود كان طالبا جامعيا فى الإسكندرية بعيداً عن القاهرة وفيما قبل ذلك كان بعيداً عن القاهرة أيضا ولم تكن أجهزة التسجيل يومها متاحة) ، ولكننى أيضاً لم أقتنع بالانضمام إليهم، ولم أتخذ موقفاً محدداً من أفكارهم ومن القضايا التى يثيرونها ، ولكن أثارتنى بعض تناقضاتهم فى المواقف السياسية والعجز عن تحديد الموقف بشكل مُقنع من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى كانت مطروحة للجدل والحوار فلم يتجاوزوا تقريباً مرحلة الشعارات العامة ، ولم أكن قد قرأت بعد شيئاً عن الاشتراكية اللهم إلا ما كان يدرس لنا بصورة مبسطة ومن زاوية معادية ومحبذة للمذهب الفردى والرأسمالى فى أغلب الأحيان . ولم تكن مبادىء العدالة الاجتماعية عندى تأخذ شكلاً أو تصوراً محدداً ، وكان مردها عندى إلى مشاهد واقعية وعاطفية ودينية ولدت لدى الإحساس بمعاناة الناس ، والتفكير من أجل تغيير ظروف حياتهم ، وتحقيق مجتمع يسوده عدل أكثر ومساواة حقيقية ، تمحو المظالم التى تثقل كواهل الناس، وتضغط عليهم وتجرح

آدميتهم ، ولكن أحد زملائي بالدراسة كان كثير الحوار معي حول الفكر الاشتراكي وربطه بالفكر الديني ، وخاصة ما كان ينقله عن الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري والفاروق عمر بن الخطاب والإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ومواقفهم وآرائهم ولكنني كنت أقيم سداً بين ما يقول وبين عقلي ، كنت متأثراً بعاطفة دينية جارفة متأثرة بما كان يثار حول الاشتراكية من دعايات بأنها مذهب الإلحاد والإباحية وأنها تقيم مجتمعات متحللة من كل القيم ، ومن ثم وبغير تعمق أو معرفة كنت أنفر منه وأتصور ما يقوله لي بأنه مجرد عمل دعائي وإغوائي ، كما كنت أتصور أنه يمارس معي عملية تشكيك وتصيد لكلمات أبي ذر» .

هذه هي كلمات المؤلف في مذكراته ، ومن الواضح أنها تعكس تفكير رجل قارب الستين ، أكثر مما تعكس تفكير الشاب الذي يتحدث عنه هذا الرجل ، وهكذا فشل الأستاذ ضياء الدين داود من حيث لا يدري في أن يكسب حديثه مسحة الصدق الفني ، وعلى هذا النحو من اعتذار ضياء داود المهذب لنفسه عن مجرد الاقتراب من الاخوان المسلمين نجده أيضاً يعتذر بصورة أكثر تهذيباً عن وقوفه في صف غير صف الوفد (راجع صفحة ٣٠)

(٣)

وعلى هذا النحو أيضاً نجد مؤلف المذكرات يجاهر بكراهيته المبكرة لنظام العمد خصوصاً بعد تجربته في انتخابات عام ١٩٤٩ ، ويعترف لنا في ص ٣١ بأنه حرص على السعي لإلغاء منصب العمدة في قريته وذلك بإنشاء نقطة شرطة فيها بعدما شارك بنفسه في الصراعات والمنازعات الريفية حول هذا المنصب ، وفي ص ٣٢ يعقب برؤيته الذاتية جداً فيقول : « غير أنني ظللت آخذاً من تلك التجربة أعارض نظام العمد فقد كان هذا المنصب محور التنافس والتنازع ، كما أنه ظل رغم التغير النسبي في العلاقات الاجتماعية حكراً لبعض الأسر المالكة ، وكنت ومازلت مقتنعاً بأنه نظام مرتبط بالتركيب الطبقي للقرية . . حيث كانت تحتكره بعض الأسر «أسر الأعيان» وهم غالباً من كبار ملاك الأراضي الزراعية كما كانت تحتكر أيضاً مراكز السلطة والتأثير في القرية كرياسة الجمعية التعاونية ومنصب شيخ البلد أو شيخ الخفراء . ثم امتدت هذه النزعة بعد الثورة إلى عضوية التنظيمات السياسية أو أماناتها فأصبحت العضوية توزع بين الأسر وأحياناً بنسب محددة وكانت الدوافع دائماً المحافظة على المصالح الاقتصادية والحرص على تكريس التمايز الاجتماعي والاستغلال . وكانت (العمدية) إذن في نظري أثراً مرتبطاً بالمجتمع الذي قامت الثورة لتغييره والذي تغير في الريف إلى حد بعيد ومؤثر ومن ثم كان طبيعياً أن يتغير ولكن لأن التنظيم السياسي وقت أن كان تنظيماً واحداً ونظام الحكم المحلي لم يصبحا بعد في درجة الفعالية المناسبة والواجبة رجح الرأي القائل بالإبقاء على نظام العمد إلى أن يتوفر البديل » .

(٤)

وحين يحدثنا مؤلف المذكرات عن قيام الثورة فإنه يتحدث كما لو كان عنده خبر بها فهو يترقبها منذ

الصباح الباكر ، وذلك حيث يقول في ص ٣٣ : « في الصباح الباكر من يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تجمعنا في مقهى مجاور للمحكمة نتابع نبأ قيام الثورة من الإذاعة وكان التشوق لها شديداً وكانت التغييرات الوزارية المستمرة وعدم الاستقرار والاضطراب السياسي قد بلغ أشده في أعقاب حريق القاهرة وقيام حكومة الوفد بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وبدء المقاومة المسلحة في منطقة القنال ومقاطعة العمال للعمل بمعسكرات الجيش البريطاني . وكانت كلها مؤشرات لتوقع حدث هام . ومن ثم كنت أطير فرحاً وأذكر أنني هللت في مقهى كنا نجلس به ، وأبديت تخوفي من وجود الملك بالإسكندرية مما قد يعوق الأمل في خلعه ، وانفعل واحد من المتحفظين ممن كانوا بالمقهى مذعوراً من كلامي ومنددآ بتهور الشباب وما يحمله كلامي من إهانة للملك قد تورِّط في المسئولية وكادت تنشب بسبب ذلك معركة لولا أن حدث الثورة كان أطغى والرغبة في متابعة الإذاعة كانت شديدة » .

وليس هذا الذي يرويه صاحب المذكرات في الفقرة السابقة كما نرى إلا صورة من صور التوحد مع الثورة سواء وقع هذا التوحد في بداياتها أم فيما بعد ، وليس هذا أيضا إلا نموذجاً واحداً للروح التي تسود هذا الكتاب كله ، وليس هذا أيضاً إلا تعبيراً غير واع ممن كتب هذا الكتاب (أيا كان)عن مشاعره الشخصية قبيل الثورة .

(٥)

ويذكر مؤلف هذه المذكرات بشيء من الثقة بالنفس يُحسب له كيف أنه لم ينجح في الوصول إلى أي مكانة في الاتحاد القومي عند نشأته لارئيساً ولا وكيلاً ولا سكرتيراً (على مستوى المركز فحسب) ويرجع ضياء داود السبب في ذلك إلى سيطرة الأسر القديمة ومنها أسرته هو نفسه ، ويروي ضياء الدين داود هذا الصراع على طريقة صراع الطبقات فيقول في ص ٤٨ « وقد ظلت تلك الطبقة طافية على السطح حتى إنه عند تشكيل تنظيمات الاتحاد القومي ومكاتبه تجمعت كل الوجوه التقليدية وخلاصة الأسر الكبيرة في المحافظة وأغفلوا كل العناصر الشابة الجديدة وحتى أمثالي من أبناء تلك الأسر الذين يختلف فكرهم أو ارتباطهم خارج ذلك المحيط لم يُدعوا إلى الاجتماع الذي تم فيه الاتفاق على توزيع المراكز المختلفة في الاتحاد القومي سواء على مستوى المركز أو المحافظة وقد استفزني هذا المسلك فبادرت إلى ترشيح نفسي رئيساً ثم وكيلاً ثم سكرتيراً للاتحاد بمركز فارسكور غير أني لم أفز ، ولم أكن مؤهلاً للفوز لطبيعة تكوين اللجان وما تخضع له من مؤثرات ، ولاتفاقهم على حصر تلك المراكز فيهم ولكنني رغبت بترشيحي أن أؤكد معنى الرفض لهذا الأسلوب (!!!) وكي أؤكد أيضاً أنه ينبغي أن تتاح الفرصة لطلائع جديدة تمثل معنى من معاني الثورة والتغيير ولعناصر من خارج الإطار التقليدي الذي كان بتطلعاته ، فيما قدرت مصطدماً لا محالة مع الثورة ومبادئها والذي كان يواصل منهجه في الانقضاض على مراكز السلطة حماية لمصالحه وتدعيماً لمركزه . ولم يكن وجود هذه العناصر في مواقعها يمثل في نظر الجماهير أي معنى ثوري بل كانوا يتهامسون بأن هؤلاء يتربصون لاقتناص الثورة واحتوائها » !!! .

وحين يروى صاحب هذه الذكريات فى موضع آخر أنه استطاع الفوز فى انتخابات الجمعية الزراعية على مستوى قريته ، فإنه يقرن ذلك فى نفس الصفحة بأنه سرعان ما استقال لأنه لم يكن فيا اعتقد متوائماً مع الجو العام وها هو يقول : « . . . . ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى اصطدم فيها مع هذه الفئة بل إننى حين أعيد تنظيم حركة التعاون الزراعى وتحويله إلى تعاون لصالح المنتجين الحقيقيين الزارعين للأرض بعد أن كان قاصراً على الملاك وحدهم وكانت القرية بها جمعية تعاونية زراعية قديمة وكان والدى مساهماً لى فيها منذ كنت رضيعاً ، وبالتالى كنت عضواً فيها ، ورغب المسئولون فى الاتحاد التعاونى أن أحيى تلك الجمعية التى كانت قد اندثرت وضاعت أموالها وأن أرأس مجلس إدارتها حتى تنشط وتقف على قدميها وقد كان ، ثم رشحت نفسى لرئاسة الجمعية التعاونية للمركز وفزت بها ، وعند إعادة الترشيح تكتل كبار الملاك الذين لمحوا الخطر على مصالحهم من الدم الجديد فى الحركة التعاونية فأرادوا احتواءها وفعلاً وصل إلى عضوية مجلس الإدارة عشرة أعضاء من كبار الملاك من ١١ عضواً ، وكنت أنا الوحيد خارج هذه المجموعة واستقلت إثر ظهور النتيجة رغم أنى حزت أعلى أصوات الجمعية العمومية ، وقلت إن كبار الملاك قد تجمعوا مرة ثانية ليعودوا إلى استغلال التعاون الزراعى لمصالحهم دون الزراع الحقيقيين ، ويحرفوا الحركة التعاونية الزراعية الجديدة عن أهدافها الأمر الذى لا أجد معه جدوى من استمرارى لأمثل أقلية بمجلس الإدارة ».

وهكذا نجد الأستاذ ضياء الدين داود يقود خطانا ونحن نقرأ كتابه إلى الوقوف على أرضية أوحى بها إيحاء عميقاً بعد هذا كله ، تتكلم هذه الأرضية فتقول إن الثورة حتى الستينات لم تكن بدأت بالفعل على المستوى المحلى .

ثم نجده «يعيَّن» فى مجلس المحافظة ولاحظ أنه يعيَّن ولاينتخب ولكنه يعبر لنا فى صفحة ٥٠ وما بعدها عن مدى سعادته بهذا التعيين وهذا الوضع الجديد الذى أصبح من خلاله قادراً على شىء .

ولكن مؤلف هذه المذكرات يعود بعد ٦ صفحات فى ص ٥٦ فيروى بكل المرارة تجربة استبعاده من الترشيح فى انتخابات ١٩٦٤ بعدما خاض الجزء الأول من المعركة الانتخابية ، ويتحدث ضياء داود عن أن الاتحاد الاشتراكى كان لايزال شيئاً بيروقراطياً ليس إلى معرفة أسراره من سبيل فيقول : " ولقد كان الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الحين يدار إدارة بيروقراطية لاتختلف عن أى مصلحة حكومية وكان بابه مغلقاً دون الجماهير ، ومازلت أذكر أننى وآخرين ممن شملتهم قرارات المنع من الترشيح كنا نتردد على مبنى الاتحاد حيث كان يشغل آنذاك مبنى مجلس قيادة الثورة على النيل بالجزيرة ـ أذكر أننا كنا نمنع من الدخول ولا نجد أى مسئول نلتقى به ونجلس أخيراً على «دكة» خشب بجانب الحارس أو عندما يرق قلبه لحالنا فى غرفة التليفون المجاورة للبوابة » .

ويعترف مؤلف المذكرات فى صدق وبساطة بأنه لم يصل حتى الآن إلى سر منعه من الترشيح «حتى بعد أن أصبح أميناً للمحافظة ووزيراً وعضواً باللجنة التنفيذية العليا » !!

وهكذا يُمكن لكل أعداء الاشتراكية ومنتقدى نظام الستينات أن يجدوا فى شهادة الأستاذ ضياء الدين داود خير نموذج يساعدهم على الاستشهاد وهم ينقدون هذه السياسات تماماً بيد أنه لا صاحب الكتاب ولا الكتاب قد حظيا بالشعبية الفكرية التى تؤهل للنقل عنه مهما يكن فيه من مثل هذه الحقائق وهذا مما يؤسف له .

(٧)

ويمضى صاحب هذه المذكرات فى نفس هذا الخط من النقد الذاتى فيذكر فى ص ٦٥ وص ٦٦ أمثلة صارخة لأعضاء دخلوا مجلس الأمة على أنهم فلاحون وعمال بينما كانوا فئات . . ولكنه يعقب على ذلك مستنداً إلى شخصية الزعيم على أن شخصية جمال عبد الناصر وقوة قيادته ووضوح اتجاهه وفكره كان يلزم كل هؤلاء بحدود لا يتعدونها فكانوا لا يقدمون مبادرات أو أفكاراً فى الاتجاه التقدمى ولكنهم لم يكونوا إلى حد بعيد عقبة . ولكن ضاعت على أى حال بوجودهم حكمة توفر ٥٠٪ حقيقية للعمال والفلاحين تستطيع أن تعبر عن مصالح هذه الفئات المختلفة وتقود فى الاتجاه التقدمى ، وتزيد الاندفاع إليه ، وتقدم مبادراتها ، وتخوض التجربة فى ميدان ليس لها سابقة تعرف عليه .

ويجعل مؤلف المذكرات من هذه الوقائع مدخلاً إلى الحديث عن جهده فى إعادة تعريف العامل والفلاح فى سنة ١٩٦٨ (انظر صفحة ٦٧ وما بعدها) ، ومن الحق أن الأستاذ ضياء الدين داود لم يفخر بشىء من الإنجازات فى كتابه غير هذا الإنجاز وغير دوره فى لجنة الحريات وما صدر عنها من قرارات .

ولكن الأستاذ ضياء الدين داود يؤكد لنا بكتابه عدة معان يبذل من صفحات كتابه قدراً كبيراً فى تثبيتها أمام أعيننا ، ولعل أهم هذه المعانى أن الثورة لم تكن فى نظر من حول عبد الناصر وبالذات أنور السادات إلا وسيلة لتملك الثورة نفسها «وأن هذا يعطيهم حق هدمها والانضمام إلى فلول الرجعية والانتهازية» ص ٧٦ ويخصص الأستاذ ضياء الدين داود فصلاً بعنوان «ثورة عبد الناصر وحده» ، وعلى قدر ما يثنى ضياء الدين داود فى كل فقرة من فقرات كتابة على جمال عبد الناصر فإنه أيضاً يتلمس فى كل فقرة مخرجاً إلى مهاجمة أنور السادات ، وقد أسرف الأستاذ ضياء الدين داود فى هذا المجال إلى الحد الذى ابتدع فيه مكانة مضاعفة لأنور السادات فى عهد عبد الناصر رغم أن دور البرلمان كله فى الستينات لم يكن يتحمل ما أعطاه له الأستاذ ضياء الدين داود فى كتابه من دور .

وهكذا يمكن لنا القول بأن صاحب هذه المذكرات لم يكن من أولئك الذين وضعتهم كتاباتهم السياسية فى خانة الأدوية أو العقاقير الطبية المضادة للسادات (على وزن المضادات الحيوية ومضادات الحساسية . . . الخ) وإنما بالغ الأستاذ ضياء فى تعميق هذا الوصف حين بدأ يغذى مكانة السادات حتى يكون الهجوم على هذه المكانة ذا مغزى .

وللأسف الشديد فان هذه الروح هى الغالبة على كل سطر من الكتاب بدءاً من صفحة ٨٠ وحتى نهايته .

(٨)

ومن أمتع الفقرات التي تصـور لنا تجربة صاحب هذه المذكرات في مجلس الأمة مايرويـه هو بنفسه عن بدايات تجربته في مجلس الأمة ، حين لم يكن متاحاً له أن يتكلم ، وها هو يقول «وكان نصيبي ضئيلاً في بداية الدورة الأولى فلم يكن لي معرفة مسبقة بـرئيس المجلس ووكيلـه وكـانت الكلمات تتـاح للمعروفين لهما " والمضمـونين " وسبب لي ذلك حرجاً شديداً في مواجهـة أبناء دائرتـي وزملائي . . كيف تمضي الجلسـات وتبحث المواضيع ولايسُمع لي في المجلس صوت؟ . كيف قبلت الصمت وأنـا الذي صناعتـه الكلام ؟ ولم يكن أحد يعلم أنني لم أكف عن طلب الكلام في كل منـاسبة ، ولكن أحداً لم يستجب لي ولم أتمكن من المنبر مرة واحـدة . وضقت ذرعـا بهذه الحال وتوجهت مـرة إلى مكتب سيـد مرعي وكيل المجلس في ذلك الحين فوجدتـه غاصا بـالأعضاء ولم يكن من عـادتي التردد على المكاتب ووجدتـه يُملي لبعض الأعضاء والعضوات نقـاطاً يتكلمون بها في المجلس . فلما خلوت إليه ابتسمت وقلت له رأيتك تجهد نفسك وتملي على الأعضاء كلمات يتحـدثون بها في المجلس في حين أنني صناعتي الكلام وقـادر عليه ولم أوفق مرة لإجـابة طلبي ، ثم عـرفته نفسي فأنس لكلماتـي وكانت هناك منـاقشة جارية في المجلس في ذلك اليوم قدمت فيها طلباً للكلام ولم يُستجب لي كالعادة فالتفت إليّ وقال مبتسماً توجه إلى قاعـة الجلسة وستدعى الآن للكلام » . وهكذا يجتهد ضياء الـدين داود صفحة بعد صفحة في أن يلخص لنـا بعض مواقف مجلس الأمة طيلة عضويته فيه في الدورة البرلمانية (٦٤ـ ٦٨) التي شهدت رئاسة السـادات وعضويـة ضياء الـدين داود ، ومن العجيب أن الأستاذ ضيـاء الدين داود مـع أنه لا يرتفع بقدر نفسه إلا في حدود المعقول فإنه يهاجم أنور السـادات في حدود اللامعقول ، أما عبد النـاصر الذي يأتي اسمه في عنوان الكتاب فهو الملاذ الأخير الذي يصحح أخطاء السادات حتى وإن شارك فيها على نحو مايرويه الأستاذ ضياء الدين داود نفسه من قبوله التفويض بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ .

يروى لنـا صاحب هـذه المذكرات مواقف مـن مجلس الأمة فيروى مـاقـاله صبري القـاضي وعلوى حـافظ ثم أنور السـادات في قضية كمشيش ، ثم يروى مـوقف المجلس من مستقبل الأرض الجديـدة المستصلحة وموقف سيد مرعي المشرف ، ثم يتحدث عن الصراع بين مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكي وهو بـاختصار شـديد صراع على حب عبـد الناصر ليس إلا كأنـه الصراع بين الزوجـات على الرجل الواحد ، ثم يروى لنـا الأستاذ ضياء الدين داود قصة استقالة عامـر كما رواها أنور السادات للمجلس وليس فيها جـديد يستحق أن يفـرد لها ضياء صفحـات من كتابـه هو ، ويعـود المؤلف في صفحة ١٠٤ لينتقد التفويض الذي صدر من مجلس الأمة للرئيس عبـد النـاصر فيقول : " وكان هذا القانون محل نقد شديـد بعد ذلك سـواء من شراح القانون أو المحـامين فيما عرض من قضايـا وإن كانت المحـاكم العليا محكمة بـدوى حودة " كما سماها البعض قد قضت بـدستوريتـه على خلاف رأى الفقه وأحكـام أخرى للقضـاء . وحقيقـة الأمر أن التفويض الشامل ثم التفـويض الدستورى الذى تضمنـه القانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ وكـان وراء الاثنين السادات رئيس المجلس . كانـا صـادرين عن منطقـه الذى سـاد بعـد ذلك

وانتهى إلى تعطيل عمل المجلس وغيابه تماماً عن كل ماجرى من أحداث بعد ذلك بحجة أن لدى الرئيس تفويضات لإعادة البناءين العسكري والسياسي بعد هزيمة سنة ١٩٦٧ . وكان هذا الإجراء محل نقد واستنكار أعضاء المجلس حتى إن جميع المجموعات البرلمانية للمحافظات قد اجتمعت وقررت المطالبة بعودة المجلس إلى الانعقاد ، وأذكر أني صغت قرار مجموعة دمياط مطولا ومسببا ختمته بأن الناس تتلفت إلى مجلسها المنتخب فلا تجد له أثراً فى الساحة المليئة بالعمل والمسئوليات . والواقع أنه كان منطقاً شاذاً أن يتوقف المجلس عن العمل وحمل المسئولية فى أدق المراحل التى تحتاج جهد الجميع والتى كان الرئيس عبد الناصر فيها باذلا كل وقته وجهوده لإعادة بناء القوات المسلحة وبدلاً من أن تصبح المؤسسات فى حالة انعقاد مستمر إذا بالسادات يفرض على المجلس التخلى عن مسئوليته وترك الجبهة الداخلية تغلى حتى تسبقه حركة الجماهير ويعلو سخطها وتخرج هاتفه ضد المجلس وضد السادات» ويردف الأستاذ ضياء الدين داود فيقول : « وفى حديث بين السادات وموسى صبرى نشره فى كتاب وثائق حرب أكتوبر وكان حسب زعمه قد أجراه سنة ١٩٦٧ ولم ينشر . قال له موسى صبرى كيف تعيش الأمة أخطر أزماتها بغير مجلس يقول كلمة الأمة ، فرد السادات " أنا المسئول عن ذلك . . أنا المسئول عن عدم انعقاد المجلس ثم قال فى موضع آخر عن تفويض المجلس الذى أصدره يوم ١٠ يونيو بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ بناء على اقتراح السادات " . جمال عبد الناصر اتصل بى تليفونيا بعد الجلسة مباشرة ولم يكن يعرف من قبل شيئاً عن هذا القرار وسألنى ما هذا القرار . . . وتلوته عليه وسألنى ولماذا اتخذتموه دون استشارتى فقلت له . الموقف خطير جداً وبالغ الخطورة . . وإذا لم يطمئن الشعب اليوم إلى أنك ستقوده فى هذه المرحلة فلا أحد يدرى ماذا يمكن أن يحل من فوضى وخراب " .

ويعود مؤلف هذه المذكرات للهجوم فى ص ١٠٦ فيقول : " وقد صح ماتوجسنا منه آنذاك فقد وقع الإسراف فى استعمال حق التفويض وصدرت تشريعات متعددة استناداً اليه فى أمور لا تدخل فى صميم التفويض ولا اعتبارات الضرورة والخطر كقوانين تنظيم السلطة القضائية والقانون ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محكمة الثورة والذى استند إليه السادات من بعد حين أصدر القرار الجمهورى رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٧١ بإنشاء محكمة الثورة أيضاً » .

على أن صاحب المذكرات على ما رأينا يذكر فى صفحة ١٠٩ سبباً عميقاً لانتقاده لهذا القانون ، فقد كان هو نفسه من ضحاياه على مايذكر فى ١٩٧١ ، كما يذكر فى صفحة ١١٤ أن السادات (الذى لم يكن إلا رئيساً لمجلس الأمة وليس رئيساً للدولة) قد اعتقل ٦ نواب من أنصار المشير عبد الحكيم عامر بعد اعتقال عامر نفسه .

ويعاود صاحب هذه المذكرات فى صفحة ١٢٢ انتقاد الرئيس السادات وكأنه كان المسئول عن الدولة فى عهد عبد الناصر فيقول : " كانت المناقشات محتدمة وكان التأييد واضحاً بين أفكار وآمال وتصورات أعضاء المجلس وبين أفكار وتصورات رئاسة المجلس ، كان السادات يرى تعطيل المجلس لأنه لا يؤمن بدور شعبى ولا بحق المجلس كممثل للشعب فى المشاركة فى صنع الأحداث والقرارات

وإنما دوره هو ماقاله " إن ما يجرى كله تطلعون عليه فى الصحف " فالأمر فى نظره هو مجرد علم المجلس بما يجرى لا مشاركته فى صنع ما يجرى ، وكان الأعضاء يتصورون ويأملون فى دور مشارك وليس مجرد المعرفة من قراءة الصحف أو بيان يتلى بالمجلس . . المجلس والديمقراطية فى نظره مجرد ديكور أو لافتة ، وسلطاتها إزاء مايصدر من قرارات أو يوضع من سياسات لا تتعدى العلم والاحاطة وكانت محاولات الأعضاء على مختلف اتجاهاتهم تجاهد فى سبيل الوصول لدور فعال للمجلس وتأكيد حقوقه الدستورية الفعلية لا الشكلية .

ثم يروى المؤلف بسعادة قصة اختياره أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكى فى دمياط فيقول : « وما أغرب تصاريف القدر » خلال سنة واحدة أمنع من الترشيح لمجلس الأمة ويقف وراء ذلك — فيما كان يقال — أمين المحافظة فإذا بى أدخل مجلس الأمة ثم أعين بدلاً منه أميناً للمحافظة .

وفى هذا الكتاب فقرة هامة جداً تصور نهاية منظمة الشباب وإن لم تتناول الأمر بشىء من التنظير أو التعميق أو التحليل ، ولكنها فقرة خطيرة المحتوى لابد لنا أن ننقلها للقارىء حيث يقول الأستاذ ضياء الدين داود : «وهكذا ظلت الصور تتضخم وتضلل حتى طالب المشير بحل المنظمة بل واعتقال على صبرى وشعراوى جمعة وحسين كامل بهاء الدين وكانت أزمة عاتية انتهت بحل — غير موفق — لم ير النور على أى حال ، وهو أن توضع المنظمة تحت إشراف المشير ولكن توالت المشاكل والشكوك على المنظمة بعد ذلك ولفترة طويلة .

(٩)

ويحدثنا صاحب المذكرات عن جهده فى إعداد أسس جديدة لانتخابات مجلس الأمة فى ١٩٦٩ ويورد نصاً لهذه المذكرة فى صفحات ١٢٩ وحتى ١٣٥ ، ثم يحدثنا عما أثير بعد إجراء الانتخاب وينتقد فى صراحة واضحة دور هيكل فى تضخيم بعض الأخطاء التى وقعت فيها ، ويذكر لنا رده الذى أدلى به فى حضور عبد الناصر رغم أن لجنة الاشراف كانت برئاسة أنور السادات وعضوية عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وشعراوى جمعة وضياء داود إلا أنه كان الوحيد الذى تحمس للدفاع .

ويتحدث مؤلف المذكرات كذلك عن تجربته فى المكتب التنفيذى لمحافظة دمياط ، وعن فاعلية التنظيم السياسى ، وعن جهوده فى برامج التثقيف والمعهد الاشتراكى . ويفرد ضياء داود بعد ذلك فصلاً للدفاع عن التنظيم الطليعى ويتناول بعض أخطائه ومشاكل تكوينه ودوره بعد النكسة . . ومن هذا الكلام المتواصل نستطيع أن نقتطف فقرة مضيئة فى صفحة ١٥٢ حيث يقول : « ولقد كان للتنظيم الطليعى أيضاً دور شعبى فى يومى ٩ و ١٠ يونيو . صحيح أن الناس انطلقت تلقائيا وسبقت إلى الموقف الوطنى الشجاع ولكن كان من الممكن لو لم تكن القيادات واعية وفى الميدان أن تستغل حركة الجماهير وتوجه إلى عكس ماتريد وأن تركب أى عناصر خائنة أو خائرة الموجة الجماهيرية العارمة وفى وسط هذا الزحام يمكن أن يحدث الكثير . ولكن القيادات وفى مقدمتها قيادات التنظيم الطليعى كانت فى مقدمة الجماهير وملكت الزمام فلم ينفلت ولم تسمح لأى صوت نشاز أن يبين أو يجد له مكاناً » .

ويروى لنا الأستاذ ضياء الدين داود ذكرياته عن ٩ و١٠ يونيو فى فصل خاص يعترف فيه بقوله «لا شك أنها قوة من عند الله ولا شك أيضاً أن الحب العميق والثقة العاقله الواعية فى عبد الناصر هما اللذان ربطا بينه وبين الناس» .

ثم يتحدث مؤلف المذكرات عن دوره فى لجنة الحريات بشىء من التفصيل (١٦٤ـ ١٨٧) حتى إنه يفرد صفحات طوالا لنقل نصوص القوانين التى أصابها التعديل بناء على اقتراح لجنة الحريات ولكنه لا ينسى عداوته للسادات وحرصه على تلويث سمعة السادات الديمقراطية فإذا به يفاجئنا فى نهاية الفصل بهذه الفقرة التى يقول فيها " غير أن السادات عوق عرض هذه المشروعات على المجلس رغم الإلحاح المتزايد وبالتالى فإنه عندما عقد المؤتمر القومى بعد ذلك أوحيت إلى حافظ بدوى أن يضمن كلمته بتقديم مجموعة اقتراحات هى فى مجملها خلاصة عمل لجنة الحريات والأفكار التى تضمنتها مذكرة اللجنة وكنت وقتها قد أصبحت وزيراً للشئون الاجتماعية فنظر إلى الرئيس عبد الناصر وقال أليس هذا هو عمل لجنة الحريات فقلت نعم ، فقال أنا موافق . وفعلا صدرت أكثر تلك التعديلات بقرار بقوانين بعد ذلك وهى على قصورها كانت تعتبر خطوة كبيرة فى حينها فلأول مرة يصبح للمعتقل حقوق ، ويصبح لمدة اعتقاله مدى وحدود ، ويصبح لأماكن الاعتقال تحديد وأسلوب للمعاملة وتلغى صفة الضبطية القضائية للشرطة العسكرية . . وكان صدور هذه التشريعات بعد وقت قليل من نكسة يونيو ١٩٦٧ وفى وقت كانت الظروف الداخلية والخارجية بالغة القسوة ولم يكن قد اكتمل البناء العسكرى بدرجة مطمئنة كما كانت آثار النكسة تربة صالحة بما أحدثته من قلق ، تغرى الأعداء بمحاولة تقويض للنظام من الداخل الأمر الذى فشلت حرب ٦٧ فى تحقيقه وكان الأمر الطبيعى يقتضى أن تصدر تلك التشريعات من مجلس الأمة وأن تناقش فيه وكان من الممكن أن تكون أفضل وأكثر تحقيقاً لمعانى الحرية والديمقراطية وأنا دائماً من المؤمنين بأن التشريع الذى يصدره البرلمان يفضل أى تشريع آخر تصدره الجهات الإدارية أو يصدر بتفويض من المجلس وذلك بما يتوفر له من دراسة واسعة فى اللجان . أقول إننى كنت أفضل أن تصدر هذه التشريعات من المجلس لا أن تصدر من رئيس الجمهورية بسلطة التفويض من المجلس . ولكن ما حيلتنا إزاء رئاسة المجلس وإصرارها على أن يتخلف المجلس عن دوره وأن تتعطل أعماله تحت حجج شتى ورغم اعتراض الأعضاء وعدم اقتناعهم»

وفى ص ٢١٠ وص ٢١١ يخصص ضياء داود من صفحات كتابه مرة أخرى فقرات طوالا ليتحدث عن موقفين للسادات دفعاه إلى الاعتكاف فى آخر أيام عبد الناصر فأما أولهما فلا ذنب للسادات فيه إلا الإخلاص حين مضى مؤيداً لعبد الناصر حين رفض مبادرة روجرز ، ثم حين أيدها بعد ما قبلها عبد الناصر .

ولا ينتهى الكتاب إلا بعد أن يحدثنا ضياء داود عن جهد بذله فى قضية الأخوان المسلمين ، وهى فقرة هامة على أية حال لأنها تبين مدى الالتزام عند الأستاذ ضياء الدين داود ومَنْ يجدون أنفسهم

قريبين من الزعيم ، وها هـو يقول : « عندما سافرت إلى الكويت أواخر سنة ١٩٦٩ التقيت بالمرحوم حسن العشماوى والذى تربطنى به صلة قربى ودار حـوار طويل حول استمرار الصدامات والجفوة بين الإخوان والحكومة وحول مئات الإخوان المقيمين فى الخارج والمهددين فى حرياتهم وأسلوب المواجهة بالعنف والذى لم يضع حداً للمشكلة أو يحسم الموقف وترك كثيراً من الجراح ومئات مـن المهاجرين فى الخارج ومئـات من الأسر المحتـاجة للعـون فى الـداخل مما أدى إلى قيـام الإخـوان بالخارج بـالتعـاون لإمدادهـم بـالعون والمساعـدة أو إيجاد فرص للعمل ممـا كان محل قلق أجهزة الأمن . وصـارت هناك حلقـة مستمـرة تفـرخ مشكلة وراء مشكلـة وتسبب احتكـاكـات من حين لآخـر . وانتهى الحوار إلى ضرورة البحث عن مخرج وكان المرحوم حسن العشماوى يـود أن يقوم بدور إيجابى فى إنهاء هذا الموقف واقترح أن يصدر عفـو عام عن جميع الموجودين بالخارج والإفـراج عمن بقى بـالسجون . وكنـت قد أبلغته عن وجـود برنـامج للإفراج الكـامل على دفعات ووفق عليه بالفعل وبعض الترتيبـات الأخرى لخلق جو جـديد من الثقة والأمن . وإثر عـودتى عرضت على عبد النـاصر بمذكرة مكتوبـة مضمون الحوار والمقترحات ووافق عبد النـاصر وطرح الموضوع على اللجنة التنفيذية العليا واقترح عبد النـاصر أن يدعو حسن العشماوى للحضـور للقـاهرة لعقد لقاء مباشر بينهما وكلف شعراوى جمعة وزير الداخلية باتخاذ إجراءات عودته بالشكل الذى يريحه . وبدأت اتصالاتى به خلال شقيقه المستشار عبد الوهاب العشماوى حيث كـان حسن العشماوى قـد سافـر لأوروبـا للعلاج . بيـد أن توالى الأحـداث العربيـة والخارجية وأسفار عبد النـاصر وانشغاله الذى كان ختامه مأساة الفلسطينيين بالأردن والتى عاقت إتمام المشروع ، ثم كانت وفاة عبد النـاصر المفاجئة ، وأثناء مناقشـة عبد النـاصر للموضوع باللجنة التنفيذية العليا أبدى ترحيباً واقتناعاً بالدخول فى حوار يضع حداً للصدام الذى طال .

(١٠)

وأخيراً فى ص١٨٨ يبدأ الاستاذ ضيـاء الدين داود فى الحديث عن عملـه كوزيـر وكعضو للجنة التنفذية العليا فيستغـرق الهجوم على أنور الســادات منه كثيراً جداً من هـذه الصفحات فهو حريص على أن يروى لنا أن أنـور السـادات فُرض من لدن عبـد النـاصر على اللجنة المركزية ليكـون عضواً فى اللجنة التنفيذية العليا ، ويستغرق هذا الحديث من ضياء داود قرابة نصف ملزمة !! . ولا يحدثنا الأستاذ ضياء الدين داود عن تجربته الوزارية التى استمرت سبعة شهور بأكثر من روايته عن اختيـار مدير مكتبه التى تستغرق صفحتين بينما تجربته الـوزارية لا تستغرق إلا الفقرة التـالية فى ص ١٩٣ حيث يقـول : « وبعد سبعـة أشهـر بـالوزارة كنت قـد درست بعمق كـل جوانب العمـل وزرت معظم مديـريـات الـوزارة بالمحـافظات وكثيراً من أقســام وإدارات العمل بالـوزارة ، وبدأت أضع تصـوراتى وأفكارى وأعـدها للتنفيـذ . وكانت أبرز أفكـارى هى تطوير عمل الوزارة وتركيزه فى جانب التنميـة الاجتماعية وبخاصة فى مرحلة تكاد تكون مع بـالغ أهميتها ضائعة بين عديـد من الوزارات . . وكـانت الفترة التى قضيتها بوزارة الشئون بداية عمليات التهجير من بورسعيد وسائر مدن القنال ومن ثم تطلبت عمليات التهجير

وإعداد المعسكرات وتدبير الإعانات ومستلزمات الإعاشة بما يكفل لهم حياة كريمة جهداً شاقاً وحملت الوزارة عبئاً جسيماً وأدى جهاز الوزارة فى هذا المجال عملاً مخلصاً ومبهراً » .

وهكذا يجد القارىء لهذه المذكرات نفسه فى النهاية وقد تعجب من التضخيم الزائد عن الحد لمهارة السادات فى محاربة خصومه فى ١٥ مايو . . فها هو يكتشف أن واحداً من أبرز هؤلاء الخصوم كان صاحب نية طيبة فحسب وإلى أبعد الحدود . وهذا ليس مدحاً فى الأستاذ ضياء الدين داود ، ولكنه الشعور الذى تغلب على كل مشاعرى الأخرى وأنا أنتهى من قراءة هذا الكتاب .



الفصل الثامن

أيام السادات

للأستاذ ضياء الدين داود

(١)

يمثل هذا الكتاب الجزء الثاني لمذكرات الأستاذ ضياء الدين داود وقد شاء مؤلفه أن يجعله مستقلاً ليجعل " الأيام " مع السادات بديلاً عن " السنوات " مع عبد الناصر ، وأن يستخدم حرف الواو مع السادات بدلاً من (مع) الظرفيةمع عبد الناصر ، ومع هذا جعل العنوان الرئيسي ذا البنط الأكبر «ما بعد عبد الناصر» ، وقد نشرت دار الموقف العربي هذا الكتاب عام ١٩٨٦ على هيئة صورة مصغرة من كتابات على الآلة الكاتبة ، وهو ما لا يليق على أي حال بهذه المذكرات ولا بصاحبها ولا بناشرها . وليس في كتاب ضياء الدين داود هذا من ذكرياته القدر الذي يتناسب مع كونه مذكرات شخصية ، ولكن القدر الأكبر من الكتاب إن لم يكن الكتاب كله مخصص للهجوم على الرئيس السادات والأستاذ محمد حسنين هيكل ويأتي دور ذكريات ضياء الدين داود نفسه في الخلفية المساعدة على هذا الهجوم . ولكن هذا الكتاب يتفرد بكونه الكتاب الوحيد الذي كتبه واحد من أقطاب المجموعة المناوئة للرئيس السادات في أول عهده وهي المجموعة التي يطلق عليها مراكز القوى ، أو ضحايا ١٥ مايو . وليس من شك أن هذه الفئة كانت أقل الناس حظاً في تاريخنا المعاصر فقد أسدل الستار على مكانتها بأبشع ما يكون ، وإذا كان بعض الناس يستكثرون على حركة ١٥ مايو الوصف بالثورة حتى لا ترتقي إلى مصاف ثورة ٢٣ يوليو ، فإن الحقيقة الجانبية أن الذين (قامت عليهم) الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يعاملوا بنفس القدر من المعاملة المعنوية الشديدة التي عومل بها ضحايا ١٥ مايو ١٩٧١ .

وفي موضع آخر من كتاباتي قلت ما معناه إن الرئيس السادات قد أفاد من محمد حسنين هيكل أضعاف ما أفاد منه الرئيس جمال عبد الناصر ، ويكفي دوره في المساندة التامة للرئيس السادات ضد أقطاب مايو ١٩٧١ بعد إزاحتهم وقبل إزاحتهم ، ولازلت مصمماً على أقوالي هذه ومؤكداً كذلك على أن دور هيكل «بعد إزاحتهم» كان لا يقل على الإطلاق عن دوره «قبل إزاحتهم» . وسوف يجد القارىء لكتاب ضياء داود في سطور هذا الكتاب دليلاً ناصعاً على صواب ما وصلت إليه من استنتاج .

(٢)

وها هو الأستاذ ضياء الدين داود في صفحة ١٩ من كتابه يتحدث عن بداية تغير الرئيس السادات

فى علاقاته واتجاهاته بدءاً من ديسمبر ١٩٧٠ فيرمي بالوزر كله على هيكل فيقول: « كان الأستاذ هيكل وزيراً للإعلام ورئيساً للأهرام معاً ، وكان يشكل فى تقديرى وتقدير البعض مصدر الخطر الرئيسى على استمرار الخطوات الديمقراطية وعلى ممارسة الاتحاد الاشتراكى لدوره الحقيقى الفعال إذ كان دائم الخلاف مع الاتحاد الاشتراكى فى كافة عهوده ومختلف قياداته وكانت أيضاً لجان الاتحاد الاشتراكى وكذلك منظمة الشباب دائماً تهاجم كتاباته وتهاجم دوره فى تقارير كان يتاح له مطالعتها ، ومن هنا كان توجسه شديداً من دور الاتحاد قبله فى غياب جمال عبد الناصر حتى إنه فى إحدى زياراته للندن التقى مع المبعوثين بالمركز الثقافى وقال لهم إنه بوفاة جمال عبد الناصر آن الأوان لتصفية حسابات قديمة كثيرة وندد بالاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب وأبدى تخوفه من أن يكون أول ضحية . . وإثر وفاة عبد الناصر كتب عدة مقالات كانت أيضاً موضع النقد والاستنكار لتناولها مواضيع شخصية وعائلية تخص الرئيس الراحل وتحكى تفصيلات لحظات الوفاة وبجرأة ما كان ليرضاها عبد الناصر فى حياته هذا فضلاً عن حرص هيكل على الحديث عن نفسه وإبراز دوره كصانع للأحداث أو أنها كلها تدور من حوله وهو محورها . . وفى نفس أسبوع استقالة هيكل فوجئنا بالسادات يعرض علينا إصدار قرار بالتمرير من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بتشكيل لجنة برياسة هيكل لجمع وإحياء تراث عبد الناصر وكانت اللجنة التنفيذية قد قررت تشكيلها ضمن برامج تخليد ذكراه . . ولقى الاقتراح برياسة هيكل للجنة معارضة شبه إجماعية ويرر السادات اقتراحه بأنه وعده بذلك عند استقالته من الوزارة وكان السادات إلى ذلك الحين ملتزماً بما نقرره ولكنه عاد فاقترح أن تكون اللجنة برياسته على أن يكون هيكل مقررها وعادت اللجنة فرفضت الاقتراح على تقدير أن الرياسة الفعلية ستكون لهيكل . . »

« و فى ذكرى أربعين الرئيس عبد الناصر نشر الأستاذ هيكل بالأهرام مقالاً شهيراً بعنوان «عبد الناصر ليس أسطورة» تحدث فيه عن أن عبد الناصر ليس له سدنة ولا حراس لمبادئه ، وأن كل ما أتى به قابل للمناقشة والمراجعة وحذر من تأليه عبد الناصر واعتباره أسطورة وكان لهذا المقال أسوأ الوقع فيما يشبه الإجماع بين قيادات الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب وعلى كافة المستويات ، ولدى كل الناصريين الذين لم يكونوا يخشون فى ذلك الحين تأليه عبد الناصر ، أو أن يصبح أسطورة وإنما كانت الخشية كل الخشية من الردة عن مبادىء عبد الناصر والتنكر لزعامته ، والانتكاس بفكره أو الالتواء به ، أو تفريغه من مضمونه الحقيقى ، والاكتفاء به شعارات فارغة . . كانت كثير من قوى اليمين المضادة من الثورة قد بدأت تطل من جحورها وتلغط بعد طول صمت يراودها الأمل فى أن تستعيد مواقعها وتسترد ما فقدت من سلطة وثروة وبدأت همسات التجريح والتصيد والمبالغة ، وجرى التركيز على مجالى الحرية والديمقراطية وبدأ هذا التيار ينمو بشكل واضح فى الخارج ويأخذ صداه إلى الداخل على استحياء وحذر أحياناً متبجحاً أحياناً أخرى ، وإزاء ذلك وما خلقه من قلق فى مستويات الاتحاد الاشتراكى اتفقت مع الدكتور لبيب شقير على عرض الأمر على اللجنة التنفيذية العليا ، وعرض الدكتور لبيب شقير الموضوع فى أول اجتماع للجنة وتلاه كل أعضاء اللجنة هجوماً على ما احتواه المقال من دلالات فيما عدا الدكتور فوزى الذى لزم الصمت . . أما السادات فقد ذكر أنه قرأ المقال قراءة سريعة ولم يستلفت انتباهه التخريجات التى وصلنا إليها وقال إنه سيعاود قراءة المقال ثم نعود لاستئناف اقشة هذا الموضوع » .

« . . وقبل الاجتماع التالى أبلغنى السادات أنه قرر استدعاء هيكل لمناقشته باللجنة وعارضت الفكرة على أساس أنه تقليد غير سليم أن نستدعى كل رئيس تحرير أو كاتب لمقال لمناقشته حول ما يكتب ويكفى أن تناقشه اللجنة المختصة وتبلغه رأى اللجنة التنفيذية ، خاصة وأن الاتحاد الاشتراكى هو الذى يملك الصحف ومن ثم - له من خلال اللجان والمكاتب المختصة أن يوجهها أو يلفت النظر لما يتعارض مع الاتجاهات التى يرسمها وكان هذا أيضاً رأى غيرى من أعضاء اللجنة ولكن إزاء المركز الخاص لهيكل والذى يستمده فى نظر الناس من خلال عمق صلته بالسلطة فقد قبلت اللجنة اقتراح السادات بمناقشته » .

« وتولى الدكتور لبيب شقير مناقشة الأستاذ هيكل أثناء اجتماع اللجنة وعرض وجهة نظرنا فى المقال وتبينا أن «هيكل» قد استمع إلى تسجيل الجلسة السابقة ، ووقف على كل ما دار بها من مناقشات حول الموضوع وقد احتد النقاش واحتدم خاصة عندما قال الدكتور لبيب شقير إننا بحاجة إلى تحديد المواقف، ودافع هيكل عن نفسه واستنكر أن يكون موضعاً لشك أو اتهام بخيانة بعد عمر طويل - حسب قوله - قضاه بجوار عبد الناصر عبر فيه عن كثير من أفكاره وكان محل ثقته وسره . وانتهت المناقشة على غير اتفاق وانصرف هيكل غاضباً ثم قال السادات : «إذن الأمر منته طالما ليس هناك اتهام بخيانة ثم دارت مرة أخرى مناقشة طويلة تعقيباً على المناقشة الأولى» .

« . . وحاول السادات أن يحور السؤال ويضع الإجابة عليه بقوله إن الأهرام باعتبارها صحيفة لها سمعتها وانتشارها فإن الدولة أحياناً تنشر من خلالها مواضيع منسوبة لمصدر رسمى أو ما شابه ذلك فقلت إن المقصود هو المقالات بعنوان بصراحة ومع ذلك فإن وكالة أنباء الشرق الأوسط هى الأولى بنشر وإذاعة المواضيع التى أشار إليها وبعد مناقشة استقر الرأى الإجمالى على اعتبار تلك المقالات اجتهادات شخصية » .

(٣)

وفى صفحة ٤٤ يتحدث المؤلف عن الاتصالات التى بدأها الرئيس السادات مع الولايات المتحدة ودور الأستاذ هيكل فيها ، واستيائه (أى هيكل) حين علم بقيام السيد عبد المنعم أمين عضو مجلس قيادة الثورة باتصال آخر مع أمريكا . . ويعقب ضياء الدين داود على كل هذا بقوله : « وأود أن أسجل أننى فيما سجلته بالنسبة للأستاذ هيكل لا أوجه اتهاماً وإنما أسجل واقعاً ذلك لأن الأستاذ «هيكل» اختار ووجه السادات لاشك للعب على حصان أمريكا والتوجه إليها وقد لا يكون قد توقع أنه من الممكن أن تتوالى الأحداث إلى ما وصلت إليه على يدى السادات ولكنه تماماً كمن يضع سلاحاً فتاكاً فى يد من لا يجيد أو يؤتمن على استعماله ، ذلك ما جرى أيضاً عندما اختار جانب السادات ظناً بأنه سوف يكون بعد الإطاحة بمجموعة عبد الناصر قادراً وحده على تملك زمام السادات وتوجيهه . . وهو على أى حال الذى سوغ للسادات كل البدايات التى انتهت إلى زيارة القدس واتفاقيات السلام وكامب ديفيد . . »

ولا يجد ضياء الدين داود حرجاً فى أن يصف كتابات الأستاذ هيكل حول اجتماع اللجنة المركزية المشهود فى ابريل ١٩٧١ بالخلط ويبدو أن الأستاذ ضياء الدين داود على صواب فى هذه النقطة حيث

يقول في ص ٧٠ من كتابه : « ويقول الأستاذ هيكل في كتابه الطريق إلى رمضان - دار النهار - ص ١١٨ وما بعدها . . ويوم ٢٢ ابريل طلب الرئيس السادات السفير السوفييتي وبعد أن دار الحديث بينهما حول مسائل مختلفة قال السفير . . . نسمع الكثير هذه الأيام عن خلافات داخل اللجنة التنفيذية العليا فهل هذا صحيح . . ؟ ورد الرئيس أن ذلك صحيح وأضاف : لديّ نبأ أقوله لك لقد قررت تصفية على صبرى ، وفغر السفير فاه دهشة وسأل : لماذا تقول لى هذا يا سيادة الرئيس فقال الرئيس لأن الناس سيهولون من شأنه وسيستغلونه في شن حرب للأعصاب . . وإذا بدا لأحد أن يصور لكم الموقف بأن ما سأفعله موجه ضد السوفييت في مصر ففي استطاعتكم أن تردوا أني أكون سعيداً لو أنكم عززتم هذا الوجود . . وقال في ص ١٢١ لكن جو الاجتماع في اللجنة المركزية عقب الصدام بين الرئيس وعلى صبرى كان قد تكهرب إلى درجة أصبح من المستحيل معها على أى شخص أن يتكلم خصوصاً بعد ما طلب الرئيس الاقتراع على مشروع الوحدة فلم ترتفع في اللجنة المركزية غير أربع أيد بالموافقة من بينها يدى . ويبدو أن «هيكل » (الكلام للأستاذ ضياء الدين داود وهو ظاهر الصواب) خلط بين التصويت على الاتفاقية والذى لم يتم إلا في جلسة تالية والتصويت على استمرار السيد على صبرى في حديثه . . . وقال إنه بعد الاجتماع توجه لمنزل السادات وكان بادى الاكتئاب . . . إلخ»

ولكن ضياء داود نفسه لايجد حرجاً في أن يخلط الأمور هو الآخر فهوحين يتحدث (في صفحة ٧٩) عن لقاء السادات وروجرز وهو اللقاء الذى نفهم أنه كان في ١٩٧١ من ورود اسم وزير الخارجية محمود رياض و الحديث عن خلاف السادات مع وزير الخارجية (محمود رياض) نجده(أى الأستاذ ضياء الدين داود) يقفز في الهامش إلى عبارات ينقلها عن الأستاذ هيكل في ص ١٧٤ نقلاً عن هنرى كيسنجر ، ومن الواضح أن هذه العبارات لا تتناول نفس الموقف الذى يتحدث عنه الأستاذ ضياء الدين داود لأنه يرد فيها اسم الجمسى ، وهو ما يعنى أنها وقعت بعد حرب ١٩٧٣ سواء كان الجمسى رئيساً للأركان حتى ديسمبر ١٩٧٤ أو وزيراً بعد ذلك (٧٥ - ٧٨) ويعود الأستاذ ضياء داود في الفقرة الثانية من الهامش ليستشهد بنص لمحمود رياض يبدو أنه كتب في ١٩٧١ بل إن الأستاذ ضياء الدين داود نفسه يقول عند الاستشهاد «وزير الخارجية في ذلك الوقت» . وأبسط ما يمكن قوله في نقد فقرات هذه الصفحة أن الأستاذ ضياء الدين داود لم يراجع ملاءمة الاستشهاد للموضع .

كذلك يمكن لفت النظر إلى أن ضياء الدين داود في ص ١١٦ قد أقحم اسم آل أمين (يقصد مصطفى وعلى أمين) في موضوع هدم سجن طره ، بينما هو يتحدث عن ١٩٧١ وكانا لا يزالان بعيدين عن مجريات الأحداث بل إن أحدهما كان في السجن والآخر في المنفى ! .

(٤)

وفي هذا الكتاب فقرة إنسانية بالغة التعبير عن مشاعر يندر أن نجد أحداً من الكتاب يتناولها بالتسجيل رغم أنها تقع لنا جميعاً كبشر كثيراً جداً ، فها هو ضياء الدين داود يتحدث بكل صدق عن خمسة مشاعر متضاربة لموقفه قبل ١٥ مايو حين كان يود الاستقالة ولكنه لا يستطيع اتخاذ قرارها ، ولا يلجأ إلى الموازنات السهلة بين الجوانب المختلفة للشجاعة ولكنه يميل للندم ، ويميل أكثر للندم على ما خالف طبعه ، وليس بوسعى في هذا الحيز أن أنقل كل ماصور به كاتب المذكرات الصراع النفسى ، لكنى اقتطف للقارىء قوله : « ولا أدرى لماذا ترددت في حسم موقفى وتقديم استقالتى والابتعاد

طالما تعذر اتخاذ موقف جماعي ولم يكن هناك في الواقع مبرر لهذا التردد ولم تكن أمامي أية فكرة بديلة ولم أعرف من قبل من طبيعتي التردد في أي موقف حتى في حياتي الخاصة والعادية . . » ويستمر هذا الندم طوال صفحتي ٨٢ و٨٣ إلى أن يقول : « ومن ثم فإنني كثيراً ما ألوم نفسي على موقف التردد ذلك وإن كان البعض حين كنت أناقش معهم هذا الأمر كان يقول «استقلت أم لم تستقل فلم يكن ذلك ليغير من عزم السادات على القبض علينا واتخاذ الإجراءات العنيفة معنا . . فالصفقة كانت لابد ستتم وكانوا يتمثلون بموقف السيد أمين هويدي الذى كان قد استقال منذ بداية حكم السادات ولم يشترك فيما جرى من صدام مع السادات ومع ذلك قُبض عليه وحوكم وحكم عليه . . »

(٥)

وفي هذا الكتاب أيضاً فقرة لا أكاد أصدق حتى الآن أنها موجودة فيه يترحم فيها ضياء الدين داود قطب الثورة على ديمقراطية ما قبل الثورة بعد أن يروى ما حدث في مجلس الأمة من إسقاط العضوية عنه وعن زملائه على مدى صفحات ليست بالقصيرة ، وها هو ضياء الدين داود يقول صراحة : «وبذلك اعتقل وحددت إقامة عشرات الأعضاء بمجلس الأمة بإرادة السادات وحده وأسقطت عضوية هذا العدد الكبير من الأعضاء مع سمو مواقعهم وأدوارهم التاريخية وبإجراءات تعسفية مختلقة ومزورة وبغير أدنى حد من الضمانات ، وتجرى تحقيقات ومحاكمات تفتقد كل أسباب الحيدة والنزاهة والعدل . ولقد عاصرت الحياة البرلمانية قبل الثورة متابعاً وبعد الثورة مشاركاً منذ سنة ١٩٦٤ فلم أر أو أسمع بمثل ما حدث ولعله مازال ماثلاً في الذاكرة أن مكرم عبيد حين قدم الكتاب الأسود ضد الرئيس السابق مصطفى النحاس ورجال حكمه وكان البرلمان وقتذاك مكوناً من أغلبية ساحقة وفدية وكان النحاس مؤيداً تأييداً كاسحاً من الشعب بحيث كان المجلس يملك اتخاذ أى قرار يراه ، ومع قسوة ما تضمنه الكتاب الأسود من اتهامات فقد ظلت المناقشات طويلة ومثيرة بالبرلمان أياماً تحدث خلالها مكرم عبيد ومؤيدوه بأكثر مما ضمنه كتابه الأسود، وذلك قبل أن يتخذ المجلس قراراً بإسقاط عضويته، ولكنه لم يتخذ إجراء فيه من الانحراف بالحياة البرلمانية والاستخفاف بالعقول كإجراء إسقاط عضويتنا من المجلس الذى سوف تلاحق لعنته كل من ساهم فيه على مدى التاريخ» .

ولا يخفى ضياء الدين داود انتقاده الشديد لهيئة المحكمة التى حوكم أمامها ولا يتورع عن إعلان عجبه الشديد من دور المستشار بدوى حمودة فيها فيقول : « . . وأما بدوى حمودة فقد كان اختياره غريباً ، وكان قبوله أغرب فقد كان رئيساً لمجلس الدولة ومستشاراً وقاضياً طوال حياته ثم كان وزيراً للعدل وكان ومازال موفور الثراء أى أن الله قد أرضاه من الناحية المادية ومن الناحية الأدبية ولم يكن سائغاً قبوله عضوية تلك المحكمة الاستثنائية والتى كان يعرف سلفاً الظروف والملابسات التى تنعقد فيها وتصدر حكمها كما أنه وقت اختياره كان رئيساً للمحكمة العليا التى تختص بنظر دستورية القوانين وما كان له أن يجمع بين رئاسة تلك المحكمة العليا وعضوية محكمة استثنائية تحت رياسة حافظ بدوى خريج كلية الحقوق في الستينيات في حين تخرج بدوى حموده في العشرينيات » .

أما رئيس المحكمة حافظ بدوى فإن ضياء الدين داود لا يجد حرجاً في أن يقدم له كشفاً ببعض ما حصل عليه من الدولة في جاردن سيتى وكفر الشيخ (راجع صفحة ١٢٩)!!

(٦)

وفى هذا الكتاب الذى كتب بالآلة الكاتبة بيتطها الصغير أخطاء كثيرة كان لابد من تصحيحها خصوصاً ونحن نرى آثاراً كثيرة لتصحيحات بالقلم فى الأصل وفى الهوامش بوضع أسهم . . إلخ)

ومن هذه الأخطاء الكثيرة خطأ مهم فى صفحة ١٧٩ حين يتحدث الدكتور سعد الدين ابراهيم عن السبعينات فيما يبدو ولكن الكتاب يذكرها «الستينات» ، وهو ضد ما يهدف إليه المؤلف من الاستشهاد تماماً ، وعلى نفس النسق نجد الخطأ فى صفحة ١٨٣ فى السطر السادس حين يرد نص بين علامتى تنصيص على أنه من قول كيسنجر واصفاً السادات بأنه «أعظم رجل دولة على الأرض منذ بسمارك لقى حتفه على يد جماعة من الشباب المتهوسين دينياً فبكتـه الملايين» ولكن الأستاذ ضياء الدين داود نفسه يتحفظ فى الهامش على هذه العبارة بقوله «كان هذا ما نقلته دروين كايز عن تصوير التليفزيون الأمريكى للسادات طبعاً» فهل هذا كلام كيسنجر كما أوحى الأستاذ ضياء الدين داود حين وضع العبارة كلها بين علامات التنصيص ؟ أم إنه كلام التليفزيون الأمريكى كما ذكر فى الهامش ؟ ذلك أن مثل هذا الخطأ فى النصوص لايقبل من محام .

(٧)

وقد تعمد ضياء الدين داود أن يكثر فى كتابه من الاستشهادات على مساوىء شخصية الرئيس محمد أنور السادات ولم يترك كتابا اتيح له إلا ونقل عنه فقرات مطولة يؤيد بها نياته وعقيدته تجاه السادات بأكثر مما يؤيد سياق الحديث أو الوقائع كما تواردت على خاطره ، وقد نقل الأستاذ ضياء الدين داود عن كل من الأستاذ هيكل فى «الطريق إلى رمضان» و «خريف الغضب» رغم اختلافه التام مع الأستاذ هيكل كما نقل عن الأستاذ محمد ابراهيم كامل فى كتابه «السلام الضائع» وعن الأستاذ اسماعيل فهمى فى كتابه «التفاوض من أجل السلام» وعن الفريق أول محمد فوزى فى كتابه «حرب الثلاث سنوات» وعن محمود رياض فى أحاديث صحفية له ، وعن الأستاذ محمد عبد السلام الزيات فى مذكراته المنشورة فى جريدة الاتحاد ، وعن الأستاذ عادل عيد فى كتابه « المضابط تتكلم» وعن الأستاذ «عبد الله إمام» فى كتابه «انقلاب ١٥ مايو» ، وعن الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله فى حوار له مع مجلة الشراع وعن الدكتور فؤاد مرسى فى حوار له مع مجلة كل شىء (١٩٨٥) وعن مقالات للدكتور يوسف إدريس فى صحيفة القبس هذا فضلاً عن أقوال زملائه المتهمين فى قضية ١٥ مايو التى نقلها عن ملف التحقيقات ، و حديث الشيخ صلاح أبو اسماعيل فى كتابه « الشهادة » المتضمن شهادته فى قضية تنظيم الجهاد . كذلك لجأ الأستاذ ضياء الدين داود إلى الاستشهاد بعبارات للدكتور سعد الدين ابراهيم فى كتابه «مصر تراجع نفسها» وإلى كتاب «الضفادع والثعالب» للأمريكية دروين كايز ، ولم يجد الأستاذ ضياء الدين داود حرجا بعد ذلك كله فى أن ينقل عن «البحث عن الذات» للرئيس السادات و«أوراق سياسية» للمهندس سيد مرعى و«وثائق ١٥ مايو» للأستاذ موسى صبرى كثيراً من العبارات التى يؤيد بها وجهة نظره أو يتناولها بالتفنيد .

وعلى هذا النحو لقد لعب الأستاذ ضياء الدين داود فى هذا الكتاب دور ممثل الادعاء بأكثر مما لعب المحامى ، وفى هذا سر طرافة هذا الكتاب الذى يرفع به متهم سابق صوته ، ربما بعد فوات أن ، وربما قبل ذلك بكثير .



الفصـل التـاسـع

الرأى والرأى الآخـر

للدكتور أحمد خليفة

(١)

تتمثل فى مؤلف هذا الكتاب مجموعة من الصفات التى جعلت له مكانة مرموقة بين كل نظرائه ، فهو من بين علماء الاجتماع المبرزين ، رجل قانون فى الأصـل استهواه علم الاجتماع ، وبخاصة البحث الجنائى فآثـر منذ مرحلة مبكـرة أن يضع نفسه فى التيار الذى يناقش القضية من أصلها على أن يبقى فى التيار الذى يلاحق تيار الجريمة سواء صادف النجـاح أم لم يصادفه ، ثم هو عالم اجتماع أتيح له أن يتبوأ كرسى الوزارة ولم يلبث أن تركه وهنا تمثلت عبقريته حين استطاع أن يمنع نفسه كذلك من أن تتقمص شخصيـة الوزيـر السابق ، وإذا هـو مرة ثانية مـدير للمـركز القـومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية ولسنوات طويلة قاربت العشرين ثم هـو بعد إحالته للتقـاعد المدير السـابق للمركز القومى لاالـوزير الأسبق ، حتى يوم فـاز بجائزة الدولـة التقديرية ، وحتى يوم تسلمه هـذه الجائزة ومنحه الوسام كان المدير السـابق للمركـز القومى ولم يكـن الوزير الأسبـق ، آلى هذا الرجـل على نفسه أن يبتعد عـن هذه المواقع لاأن يبتعـد عن العمل ، ولهذا نجح تمام النجـاح ، إذ لم تعد مشـاركتـه فى الحيـاة العامـة (وهى المشاركـة المتاحـة فى مساحة عـريضة أمـام كل علماء الاجتماع) مشبوهه أمـام الناس ولا أمـام نفسه . . وهكـذا تحقق له الترفع الكفيل بسـلامة الحكم على الأمـور ، حتى وإن لم يكن هو الطـريق الوحيـد إلى الحكم على الأمـور فإذا جاز أن نلخص شخصيتـه فى وصف سريع لجاز أن نقول عنه إنه سـاكن البرج الزجاجى ، فقد ترفع عن الأحداث ليوجهها من بعيد جداً لا ليراقبها فحسب ، وانعزل عن الأحداث المتعاقبة ليعطى لنفسه القوة الكفيلة سلامة الأحكام ودقة التوجيه ، وعلى هذا النحومن شخصية هذا الرجل يأتى هذا الكتاب الممتاز الـذى يعبر عن شخصية صاحبه خير تعبير ، فترى الرجـل يلخص جو الفصـل فى فكـرة يجد لها من أقـوال الحكمـة ماينـاظرها فيضعه إطاراً للفصل فى أوله ، ثم هو يمضى فى

الحديث عن تجربته الشخصية ــ العامة في سلاسة ويسر كأنه يتحدث في مجلس عائلي أو اجتماعي ولكنه مع هذا يحمل ألفاظه كل المعاني بكل الدقة وبكل الوضوح .

(٢)

خرج الدكتور أحمد محمد خليفة من الحكم في سن مبكرة ، وأتيح له موقع ممتاز (في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذي تولى تأسيسه من قبل) إذ عاد مديرا للمركز ، وأصبح شأنه شأن الأساتذة المهتمين بتخصصهم العلمي في المقام الأول والثاني والثالث وقد اكتفى من السياسة لحسن حظه بحصوله على لقب الوزير السابق ، وخبت عنده الرغبة الجامحة في المشاركة في الحياة السياسية ، هذا الشعور الذي وجد عندما لا يقل عن عشرين من وزرائنا السابقين من أساتذتنا الممتازين .

وقد عبر صاحب المذكرات عنه في تأنق أو تأفف شديد حين يروي لقاءه الأول بالسادات كرئيس للجمهورية في أواخر أيامه فيقول : « واعتزلت الحياة السياسية من عام ١٩٦٧ فلم أشارك في أي نشاط سياسي أو حزبي ثم ألتقي بالسادات لأول مرة منذ خروجي من الوزارة وكان ذلك في ١٩٨١ ولم أكن خلال هذه الفترة الطويلة قادراً على أن أعرف شعور السادات نحوي ، فقد كنت منكباً على مشاغلي العلمية متباعداً عن الحياة العامة إلا أنه من المؤكد أنه (أي السادات) وافق في سنة ١٩٧٥ على تعييني وزيرا للشئون الاجتماعية بناء على ترشيح عبد العزيز حجازي الذي كان مكلفاً بتشكيل الوزارة ، ووقع اختياره عليَّ دون أن يصارحني بذلك مسبقاً . ونشر نبأ اختياري فعلا في الطبعة الأولى من الصحف في أحد الأيام بل أخطرت بذلك من أحد العاملين برئاسة مجلس الوزراء . ولكن حدثت مفاجأة في منتصف الليل أدت إلى نقل التكليف بتشكيل الوزارة إلى ممدوح سالم وتغير التشكيل الأول ولم يتضمن اسمي ، وقد وفر على هذا مشقة الاعتذار عن الوزارة تنفيذا للقرار الحاسم الذي كنت اتخذته في عام ١٩٦٧ بعدم قبول أي منصب يعني العودة إلى الحياة السياسية بأوضاعها القائمة » .

« ولكنني كنت أشعر دائما بأن أنور السادات لا يريدني بجواره ، ولعله قرأ كتابي في المسألة الاجتماعية كما علمت فيما بعد من أحد نواب رئيس الوزراء ، وكان هذا الكتاب يعبر عن الغضب . من تزييف الديمقراطية سواء بالعنف أو بالخديعة . كما أنه لاشك لاحظ ابتعادي عن كل التنظيمات السياسية فضلاً عن أن وفرة المقربين والمقتربين والحوامين كان مدعاة لانصراف خاطره عن تكليفي بأي عمل ذي أهمية سياسية . ولهذا كانت دهشتي بالغة عندما أعلن فجأة عن تشكيل هيئة لمستشاري رئيس الجمهورية برئاسة سيد مرعي وكلفت مع عدد قليل بوضع تنظيم لهذه الهيئة » .

ولعلنا ننتهز فرصة الحديث عن هذا الرجل لنأخذ أحمد خليفة للقارىء كنموذج نعرض به تحليل وزارتنا لموقعهم في الحكم ، هل كانوا وزراء حقا أم كانوا مجرد أعضاء سكرتيرية تخدم الرئيس فحقيقة لي هذه الآراء لا تتجلى إلا عند مناقشة الكوارث والتفكير في الدور الذي كان يجب أن يلعب .

وها هو المؤلف يتحدث فى كتابه الرأى والرأى الآخر بصراحة شديدة فيقول : « وكان من حسن حظى أننى أخرجت من الوزارة بعد النكسة مباشرة فلم أكن أدرى لو بقيت كيف أتصرف وقد تغيرت فلسفتى تماما فى العمل السياسى ، وأدركت أن منصب الوزارة لابد أن يقوم على أساس المشاركة الكاملة فى مسئولية القرار السياسى الأعلى ، وليس مسئولية الوزارة التى يتولاها الوزير فحسب ، كان خروجى من الوزارة بمثابة إفراج عنى وعن نفسى . إفراج عن روحى شعرت معه بأن الظروف قد رفعت عنى ذلك الموقف المستحيل الذى كنت سأقفه إذا بقيت عضوا فى الوزارة لا أقوى حتى على الاستقالة ، الوطن كله فى محنة حجبت كل اعتبار شخصى ، كانت آلام الوطن الجريح فى ذلك الوقت بالغة إلى حد لا يسمح لإنسان بأن يحس بجراحه الشخصية » .

« ولقد عاهدت نفسى بعد يونيو ١٩٦٧ ألا أعود إلى العمل السياسى إلا إذا كنت فى المعارضة أو كان هناك من يحق له أن يعارضنى . أدركت أن النيات الطيبة فى العمل السياسى لاتكفى ، وأن الطريق إلى جهنم مفروش بالنيات الطيبة . وأنه لا علاج للفساد والانحراف بكل صوره إلا الهواء الطلق . خرجت مؤمنا بأننى ومَنْ مثلى لن نستطيع عمل شىء فى ظل سياسة تديرها أيد قليلة بمعزل عن الناس ، وأنه لا خير فى أى جهد يبذل إلا فى ظل ديمقراطية حقيقية » .

(٣)

ثم يحكى صاحب المذكرات عن تجربته فى البرلمان ، وقد أصبح عضواً فى مجلس الأمة فيقول : «بنفس المثالية ـ وأكاد أقول الاندفاع غير المسئول ـ بدأت المشاركة فى أعمال المجلس على أساس أننى رقيب على الحكومة أقف لها بالمرصاد وتحدثت عدة مرات مهاجما الحكومة دون أن أحفل بأنها لعبة خطيرة قد تجر الكثير من المتاعب ولكن للحق فإن السلطة كانت واسعة الصدر ولم تكن هناك حساسية مرهفة إزاء الهجمات الضارية التى قمت بها ، وربما لم يمسنى ضر لأننى لم أتعرض بخير أو شر للرئيس قائد الثورة ، ولم يكن هناك فى ذهنى مبرر ذلك فى الواقع إلا أن الأمور اتخذت بعد ذلك منحى لم أكن أتوقعه إطلاقا » .

« وطُرح موضوع التموين للمناقشة فى أوائل انعقاد مجلس الأمة الجديد وكانت كلمتى فى هذا الموضوع أول كلمة لى فى هذا المجلس . وكانت فرصة لى فى هذه الكلمة أن أعبر عن مخاوفى من إساءة الإدارة فى القطاع العام الذى بدأ ضخما عملاقاً . ولهذا بدأت بالقول بأننى لا اقتصر على التموين بالذات فحسب ، بل على الإدارة فى كل المجالات التى أصبحت خاضعة للقطاع العام ، وقلت إن البوادر مقلقة ، وإن علينا أن نبادر باتخاذ الإجراءات الحاسمة حتى لاتتدهور هذه الإدارة إلى الحد الذى سيؤدى فى التحليل الأخير إلى الإساءة إلى سمعة النظام الاشتراكى ، وليكن واضحا من أول الأمر فى ذهن كل إنسان أن المال العام أغلى وأعز من المال الخاص . وأنه جدير بأن يحاط برقابة كل فرد من أفراد

الشعب لأن كل فرد مالك لذرة من ذرات هذه القطاع . لقد توسعنا فى هذا القطاع لاعتبارات عملية قوية أو لفرط حماسنا للخروج من النظرية إلى التطبيق ، أو لطيبتنا واعتقادنا بأن الشعب لايمكن أن يغتال الشعب ، ولهذا فإن علينا أن نفتح كل النوافذ فى هذه المرحلة لنسمع كل رأى سواء أعجبنا أو لم يعجبنا . كما أن علينا أن نشجع القطاع الخاص حتى يستكمل القطاع العام قوته واستعداده للقيام بمهمته ، لأنه خير للاشتراكية ألا تقفز قفزاً ، بل تمضى بخطوات ثابتة ، بل علينا أن نحذر زحف المنافقين تحت شعار القطاع العام لهدم أركانه والإساءة إلى أداته سعياً وراء عودة الماضى منتصراً » .

(٤)

ثم ها هو مؤلف هذا الكتاب يخطو (أو يخطو به النظام) خطوة ثالثة ويصبح عضواً فى مجلس الوزاره وإن كان بدرجة نائب وزير فقط ، ويحكى المؤلف عن هذه التجربة فيقول : «وفى يوم ١٩٦٥/٩/٢٩ وأنا بمنزلى حوالى الساعة السابعة والنصف مساء ـ وأذكر أننى كنت فى هذه اللحظة أقوم بتنظيف حذائى وطلائه ، دق جرس التليفون واتصل بى سكرتير زكريا محيى الدين مبلغا أنه يريد أن يلقانى بمنزله فى اليوم التالى فى الساعة الحادية عشرة إلا عشر دقائق صباحا ، ولم يكن عسيراً على أن أدرك أنها مشاورات وزارية وبأننى مرشح لشغل منصب وزارى ، وفعلا قابلته فى اليوم التالى فعرض على منصب نائب الوزير لوزارتى الشئون الاجتماعية والأوقاف ، فلما تساءلت : ولماذا الأوقاف ولم تسبق لى بها صلة ؟ قال إنه ينوى إدماجها مع الشئون الاجتماعية ، ولما اعترضت على ذلك بأنه لا وجه لمثل هذه الفكرة ، فلا وزارة الشئون وزارة للرعاية والبر ولا وزارة الأوقاف تعمل بالتنمية الاجتماعية ، وذلك غير مشكلات أخرى تتصل بالعقيدة الدينية . ولكننى لم أشا مزيدا من المناقشة وقبلت معتزما بينى وبين نفسى أن أحول دون حدوث هذا الاندماج بأى ثمن وأن وجودى فى الحكم سوف يساعد على ذلك » .

« ولا أستطيع أن أنكر أنى سعدت بأن القيادة السياسية ترى أننى استحق أن أكون عضوا بالوزارة إلا أننى عندما عدت إلى منزلى أدركت آسفا أن عملى كعضو فى مجلس الأمة ، قد انتهى وأننى سأنتقل إلى مقاعد الوزاره أتلقى الهجوم بعد أن كنت أقف مهاجماً ، ودار بخلدى مع ذلك شىء من الشك فى أن المسارعة إلى تعيينى بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى بعد أول مناقشة لى بمجلس الأمة كان خطوة فى نفس الطريق؟ تساؤلات ما زالت لدى بلا إجابة حتى اليوم ولعلها دفنت مع عبد الناصر » .

« كان تعيينى نائباً للوزير فى وزارتى الشئون الاجتماعية والأوقاف مع التلويح بأنهما سيدمجان فى وزارة واحدة بمثابة إلقائى فى حلبة صراع مرير منذ الدقيقة الأولى . بالإضافة إلى أن دخولى الوزارة وأنا مدنى ولست من الضباط الأحرار أو غيرهم وفى سن مبكرة نسبيا قد أثار غيرة وحقدا واضحين مما زاد من عنف التحدى الذى كنت أواجهه . أما عن وزارة الأوقاف فقد كان غريبا أن أكلف بها دون أن

يكون لى بها سابق عمل يؤهلنى لها ، وأذكر أنى فى أول مقابلة مع عبد الناصر بعد إعادة تشكيل الوزارة فى سبتمبر ١٩٦٦ (يقصد الإشارة إلى وزارة صدقى سليمان التى أصبح فيها وزيراً) وتعيينى وزيراً للأوقاف والشئون الاجتماعية أن سألته عن السبب فى تكليفى بوزارة يعلم مسبقاً أننى غير ملم بأوضاعها وأنها تتطلب عالماً محيطاً بعلوم الدين يصلح لقيادة الدعوة الإسلامية عن طريقها ، فكان رده وهو شارد بعينيه : « يمكن علشان تكمل بناء الجامع » . ومن سخرية القدر أننى كنت السبب فى تأخير إتمام بناء هذا الجامع . فلم يتقدم بناؤه طيلة وجودى فى وزارة الأوقاف ، وكان السبب هو اعتراضى على صرف مبالغ طائلة كانت مطلوبة للمهندسين والمقاولين عندما وجدت أنهم تقاضوا مبالغ طائلة عن أعمال لم تتم محاسبتهم عنها بعد ، ويبدو أن عبد الناصر كان شديد الاهتمام بإتمام بناء هذا المسجد الذى دفن فيه فيما بعد ، فقد كنت فى زيارته مرة فى معية رئيس وزراء الصومال لتناول العشاء وعند خروجنا استوقفنى عند الباب وسألنى لماذا لا أصرف المبالغ المطلوبة فأبديت وجه اعتراضى على ذلك فقال بالحرف : « يا دكتور . . ادفع لهم خلى الناس تصلى » ورغم ذلك رفضت أن أصرف قرشا طيلة وجودى بالوزارة . ومازلت أتساءل هل كان عبد الناصر متعجلا بالنسبة لهذا المسجد بالذات لأنه كان يشعر بأنه سيكون مثواه الأخير » .

« وقد دخلت فى أول يوم فى معركة المقاومة لإدماج وزارتى الشئون الاجتماعية والأوقاف فى وزارة واحدة بحجة أن وزارة الشئون وزارة للرعاية الاجتماعية ومن ثم يجب أن تكون فى إطار واحد مع وزارة الأوقاف وهى وزارة بر وخيرات ، وكان هذا المفهوم الخاطىء فى نظرى دافعا لى لمضاعفة الجهد لإيضاح الجانب الإنمائى فى مهمة وزارة الشئون الاجتماعية » .

(٥)

وهو حين يتحدث عن أحلك اللحظات أو أصعبها لايدعى لنفسه أهمية لا فى تعرضه لها ولا فى موقفه منها . . ولك أن تقرأ حديثه عن حرب يونيو ١٩٦٧ حيث تجده يضع كل ماوقع فى هذه الأيام الصعبة فى إطار أعمق وهو قضية الديمقراطية ويتجاوز حديثه عن الذات وعن الوقائع إلى الوطن ومستقبله « لم أكن بطبيعة الحال مسئولا مباشراً عن سياسة المعركة أو إدارتها . ولكننى كنت أحد أعضاء الوزارة التى كان يتعين عليها أن تتصدى لمسئوليتها وأن تصمم على المشاركة فى اتخاذ القرار ، وأن تكافح فى سبيل تحمل مسئولية إدارة شئون البلاد بالفعل . إن الوزارة فى نظر العالم كله أعلى مستوى من المسئولية . ولا أظن أننا كنا فى هذا المستوى فقد كان من المفهوم أن على الوزير أن يعنى بشئون وزارته أما السياسة العليا فليست من شأنه . أما ما هو متعارف عليه فى العالم كله من أن مجلس الوزراء هو قمة المسئولية وأنه لايكتم سر عن مجلس الوزاء فلم يكن شىء من ذلك يدور بالبال . ولو أننا مارسنا المسئولية على هذا المستوى ، وناقشنا الملابسات السياسية التى سبقت الواقعة فى حرية وتدقيق

قريبا كنا استطعنا أن نوقف الاندفاع نحو الهاوية ، وإن كنت أشك تماما فى أن هذا كان مستطاعا عمليا ، ولاننسى أنه كان هناك جهاز غير منظور . جهاز له هيبة وقوة فوق كل قوة ، وكانت تتُداول عنه القصص والروايات ، وكأنه جهاز يعلم الغيب وقادر على كل شيء . . . و رغم سطوة و سلطة هذا الجهاز فلا أذكر فى مجلس الوزراء أن أشرنا اليه مرة تصريحا أو تلميحا . وكانت سمعة هذا الجهاز فى السماء حتى إننا نحن كبار المسئولين كنا نعتقد أنه جهاز بالغ الكفاية بالغ النظافة ، بل كنا أحيانا نتساءل فيما بيننا : كيف استطاعت القيادة أن تشكل هذا الجهاز بهذه الدرجة من الكفاية والنزاهة حتى إنه لايفوته شيء؟ ولنا أن نتساءل يا سيدى القارىء أليست هذه العبارات بمثابة تقاسيرات صريحة وصحيحة لموقف الوزير وموقف مجلس الوزراء لا يبخل فيها أحمد خليفة على نفسه بالانتقاد!!

ويحدثنا أحمد خليفة عن غياب المعارضة وعن غياب الديمقراطية ، ويربط كل ذلك بحدوث النكسة التى ساعدتنا على اكتشاف هذه الحقائق المعاة وهو يكتب كل هذا بعبارات أديب مطبوع ومفكر واضح الرؤية شاء حظه أن يخرج من الحكم مع وقوع الهزيمة . . فهو لايدافع عما يقابلها بل ينتقده ، ويعبر عنه بعبارات تحفل بالصدق الشديد حتى وإن عبرت عن الاندهاش والغموض والوقوع تحت مغناطيس هائل الوقوع فى غيبوبة ، ومن هذا المنطلق فإن الدكتور أحمد خليفة . وقد تجلت له الحقيقة أصبح يرى أن عمق الكارثة لم يكن فيما وقع فحسب بل فيما لم يقع وهاهو يقول : «قبيل النكسه بل وبعدها ، كان مستحيلا أن يرتفع صوت بالمعارضة وإلا وصم بالخيانة ، وكان الجميع فى الفترة السابقة على النكسة مأخوذين بمظاهر الثقة البالغة من جانب القيادة . وكان هناك جو زاخرٌ ، ساحق من التفاؤل ، ولم يكن أحد يتصور أننا كنا على أبواب المغامرة أو المقامرة . كان الشعب كله وكأنه تحت وطأة مغناطيس هائل ، بل اجتاحت الحماسة الوطن العربى كله . وفى أسر هذه الغيبوبة الكبرى التى طغت علينا جميعا ، فليس من العدل فى شيء أن يُحاسب عامة الناس بل خاصتهم ممن لم يكن بيدهم مقاليد الأمور على أنهم أخطئوا التقدير أو أسرفوا فى تفاؤلهم . إن الأهوال لم تنكشف وأبواب الجحيم لم تفتح الا عندما وقعت الواقعة فى الخامس من يونيو . وفى اعتقادى أن الحساب لم يبدأ الا من هذا التاريخ . كان على كل إنسان من هذه اللحظة أن يتخذ قراره بألا يقع مرة أخرى أسير الوهم وخداع النفس . »

« وعندما أفاق الناس من دهشتهم كان السؤال الأول فى أذهانهم من المسئول عما وقع . إلا أن عمق الكارثة لم يكن فيما وقع فحسب بل فيما لم يقع . والذى لم يقع هو تحديد المسئولية وتحقيق ما حدث فعلا . ولكن الذى حدث هو إعادة تشكيل الوزارة دون تفسير لماذا خرج من خرج؟ولماذا بقى من بقى؟ ولماذا جاء من جاء ؟ بل لا أحد كان يملك أن يسأل أو يتساءل . ويقال : علينا أن نثق بالقيادة ، ولكن حتى ونحن فى هول هذه المأساة الكبرى لا يجرؤ أحد أن يعبر عن شكه فى هذه القيادة أو يحاول فتح باب الحوار معها ، حتى بعد ذبولها وانطفائها وإحاطة البطانة بها إحاطة السوار بالمعصم . ويبقى

الأمر كما كـان دائما ـــ وكأن شيئـا لم يكن ـــ لا يصل إلى آذان القيـادة الا فى القليل النـادر الا منـافق أو انتهازى أو مغامر » .

(٦)

ويحاول مؤلف المذكـرات من خلال برجه الزجاجى وبروح العالم المحايد وعقل الأديب اللماح وقلم الكاتب الدقيق أن يقدم لنا تقييما عادلاً لشخصية جمال عبد الناصر ، ولكنه بالطبع يقع فى الحيرة فى أى أجزاء الصـورة يقدم وأيها يؤخـر ، أيها يكبر وأيها يصغر ؟ . . فهـو يظن أن المرات غير القليلة التى أتاحت له اللقاء المبـاشر بجمال عبد الناصر قد تمكنه من أن يحكم عليه حكما عـادلا ، لكنه يعود فيتأمل بعقله مـايسمعه بأذنيه من دوى أحدثتـه الجماهير كاستجـابة لما أحـدثه عبـد الناصر بأقـواله وأفعـاله فى مشاعرها وأفكارها وسلوكها ، ويحاول أحمد خليفة أن يتجاوز تصرفات عبد الناصر إلى أحلامه ، وأن يخلص من أفعاله الظاهرة إلى أفكاره غير المعلنه أو حتى إلى أحلامه ، وها هو يقول مقررا بكل وضوح : « ومع ذلك فقد كـان انطباعى أن عبد الناصر لم يكـن طاغية بطبيعته فى تلك السنـوات من الثورة . بل كان يحلم دائماً بمبادىء ثـورية يحملها ويتحملها الشعب نفسه بغير فـرض ولا قهر . وأستطيع أن اجزم بذلك بمقارنته ببعض الآخرين ممن كانت ردود فعلهم متسمة بالرغبة فى فرض الرأى والتحكم وقفل باب الحوار . وكان عبد النـاصر دائما يعيدهم بحلمه وسعة صدره إلى جذور المسـائل وأننا لسنا أوصياء على الشعب ،وأن الشعب صاحب كل شىء ويجب ألا نضيـق بـالتسـاؤلات حتى تسير المبادىء الثـورية مسرى الدمـاء فى شرايين الشعب المطحون الـذى استعبده الاستعمار ، بل استعبـده مواطنوه من أشباه الإقطاعيين وذوى المصالح المرتبطة بالأجانب» .

ويرى صاحب المذكرات أن جمال عبد الناصر كان صاحب فكرة متميـزة فى نظام اجتماعى متميز ، وفى ص ٢٦ يعبر عن هذا المعنى يقول : « لقـد كان عبد النـاصر داعية الى نظام اجتماعى يُكـرس الفرصة المتكافئة ولاتقـوم فيه السيادة بالميلاد أو بالمال فلم يكـن غريبا كلما قوبل بالعوائق والصعـوبات أن يفقد أعصابه وصبره ويتخلى عن طبيعته الأولى من الهدوء والصبر ، ويتحول إلى رجل نافد الصبر معتز برأيه حتى لم يكن فى الإمكان فى بعض الأوقات معارضته بكلمة واحدة » .

ثم يقول : « وفى اعتقادى أن الحكم على عبد الناصر يجب أن يأخذ فى الاعتبار أنه انسان من البشر يحمل رسـالـة عظيمة ، وأن ميـلاد هذه الرسـالة كأى ميـلاد لا يمكن أن يخلو من الآلام ، وأن المجتمع البشرى دائما أبداً يـدفع ثمنا غاليا من أجل التحـولات العظيمة ، وإن عظمة ثورة عبـد الناصر يجب أن تُقاس بما تحقق من تغيير اجتماعى هو أبعد بكثير من السلبيات التى قارنت هذا التغيير .

ويُوازن أحمد خليفة بين ما كـان يحظى به عبد الناصر من نفاق وبين ماكـان فى عقيدته من الإحباط فيقول : « ولم يكن من السهل على بشر أن يتلقى كل هذه الكوارث والصفعات دون أن تفل فى تماسكه . ومن الناحية الأخرى كان كأى زعيم يحظى بقمة النفاق فى التعامل معه ومن كل من يقترب منه» .

(٧)

وحين يروى مؤلف هذه المذكرات قصة النجاح " المؤقت جدا " الذى حققه بنفسه فى مجلس الأمة حين عارض الحكومة فى سياستها البارزة ، وكان لمعارضته الموضوعية قبول حماسى سواء فى المجلس أو فى خارجه فانه يعقب على روايته بتمن فقد موضوعه بعدما مرت عليه ماكينة الزمن الذى لايرحم ولكنه مع ذلك يجيد التعبير عن هذا الهاجس الخفى فيقول : " وفى اعتقادى أن هذا الانفجار الحماسى كان نتيجة انكسار حاجز الخوف بموقف مجلس الأمة الذى أثبت أن ممثلى الشعب يستطيعون الوقوف من السلطة موقف الند للند ، مما جعل الناس يستبشرون خيرا بعد أن كانوا يظنونه ألعوبة تحركها السلطة كيف تشاء. ويبقى السؤال : كيف أننا لم نستطع أن نتابع هذه المسيرة؟ وكيف لم يتابع الشعب إملاء إرادته على إرادة الحكومة ؟ وكيف انتقلنا من مثل هذا الموقف ، ومن استفتاء شعبى على رئيس الجمهورية قبل ذلك بأشهر قليلة وهى علامة لها وزنها على احترام إرادة الشعب وسعى عبد الناصر الى تأكيد شرعية الحكم، كيف انتقلنا من كل ذلك وفى فترة سنتين أو ثلاث الى أيام الظلام فى يونية ١٩٦٧ ؟ لا أزعم أننى أعرف . أظن أنه سبب واحد، ولكننى لا استطيع أن أبرىء قوى دولية جبارة عقدت عزمها على أن توقف المد المصرى الناصرى فاستجمعت كل حقدها على منجزات عبد الناصر التى تجاوزت مصر الى العالم الثالث كله فأيقظته وألبته على الاستعمار والعبودية . إننى أذكر عندما قابلت فيدل كاسترو وكنت فى وفد للتهنئة بثورة كوبا أن قال لنا : قولوا لعبد الناصر إننى تلميذه وإننى تعلمت منه الشورية . لم يكن غريبا إذن وعبد الناصر فى أوج مجده بالرغم من اللطمة القاسية عندما ألغيت الوحدة مع سوريا قبل ذلك بسنوات قليلة ، لم يكن غريبا أن تعاود القوى العالمية المستغلة للشعوب محاولتها لكسر عبد الناصر .

(٨)

ويروى أحمد خليفة فى صدق شديد مدى الضيق النفسى الذى اعتراه فى أوائل الستينات من متابعة ما نشر عن قضايا الفساد فى المجتمع الاشتراكى الجديد وقد لايكون الموضوع فى حد ذاته خطيراً فى نظر البعض ، مع أنه خطير بالفعل ، ولكن الذى يعنينا فيما نرويه أن هذا الذى يتحدث عنه أحمد خليفة يأتى فى إطار تقييم موضوعى كتبه واحد من أبناء النظام الذين شاركوا فى برلمانه وفى مجلس وزارته فى الستينات نفسها ، نحن إذن أمام مشاعر تكنوقراطى على وشك المشاركة فى السلطة .

وبعد أن يروى المؤلف بعض مواقفه فى حوار الرئيس بالرأى الآخر من خلال التنظيمات السياسية المشروعة وقتها يعقب معبراً بكل الصدق عن الإحباط الذى انتابه وهو يرى البطش بالديمقراطية جهاراً نهاراً فى نفس الوقت الذى يجرى فيه التمسح بها ، يقول صاحب المذكرات: " أردت من هذه

الرواية أن أبين أن أى اتجاه فى ذلك الوقت إلى الخروج عن الخط المرسوم كان يقابل بمعارضة من النظام مقرونة أحيانا بالدهشة ، وإنه حتى عندما كان الرئيس يقبل النقد كان البعض يسارع إلى إثارته (أى إثارة الرئيس) بدلا من أن يساندوه فى موقفه من التفهم والتسامح وقبول الرأى الآخر . ومع ذلك فقد كان هذا يجرى فى إطار سُمى أيضا بالديمقراطية ، وهو دليل على أن التمسح بالديمقراطية أمر شائع ، وأنه حتى أشد النظم تسلطا لا تتردد فى أن تصف نفسها بالديمقراطية ، والواقع أن الديمقراطية موعودة دائما بالتزييف ، والدولة تستطيع ذلك وفى يدها وسائل الإعلام جميعا تحتكرها وتبثها ليل نهار لتجميل صورتها وتشويه كل شىء آخر . وقد يجرى تزييف الديمقراطية أحيانا بالقوة الغاشمة والبطش بالحريات بمقولة إنه لا حرية لأعداء الشعب ولكن الأغلب أن يحدث هذا بالخداع عن طريق إقامة مايمكن أن نسميه بالماكيت الديمقراطى حيث تقام نماذج شبيهة بالديمقراطية إلا أنها فارغة من المضمون . وتزداد الجرعة الخداعية فى تزييف الديمقراطية إذا دخل رأس المال ليساند قوة الدولة . أو إذا توحش رأس المال فأصبح أقوى من الدولة وطغى عليها وسخرها لمصالحه .

(٩)

ويجاهر مؤلف كتاب « الرأى والرأى الآخر » ولكن بعد فوات الأوان برأيه فى زيف الاتحاد الاشتراكى وفشله وعدم وضوح فلسفته ، وقد يرى القارىء ألا نثقل عليه بهذه الآراء لأن الضرب فى الميت حرام ، ولكنى أعتقد خلاف ذلك فمازال بيننا من يؤمن بجدوى وجود التنظيم الواحد ، وهذه شهادة من عالم اجتماع مشهود له كان فى وقت من الأوقات قطبا من أقطاب هذا التنظيم ، ولكنه حين ينقد الاتحاد الاشتراكى لايقف عند نقده كتنظيم فحسب وإنما يتناول " الميثاق " ونظام الحكم كله ، وهو يفعل ذلك بموضوعية شديدة وهادئة ويقول : " أما الاتحاد الاشتراكى فقد كنت مقتنعا بأنه صيغة ديمقراطية زائفة فاشلة عملا . ذلك أن الاتحاد الاشتراكى هو الدولة نفسها ، فاللجنة العليا كانت نواب رئيس الوزراء ومن يعلوهم ، ثم أصبحت نواب رئيس الجمهورية . والدولة بكل سلطاتها : الجيش والشرطة والمخابرات والخزانة تسانده . وهو وضع يعطى الاتحاد قوة مادية ويحرمه من القوة المعنوية إذ لا يمكن أن يكون بذلك تنظيما شعبيا فى حقيقته لأن التنظيم الشعبى فى تبسيط يحسه كل فرد يبلور قوى شعبية تحمى المواطنين من تحكم السلطة العامة وانحرافها . ويعود الفشل أيضاً إلى عدم وضوح فلسفة الاتحاد الاشتراكى ، فالميثاق قد يكون مقبولا كوجهة نظر عامة ومحاولة تحليلية ومجموعة من المبادئ ولكنه بالقطع ليس بعد إطارا مرجعيا مدروسا واضح المعالم . وليس من الصعب أن ندرك السبب فى هذا الغموض ، فالثورة كانت واقعا قبل أن تكون نظرية . وقد تبنت الاشتراكية فيما بعد ، اشتراكية غير منقولة سميت عربية أحيانا أو كما كان يقال منبثقة من واقعنا . ومن ثم فلم يكن لها تراث نظرى غنى ، وكانت النتيجة خلطاً ومزجاً بالماركسية اللينينية كنظرية خصبة جاهزة . وسواء كان منظور الاشتراكية العربية والقائلون بها فى حقيقتهم ماركسيين أو لم يكونوا فقد وجدوا فى التراث الماركسى اللينينى نبعا لا

ينصب . كـان لابـد إذن مـن فلسـفة اشـتراكيـة لها الملمس العقـدي ، وكـان لابـد من أن يشغلنا أمر القـادرين على القيـام بهذه المهمة وهم المثقفـون ، وقـد كانـوا في جملتهم في أزمـة مع الثورة» .

« وفشل الاتحاد الاشتراكي كحزب لأنه فنيا فاقد للقوام الحزبي لاتساع قاعدته وشمولها حتى إنها شملت الكثيرين من الساخطين على الثورة . وكانت النتيجة فقدان التماسك والانتماء الذي يربط أعضاء الحزب أو الفريق ، وإذا قيل إنه لم يكن حـزبًا فـالتساؤل يبقى : لماذا إذن ننتظر منه مالا يُنتظـر الا من حزب . ثم أيـن إذن ذلك التنظيم الشعبي الفعال الـذي يسند الثورة ! والـواقع أن الاتحاد الاشتراكي فشل كحزب واحد . كما فشل كحـزب لأن الأعضاء في الحزب الواحد يرتبط وجودهم السياسي على الأقل بوجود الحزب مما يجعل العمل الحزبي عملا جادا له استماتة الدفاع عن النفس ، لأن معنى الحزب الواحد أنه إذا لم أعمل وأمارس حياتي السيـاسية فإن مكاني هو العمل تحت الأرض ذلك أنني كحزب واحـد قد حـرمت الآخرين من العمل فـوق الأرض ، أما أن أتصـور حزبـاً واحداً يمثل الشعب كله فتصور ضال من أساسه . وثمة عامل آخر في فشل الاتحاد الاشتراكي هو أنه في الدعوة إلى فكر أو فكرة لا يكفي أن نقول للنـاس كونوا ، إن الـدعوة تفاهـم واقتناع وإقناع ، أمـا التوعية فصلف فكـرى إذ به تحاول أن تجرع فكرتك كما هي للآخرين والمثقفون لا يقبلون هذا شكلا . والمجتمع الذي يهجره مثقفوه روحيا يتـوقف عن النمو لأن النمـو الإنساني يأتي عن طريق الفكر الـذي يدفع بـالمجتمع إلى الأمام . ولكن الاتحاد اتخذ من التوعية أسلـوبا والتوعية هي أروع خرافـة عاشها الاتحاد الاشتراكي . فمن وقت إلى آخر كـان المسئولـون يعلنون حملة تـوعية فينصبـون الخيام ويجمعـون الآلاف ويلقون الكلمات حتى ينفض الاجتماع ويعود كل إلى ماكان عليه . ولعل مَنْ كان يُوجه إليهم الخطاب يسخرون من أنفسهم ، ولعل من ألقوا الخطـاب قد حصلوا على راحة البـال فقد أصبحت التوعية هي الحبـة المهدئة التي تجلب الطمأنينة الكاذبة . ونسوا في زحمة أوهـامهم أن الدعوة مرتبطة بالداعية ، وأن نجـاحها مرتبط بالقدوة وأن مَنْ كانوا يُطلقـون عليهم العناصر المفسدة أو الرجعية أو أعـداء الثورة لم تكن في معظم الأحيان الا أخطاء من ارتدوا مسوح الاشتراكية زلفى إلى عـامة الشعب . وهكذا سقط الاتحاد الاشتراكي في قبضة الفشل والشلل وساده الركـود الذهني والروحي ، وتحول الى جسد بيروقراطي تقف غايتـه عند أبوابه ومكاتبه وموظفيه وسياراته ومكافآته » .

وهـذه الفقرات هي أروع مـاكُتب أو مايمكن أن يُكتب عن الاتحاد الاشتراكي ولا يستطيع إنسـان مهما أوتي من قـدرة على مغالطـة النفس أن يتهم صاحبهـا بـالبعد عن الحقيقـة أو الموضوعيـة ، ولكن مؤلف هذه المذكرات وهو المفكر الواقعي المرتبط بأهلـه ووطنه يصور لنا البعد الأخطر في مأساة الاتحاد الاشتراكي ، وهو اقتناع عبـد الناصر به فيقول : « إلا أن عبد الناصر كـان متمسكا بالاتحاد الاشتراكي إلى درجـة التشبث . وكان البعض يـردد أن التجـربة في حـاجـة إلى تقييم . ولكنني كنت أذهب إلى أن

التجربة قد ثبت فشلها فعلا فى تحقيق الهدف منها وهو إيجاد السند الشعبى للثورة . ولهذا كان هدفى الأول ـ إذ دعيت للمشاركة فى الأمانة العامة ـ هو الدعوة إلى تنظيم سياسى مُعلن يمثل حزب الثورة مع السماح بمعارضة ، والدعوة إلى كفالة الحريات وحرية النقد وبالذات بالنسبة للمثقفين الذين وإن كانوا يعانون من المشاكل المادية فلن يكون حل هذه المشكلة النفسية إلا بكفالة حرية النقد ، وهى حرية كفيلة بالقضاء على حرب الهمس الموجهة ضد الثورة ، وإذا كان شعارنا أن نقوم بثورة فلا يعنى هذا إلا أنها مرحلة نقد ذاتى وإتاحة الفرصة للاستماع إلى كل الآراء ، وأن نكفل لمجلس الأمة ـ وهو هيئة منتخبة ـ أكبر قدر من الهيبة ليمارس حقه فى حرية الكلمة والرقابة وحرية النقد .

(١٠)

ومن مرحلة مبكرة جدا كان مؤلف هذه المذكرات ينبه بأعلى صوت إلى العناصر الكفيلة بنجاح تجربة "القطاع العام " وعدم تحوله إلى " الإقطاع العام " وكان يصرح بأن المحسوبية ليست إلا نوعا من الاختلاس والرشوة ، وكان يريد من الدولة أن ترسى من القانون والعقوبات مايجعل الإضرار بالمال العام أشد فى نظر الناس من الإضرار بالمال الخاص ، وكقانونى محترف يتمتع بقدر واضح من الفكر والقدرة على التعبير والصياغة لخص الدكتور أحمد خليفة هذا الموقف كله فى عبارات واضحة حيث يقول : " وأضفت أننا ـ إذا أخذنا بالنظام الاشتراكى وبدأنا فى إقامة اقتصادنا على أساس القطاع العام ـ مدعوون لإدراك الانعكاسات القانونية لهذا النظام ، وإن مَنْ يسرق عودا من القصب أو دجاجة من فوق سطح لم يعد طريد العدالة الأول بينما اللص الكبير ذو المكانة العالية يعمل باسم الدولة والمنصب لحرمان المواطنين من حقوقهم وأموالهم وغذائهم . فدعونا بعض الوقت من الاهتمام بالسرقات التافهة التى يدفع إليها الفقر وتفكك الأسرة والمظالم الاجتماعية ولنتجه إلى القيم الجديدة والآفاق البعيدة . نحن فى حاجة إلى قانون ذى نظرية واضحة متكاملة يردع المضاربين فى أقوات الشعب والمديرين الذين يبرمون صفقات مجحفة ، وكل تصرف منحرف يتناول المال العام ، وكل تصرف فى المال العام فيه تمييز بين المواطنين . وأن تكون العقوبة دائما فى سرقة المال العام والإضرار به أشد من سرقة المال الخاص ، حتى يترسب فى أعماق المواطنين شعور عميق بحرمة المال العام سواء كان مال الدولة أو المؤسسات أو الشركات العامة أو التعاونيات . إن أموال الشعب فى أيدى عدد من الموظفين يديرونها بأسمائنا جميعا تبرر لنا أن نحاسبهم لا على الاختلاس والرشوة فحسب ، بل على الإهمال وعلى المحسوبية التى تفتح الباب لاستغلال المال العام فى سبيل الصداقات والقرابات والمنفعة . والمحسوبية فى حقيقة الأمر ليست إلا نوعا من الاختلاس والرشوة . وفى النهاية قلت إن علينا أن نتجه بإرادتنا وفكرنا إلى رفع سلاح القانون فى وجه المخربين ولصوص القطاع العام والمستغلين ، وإلا فنحن لا نبنى القطاع العام بل الإقطاع العام ".

بقى أن نُطلع القارىء على موقفين هامين لأحمد خليفة وقفهما مع نفسه ، ثانيهما بعد خروجه من الوزارة مباشرة وسنتناوله بعد قليل ، أما أولهما فيوم ترشيحه لدخول الوزارة ، فبعد أن يروى أن أنور السادات كان يرشحه لتولى وزارة العدل "حتى يضع حداً للفوضى التشريعية التى نعيشها " بينما كان زكريا محى الدين يراه مبرزاً أكثر لتولى الشئون الاجتماعية ، يروى الدكتور أحمد خليفة أن هذا الحوار قد وصله ثم يروى انطباعه عنه فيقول : " والواقع أن هذا الحديث الذى دار عنى بشأن ما أصلح له يصور صراعا دار فى نفسى طويلا فلم أكن أدرى هل أنا رجل قانون أم رجل اجتماع . كنت أبحث بصرف النظر عما درسته وخبرته فعلاً عن هويتى الحقيقية و تصورى لما أرغب فى الاشتغال به ، وقد قضيت فى أعمال النيابة العامة ومجلس الدولة حوالى خمسة عشر عاما ، وأدركت أننى لا أستطيع أن أقضى بقية عمرى واقفا جالسا أقلب فى صفحات كتب القانون . وهكذا ومع اعترافى بأن العمل القضائى أجل الأعمال قاطبة فقد وجدت أننى عاجز عن المضى مطبقا للقانون بينما أنا متسائل دائما وأبداً عن جذور القواعد القانونية فى المجتمع ومدى تعبيرها عن حقائقه . ولهذا فقد اخترت خوض المجتمع على إطلاقه وأعماقه ، واخترت البحث العلمى فى القانون وغير القانون من الظواهر الاجتماعية . وكان زكريا محيى الدين محقا عندما قال إنه يعرف ما أفضله» .

أما الموقف الثانى وهو موقف صاحب المذكرات من نفسه بعد خروجه من الوزارة فهو يصوره لنا منصفا نفسه الى أبعد الحدود ، وليس عليه من لوم فى ذلك ، فقد فعل مارواه بالفعل من تأليف كتاب «المسألة الاجتماعية » وتمسك به حتى صدر وإن تأخر بعض الوقت فى الصدور وقد لا يكون هذا الكتاب قد لقى الصدى اللائق به ولكن هذا الصدى ليس مسئولية الدكتور أحمد خليفة ولكنه مسئولية مجتمعنا على كل حال ، يكفى الرجل أنه جاهر برأيه بل وفعل ما هو خير من المجاهرة وهو التسجيل وها هو يقول : « إن الإنسان قد يُسأل عن موقفه إزاء مشكلات وطنه وانزوائه وعزوفه عن إبداء الرأى وبذل الجهد، إلا أنه ليس العمل السياسى وحده هو علامة الإيجابية والانتماء . بل كل مجال عمل جاد يضع الإنسان فيه إخلاصه وعلمه وجهده عمل وطنى . وعندما يكون الجو السياسى مُلبدا بالغيوم مما ينفر بعض الناس من المشاركة فإن على المثقف ألا ينسى دوره الطليعى فى تنمية بلده وتقدمها وسيادتها وألا يكف عن العمل مُحلقاً فوق مستوى الصغائر والكبائر . وعندما خرجت من الوزارة إلى بيتى وجدتها فرصة ذهبية بل واجباً علىَّ أن أكتب تجربتى . ورغم أن الرقابة على المطبوعات كانت شديدة ورغم الخوف السائد من إبداء آراء تفسر على أنها معارضه للنظام فقد وضعت كتابى وأسميته اسما لا يعبر عن محتواه وهو « المسألة الاجتماعية » وأرسلت الكتاب الى دار المعارف . واختفت أصوله بضعة أشهر فأدركت أنها الرقابة ، وأذكر أن الدكتور السعيد مصطفى السعيد وكان مشرفا على الكتب الثقافية فى الدار فى ذلك الوقت رجانى أن أمر عليه وأخذ ينصحنى بسحب أصول الكتاب لما يحتويه من نقد مر

لايتحمله النظام السياسي . وكان مخلصاً في نصيحته ، فقد كان أستاذى في كلية الحقوق وناشدني باسم الأستاذية أن أسحب الكتاب وأرفع منه الأجزاء التي ستثير المتاعب ، ولكنني لم أغير حرفا وظللت أسأل عن مصير أصول الكتاب حتى جاءت أخيرا بإذن الطبع . ودهشت في ذلك الوقت . ولكنني لم أعلم إلا بعد سنوات من أحد الوزراء المقربين إلى عبد الناصر بعد وفاته أن عبد الناصر قد قرأ أصول الكتاب وطلب السماح بنشره بغير تعديل ، وفي الواقع فإن هذه الواقعة قد أكدت رأيي في أن عبد الناصر لم يكن طاغية بطبيعته ، وإن ما حدث باسمه من بطش بالحريات لم يكن دائما من فكره وتخطيطه» .

(١٢)

وينبغي لنا ألا نحرم القارىء من بعض التفاصيل عن معاناة الدكتور أحمد خليفة في وزارة الأوقاف والتي يرويها فيقول : « ولكن المعركة الكبرى كانت في وزارة الأوقاف عندما عينت وزيرا لها . فقد لمست من أول وهلة أن هناك أوضاعا في وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية لايمكن السكوت عليها ، وأن هناك تبديدا لأموال الوقف الإسلامي لا يحُاسب عنه أحد . وعندما توفرت بين يديّ الدلائل على ذلك أحلت الأمر برمته إلى النيابة العامة وأسفر التحقيق عن كشف رشاوى واختلاسات ارتكبت من عدد من الموظفين كبارا وصغارا » .

« ولا أريد أن أفيض في هذا الموضوع كما لا أريد أن أكشف بعض الوقائع التي تورط فيها آخرون إذ وجدت من أموال البر والخيرات مرتبات مبالغا فيها تُقرر لمن لايستحقون ، ومنهم بعض سيدات المجتمع من أوساط معينة تقررت لهن مرتبات شهرية لسن في حاجة إليها يقينا»

« ولا أظنني كنتُ متجنيا على مَنْ طلبت التحقيق معهم ، فقد أسفر تحقيق النيابة العامة عن تقديم أحد عشر منهم من موظفي وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية إلى محكمة أمن الدولة العليا بتهم الاختلاس والتزوير ، وخرجت من الوزارة قبل أن يتم البت في أمرهم ، وقد قابلوا خروجي من الوزارة بحماس وفرح شديدين ، وعادوا سيرتهم الأولى كقوة يخشاها الجميع لصلتهم بكبار المسئولين في الدولة بعد أن كنت أوقفت نشاطهم طيلة وجودي بالوزارة ، بل ومنعتهم من السفر خارج مصر رغم إلحاح بعض مديري مكتب جمال عبد الناصر ، وظل نفوذهم مسيطرا لا يجرؤ أحد على تحديهم حتى صاح الشيخ محمد متولى الشعراوى في مجلس الشعب وهو وزير للأوقاف مستجيرا منهم قائلا إنه يعاني موقفا نفسيا عنيفا ، وإنه ممزق بين واجبه كوزير مسئول وبين موقفه كإنسان يجد مخالفات صارخة ولا يستطيع أن يفعل شيئا » .

ويصل الأمر والمرارة بأحمد خليفة أن يقرر في صراحة أن الفساد هو الذى أخرجه من الوزارة «والواقع أن إخراجي من الوزارة لم يكن بأي صورة مرتبطا بنكسة يونية ولا بالرغبة في التغيير للتغيير ،

ولكنه كان نهاية المطاف لصراع رهيب اضطررت إلى خوضه فى وزارة الأوقاف وأشرت إليه فيما تقدم» .

« ورغم أننى لم آخذ بالشبهات وأحلت الموضوع بكامله إلى النائب العام للتحقيق وحقق النائب العام ووكلاؤه فى ضوء ما أمدتهم به الوزارة من البيانات فى تعاون تام ، وصدر قرار النائب العام بحبس بعض الموظفين على ذمة التحقيق . إلا أن أخطر ما تكشف عنه التحقيق كان صلة بعض المسئولين عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ببعض كبار المسئولين فى مكتب الرئيس جمال عبد الناصر . وعندما وصل التحقيق إلى هذا الحد أو عز إلىّ مسئول كبير وثيق الصلة بالرئيس أن أكف عن متابعة الأمر عند هذا الحد ، بل زارنى فى منزلى لهذا الغرض وحاول فى رقة إقناعى بترك الأمر ، ولم أستطع أن أهضم مثل هذا الرجاء ، ولعل عملى القضائى السابق مسئول عن ذلك فلم أكن أتخيل أن أحدا ولا الرئيس نفسه يمكن أن يقف عقبة فى سبيل تحقيق قضايا الفساد، وأنا أعرف عن الرئيس كراهيته للانحراف ونزاهته المطلقة ، ولهذا فلم أفكر فى مراجعة الرئيس فى الأمر ، وكانت الفرصة عندما أجرى التعديل الوزارى بعد النكسة فأطيح بى من الوزارة وتغير الجو فى وزارة الأوقاف وكفت عن التعاون مع سلطات التحقيق وعاد الموظفون الموقوفون إلى أعمالهم بل وصل الأمر إلى حد الإطاحة بالنائب العام نفسه ونقله إلى منصب آخر » .

ويكرر أحمد خليفة فى موضوع آخر شعوره بالمرارة من قوة الفساد فى نظامنا فيقول : « كانت هذه معركة مع الفساد خسرتها فى نهاية الأمر ، فزاد عمق إيمانى بأنه لابديل عن ديمقراطية حقيقية هى المبرر الوحيد لكى يبذل الإنسان من نفسه ومن طاقته ، بل من أمنه وحياته ، فقد بلغ الأمربهؤلاء المنحرفين إلى حد التهديد بالقتل وخطف أطفالى ، ووضعت حراسة مشددة على منزلى ولم أجد من السلطات غير السلطة القضائية أى مساندة عندما وصل التحقيق إلى باب مكتب الرئيس » .



الفصل العاشر

كنت وزيرًا مع عبد الناصر

للدكتور عبد الوهاب البرلسى

(١)

لعل الدكتور عبد الوهاب البرلسى هو أبرز نموذج للوزراء التكنوقراطيين المصريين الذين تمتعوا بالقدرة النفسية الفذة على أن يصعدوا سلم الهرم الوظيفى من ناحيتيه فى سلام نفسى وهدوء أعصاب تامين ، فهذا طبيب يتدرج فى وظائف الجامعة من أستاذ إلى عميد إلى وكيل جامعة إلى مدير جامعة ثم يصبح وزيراً للتعليم العالى ثم يعين وزيراً للبحث العلمى ثم يقبل العمل مديراً لجامعة الكويت وبعدها يقبل العمل مرة ثانية نائبا لرئيس الجامعة الأردنية ثم مستشاراً للجامعة المفتوحة ثم يعود من حيث بدأ أستاذاً فى كلية الطب .

وهذه مذكرات تتسم بكثير من القدرة على التعبير عن شخصية صاحبها بأكثر مما يريده صاحبها منها من التعبير عن ذكرياته . . فمن الواضح أن صاحب المذكرات قد أخذ نفسه منذ مرحلة مبكرة من حياته بالتزام مطلق تجاه كل جزئيات الحياة المتكررة ، بحيث أصبحت شخصيته تفرض نفسها حتى على نفسها حين تتحدث بل وحين تكتب ، وأنت ترى ياسيدى القارىء هذا الخلق بوضوح شديد ليس بعده وضوح حين يُقسم المؤلف مذكراته كما لو كانت كتاباً فى علم الأدوية يقتضى منه الدقة الشديدة فى ترتيب الفصول المتتابعة لكتابه ، والتزامه الشديد بالترتيب الزمنى وهو مالم يتوفر فى مذكرات غيره حتى هذه اللحظة ، ويكفى أن أذكر للقارىء أنه قسم [مذكرات] حياته إلى سبعة فصول ، تجعل الفصل الأول لسنوات التكوين ، والثانى لعمله فى طب عين شمس ، والثالث لعمله فى جامعة أسيوط عميداً لكلية الطب ، والثالث للفترة مابين حربى ٦٧ ، ١٩٧٣ وقد سمى هذا الفصل « بين النكسة وحرب التحرير» وتشمل هذه الفترة ذروة الأحداث السياسية التى مر بها ، ويتضح هذا من أن هذا الفصل يشمل أحد عشر فصلاً فرعياً ، أما الفصل الخامس فقد جعل عنوانه « بعد حرب أكتوبر » وتحدث فيه عن عمله فى هيئة الرقابة الدوائية ، وعن عمله فى جامعة الكويت ، وأما الفصل السادس فقد جعل عنوانه «عشر سنوات فى الأردن» وتحدث فيه عن تجربته كنائب لرئيس الجامعة الأردنية ، وعن تجربته فى العمل مع الجامعة المفتوحة فى القدس ، وفى الفصل السابع والأخير بلور . صاحب هذه المذكرات كثيرا من تجربة حياته وتأملاته ومساهماته فى الحياة العامة ، ومع هذا كله استطاع مؤلفها أن

يضيف إلى الكتاب ما يلخص لقطات من حياته فى ٣٧ صورة جعل لها ملحقا سماه ملحق الصور ورتبها بحيث وضع كل صورتين فى صفحة !

(٢)

وفى كل فصول الكتاب وفقراته التزم صاحب هذه المذكرات إلى أقصى حد ممكن بل إلى أبعد من الممكن بالاختصار الشديد والتركيز الأشد، فهو لم يختصر ليقلل سطور ما كتب وإنما كان يختصر عامداً متعمداً مظهراً قدرة أروع على بلورة الفكرة والتجاوز عن هوامش الفكرة ، وهو حين يفعل هذا يتجاهل رغبات كثيرين من القراء والمعاصرين فى أن يروا انحيازه إلى أى جانب من الجوانب ، وهو وإن كان منحازا بحكم طبيعته البشرية إلا أنه وقد أخذ نفسه بمبدأ التسامى عن الانحياز قد أصبح من السهل عليه أن يتجاوز المواضع الشائكة من الأحداث فى سهولة ويسر ، وأن ينتقل إلى المجرى العام للأحداث التى تواكبت بعد ما تجاوزت الصراعات.

على هذا النحو نجد موقف المؤلف من أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ فهو يروى لنا الوقائع التى مرّ بها حين كان فى باريس يوم وقوع ماوقع ، ولكنه يذكر كذلك حضوره اجتماع اللجنه المركزية العاصف ويقتصر فيما يرويه على دهشته أن يحدث هذا الذى يحدث مما لم يكن يمكن تصور وقوعه فى عهد عبد الناصر . . هكذا ليس إلا !! ولكن المؤلف يروى بعد هذا الحديث رواية تصور لنا حرصه على لقاء شعراوى جمعة باعتباره نائب رئيس الوزراء للخدمات ، قبل سفره فى أول مايو ١٩٧١ ، وهكذا يوحى لنا عبد الوهاب البرلسى أنه كان على علاقه ممتازة بضحايا ١٥ مايو ، وأنه مع هذه العلاقه لم يكن يدرى من أمر الخلاف الحاد شيئا ، ثم إنه بعد هذه العلاقه استمر وزيراً لعدة شهور ، وهكذا يستطيع القارىء أن يستنتج أن صاحب هذه المذكرات لم يكن من المؤمنين تماماً بحتمية أو ضرورة ما فعله أنور السادات من الإطاحة بخصوم ١٥ مايو ، ولكن الذين يريدون تعمق آراء السياسيين التكنوقراطيين فيما حدث فى مطلع عهد السادات لا يمكنهم أن يقبلوا الأمر على علاته على هذا النحو ، وإنما سيفكرون فى الأمر من زاويتين أخريين ، الأولى أن كتاب الدكتور البرلسى يصدر عن دار المستقبل العربى التى يمتلكها محمد فائق وزير الإعلام الأسبق وأحد ضحايا ١٥ مايو ، ومعنى هذا أن أقصى ما أمكن للمؤلف من مجاملة لمجموعة ١٥ مايو أنه حاول تقليل جذور الخلاف عند ماعرضه . . أما الزاويه الثانية فهى أن عبد الوهاب البرلسى كان قد سبق له أن نشر بعضاً من ذكرياته فى حديث مع الأستاذ ضياء الدين بيبرس وقد نشر هذا الحديث بعد ذلك فى كتاب ، وتعرض بعده البرلسى لهجوم أمين هويدى وزير الدولة والحربية ورئيس المخابرات فى آخر عهد عبد الناصر الذى اتهمه صراحة بأنه يبحث لنفسه عن مكان سط موجات الهجوم على عهد عبد الناصر ، وهكذا كان على مؤلف هذا الكتاب أن يوازن فى مثل هذا يث بين عوامل كثيرة ، ولكن الأهم من هذا كله أننا عندما نواصل قراءة الأحداث نجد مالم ينشر قبل رغم طرافته من أن أربعة من وزرائنا فى وزارة ١٥ مايو كانوا فى باريس فى تلك الليله المشهورة ، ن منهم أستمرا فى الوزارة وهما الدكتور عبد الوهاب البرلسى وعصمت عبد المجيد واثنان آخران

استدعيا ليتوليا مواقع وزارية وكان هذان الاثنان من باب الطرافة أيضا من معاونى صاحب المذكرات نفسه فى المهمة التى كان فيها فى باريس فالدكتور إسماعيل غانم وكان مندوبنا الدائم فى اليونسكو عين وزيراً للثقافة ، ومصطفى كمال طلبة وكيل وزارة التعليم العالى الذى كان مرافقا للدكتور عبد الوهاب البرلسى وزير التعليم العالى فى اجتماعات اليونسكو فقد اختير وزيرا للشباب ! أما عبد الوهاب البرلسى نفسه فقد عين وزيرا للبحث العلمى بدلاً من التعليم العالى وخلفه فى التعليم العالى الدكتور محمد مرسى أحمد رئيس الجامعة الأم (القاهرة) .

(٣)

وهكذا تتضح لنا من قراءة هذه المذكرات أبعاد كثيرة من شخصية مؤلفها ، وإن ظلت أبعاد أكثر منها وأعظم بعيدة عن أن يتناولها الرجل العظيم المتواضع بقلمه ، ولعل من أبرز هذه الأبعاد ماتعكسه كلمات الإهداء التى قدم بها البرلسى كتابه فحرص على ذكر طوائف كثيرة من عارفيه على سبيل الحصر بحيث يمكن استنتاج انعدام ارتياحه إلى أماكن وكليات أخرى لم يشأ أن يذكرها فى الإهداء . وعلى غلاف الكتاب وفى صفحته الأولى حرص المؤلف على أن يكتب اسمه بدون اقتران بكلمة دكتور ، وعلى هذا النحو نجد تواضع المؤلف حين يتحدث عن نشأته فيذكر صفات أخويه ولا يذكر صفات شخصه فيقول : "مازلت أذكر المنزل رقم (٥) بحارة السنان المتفرعة من شارع المغربلين بالقاهرة القديمة . . ذلك المنزل الذى كانت تسكنه أسرتى فى العشرينات من القرن الحالى ، والذى شهد سنوات تكوينى الأول بين أحضان أم صابرة مكافحة ، ورعاية أب تقى ورع هو الشيخ " على البرلسى " . الذى تشرب منه أخى " ابراهيم " صلاحه وتقواه ، وورث عنه أخى " جمال " الكثير من انفعالاته كالغضب السريع والهدوء الأسرع" . وحين يحدثنا فى تواضع مرة أخرى عن السبب فى تمنيه دراسة الطب دون أن يستطيع تحديد سبب واضح لهذه الأمنية فيقول "وإلى اليوم لا أعرف إن كان حزنى على وفاة أبى متأثراً بمرضه ، أم حبى للدكتور محمد سليمان ، أم الأمرين (يقصد : الأمران وهذا من الأخطاء النادرة فى هذا الكتاب) معا أو شيء آخر هو الدافع وراء الفكرة التى تسلطت على ذهنى عام ١٩٣٤ ، ولم أكن قد بلغت الرابعة عشرة من عمرى وجعلتنى أقدم على كتابة لافتة أنعت نفسى فيها بلقب الطبيب الدكتور عبد الوهاب البرلسى "

(٤)

وعلى الرغم من أن مؤلف هذا الكتاب قد التزم فى مذكراته بما نلتزم به جميعاً نحن المصريين حياء وخجلاً من عدم ذكر اسم الزوجة أو الأم مع الإعتراف لها بالفضل الذى هما أهله إلا أنه مع ذلك لا ينسى أبداً أن يظهر اعتزازه بزميلة دفعتهم الطبيبة العظيمة زهيرة عابدين وزميلتها تحية فهمى فيقول فى معرض الحديث عن دفعتهم : "فعددنا فى كلية الطب لم يكن يتجاوز التسعين طالباً وطالبة ، ورغم القلة النسبية فى عدد الطالبات الذى لم يتجاوز الست عشرة طالبة ، فإن ذلك لم يحل دون بروز بعضهن مثل د . زهيرة عابدين التى كانت قد حصلت على الترتيب الأول على مستوى القطر المصرى فى شهادة البكالوريا عام ١٩٣٦ ، ثم واصلت تفوقها بعد ذلك ، واشتهرت بجهودها فى ميادين الخدمة

الاجتماعية ، وخاصة بين الطلبه المرضى بروماتيزم القلب ، واستمر عملها الاجتماعي التطوعي هذا حتى بعد تقاعدها عن عملها كأستاذ لطب الأطفال . . . وتميزت أيضا تحية فهمى التى أصبحت فيما بعد أستاذ الباثولوجيا الإكلينيكة . وإن كانت شهرتها كطالبة متميزة وأستاذة ناجحة قد جاءت تالية لشهرتها المبكرة فيما بيننا كطالبة رياضية ، علاوة على أنها كانت الوحيدة التى تأتى إلى الكلية بسيارة فورد يقودها سائق خاص » .

وهكذا كنت أنتظر من صاحب هذه المذكرات أن يحدثنا عن شريكة حياته بشيء أكثر من تقدير فضلها ، شيء أكبر من مجرد السطر العابر والوحيد الذى جاء فى صفحة ٢٥ .

(٥)

على أن مما يحسب للمؤلف أنه استطاع فى هذا الكتاب أن يضع فى المكتبه العربية أولى فقرات منصفة تحدثنا عن جهود «جماعة الرواد» ، تلك الجماعه الرائدة فى مجال الخدمة الاجتماعية التى قدمت لوطننا كثيراً من الخدمات الرائدة منذ نشأتها المبكرة ، يقول البرلسى : «لفت اهتمامنا بالخدمة العامة إبان الدراسة بكلية الطب نظر القائمين على " جماعة الرواد " ، وكانوا من المثقفين المتصدين للخدمة العامة والعمل التطوعى ، فدعونا عقب التخرج إلى حفل متواضع فى نادى المعلمين فى شارع عماد الدين بوسط القاهرة ، وشرح لنا أعضاء الجماعة أهدافهم ووسائلهم فى تحقيق هذه الأهداف ، وأن شعار الجماعة هو " قوة الوطن فى قوة الفرد . . فلنبدأ بأنفسنا " وكان للجماعة أندية فى الأحياء الشعبية تسمى " محلات الرواد " ، تقدم لأبنائها ـ وهم من أبناء الطبقة العاملة ـ خدمات رياضية وثقفية واجتماعية يشرف عليها أعضاء الجماعة بأنفسهم ، وكان أسلوب الانضمام إلى هذه الجماعة هو التطوع للخدمة فى إحدى محلاتها ، ويتم الحكم على صلاحية المتطوع لعضوية الجماعه بمدى إلتزامه بأداء تلك الخدمة واستمراره فى العطاء . وكان أن تطوعت للعمل فى إحدى هذه المحلات وهى " محلة الطيبى " ، وتطوع صديقى " عثمان سرور " للعمل فى محلة القللى وقد أصبحنا " عثمان سرور " وأنا عضوين فى جماعة الرواد ، وتعلمنا الكثير من خلال تلك العضوية ، حتى بعد أن قل عملنا فى الأندية الشعبية بعد شيوع فكرتها وانتشارها فى أحياء كثيرة ، واعتمادها أساساً على موظفين فنيين من خريجى كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية . . ثم انتقلت أنشطة جماعة الرواد إلى شباب الجامعات مع الاحتفاظ بأنشطة المحلات ، فأقامت الجماعة معسكرات صيفية لهؤلاء الشباب تحت إرشادات وإشراف أعضاء الجماعة ، ومن ضمنها برنامج ثقافى وترفيهى محدد ، وكانت تلك المعسكرات تقام بمنطقة " سيدى بشر " بالإسكندرية قبالة البحر مباشرة ، وكانت هذه المنطقة آية فى الجمال والروعة قبل أن تتحول إلى غابة من الأسمنت المسلح تحت مسميات الأبراج . كان ذلك فى الخمسينات ، وقد سعدت بإشرافى على أحد هذه الأفواج ، وأقمت وأسرتى الصغيره مع الطلاب وكان ولداى " هشام " و " خالد " يسعدان بالانتظام معنا فى طابور الصباح لتحية العلم وكانا آنذاك فى مرحلة الطفولة . . . . . . وحدث مع معسكرات الشباب ما سبق وحدث مع محلات الرواد ، فالفكرة انتشرت انتشاراً سريعاً ، وتولت

هيئات حكومية متعددة مهمة الإشراف عليها . . فكان علينا أن نمارس عملاً آخر . فنشأت فكرة الدراسات الفنية المتخصصة ، وشرعنا فى تكوين " لجنة أطباء الرواد " ، واتفقنا على أن نعقد اجتماعاتنا بشكل دورى فى منازلنا لنتباحث فى الأمور والموضوعات التى تملى علينا أهميتها الاجتماعية ، وكنا ننشر نتائج تلك الدراسات والمناقشات فى كتيبات حملت اسم " جماعة الرواد " وكانت الأمور التى تركزت عليها تلك الدراسات بطبيعة الحال أموراً طبية أو اجتماعية مثل " التعليم الطبى فى مصر " و " مشكلة الأدوية " وما إلى ذلك ».

وينتهز صاحب هذه المذكرات فرصة حديثه عن نشاط جماعة الرواد ليبدى رأياً صريحاً وقوياً فى برامج تنظيم الأسرة يكرره بعد ذلك فى كتابه مع أنه لم يكرر شيئاً فيه إلا هذا الرأى وذلك حيث يقول : - «وكان من أهم الموضوعات التى بحثتها اللجنة أسباب قصور برامج تنظيم الأسرة ، ذلك الموضوع الذى لايزال قيد الدراسة والتجارب حتى وقتنا هذا ، ولقد كانت وجهة نظرى ولاتزال أن أسباب قصور برامج تنظيم الأسرة تنحصر فى انخفاض نسبة التعليم ، وتدنى مستوى الوعى الصحى بشكل عام ، فالوعى الصحى جزء لا يتجزأ من الدائرة التعليمية ، على وسائل وأساليب وقنوات إقناع الناس بتنظيم الأسرة فى وقت تشكل الأميه فيه نسبة لا يستهان بها فى المجتمع ، فالأمى بشكل عام لايمكنه تقدير العواقب الوخيمة التى تخلقها بعض العادات والتقاليد . . فإذا أضفنا إلى ذلك أننا نعيش فى مجتمع تحكمه القيم الدينية التى يتصور البعض خطأ أنها تتعارض مع سياسات تنظيم الأسرة . . لأدركنا أهمية التعليم كضمانة لا بديل عنها فى إنجاح مثل هذه السياسات . . لذلك أتساءل . . أو لم يكن من الأنفع والأجدى لو أن الملايين التى ضاعت فى سياسات قاصرة كانت قد أنفقت فى مجال التعليم . . ؟ سؤال أعتقد أنه لايزال مطروحا إلى الآن ».

(٦)

وبنفس القدر من وضوح الفكرة والعبارة وقوة الحجة والمنطق تطالع رأى المؤلف العظيم فى قضية ثانية وهى لغة تعليم الطب ، وضرورة التحول إلى اللغة العربية والتأليف بها ، وها هو يقول فى كتابه : «اليوم وأنا أستمع إلى المدرسين الجدد فى كليات الطب يتحدثون الإنجليزية بأخطاء فادحة لاأرى مبرراً لاستمرارها ، خاصة وأن تجربة التعريب قد نُفذت بنجاح فى أكثر من دولة عربية ، وإن كان ذلك دون تنسيق مع بقية الدول العربية ، الأمر الذى أدى إلى اعتياد كل دولة لمصطلحات مختلفة عن الدولة الأخرى ، وأذكر أنه فى أثناء الوحدة مع سوريا جاء الدكتور " عزت مريدن " عميد كلية طب دمشق وتحدث عن " الحبن " وعرفنا أن ذلك يعنى وجود المياه فى البطن ، ونحن فى مصر نسمى هذه الحالة " استسقاء " . . أيضا حدث بعد استقلال الجزائر بعام أو عامين أن عقدنا مؤتمراً بدار الحكمة عن الطب العربى ، وتحدثت بالإنجليزية فإذا بأحد الحاضرين يرفع يده وقال إنهم فى الجزائر يتحدثون بالفرنسية . فأكملت محاضرتى باللغة العربية . ولقد بُذلت جهود عديدة للتغلب على عقبة تعدد الترجمات العربية للمصطلح الغربى الواحد . . فاجتمعت منظمة الصحة العالمية بمندوبين عن الدول العربية ، وتم وضع فهرست للمصطلحات الطبية ، وقد كان ذلك عملا جيدا ولكن غير كاف . تأتى بعد ذلك مسألة التأليف التى يجب أن نركز عليها فى قضية التعريب ، خاصة وأن بعض مؤلفينا يكتبون بالإنجليزية وهم

غير متمكنين أساساً منها . . لذلك يجب أن نبدأ بمحاولات التأليف وتدريس بعض المواد مبدئيا بالعربية ، مثل الصحة العامة والطب الشرعي. فما معنى أن أدرس الصحة العامة للطلبة بالإنجليزية وأنا أعلم أنهم سيستخدمونها فيما بعد بالعربية ، وما معنى أن أدرس الطب الشرعي بالإنجليزية وكل تقارير الطبيب الشرعي تكتب بالعربية . . ؟ فإذا اتفقنا على كل ما سبق . . تبقى بعد ذلك القضية الجوهرية والحيوية وهي التمكن من اللغة العربية . . فلا يجوز إطلاقا من الناحية العقلانية أو الوطنية أن أكون - كمتعلم - جاهلا بلغة وطني . أو أن أتباهى بقدرتي في لغة أجنبية في وقت تنعدم فيه هذه القدرة مع لغتي الأصلية . . فإتقان العربية أساس عملية التعريب ، ويجب أن تصل درجة الإتقان ليس فقط في النطق والتخاطب والكتابة ، وإنما في الترجمة منها وإليها . »

(٧)

ويتحدث صاحب هذه المذكرات عن علاقته بالإخوان المسلمين ، ويأتي حديثه عن هذه الجماعة متوافقا مع ما استقرت عليه صورتها في الوجدان المصري سنة ١٩٩٢ حين نشر كتابه ، وهو يقول :
«كنت في هذه الأثناء أسكن في حي الحلمية الجديدة وكان للإخوان المسلمين مقر بجوار سكني ، وكان الطابق الأرضي لهذا المقر مخصصا لمستوصف للخدمة الطبية - فتطوعت للعمل فيه وكان مديره هو الدكتور " محمد أحمد سليمان " ، وكان منتميا لجماعة الإخوان . . وفي هذه الأثناء تقابلت مع " حسن البنا " المرشد العام للإخوان وكانت له شخصية آسرة ، ويتمتع بهدوء شديد وكان اقتناعه بما يؤمن به لا يقبل الشك أو المجادلة ، ورغم تطوعي للعمل في مستوصف تابع للإخوان ، ورغم إعجابي بشخصية حسن البنا . . إلا أن فكر الإخوان لم يجد طريقه إلى عقلي الرافض مبدئيا لمسألة الربط فيما بين الدين والدولة ، غير أن عدم الاقتناع بالإخوان كتنظيم لم يحل دون مشاركتي لهم في دورهم التطوعي ، شأني في ذلك شأن أطباء غيري شاركوني العمل في ذات المستوصف ، مثل الدكتور " على المفتي " والدكتور " لطفي أبو النصر " وغيرهما » .

«وإلى جانب الجيش والهلال الأحمر قررت جماعة الإخوان المسلمين إرسال بعثة طبية إلى سوريا ، وعُرض عليّ فوافقت على الفور ، وتشكلت بعثتنا الطبية التي يرأسها الدكتور " محمد سليمان " . ولم تكن تلك المناسبة هي الأولى التي أسافر فيها في مهمة بعد تخرجي في كلية الطب فحسب ، ولكنها أيضا كانت بداية حب جارف جمعني بهذا البلد الحبيب الذي خصه الله بطبيعة خلابة ساحرة ، وشعب لا يضل الطريق إلى القلب أبداً. سافرنا بالقطار الذي كان يصل القاهرة بالشام . . فمررنا على القدس ويافا في الطريق إلى دمشق ، وقد كانت رحلة رائعة لا إمكانية لتكرارها الآن بعدما حال العدو الصهيوني بين مشرق الوطن ومغربه .

(٨)

وفي فقرتين اثنتين يلخص مؤلف هذا الكتاب ـ كعادته ـ رأيه الهام جدا فيما تحقق من إنجاز في قطاع الدواء في مصر (وهي ثالث قضية يتناولها بوضوح وصراحة) فهو يعتبر التأميم خطوة ناجحة ، وهو ينسب الفضل في تطوير الصناعة الدوائية إلى الدكتورعبده سلام وفي هيئة الأدوية إلى الدكتورعزيز البنداري ، وهكذا لا يكتفي البرلسي بالحديث عن النجاح وإنما يبرز لنا مَنْ كانوا وراء هذا النجاح

ولابد أن نشكره على هذا ، للقارئ أن يقرأ معنا ما كتبه الدكتور البرلسي حيث يقول : - «وكان من الخطوات التي اتخذتها الثورة ، تمصير البنوك وشركات التأمين ، ثم تأميم الصناعات الأساسية ومنها صناعة الأدوية. وقد عُين الدكتور « عبده سلام » رئيساً للمؤسسة المصرية العامة للأدوية عند بدء نشاطها عام ١٩٦٢ ، وبذل في تطوير الصناعة الدوائية والنهوض بها جهودا جبارة ، أدت إلى تقدم هذه الصناعة فنيا واقتصاديا بشكل فاق كل تصور ، حتى وصل الإنتاج الدوائي المحلى إلى ٨٥٪ من الاستهلاك في أقل من خمسة عشر عاما منذ بدء التأميم. وكذلك كان إنشاء الهيئة العليا للأدوية من الخطوات الهامة والكبرى التي اتخذتها الثورة في عام ١٩٥٧ ، وقد عين الدكتور عزيز البنداري مديراً عاماً لها ، وخلال الأعوام التالية على إنشاء الهيئة سُجلت جميع البيانات الخاصة بالدواء المحلى والمستورد كمبيوتريا لأول مرة في مصر ، وعملت اللجان الفنية التي شكلتها الهيئة على تخفيض الكم الهائل من

الأدوية التي جاوزت ٢٥٠٠٠ مستحضر قبل الإصلاح ، إلى أن أصبحت ٢٥٠٠ مستحضر تفى باحتياجات الخدمات الصحية على أساس الاحتياجات الفعلية التي يقررها الواقع وتحددها الهيئة العليا للأدوية ، والمؤسسة المصرية العامة للأدوية.

(٩)

أما القضية الرابعة التي يتناولها مؤلف هذا الكتاب في مذكراته بكل وضوح فهي نشاط أندية الروتاري في مصر ، ويتعمد البرلسي أن يتحدث بشيء من التفصيل عن طبيعة نشاط هذه الأندية (ص٤٥ وص٤٦) وعن مشروعاتها ، ثم يجاهر برأيه في هذا الموضوع فيقول : «وقد ذكرت كل هذه التفاصيل عن أندية الروتاري لأن هناك حملة تطفو على السطح بين الحين والآخر بهدف التشكيك في أهداف تلك الأندية التي وصل عددها في مصر إلى ٢٥ ناديا ، أقدمها روتاري القاهرة ، الذي أنشيء عام ١٩٢٩ ، وكلها مُعترف بها ومُسجلة في وزارة الشئون الاجتماعية. وتدعى هذه الحملات أن الحركة الروتارية مرتبطة بالحركة الصهيونية والحركة الماسونية ، وأنا شخصياً لا أعرف إلى الآن ماهية الحركة الماسونية . . أما الحركة الصهيونية فقد عرفنا ما هيتها وأهدافها وأساليبها. وليس من المنطقي أن أعلم أنا أو غيري من أعضاء هذه الأندية ، الذين لايمكن لأحد أن يشكك في وطنيتهم ، أن الصهيونية مرتبطة بالحركة الروتارية ونظل أعضاء عاملين بها ، وحتى الآن فإن أحداً ممن يُوجهون الاتهامات إلى الروتاري لم يقدم أي دليل على هذه الاتهامات رغم انتظارنا لهذا الدليل الذي إن وجد فسوف أكون أول من يهجر الأندية ، بل وسأتحول رغم قدم عضويتي بها إلى أشد المهاجمين لها . . بشرط أن يقدم إلينا الدليل الذي يثبت اتصال أندية الروتاري - ولو من بعيد - بالحركة الصهيونية ».

(١٠)

وعن العلاقات الثقافية مع الاتحاد السوفيتي (وهي خامس قضية يصارحنا فيها برأيه) يذكر البرلسي بصراحة طبيعة المنح التي كان يقدمها الاتحاد السوفيتي ، وموقفه كوزير للتعليم العالي من هذه المنح بما يعطى الانطباع بصدق ما أثير كثيرا عن طبيعة هذه الدراسات التي كانت تتاح لخريجينا وطلابنا في الاتحاد السوفيتي وذلك حين يتحدث عن عمله وزيرا للتعليم العالي فيقول : «وتفرغت للسياسة العامة للتعليم العالي والجامعي والعلاقات الثقافية مع الدول التي تساعد مصر في دعم الدراسات العليا

والبحث العلمي عن طريق المنح الدراسية ، وكان في مقدمة تلك الدول في ذلك الوقت الاتحاد السوفييتي الذي كان يقدم لنا ١٥٠ منحة دراسية على مستوى الدكتوراه في فروع العلم التي لم نكن قادرين وحدنا على تقديمها للشباب ومنها الفيزياء ، وعلم الذرة والرياضات المتقدمة وغيرها ، على أن يتم سفر المبعوثين عادة بعد حصولهم على درجة الماجستير من جامعاتهم ، وكان الاتحاد السوفيتي تحكمه أيدولوجية محددة يود استقطاب الخريجين الجدد الحاصلين على الثانوية العامة لهذه المنح ، ولكننا صممنا على سياستنا ، بل ورفضنا إرسال منح لنيل الدكتوراه في العلوم الانسانية وشرحنا للاتحاد السوفيتي أننا نستفيد من تلك المنح لدعم مالا يمكننا إنجازه في بلدنا » .

(١١)

ومن أكثر عبارات هذا الكتاب دقة وموضوعية تلك الفقرة التي يتحدث فيها صاحب المذكرات عن المحافظين الأربعة الذين تعاقبوا على أسيوط حين عمل بها عميداً لكلية الطب فوكيلاً للجامعة فمديراً للجامعة ، وقد كانت له علاقة وثيقة باثنين من هؤلاء عاصراه كوكيل للجامعة وكمدير لها فلنقرأ رأيه في هؤلاء جميعاً حين يقول : «وقد كانت علاقتي بالسيد "حسونة" رسمية ، وبالسيد "سعد زايد" أخوية ، أما مع كل من السيدين أحمد كامل وممدوح سالم فكانت متميزة رغم اختلاف شخصية كل منهما ، وتمايز كل منهما عن الآخر في أسلوب وطبيعة العمل وفي علاقته مع الناس . . فكان أحمد كامل إنساناً بكل معنى الكلمة . وطني غيور يحُب بلده حباً لا يضاهيه حب آخر ، وكان يثق في الشباب ويؤمن بحيوية دورهم ، فكان يخدمهم ولا يضن عليهم بوقته وجهده – ولم يكن بالمسئول الذي يكتفي بالجلوس بمكتبه لإدارة مشكلات المحافظة دون التصاق بهذه المشكلات . . ولكنه كان حريصا على الاطلاع على مشاكل الناس وآرائهم وشكاواهم منهم مباشرة من خلال زياراته لمراكز أسيوط العشرة ، ليس فقط لأهمية موقعه كمحافظ لأسيوط ، وإنما أيضاً لحساسية دوره كمسئول التنظيم الطليعي بها . . ولا أدري إلى الآن ماذا كانت التهمة الموجهة إلى أحمد كامل في المحاكمات التي تلت ١٥ مايو من عام ١٩٧١ . أما " ممدوح سالم " فكان إنساناً مهذبا جم الأدب ، زرت معه المحافظة بكل مراكزها هو كمسئول تنفيذي وأنا كمسئول سياسي فقد كنت أمينا للاتحاد الاشتراكي العربي في محافظة أسيوط بجانب عملي كرئيس للجامعة . وكان تعاوننا مثالا يحتذي في العمل السياسي . وخلال تلك الزيارات شاهدنا الكثير وتعلمنا الكثير ، ولا أدري ما الذي يعوق تعديل قانون الإدارة المحلية بما يجعله حكما محليا كاملا ، إذ إن المحافظ الكفء يعرف مواطن القوة ومواطن الضعف في محافظته ، ومدى أسلوب تقديم الخدمات ، ومواطن الضعف في محافظته ومدى وأسلوب تقديم الخدمات إلى المواطنين وحاجتهم الفعلية إلى تقديم إحداها على الأخرى ، من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية . أما الوزير المتمركز في القاهرة فلا يمكن أن تتاح له نفس الفرصه للإحاطة بكل هذه الأمور » .

(١٢)

ربما كانت أخطر فقرة في هذا الكتاب هي تلك التي يروى فيها البرلسي موقف كبار رجال الدولة كل في موقعه من أحداث تظاهرات طلاب جامعة الإسكندرية في ١٩٦٨ وفي هذه الفقرات يصرح صاحب المذكرات بعدة حقائق هامة منها موقف النائب العام في ذلك الوقت ، وقصة قوائم الطلاب

المعدة للفصل ، ووقوف واحد من أساتذة الجامعة ضد تقاليد الجامعة باقتراحه تعديل قانونها لتمكين الدولة من فصل الطلاب ، والحقيقة الرابعة تتعلق بدور هيكل فى نقل رأى البرلسى «الوزير الجديد» إلى عبد الناصر ، والخامسة تتعلق بروح عبد الناصر المسئولة الودودة التى كانت تنتظر من البرلسى أن يصارح الرئيس مباشرة برأيه ، والسادسة هى دور عبد الناصر كصمام أمن قوى ضد رعونة بعض معاونيه الذين سرعان مايتحول رأيهم إلى هلاميات . . وليس من سبيل إلى تصوير كل هذه الحقائق إلا بقراءة رواية صاحب المذكرات كاملة ، حيث يقول فى كتابه الصغير القيم : «لم تكد تمضى ثلاثة أسابيع على عملى وزيراً للتعليم العالى ، (والوزير فى نفس الوقت رئيس المجلس الأعلى للجامعات والمتحدث باسمها فى مجلس الوزراء) ، حتى فوجئت بتظاهرة كبيرة تخرج من كلية الهندسة بجامعة الإسكندرية ، ولم يكن تظاهر الطلبة فى عام ١٩٦٨ مستغربا عقب نكسة يونيو عام (١٩٦٧) ، وعقب تظاهرات جامعة القاهرة فى شهر فبراير ١٩٦٨ كما ذكرت ، وإنما أدى تصرف مدير الأمن آنذاك مع المتظاهرين إلى زيادة توتر الموقف واعتصام الطلبة فى كلياتهم بالإسكندرية بل والاحتفاظ برئيس الجامعة معهم عندما ذهب إليهم لتحرى الأمر . حدث ذلك يوم سبت ، وكان الاجتماع الأسبوعى لمجلس الوزراء مساء الأحد ، وقدرت أن علىّ أن أقدم تقريراً إلى المجلس بما حدث . . فقررت السفر إلى الإسكندرية صباح الأحد لاستطلاع الأمر والاجتماع برئيس الجامعة آنذاك " الدكتور حسن بغدادى" ، ومحافظ الإسكندرية الصديق " أحمد كامل " الذى كان محافظا لأسيوط ، وزرت موقع كلية الهندسة وناقشت الموقف بعد اطلاعى على تفصيلاته وعدت فى المساء ، وقدمت تقريرى إلى مجلس الوزراء ، فرأى جمال عبد الناصر بعد الاستماع إلى ماحدث أن تشكل لجنة من الوزراء الجامعيين ومن أمانة الاتحاد الاشتراكى " وكان الأمين العام آنذاك السيد عبد المحسن أبو النور " لبحث الأمر واقتراح الأسلوب الأمثل لعلاج الموقف . كنا آنذاك فى شهر رمضان المبارك ، وكانت اجتماعات اللجنة تبدأ بعد صلاة العشاء وتستمر إلى مابعد منتصف الليل ، وقد فوجئت بما حدث فى هذه اللجنة وبما دار فيها من مناقشات! فقد رأيت النائب العام يحضر الاجتماع ، ورأيت عدة قوائم تتضمن أسماء (المتهمين) بالشيوعية أو بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين وربما غير هؤلاء وهؤلاء . . واقتراح فصلهم من الجامعة . احتفظت بهدوئى ولو أنى قلت لنفسى . . " ماكان أغنانى عن هذا المنصب وقد كنت سعيدا برئاسة جامعة أسيوط . . ؟ " ، ولما جاء دورى فى النقاش أفهمت الحاضرين بهدوء حازم أن وزير التعليم العالى ليس من سلطته فصل أى طالب من الجامعة ، وأن عقاب الطلاب يتأتى عن طريق لجنة التأديب فى الجامعة ، ولهذه اللجنة تشكيلها وسلطاتها . . وكانت المفاجأة الكبرى أن أحد الحاضرين ، وكان أستاذاً جامعيا من قبل اقترح أن يعدل قانون الجامعة بما يسمح بفصل هؤلاء الطلبة!! وكانت المدة التى مضت على تسلمى شئون وزارة التعليم العالى غير كافية لأعرف الرئيس جمال عبد الناصر عن قرب ، كما عرفته فيما بعد ، وحتى أشرح له الأمر ومادار فى اللجنة وما طرح من آراء وعدم موافقتى عليها . وكان اليوم التالى موعداً لاجتماع اللجنة المركزية . . وعند مدخل القاعة قابلنى الأستاذ حسنين هيكل وسألنى عن الحال . . ؟ فأخبرته بأن الحال لا يسر ، وأن بعض أعضاء اللجنة انتهز الفرصة لتسوية حسابات قديمة ، ويريدون فصل بعض الطلاب فصلا تعسفيا ، وأنى لا أقر هذا الأسلوب بأى حال من الأحوال . . فكان أن نقل الأستاذ هيكل هذه الصورة الى الرئيس عبد

الناصر . . وفى صباح اليوم التالى وبينها كنت أحضر اجتماع إحدى اللجان الوزارية بمبنى رئاسة الوزراء . إذا بالرئيس جمال عبد الناصر يطلبنى تليفونيا ويسألنى : "يا أخى لما انت مش موافق على كلام اللجنة مش تقول لى؟ وحدد لى موعداً للقائه فى اليوم التالى ، وفى اجتماعى به ، حكيت وحكيت وابديت استيائى لما حدث فى اجتماعات اللجنة . . فاستمع عبد الناصر بتركيز واهتمام شديدين . . وانتهى الاجتماع دون أن يبدى عبد الناصر سوى ابتسامه تنبيء بتفهم عميق . وفى الاجتماع التالى للجنه لم يحضر النائب العام ، ولم أجد أثراً لقوائم الطلبة واقترح نفس الأستاذ الجامعى عضو اللجنة الذى سبق أن اقترح تعديل قانون الجامعة ، أن يترك أمر هؤلاء الطلبه لمجلس تأديب الجامعة يرى فى شأنهم مايرى؟ ومجلس التأديب بحكم القانون يرأسه نائب رئيس جامعة الإسكندرية المسئول عن الطلاب ، وكان آنذاك الدكتور " أنور سلطان" أستاذ القانون ، ولكنه تنحى عن قبول هذه المهمة . فأسندت رئاسة اللجنة إلى أقدم العمداء وكان الدكتور " محمد لطفى بيومى" ، وبعد التحقيق فى الأمر صدر قرار مجلس التأديب بفصل أحد الطلبه لمدة عامين " وكان زعيم الاعتصام " وفصل طالب آخر لمدة عام دراسى واحد ، وفصل عدد قليل من الطلبه لمدد أقل .

(١٣)

ويجاهر صاحب المذكرات على صفحاتها بانتقاد الحال الذى وصل إليه كل من فرع جامعة القاهرة بالخرطوم الذى أنشيء عام (١٩٥٥) وجامعة بيروت العربية (التى أنشئت ١٩٦٠) (وهذه هى سادس قضية يتناولها بكل الوضوح والصراحة) . . فهذا هو رأى أحد وزراء التعليم العالى السابقين ورؤساء الجامعات الذى لابد لنا أن نقدره ونقدر دوافعه المخلصه إليه يقول الدكتور البرلسى : «وقد أنشيء فرع جامعة القاهرة بالخرطوم خدمة لأشقائنا فى السودان ، والذين كانوا يعانون الكثير من العقبات والمشكلات فى الانتقال إلى مصر لتلقى علومهم الجامعية ، وقد كانت فرص التعليم فى هذا الفرع مقصورة على أبناء السودان وعلى المصريين الذين يعمل أولياء أمورهم فى السودان . وكما يعلم الجميع فقد شوهت ظروف وأخلاقيات وقيم الانفتاح معظم الأهداف الحضارية التى أنشىء من أجلها فرع الخرطوم . . وأصبحت الفوضى هى السائدة فى هذا الفرع الذى استخدم كأحدى وسائل الاحتيال ، حيث يقيد الطلبة المصريون الحاصلون على معدلات ومجاميع ضعيفة فى الثانوية العامة المصرية ، وقد يسافرون للانتظام فى الدراسة أو يكتفون بالتسجيل على الورق فقط ، حتى يتثنى [يقصد : يتسنى وهذا خطأ من الأخطاء النادرة فى هذا الكتاب] لهم التحويل بعد عام واحد إلى جامعة القاهرة . . أيضا تسوءنى بعض الآراء القاصرة التى تنتقص من أهمية إنشاء فرع الخرطوم وتعتبره نوعا من الترف أو التبذير ، أو تعتبره عملا استهدف عبد الناصر من خلاله مد شعبيته وزعامته إلى خارج مصر؟ !؟ وأما الافتراء الثانى فيدحضه أن عبد الناصر الذى انزرع فى قلب ووجدان كل عربى ، لم يكن بحاجة إلى إنشاء ذلك الفرع اللهم إلا فى أوهام المفترين . . أما القول بأنه ضرب من التبذير والترف فيدل على عجز تام فى استيعاب معنى ومضمون الدور الحضارى الرائد ، وأسس التكافل والتكامل فيما بين العرب . . تلك الأسس التى يعود لها الفضل الأول فى استعادة مصر لدورها الرائد والقائد فى الوطن العربى . أما جامعة بيروت العربية فقد أنشئت كما ذكرت فى عام ٦٠/ ١٩٦١ كخطوة استهدفت

بالأساس دعم موقف المسلمين فى لبنان والذين كانوا يفتقرون إلى أبسط أشكال الدعم والمؤازرة، فى وقت كانت المحنة الطائفية فى لبنان تبلغ إحدى ذراها

وقد بُنيت الفكرة بالأساس فى ذهن القائمين على جمعية البر والإحسان اللبنانية ، وكانت مصر هى الداعم الوحيد ممثلا فى جامعة الإسكندرية ، التى ترتبط أكاديميا بجامعة بيروت العربية ، بدءاً بتزويدها بأعضاء هيئة التدريس والمعارين والزائرين الأساتذة ، حتى منح الدرجات العلمية والدبلومات للخريجين ، مروراً باعتماد اللوائح الداخلية واشتراك أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية فى لجان وضع وتصحيح امتحانات بيروت العربية ، وما إلى ذلك من النواحى الفنية والأكاديمية الأخرى .

وكما أفسد الانفتاح تجربة فرع الخرطوم ، فعل مع جامعة بيروت العربية ، وأصبح السواد الأعظم من الطلبة المقيدين فى السنة الأولى بالجامعة من المصريين الذين يقومون بالتحويل إلى الجامعات المصرية بعد سنة دراسية . . . وقد وصلت كثافة أعداد المصريين إلى درجة أنه عندما كانت ظروف الحرب الأهلية تحول دون سفرهم لأداء امتحانات السنة الأولى ببيروت ، فإنهم كانوا يؤدونها فى جامعة الإسكندرية التى كانت بالكاد تستوعبهم . وأصبح الإنجاز مجرد تجارة رابحة ، وسبيلا للتحايل على قوانين الجامعات ، ومصدرا رئيسيا من مصادر التكدس الطلابى» .

(١٤)

وفى موضع سابق من مذكراته يبدى البرلسى قدراً كبيراً من التحفظ على الجامعة الأمريكية فى القاهرة حسبما رآها بنفسه فترة توليه وزارة التعليم العالى ، ومع هذا فإنه يغلف هذا الرأى بأكبر قدر من الدبلوماسية ، وذلك حيث يقول :- «وكانت علاقتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت تحت خط الصفر ، وكانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة تحت الحراسة ، ورأيت بنفسى ما لم أكن أعلمه أو أتصوره من شئون تلك الجامعة ، ومنها على سبيل المثال مستوى الأساتذة بها ، فلم يكونوا كلهم من الأساتذة الاكاديميين كما تشترط الاتفاقية الخاصة بإنشاء تلك الجامعة ، كما لم يكن عملهم الوحيد هو التدريس بالجامعة فيما أظن . . فهل تغير ذلك الآن ! . . أرجو ذلك» ، وهذه على سبيل العدّ هى سابع القضايا التى أثارها الدكتور البرلسى فى كتابه الصغير القيم .

(١٥)

وينتهز الدكتور عبد الوهاب البرلسى فرصة حديثه عن جامعة القدس المفتوحة وعمله مستشاراً لها فنائباً لرئيسها ليجاهر برأيه فى التعليم المفتوح فى مصر وهى ثامن قضية لايبخل فيها علينا برأيه الواضح والصارم ويقول : «إن ما يجب أن يعيه الجميع هو أن الجامعة المفتوحة ليست فكرة لحل مشكلة الثانوية العامة وضعف المجاميع والمعدلات كما يعتقد البعض ، فذلك المفهوم يجب أن يُصحح ويستقيم قبل أن تشوه الفكرة التى شرُع فى تنفيذها فى مصر . أما الهدف من إنشاء الجامعة فهو تمكين من فاتهم فرصة إكمال التعليم من العودة لمواصلة ما فاتهم ، مع مراعاة ظروفهم التى تختلف بالتأكيد عن ظروف الطلبه النظاميين . وعلى ذلك فمن زيارتى للجامعة المفتوحة فى بريطانيا ، وجدت أن قانون الجامعة المفتوحة

كان يحدد ٢١ عاما كحد أدنى للانتساب إليهـا ، أما الكثافة الفعلية فكانت تتراوح أعمارهم بين ٣٠ إلى ٥٠ سنة . والطالب في الجامعة المفتوحة له أن يحدد ما إذا كان يريد التسجيل سنة أو سنتين لمجرد التزود بـالعلـوم والمعلـومـات في مجال عملـه أو اختصـاصـه . . أو الاستمـرار حتى الحصول على درجة البكالوريوس ، وربما الماجستير والدكتوراه . . مع مراعـاة أن الطالب في الجامعة المفتوحة قد يحتاج إلى ضعف عدد السنوات التي يحتاجها الطالب النظامي الذي لايتحمل سوى مسئولية التعليم . . كذلك فإن تجربة بريطانيا باعتبارها هي الأساس في كل التجارب اللاحقة ، قامت على تقسيم البلاد إلى عدة مناطق تعليمية " ١٣ في بـريطـانيا " ، ولكل منطقـة كـافة الإمكـانـات اللازمـة لإنجـاح التجربـة في حدودها ، حيث لا معنى في أن تقام الجامعة في مقاطعة أو محافظة ليقطع لها الطلاب عشرات أو مئات الأميال للانتساب إليها ، وإلا انعدمت إحدى أهم ميزات تخفيف الأعباء على المنتسبين ، كما أن الجامعة ترسل لكـل طالب كافـة الكتب والدروس المقـررة ، وتدلـه على " مرشـد " قريب من سكنـه ، وهو شخص حاصل على درجة الماجستير ، ومهمتـه شرح الدروس المستعصيـة على الطالب ، عـلاوة على مهمته في تصحيح الواجبات والتماريـن للطلبه المقيمين في نطاق مسئـوليته الجغـرافية ، وذلك بـالطبع بخلاف حضور الطالب في أوقات معينة إلى الكليات لاستخدام المعامل العلمية التي يتولى القائمون على شئون الجامعة المفتوحة استئجارها من الجامعة . بذلك نجـد أن الأمور كلهـا ميسـرة من أجل هدف واحد هـو إتاحة فـرصة التعليم للجميع ممن فاتتهـم الفرصة كل حسب ظـروفه ، ولذلك نجـد أنه في الوقت الـذي تتراوح فيه أعـداد الطلاب في أيـة جامعة بـريطانيـة مابين ستـة إلى عشرة آلاف طالب في الجامعة الـواحدة بكل كليـاتها ، فإن المنتسبين إلى الجامعـة المفتـوحـة هنـاك قـد بلغ مـائة ألف حسب إحصاءات ٨٨ ـ ١٩٨٩ ، وهو عدد قد يبدو كبيرا جدا ولكـن ماهو الحال إذا عرفنا أن الجامعة المفتوحة في تـايلانـد تضم نصف مليون منتسب؟ . أمـا الجامعـة الأهلية والتي يخلط البعض أحيـاناً بينهـا وبين الجامعـة المفتـوحة ، فما هي إلا مشروع استثماري قـد يكـون جيـداً ، ولكن الهدف الأساسي منـه هـو الكسب ، وربما كانت هناك أسباب أخرى إضافية مثل الحال في الجامعة الأمريكية التي تعمل على نقل ونشر قيم وثقافات أمريكية ، وإلى تمرير أهداف ومرام سياسية بعينهما ، وإلى ممارسة أدوار أخرى . . إضافة بالطبع إلى هدف الربح والذي يأتي نتيجة المصروفات السنوية الباهظة التي تعد بالآلاف للطالب الواحـد ، والغريب حقا أن تجد الجامعـة الأمريكية في مصر مثـلا ، كما تقوم علاوة على مـاقات بجمع التبرعات ، والمدهش أن الاستجابة إلى ذلك عالية وسريعة جداً وبمبالغ كبيرة .

(١٦)

وأستطيع أن أقول إن هذا الكتاب خلا تماما من الأخطـاء التاريخية التي يكون مرجعها إلى الاعتماد على الذاكرة دون الوثائق ، اللهم إلا ذلك الخطأ الوحيد في ص ١٠٨ حين يتحدث الدكتور عبد الوهاب البرلسي عن استقباله وهـو رئيس لجامعة الكويت في ١٩٧٤ لزملائه رؤسـاء الجامعات المصرية (وعلى رأسهم الدكتور محمد مرسى أحمد رئيس جامعة القاهـرة) فلم يكن الدكتور مرسى وقتها رئيساً لجامعة القاهرة وإنما كـان قد تولى وزارة التعليم العالى خلفا للبرلسي نفسه ثم تـركها منذ ١٩٧٢ وأغلب الظن أنه حضر اجتماع رؤسـاء الجامعات بـاعتباره رئيسا لاتحاد الجامعـات العربيـة كلها وهـو المنصب الذى شغله بعد خروجـه من الوزارة لأنه لم يعد إلى رئاسـة جامعـة القاهـرة بعد ما خلف البرلسي في منصب الـوزارة فقد كان قد تجاوز الستين .



الفصل الحادى عشر

فى الأمن والسياسة

مذكرات اللواء حسن أبو باشا

(١)

اللواء حسن أبو باشا أشهر من نار على علم فى الكفاءة والخبرة الطويلة ، وحين أتيح له أن يترك وزارة الداخلية تولى وزارة الحكم المحلى ، وحين ترك الأضواء لم يلبث أن عاد إليها فى ظروف صعبة وقاسية على النفوس البشرية كلها حين قدر له أن يتعرض لحادث اغتيال مُروّع ولكنه عاد إلى الحياة وكانت عودته دليلاً ناصعاً (كما قال الأستاذ خالد محمد خالد) على أن مصاير الناس جميعاً عند مليك مقتدر وإن الذين يخرجونه من الحساب يخطئون الحساب .

وحين يتأمل المرء حياة مؤلف هذه المذكرات عند اختياره وزيراً وعند تعرضه للاغتيال وقبل هذين الموقفين طيلة حياته الوظيفية فى سلك الشرطة فإنه يهيأ إليه أن الأقدار كانت تتحالف مع حسن أبو باشا لتقدمه لنا فى الموضع الذى اجتهد البشر أن يبعدوه عنه .

وقد نشر المؤلف فى المصور مذكراته وجمعتها دار الهلال فى كتاب قيم تحت عنوان «فى الأمن والسياسة . . مذكرات حسن أبوباشا» وكتب الأستاذ خالد محمد خالد بأسلوبه الكلاسيكى فى تقديمه لهذه المذكرات وصفاً موجزاً لإصابات اللواء حسن أبو باشا ومضاعفاتها إثر عملية الاغتيال وكان مما كتب : «إذ كيف ينجو من انفجار الرصاص المقذوف فى عظمة فخذه اليمنى الرئيسية . فأحالتها إلى مزق ونثارات . . وفتتها إلى أربع وثلاثين قطعة !!! ثم استقرت بقاياه فى عظام الحوض . . ثم جاء دور المضاعفات ؛ فإذا جلطات كثيرة تغلق الرئتين . . ويهوى ضغط الدم إلى درجة الاحتضار . . ثم تقف الكليتان عن العمل تماماً لمدة شهر . . ويتبعهما فى التوقف الكبد . . ثم يفقد الإبصار شهراً كاملاً . . ويفقد الذاكرة خمسة عشر يوماً . . ويستدعى الأطباء المشرفون على علاجه فى يأس . . يستدعون أولاده من القاهرة ثلاث مرات لتوديعه ؛ فقد انطفأ كل أمل لهم فى الشفاء . . !!»

(٢)

يمكن للمرء [بل لكل قارىء للمذكرات] أن يدرك فى غير عناء أن صاحب هذه المذكرات يريد أن

يقول لنا من خلالها إن الديمقراطية هى صمام الأمن الوحيد فى مجابهة الأزمات والدعاوى المتصاعدة والآراء غير السوية ، فاللواء حسن أبو باشا ليس على طول الخط ضد [من] هم ضد النظام العام ، ولكن اللواء حسن أبو باشا بنظرة أعمق ضد [ما] هو ضد النظام كالسوس الذى قد ينخر فيه . أو من سوء التقدير ، أو من المباهاة التى لا جدوى من ورائها ، أو من التعصب للرأى الواحد ، أو من الفرح بتقدير أولى الأمر للأمور واستحواذهم على الصواب فى الحكم على تقديرات الآخرين بالخطأ . . ومع أن المؤلف لم يبلور أفكاره فى هذا الكتاب على هذا النحو الذى قدمته فى هذه الفقرة إلا أنى أعتقد أنه سيكون سعيداً لو قدر لهذا الفصل أن يطالعه ، وسيقول ساعتها نعم هذا هو ما أردت بالفعل أن أصوره فى مذكراتى من أنى لم أكن ضد [من] هم ضد النظام ولكنى كنت ضد [ما] هو ضد النظام .

(٣)

وعلى الرغم من أن صاحب هذه المذكرات كان من أبرز الضباط الذين يمارسون الكتابة يوماً بعد يوم بحكم وظيفته القائمة على تقدير الموقف ، ثم إجادة التعبير عن هذا التقدير ، وبحكم أن مجال عمله كان نقد الأفكار وتداعياتها المرتقبة والقائمة والمحتملة بل والبعيدة ، على الرغم من هذا فإن المؤلف لم يُقدم على كتابة مذكراته إلا بعد تعرضه لحادث الاغتيال الشهير ، واعتقد فيما يقترب إلى اليقين أن الأستاذ مكرم محمد أحمد رئيس دار الهلال قد بذل جهداً كبيراً حتى أقنع هذا الرجل أن يكتب هذه المذكرات ، ولعل هذا ما دفع اللواء حسن أبو باشا نفسه أن يكتب فى أول سطر من هذه المذكرات ما يؤكد هذا المعنى حين يقول : «ترددت لفترة طويلة فى حقيقة الأمر قبل أن أبدأ فى خوض هذه التجربة . وأعنى بها إخراج هذه المذكرات إلى حيز الوجود ، فقد اعتدت أن أعمل دائماً فى صمت ولم يرد على خاطرى فى يوم من الأيام أن أقوم بمثل هذا العمل ، ولكن كثيراً من الأصدقاء على اختلاف مواقعهم ألحوا أن أتخلى عن هذا التردد وأن أكتب شهادتى للتاريخ ، وكانت وجهات النظر التى ساقوها أنه التزام معنوى بل التزام وطنى أن يتقدم للشهادة مَنْ كان له دور عام ، خاصة من عايش أحداثاً بعينها ولها أهميتها التاريخية ، وستكون دائماً من المنعطفات التى يقف أمامها المؤرخ بالتمحيص والاستقصاء والتحليل ، ولا سبيل أمام المؤرخ لجمع مادته إلا وثائق هذه الأحداث وشهادات مَنْ عايشوها ووقفوا على وقائعها ، لكى يأتى التدوين فى النهاية محيطاً بكل الجذور والزوايا المحددة للأبعاد الحقيقية لكل حدث ، بعيداً عن الظواهر التى يمكن أن تكون متأثرة بهوى أو ميل أو مصلحة ، وكلما تحقق ذلك . تحقق عمق الصورة ، وتأكدت ملامحها لكى تظهر الحقائق فى النهاية غير قابلة للتشويه أو التأويل .

ومع قوة هذه الحجة وسلاسة منطقها فقد ظل التردد يصاحبنى والإحجام عن خوض التجربة يحول بينى وبين مجرد التفكير فى أن أبدأ المحاولة ، وفى حقيقة الأمر ، لقد كان وراء هذا التردد والإحجام أسباب كثيرة :

أولها : إشفاق على النفس من الجهد الشاق الذى تفرضه التجربة .

وثانيهـا : أنني أرفض أن أكتب مذكرات يكون محورها شخصاً بذاته .

وثالثهـا : أنني أعرف مقدماً الأشواك التي سأسير عليها والتي تحيط بمثل هذا العمل وتضاعف من صعوبته وحساسيته » .

وهكذا يمضي بنا صاحب هذه المذكرات ليؤكد [ص ١٢ وما بعدها] أن هذه المذكرات ستخرج للقارىء بعيدة عن السيرة الشخصية ومركزة على «دلالات هـامة لأحداث تاريخية لها أهميتها في الماضي ويمكن أن يمتد تأثيرها إلى المستقبل» ومع هذا فإن اللواء حسن أبـو باشا يرى [ص ١٤] أنه يبرىء بهذه المذكرات ذمته أمام كل مـواطن على أرض مصر ويتضح لنا عند هذا الحد مدى فهم هـذا الرجل لوقائع التاريخ حين يقول : «فقد أثبتت حقائق التاريخ أن الأحداث الهامة في تاريخ الشعوب لا تأتي من فراغ ، وإنما تسبقها دائماً مقـدمات يطول مـداها أو يقصر ، ويتوقـف على عمق تفاعلاتها أبعـاد الحدث ومدى تأثيره الفـوري أو المستقبلي ، ويخطىء من يظن أن مثل تلك الأحـداث تقع بصورة عـارضة بعيـدة عن تـراكمات سابقـة ، كما أنها بدورهـا يمكن أن تمثل مقدمـات لتطـورات مستقبلية ، يتـوقف مداهـا هي الأخرى على مقدرة استيعـاب مغزى ما سبقها من أحداث ومعالجة أسبـابها . فتلك هي حكمة التاريخ الذي تتـوالى مراحله في تداخل حتمي ، لتـؤثر كل مرحلة سلبـاً أو إيجاباً فيما سيتلوها من مـراحل بقدر القدرة على استيعاب تلك السلبيات » .

(٤)

وفضـلاً عن هذا فإن صاحب هذه المذكرات رغم ابتعاده عن المواقع التنفيذية إلا أنه لايزال يُعلي من قدر عامل الأمن القـومي ، وهو يصرح أنه ابتعد عن أسرار تتعلق بالأمن القـومي لا يجوز له أن يتناولها على وجه الإطـلاق ، وهو لا يجد حـرجاً في أن يعترف بهذا ، بـل هو يجاهر بهذا الاعتراف ويؤكـد هذا المعنى بل ويردف بالقول إنه يعرض رؤيته الشخصية ليس إلا . . «وإذا كان البعض من الكتاب - وهم جميعاً موضع التقدير والاعتزاز - قد تناول هذه الأحداث في مذكرات أو كتب نشرت لهم ، فقد تجردتُ تماماً من أي قـراءة لي حول هذه الموضـوعات ، لكي يأتي ما أتنـاوله عنها من دقـائق وتفصيلات معبراً تماماً عن تقديـري الشخصي لهذه الموضوعات ، ولعل هذا التفسير يتفق إلى حد كبير مع مقـولة للراحل الكريم الدكتور طه حسين وردت في كتابه المعنون «مستقبـل الثقافة في مصر» أشار فيها إلى أنه : «عندما يبحث الباحث في أي مـوضوع أدبي ، يجب عليه أن يتجـرد من أي اطلاعات له ويـدخل إلى الموضوع بفكره الخاص غير متأثر بأي آراء أو كتابات عن الموضـوع نفسه» ، وأعتقد أن المنهج نفسه يمكن الأخذ به في بحث وتحليـــل القضايـا السياسية الهامـة ، وتبقى ملاحظة أخيرة ، ذلك أننـا عندما نسـعى في الاستقصـاء إلى العـــودة للوراء بحثاً عن الجـــذور ، فقـد نستشهد ببعض ما كتب حـــول نقاط بعينها لمؤلفـــين آخرين كتبوا عن الموضـــوع نفســـه ، ولكـن كل ذلك يتم في أضيق نطاق ممكن » .

ويختتم صاحب هـذه المذكرات مقـدمته التي تعتبر من خير المقـدمات التي كتبت لكتب المذكـرات السياسيـة على وجه الإطلاق ملخصـاً هدفه مـن المذكرات على المستوى الشخصي ، وهـو هنا يصل إلى

أروع درجات التعبير والفكر حين يختلط تجرده بذاته وتختلط ذاته بالتجرد فيقول : «تلك هي محاور شهادتي والهدف منها ، وأحسب أن دواعي التجرد فيها أوسع من نوازع الانحياز إلى هذا الرأي أو ذاك أو هذه المجموعة أو تلك ، فأنا أكتبها وقد تجاوزت بحمد الله الخامسة والستين من عمري ، وبعد أن انتهيت من أداء رسالتي العامة ، ولا مطمع لي الآن . إلا ذلك الشعور بالسعادة الذي يستشعره الشاهد عندما يقرأ في عيون سامعيه «لقد كان الرجل شاهد صدق» ، وهذا ما أسعى إليه ، ويعمق من التزامي بالحقيقة ، والحقيقة وحدها بقدر ما تطيق القدرة على التركيز والتشخيص والتحليل ، وما توفيقي إلا بالله» .

(٥)

أما المذكرات نفسها فقد قسمها المؤلف إلى ثلاثة فصول الفصل الأول عن أحداث يناير ١٩٧٧ والثاني عن مؤامرة أكتوبر ١٩٨١ والفصل الثالث عن تجربته كوزير للداخلية وللحكم المحلي وكعضو في مجلس الوزراء وكعضو بارز بين كبار رجال الدولة .

على أن أهم ما يميز هذا الكتاب هو روح البحث الذي تدفعه إلى أن يُثبت كل ما يقول بالدليل وأن يتطرق من الفكرة إلى الفكرة المنطقية التي تستتبعها ولا يقفز أبداً إلى أية استنتاجات ، ويحرص المؤلف على أن يقارن بين البدائل أو النتائج المختلفة بالنسبة المئوية ، ولا أريد أن أفيض في الثناء على المؤلف في هذا الصدد فإن كتابه في حد ذاته مفخرة لكل ضابط شرطة من هذه الزاوية .

إنما أحب أن أشير إلى أن المؤلف قد أكثر من الإشارة إلى عدد محدود من المصادر التي تناولت التاريخ المصري المعاصر ، وليس في هذا ما يُؤخذ عليه فيكفي أنه اعتمد على مذكرات الدكتور هيكل باشا وعلى كتاب طارق البشري المهم في تطور الحركة السياسية المصرية ، وقد كانت نفسي تسول لي أن انتقد المؤلف في أنه نقل فقرة من كتاب لعبد الرحمن الرافعي فلم ينقلها عنه مباشرة وإنما نقلها عن طارق البشري [ص ٢٠٧] ، فذلك أمر لا يتقبله الأكاديميون الذين أشرف بالانتماء إليهم ، خاصة أن مؤلفات عبد الرحمن الرافعي ليست عسيرة ولا بعيدة التناول ، ولكني في الواقع وجدتني أتراجع عن أن انتقده في هذا المجال لا لسبب إلا لأنها مذكرات وليست رسالة للدكتوراه أو الماجستير ، بيد أني راجعت نفسي مرة ثانية لأعرف السبب الذي دفعني للتحامل على المؤلف فوجدت أن هذا السبب كان هو الجو العلمي الذي فرضه المؤلف علينا وعلى نفسه في مؤلفه القيم ، ولابد أن أذكر هنا أيضاً أن اللواء حسن أبو باشا طالعنا بآراء للاستاذ محمد زكي عبد القادر نشرها في يناير ١٩٥٠ في الأهرام ، ويبدو أن هذه الآراء كانت في ذاكرته منذ كان ضابطاً شاباً ، فرجع إلى الصحف ونقلها لنا على هذا النحو الذي تطالعه [في ص ٢٠٦] كذلك فقد استعان مؤلف المذكرات بآراء الأمام الأكبر فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق في الرد على الفريضة الغائبة وبكتاب المستشار محمد سعيد العشماوي معالم الإسلام ، وعلى صعيد ثالث فإن اللواء حسن أبو باشا يسجل بكل فخر الشهادة التي شهد له بها الكاتب العظيم نجيب محفوظ عقب انتخابات ١٩٨٤ ويوردها بنصها كما كتبها نجيب محفوظ في أكتوبر ١٩٨٣ حيث ختمها بقوله : «واليوم يقوم على رأس الوزارة رجل واسع الإدراك ، نبيل المقاصد ،

عامر القلب ، يحب الوطن والديمقراطية وحقوق الإنسان ، وقد وعد وتعهد ، ثم صدق الوعد والتعهد ، وأول الغيث قطرة ثم ينهمر ». كما يورد شهادة المغفور له الشيخ أحمد حسن الباقورى فى ١٩٨٤ وعلى مدى صفحة [١٥٦ وما بعدها] يورد لنا المؤلف آراء قيمة لعدد من الصحفيين من مختلف الاتجاهات . ومنهم الأساتذة مصطفى أمين ومصطفى شردى وفيليب جلاب وجريدة الأهالى .

كذلك فقد كان صاحب المذكرات حريصاً على أن يُضمن كتابه (صفحة ١٨٩ وما بعدها) نص الحوار الذى دار بينه وبين الاستاذ فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد والذى نشرته المصور فى سبتمبر ١٩٨٣ وتصل الأمانة باللواء حسن أبو باشا إلى حد أنه لا يكتفى بنشر الحوار كما نشرته مجلة المصور . بل يورد أيضاً نص خطاب من الاستاذ فؤاد سراج الدين إلى الأستاذ مكرم محمد أحمد متضمناً بعض الملاحظات على الرد الذى نشرته المجلة .

وعلى مدى الصفحات ٢٤٢ - ٢٤٤ ينقل لنا اللواء حسن أبو باشا تعليقات الصحافة العربية والأجنبية حول نتائج انتخابات ١٩٨٤ وإشادتها بدور الشرطة فى إدارة هذه المعركة .

(٦)

وأظن أن الأوان قد آن لنقرأ معاً كثيراً من فقرات هذا الكتاب القيم ، فى الفصل الأول يتحدث المؤلف عن أحداث يناير ١٩٧٧ وينحاز المؤلف إلى الرأى القائل بأن الرئيس السادات كان مخطئاً فى وصفها بأنها انتفاضة حرامية ، ويستعرض حسن أبو باشا آراء بعض الكتاب فى أحداث يناير ١٩٧٧ ولكنه سرعان ما ينتقل بنا إلى جوانب أهم فى هذه المسألة حين يُقدم خلاصة فكره عن هذه الأحداث وما سبقها فمثلاً يتعمق المؤلف دراسة موقف الماركسيين من ثورة يوليو ، ويقف عند أحداث ١٩٦٨ وينهى إلينا ما توصل إليه فى ذلك الوقت فيقول : «وكنت فى ذلك الوقت أشغل موقعاً فى جهاز أمن الدولة يدخل ضمن مسئولياته بحث خلفيات مثل هذه الأمور التى تتصل بأمن الدولة ، وكان من المفاجآت التى لفتت النظر أن كثيراً من العناصر الماركسية هى التى كان لها الدور القيادى فى تفجير الموقف الطلابى على النحو الذى سارت عليه الأمور فى تلك التظاهرات ، وأذكر أن من بين أهم الاستخلاصات التى برزت أمامى وأكدت عليها فى تقريرى النهائى عن أبعاد هذه التظاهرات ، أن الزعامات التى قادتها استهدفت من بين ما استهدفته من قيادة هذه التظاهرات ، كسر حاجز الخوف بين جموع الطلاب من مثل هذه التحركات الجماعية التى كانت الأولى من نوعها تقريباً ، إذا استثنينا تلك الإضرابات العمالية التى حدثت فى بداية الثورة بمنطقة كفر الدوار وأعدم فيهما اثنان من العمال الماركسيين ، وكان لافتاً للنظر أيضاً أن غالبية هذه العناصر الماركسية كانت منخرطة فى منظمة الشباب والتنظيم الطليعى السرى الذى تشكل فى مرحلة الستينيات كجناح كادرى عقائدى لتنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى » .

ثم يذكر لنا المؤلف أن التنظيم الطليعى ومنظمة الشباب فى أحداث ١٩٧١ «كانا أعجز من أن يشكلا أى خطورة على المستوى الجماهيرى العام فى تلك اللحظات الحرجة التى بدأت بالقبض على مجموعة القيادات السياسية ومعهم عدد من قيادات الاتحاد الاشتراكى وتنظيمه الطليعى السرى» .

وهنا يروى المؤلف ما اعتراه هو وزملاءه من دهشة حين طالعوا وثائق التنظيم الطليعى التى وقعت فى أيديهم ، وكأنه ينبئنا فى سلاسة ونعومة وصمت عن تميزه عمن سبقوه من ضباط الشرطة الوزراء . وذلك حيث يقول : «ومن المفارقات أنه بعد ضبط كثير من المستندات المتعلقة بالتنظيم الطليعى لدى بعض العناصر التى تم ضبطها خلال تلك الفترة ، أن من بين أعضاء هذا التنظيم كثيراً من العناصر السياسية المرموقة التى لمعت فى عصر الرئيس الراحل السادات ، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر أسماء المرحومين ممدوح سالم وفؤاد محيى الدين رئيسى الوزراء السابقين والسيد نبوى إسماعيل وزير الداخلية الأسبق ، ومجموعة محدودة من ضباط الشرطة ، أذكر أنها كانت موضع دهشة بيننا فى جهاز أمن الدولة ، فلم نكن نتصور أن التنظيم الطليعى – وهو بمثابة نواة حزبية كادرية – يمكن أن يمتد إلى جهاز الأمن الذى يأتى فى مقدمة تقاليده أنه جهاز قومى يحمى الشرعية ويؤكد سيادة القانون ولا ينخرط فى أعمال سياسية أو حزبية» .

(٧)

وعلى مدى صفحات طويلة بعد هذا يروى لنا أبو باشا قصة اعتصام الطلاب الماركسيين فى ميدان التحرير فى منتصف عام ١٩٧٢ وما دار من مناقشات بينه (كنائب لمدير مباحث أمن الدولة) وبين المدير اللواء السيد فهمى (وزير الداخلية بعد ذلك) ، وما أشار به من ضرورة التعامل الذكى مع هؤلاء الطلاب ، ويخلص المؤلف إلى أن يقرر أن القدرة الحركية للعناصر الماركسية فى المجال الطلابى كانت تتجاوز بكثير قدرة الاتحاد الاشتراكى .

وسرعان ما يتناول المؤلف دور المحافظ السابق محمد عثمان إسماعيل من خلال الاتحاد الاشتراكى فى ظهور الجماعات الإسلامية فى المجال الطلابى ويروى حسن أبو باشا فيقول : «ولقد ركزت أمانة تنظيم الاتحاد الاشتراكى بعد ذلك على دعم تلك الجماعات الإسلامية التى بدأ يتوالى إنشاؤها فى الكليات الجامعية المختلفة ، بجميع الإمكانات والأساليب ، بل كانت تدفعها إلى الصدام مع العناصر الماركسية لدى أى مناسبة يتاح لها فيها أن تختلق مثل هذا الصدام ، وأذكر أن أحد قيادات أمانة التنظيم اتصل ذات يوم تليفونياً بمدير مباحث أمن الدولة المرحوم اللواء سيد فهمى وطلب منه المساعدة فى تدبير أكبر عدد من سيارات الإسعاف لتكون جاهزة للتحرك السريع إلى جامعة القاهرة ، وكانت الإخطارات قد أشارت إلى أن ثمة تجمعات طلابية فى هذه الجامعة فى صورة تظاهرات داخل الحرم الجامعى . وعندما استفسر مدير الجهاز من تلك القيادة عن السبب فى طلب إعداد هذا العدد الكبير من سيارات الإسعاف ، كانت الإجابة أنها ستنقل الجرحى من الشيوعيين الذين ستسيل دماؤهم (على حد قوله) بعد أن يتصدى لهم أعضاء الجماعات الإسلامية . وكم كان مضمون هذا الاتصال التليفونى مدعاة للتهكم بيننا فى جهاز أمن الدولة ، وإن كان قد أعاد إلى الأذهان تلك الصدامات التى كانت تحدث فى الجامعات قبل ثورة يوليو بين الطلاب الوفديين وبين الطلاب الإخوان ، والتى وصلت فى أوقات متعددة إلى استخدام العصى والأسلحة البيضاء ، بل والقنابل فى بعض الأحيان ، وكان يتفوق فيها فى

الأغلب ذلك الطرف الذى كان يجيد استخدام القنابل والأسلحة وهو طرف الإخوان بطبيعة الحال ، ومع ذلك فإن التوقع الذى افترضته أمانة التنظيم بالاتحاد الاشتراكى عن نتائج ذلك الصدام بين العناصر الماركسية وبين أعضاء الجماعات الإسلامية لم يسفر عن أى إصابات وانتهت المسألة بسلام».

ويعود صاحب هذه المذكرات ليؤكد لنا أن التنظيمات الماركسية السرية قد أعادت تشكيلاتها السرية كما كانت وبمسمياتها نفسها [ص ٣١] وحين يتناول المؤلف الحديث عن إنشاء الأحزاب الثلاثة لا يفوته أن ينتقد وجود اليسار فى داخل أحد الأحزاب الثلاثة وخارج التنظيمات كلها فيعقب بالقول : «ولكن الذى يعنينا هنا أن أحد الأحزاب الثلاثة التى تولدت عن المنابر الثلاثة التى كانت قائمة ، هو حزب التجمع الوحدوى التقدمى ، وكان منذ البداية يضم فى أكثريته التيار الماركسى متحالفاً معه جناح من التيار الناصرى ، والظاهرة الهامة التى تلفت النظر أنه مع تشكيل حزب شرعى يضم التيار الماركسى ، فإن التنظيمات السرية لهذا التيار التى تعمل خارج إطار الشرعية ظلت قائمة كما هى ، بل إن كثيراً من عناصر هذه التنظيمات انضموا إلى عضوية الحزب مع استمرارهم فى الوقت نفسه كأعضاء فى تلك التنظيمات السرية».

(٨)

وفى بداية فصل فرعى جديد يحدثنا المؤلف عن دوره المبكر عقب هزيمة ١٩٦٧ فى كتابة تقرير عُرض على عبد الناصر يلفت نظر الدولة إلى أهمية الاهتمام بالأحوال المعيشية للمواطنين لتحقيق درجة مناسبة من التوازن النفسى لهم ، ويؤكد اللواء حسن أبو باشا أن عبد الناصر قد أخذ بالتقرير . وكافأهم عليه ، ويعلن حسن أبو باشا فى سعادة أن تظاهرات ٦٨ قد خلت من أى شعارات تنتقد الجانب المعيشى ، وهو بهذا يؤكد أهمية العامل الاقتصادى فى التمهيد لأحداث ١٩٧٧ ويعدد اللواء حسن أبو باشا على مدى صفحات ليست بالقليلة عوامل الإحباط والإثارة فى ١٩٧٧ ، وانتشار ظاهرة أغنياء الحرب ، وعوامل ارتفاع الأسعار . . إلخ)

ويروى صاحب المذكرات أن أحداث يناير ١٩٧٧ لم تكن مفاجأة لجهاز أمن الدولة الذى أعد مذكرة شاملة فى ٢٧/ ١٢/ ١٩٧٦ وهو يروى فيقول : «أعدت مذكرة شاملة فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٦ بتفصيلات هذا الموضوع من حيث التخطيط لتفجير الموقف والمنطلقات التى ستحدد ساعة الصفر للتنفيذ وانتهت الدراسة إلى أهمية إجهاض هذا المخطط فى وقت مبكر ، وفيما يتصل بالمسئولية الأمنية اقترح ضبط ٦٧ شخصاً من القيادات المسئولة فى ذلك التنظيم السرى والضالعين فى تدبير هذا المخطط على مستوى الجمهورية وتقديمهم إلى النيابة العامة ، وأرسلت تلك الدراسة بهذه المقترحات إلى وزير الداخلية ، وكان المرحوم اللواء سيد فهمى فى ذلك الوقت . وبعد حوالى أربعة أيام أعيدت المذكرة من مكتب وزير الداخلية دون التأشير عليها بأى رأى سواء من حيث الموافقة على ماورد بها من اقتراحات أمنية ، أو ما يشير إلى أن منطلقات ذلك التخطيط فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة لن تشمل أى قرارات تمس الجانب المعيشى للمواطنين . ونظراً لما كان واضحاً تماماً من خطورة هذا التخطيط فى ظل

تفاعلات سلبية كثيرة تم رصدها ، فقد أعيدت الاتصال تليفونياً بوزير الداخلية وناقشته ثانية فى مضمون هذه الدراسة وأهمية اتخاذ قرار بشأن ما ورد بها من مقترحات واتفق على إعادة الدراسة ثانية إليه لدراستها» .

«ومضى بعد ذلك يومان وأعيدت المذكرة ثانياً من مكتب وزير الداخلية مؤشرا عليها بتلك العبارة «التوجيه هو عدم ضبط شيوعيين فى هذه المرحلة ، ويكتفى بالمتابعة » ، ثم فهمت بعد ذلك بوقت قليل أن الموضوع عُرض على رئيس الوزراء وأن مرجع هذا التوجيه أنه كانت تتم فى ذلك الوقت عملية مراجعة لجدولة الديون مع الاتحاد السوفيتى ، وأذكر أننى علقت فى ذلك الوقت بما معناه : وما علاقة ذلك بأشخاص مصريين يديرون للخروج على القانون وأعترف أن التبرير لم يكن مقنعاً لى» .

وهكذا يتضح لنا بجلاء شديد أن العوامل التى تتحكم فى صاحب القرار فى مصر لم تكن بالسهولة التى نتصورها اليوم فهؤلاء ثلاثة : وزير داخلية سابق : ممدوح سالم رئيس الوزارة ، ووزير حالى : سيد فهمى ، ووزير لاحق : اللواء حسن أبو باشا مدير أمن الدولة لا ينقصهم الحس الأمنى بالطبع ولكن القرار يصدر على غير ما يعتقدون لأسباب أخرى .

ويقول صاحب الذكريات بعد قليل : « لم يكن أمامنا بعد هذا القرار ، إلا الاستمرار فى عمليات المتابعة الأمنية العادية ، ولكننى انتهزت فرصة حديث صحفى معى أجراه أحد المحررين بجريدة «الأهرام» فى الأسبوع الأول من شهر يناير ١٩٧٧ وتعمدت أن أشير فيه إلى أن أجهزة الأمن على علم بما يدبره البعض للإخلال باستقرار الجبهة الداخلية ، استثماراً لبعض المشكلات التى تعانى منها الجماهير ، وكان فى خلفية تفكيرى فى تلك اللحظة ذلك المخطط الذى يدبره ذلك التنظيم السرى ، فى محاولة إلى دفع قياداته وغيره من جبهات أخرى تعمل خارج إطار الشرعية والقانون للتراجع عن أى محاولات تدبر للإخلال بالاستقرار العام » .

«ثم تأتى المفارقة الأخيرة فى ذلك الوقت ، متمثلة فى بعض البيانات التى نشرتها الصحف قبل بداية الأحداث بأيام قلائل والتى أعطت مؤشرات بأن قرارات تتصل بالسيطرة على الأسعار ستصدر خلال أيام قلائل ، بما أوحى ثانياً إلى الجماهير بأن الموضوع بأكمله تحت السيطرة الكاملة للحكومة فعلاً . ولكن الحقيقة كانت غير ذلك تماماً ، فقد كانت القرارات قد أعدت على وجه اليقين ، وكان التفكير كيف تصدر ، ويبدو أنه انتهى أخيراً لكى يتم ذلك بأسلوب الصدمة» .

ويروى حسن أبو باشا تفصيلات هامة عن تطور الأحداث فى ١٧ و١٨ يناير ينبغى لكل من يحب دراسة تاريخنا أن يقرأها بالتفصيل ولكن الذى لابد لنا أن نطلع القارىء عليه فى هذا الفصل هو تلك الفقرة التى يروى بها أبو باشا نجاح أمن الدولة فى تحقيق السيطرة على الأحداث وذلك حيث يقول : «ولقد دارت مناقشة مستفيضة بين وزير الداخلية المرحوم اللواء سيد فهمى وبينى حول هذا الإجراء ، وكان المنطق الذى حكم المناقشة أن الاعتبارات الأمنية التى تتعلق بتأمين الوطن فى لحظات الخطر الشامل ، لابد من أن تتسع إلى المدى الذى يضمن الإحاطة بجميع العوامل والمؤثرات التى تعمل عن

عمد لتصعيد حالة الخطر والوصول بها إلى أقصى مدى من التداعيات ، ومن البديهى والمنطقى فى مثل هذه الظروف أن تختلف طبيعة الإجراءات الأمنية عن مثيلاتها التى تتخذ فى الظروف العادية فى مواجهة حالات فردية أو محدودة التأثير من حيث النطاق المكانى ، أو احتمالات التداعيات ، ومن هذا المنطلق فقد تطلبت الاعتبارات الأمنية للحد من التداعيات ، ومن الخسائر البشرية والمادية ، ضرورة اتخاذ قرار فورى لتتسع دائرته وتشمل ضبط حوالى ٣٠٠ شخص من عناصر التنظيمات الشيوعية المختلفة الذين أشارت متابعات سابقة على الأحداث وأثناءها أن لهم دوراً بارزاً فى محاولات تصعيد الموقف ، ولقد نفذ هذا القرار الفورى أثناء فترة حظر التجوال مساء يوم ١٩ يناير واتخذت الإجراءات القانونية لعرض مَنْ تم ضبطهم على النيابة العامة ، والملاحظة التى يجدر تسجيلها الآن أنه بداية من صباح يوم ٢٠ يناير ، لم يقع حادث تظاهر واحد على مستوى الجمهورية ! ، وأعتقد أنه لا مجال لأى تعليق آخر أكثر من ذلك!!! ، فقد حوصرت عناصر التفجير ولم يعد فى مقدورها إلقاء مزيد من عيدان اللهب!! . ولكننى فقط أعود هنا لكى أذكر بتلك الوثيقة التى أشرت إليها فى صدر هذا الفصل والتى ضبطت لدى أحد القيادات الهامة فى تنظيم حزب العمال الشيوعى (قدمت إلى النيابة العامة) وكانت تتضمن تحليلاً عن أسباب فشل أحداث يناير فى الوصول إلى غايتها ، وأرجعه إلى عدم تقدير مدى قابلية المواطن المصرى لمواصلة أسلوب حرب العصابات بالشوارع والأزقة ، وإلى إغفال أهمية اختراق قوات الشرطة من رجال الأمن المركزى ومعهم صغار الضباط من العاملين بأجهزة الأمن والقوات المسلحة ».

(٩)

ويتحدث صاحب المذكرات بعد هذا عن «ظلال التطورات اللاحقة» فيروى لنا اندهاش الوزير سيد فهمى حين علم بخروجه من الوزارة مع أنه أدى واجبه ، ثم يروى بعض ما دار فى بعض الاجتماعات ومنها أنه «فى أعقاب التشكيل الوزارى الجديد ، وفى اجتماع مع اللواء نبوى اسماعيل الذى عين نائباً لوزير الداخلية للأمن فى ذلك التعديل ، حرص أن يذكر فى بداية الاجتماع أن تحقيقاً سيتم لتحديد المسئوليات عما وقع من أحداث ، وكان الرد أننى أتمنى أن يتم فعلاً هذا التحقيق حتى تتضح الحقائق كاملة ، وحتى نضع أيدينا على جميع سلبيات ما حدث سياسياً وأمنياً ، ولكن بطبيعة الحال فإن شيئاً من ذلك لم يتم على وجه الإطلاق ».

كما يروى لقاءه بممدوح سالم وكيف أن سيد فهمى كان كبش الفداء الذى توارت خلفه جميع الأخطاء السياسية والتنفيذية !! ثم يختم حسن أبو باشا الفصل الأول ببعض نقاط يعقب بها على حكم القضاء الذى برأ المتهمين فى أحداث يناير ١٩٧٧ .

(١٠)

وعلى مدى الصفحات الأولى من الفصل الثانى (ص٦٣ - ٧١) يتناول حسن أبو باشا باقتدار وموضوعية شديدين خلفيات نشأة الإرهاب فى مصر من وجهة نظر رجل أمن دولة . ثم يخصص فصلاً فرعياً آخر للحديث عن الثورة والإخوان ولعبة التوازنات السياسية ، ويروى اللواء حسن أبو باشا

واقعة في غاية الأهمية عن لقاء عقدته الثورة في الحوامدية في عام ١٩٥٣ وهتاف الإخوان أمام عبد الناصر الذي لم يكن معروفاً بعد ، ومدى الغيظ الذي انتاب عبد الناصر حتى جعله يقول : «أيها الإخوان لا تكونوا كالببغاء تردد ما لا تعي» كما يروى حسن أبو باشا بعد ذلك ذكرياته الأمنية عن حادث اغتيال عبد الناصر في المنشية (١٩٥٤) ثم عن أحداث ١٩٦٥ . وبعد أن يتحدث المؤلف عن دور الإخوان المسلمين على الساحة الداخلية وعن نشأة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ، فإنه يحدثنا بانتقاد واضح لتفكير الرئيس السادات في تكرار لعبة التوازنات واستغلال الإخوان فيقول «وبعد ولاية الرئيس السادات في نهاية عام ١٩٧٠ حدث تحول هام وتاريخي في موقف نظام الحكم من التيار الديني السياسي ويكاد التاريخ يعيد نفسه ، فكما حدث في بداية ثورة يوليو عندما دعت اعتبارات التوازن السياسي الثورة إلى ذلك الالتقاء المرحلي مع جماعة الإخوان لكي تكون سنداً شعبياً لها في أولى مراحلها، فقد تصور الرئيس الراحل السادات أنه يمكن أن يلعب نفس اللعبة مرة أخرى ، ومع أنه عاصر خلفيات ذلك الصدام السياسي بين الثورة وجماعة الإخوان وأطلع على تفصيلاته، بل شارك في محاكمات قيادات الإخوان عام ١٩٥٤ ، فإنه وقع بدوره تحت تأثير ذلك الوهم في لعبة التوازنات السياسية عندما يلجأ الحاكم إلى ضرب قوى سياسية بقوى أخرى تختلف معها في الفكر والمنهج تصوراً بأن ذلك يمكن أن يؤدى إلى نوع من التوازن السياسي الذي يحقق له استقراراً في الوضع السياسي العام» .

ويروى المؤلف ذكرياته عن الأحداث التي شهدتها السبعينات بعد عودة الإخوان وظهور المتطرفين، ويعترف حسن أبو باشا في صفحة ٨٣ بأن حادث الفنية العسكرية كان مفاجأة لأجهزة الأمن ولم يكن متوفراً عنه قبل وقوعه معلومات كافية . . ويعترف اللواء حسن أبو باشا أيضاً في صفحة ٨٤ بأن معلومات أجهزة الأمن عن حزب التحرير الإسلامي غير كافية حتى الآن .

ويسجل صاحب الذكريات لنفسه ولجهاز أمن الدولة أنه نبه كثيراً إلى خطورة جماعة التكفير والهجرة وأنه أدلى بحديث لمجلة أكتوبر في ١٢ ديسمبر ١٩٧٦ قال فيه بالنص : «الأجراس تنذر وتدق بشدة ، لتصل إلى آذان العلماء من رجال الدين والاجتماع والفكر والتربية والإعلام، ليتصدوا لهذه الظاهرة الخطيرة ، إنه سرطان يسرى بسرعة ، وعلاجه ديني ونفسي واجتماعي وإعلامي ، ويجب أن تعقد ندوات واسعة تذاع بالتليفزيون والإذاعة وتنشر بالصحف ، ليكون حواراً موسعاً يحضره علماء الدين ورجال التربية ورجال الاجتماع والأطباء النفسيون باعتبارها ظاهرة لها أبعاد نفسية ، لأن جميع أعضاء الجماعة أصبحوا مسلوبي الإرادة ويتكلمون بلسان رئيسهم ، وكل ذلك يرجع إلى القصور الشديد من جانب الأجهزة المعنية في الدولة ، وزارة الأوقاف والأزهر ، والدعوة الدينية ، وجميع أجهزة الإعلام إذ إنها لابد أن تخصص برامج دورية لعلاج هذه الظاهرة وغيرها» .

ويفيض حسن أبو باشا في الحديث عن جذور التطرف وعلاقته بجماعة الإخوان المسلمين إلى أن يتهم هذه الجماعة صراحة وعلانية وهو يتساءل في ص ٨٩ : «فلماذا لم تقف جماعة الإخوان وهي الأقدم

والأكثر عدداً وانتشاراً والأقوى اقتصادياً ، والأكثر خبرة فى عمليات الأجهزة السرية وأعمال العنف والإرهاب ، لماذا لم تقف موقفاً حاسماً من هذه الجماعات ؟ لقد كان موقفها فى حقيقة الأمر موقفاً زئبقياً منذ بدأت تلك العمليات خلال عام ٧٣ وما تلاه حتى عام ١٩٨١ ، وكان ذلك سبباً فى صدامها مرة أخرى مع الرئيس الراحل عندما قرر اعتقال عدد من قياداتها ، وفى مقدمتهم مرشد الجماعة ضمن من تقرر تطبيق قرارات سبتمبر عليهم ، ولكن التساؤل مازال قائماً ، هل بدأت الجماعة تنظر إلى تلك الجماعات المتطرفة التى تخصصت فى عمليات العنف والإرهاب على أنها بمثابة بديل مرحلى لجهازها السرى السابق ؟ ولماذا يتصادف أن تكون قيادات هذه الجماعات ممن لهم انتماء إخوانى سابق ؟ هل يحرثون الأرض للجماعة الأم ؟ هى كلها تساؤلات مازالت تحتاج إلى إجابة وإن كانت هناك إجابة تردد من وقت لآخر على لسان جماعة الإخوان أن أعيدوا لنا الشرعية كحزب سياسى ونحن كفيلون باحتواء كل ذلك !!» كما يتحدث حسن أبو باشا عن جذور الفتنة الطائفية على مدى الصفحتين [٩٠ - ٩١] .

(١١)

ويجاهر صاحب هذه المذكرات برأى واضح وصريح له أدلته القوية حول علاقة أحداث أكتوبر ١٩٨١ بأحداث سبتمبر ١٩٨١ ، وهو رأى ينبغى احترامه خاصة وأن مؤلف هذه المذكرات لم يكن مشاركاً فى رسم سياسة سبتمبر ١٩٨١ فهو قد ترك منصب مدير أمن الدولة إلى منصب آخر ولكن هذا لا يمنعه من الإنصاف والبعد عن استغلال الظروف للإساءة إلى مَنْ خلفوه ثم خلفهم هو بالعودة إلى مكانه فيقول : «ليس صحيحاً على وجه الإطلاق أن مؤامرة أكتوبر التى بدأت بحادث المنصة كانت نتيجة قرارات سبتمبر ، فقد ثبت باليقين بعد السيطرة على الموقف الأمنى عقب تلك الأحداث ، أن تدبير هذه المؤامرة والتخطيط لحلقاتها لم يكونا وليدى اللحظة بعد صدور هذه القرارات وإنما تم التدبير والتخطيط قبل ذلك بعام على الأقل ، واستعدت قيادات وعناصر تنظيم الجهاد لساعة الصفر ، خلال تلك الفترة من حيث الإعداد التنظيمى والتثقيف الفكرى ثم الإعداد المادى من خلال تخزين الأسلحة بأنواعها والمفرقعات بشتى أشكالها والتدريب عليها فى أماكن مختلفة من المحافظات ، وقد ثبت كل ذلك من خلال عمليات الضبط التى تمت والتحقيقات التى أجرتها النيابة العامة ثم من خلال تحقيقات محكمة أمن الدولة العليا على النحو الذى سيشار إليه فيما بعد » .

ويُورد حسن أبو باشا واقعة هامة تدل على مدى القصور الأمنى الذى وصل إليه الحال فى آخر عهد السادات فيروى «فى أوائل النصف الثانى من سبتمبر تقدم مواطن ذكر أنه يعمل سائق تاكسى إلى مكتب اللواء حسين السياحى مدير الأمن العام فى ذلك الوقت ، وأبلغ بأن أشخاصاً آخرين قد سعوا إلى ضمه لتنظيم سرى يسعى إلى الحصول على أسلحة وأنهم طلبوا منه محاولة تدبير بعض المدافع الرشاشة . واتصل بى مدير الأمن العام تليفونياً ، وكنت فى ذلك الوقت أشغل منصب مساعد أول الوزير للأمن العام ، وذكر تفصيلات البلاغ ونظراً لأهمية مضمونه فقد طلبت من مدير الأمن العام أن يرسل المُبلّغ بصحبة أحد الضباط لمدير مباحث أمن الدولة وأن يتصل فى نفس الوقت بوزير الداخلية ويحيطه علماً بموضوع البلاغ وما اتخذ من إجراء ، وقد أجرى جهاز مباحث أمن الدولة بعد ذلك إجراءات فنية

لفحص الموضوع وتمكن من تحديد شخصية الشخص الذى طلب تدبير هذه الأسلحة من المُبلِّغ ، ومن خلال هـذا الشخص اكتشف صلته بالعقيد عبود الزمر الضابط بالمخابرات الحربية فى ذلك الوقت والذى تمكن من الهرب فـور شعوره باكتشاف أمره ، ولعلنا نذكر تلك العبارة التى وجهها الرئيس الراحل فى خطابه يوم ٢٨ سبتمبر المذاع على الهواء فى مؤتمر الحزب الوطنى عنـدما قـال «الضابط اللى هربان وهو سامعنى دلوقت أحسن له يقدم نفسه» .

(١٢)

ويؤكد صاحب المذكرات فى صفحة ٧٧ ما تناقلته الإشاعات من أنه أزيح عن أمن الدولة إلى الأمن العام فى ١٩٧٧ لسبب واحد هـو ألا يكون بديلاً لوزير الداخلية كوزير قادم ، ويحكى حسن أبـو باشا الواقعة بمرارة شديدة (من دون أن يتعرض لذكر الشـائعات) فى غضون حـديثه عن وقائع ٦ أكتـوبر ١٩٨١ حين أعيد مرة أخرى لأمن الدولـة فيقول «وكنت قـد نُقلت من موقعى كمـدير لمبـاحث أمن الدولة قبل ذلك بأربع سنوات خلال شهر يوليـو ١٩٧٧ وكان النقل بالصورة التى تم بها بمثابة صدمة نفسية لى سواء من حيث التوقيت أو من حيث ملاءمة الموقع الجديد من الناحية الأدبية مقارناً بموقعى السابق . وكان واضحاً أن الأمر فى مجمله كان متعلقـاً بحسابات وهمية عن المستقبل السياسى للقيادات العليا بالوزارة ، وابتعدت تماماً منذ ذلك الوقت عن الاتصال بحقل العمل فى الأمن السياسى » .

وفى هذا الكتـاب صفحات مضيئة (صفحة ٩٧ ومـا بعدها) عن دور الشرطـة فى تحقيق الاستقرار عقب اغتيال الرئيس أنور السادات فى ١٩٨١ .

كذلك فقد دفع حسن أبو بـاشا نفسه إلى أن يتبنى (فى كتابه) قضية الضباط الـذين اتهموا بالتعذيب واستطاع أن يـدافع عنهم دفاعـاً جيداً، ثم ختم هـذا الدفـاع فى [صفحة ١٠٧] بحيثيـات الحكم الذى أصدرته محكمة الجنايات ببراءة جميع الضباط .

ويستعرض المؤلف على مـدى صفحة ١١٠ ومابعـدها حلقـات مؤامرة ١٩٨١ وأسبـاب فشلها ، ويجيد اللواء حسن أبو باشا فى حديثه هذا وفى تقديم تحليلات ممتازة لكل جوانب المشكلة .

(١٣)

كما يقدم صاحب هذه المذكرات للقارىء فكره الواضح فى الوسائل الكفيلة بمواجهة الإرهاب ، ويضع أمامنـا مجموعة من الأسئلة فى صفحة ١٢٧ ثم يبدأ فى الرد على هـذه الأسئلة ، ويبدو ذكـاء أبو باشا فى هذا الجانب فى أنـه لم يقدم فروضاً نظرية فحسب ، وإنما اتخذ هـذه الفروض مدخلاً إلى الحديث عن سياسته حين تولى وزارة الداخلية وبدأ عقـد ندوات الحوار . . وهكذا نجـد أبو باشـا يسارع إلى الحديث عن الدور الـذى أداه ، بل هو يعترف بذلك الإسراع حين يقول فى ص ١٢٩ : «وهنـا لابد أن أسارع لأذكر أن مبدأ الحوار فى إطار ذلك المفهوم لم يكن إلا بداية لمنطق جديد وأسلوب جديد يجب أن يواجه التيار الدينى المتطرف ، لكى يخرج إلى الساحة العلنية بأسانيده ومنطقه فى مواجهـة أسانيد مماثلة

ومنطق مماثل يطرحه العلماء والفقهاء والمتخصصون فى الدراسات الإسلامية ، بدلاً من تلك الشعارات المبهمة التى تطرح لمجرد التأثير النفسى ، وكان التصور أن الأمر لا يخرج عن احتمال من احتمالين : أين الصواب وأين الخطأ ، أين السند الصحيح وأين السند الباطل ، أين الشعار الذى له بعد دينى صحيح ، وأين الشعار الذى يطرح لمجرد التأثير والاستهلاك؟ ، وهى كلها يجب أن تكون تساؤلات موضع اهتمام كل مسلم يريد أن يعرف دينه ويلم بتعاليمه وقيمه وجوهره دون أى شائبة تستند إليه» ، وكانت البداية عرض الفكرة على عدد من كبار الفقهاء الذين وافقوا على الاضطلاع بها بترحيب كبير ، وكان اقتناعهم جميعاً أنهم يسهمون بعلمهم فى ترشيد الدعوة الإسلامية وتنقيتها من أى تأويل أو سند باطل ، ثم كانت الخطوة التالية بعرض الفكرة على عدد من القيادات التى ضبطت خلال أحداث أكتوبر من تنظيم الجهاد ، وقبل البعض منهم أن يتحاور مع الفقهاء ورفض البعض الآخر ، وبذلك تمت أولى الندوات وحققت نجاحاً ملحوظاً ، من حيث الصراحة المطلقة التى تم الحوار بها ، وعمق الأسانيد التى طرحها العلماء الأفاضل فى مواجهة كثير من الأفكار التى طرحها أعضاء تنظيم الجهاد وبدأت تتوالى ندوات مماثلة حققت بدورها نفس هذا النجاح » .

ويروى حسن أبو باشا كيف تم تسجيل هذه الندوة وكيف فكر فى إذاعتها وكيف ثارت تحفظات عديدة على هذا المبدأ ، ويقول حسن أبو باشا « وكان من المحتم فى ضوء ذلك أن يفصل رئيس الوزراء الدكتور فؤاد محيى الدين فى الموضوع . . وانطلاقاً من ذلك فقد عُرض على سيادته فى عرض خاص بمقر مجلس الوزراء شرائط ندوتين . وسُئل عن انطباعه بعد مشاهدتها، وكان تعليقه أنه من المهم أن يستمع كل مسلم والشباب بصفة خاصة إلى تلك الحقائق التى تدمغ فى وضوح تام كثيراً من المفاهيم الخاطئة التى تقحم على الفكر الإسلامى الصحيح ، وبدىء بعد ذلك فى عرض تلك الندوات فى برنامج أسبوعى تحت مسمى «ندوة للرأى» . .

ويطالبنا حسن أبو باشا عند تأليف هذا الكتاب (١٩٨٧) بالعودة إلى هذا الأسلوب مع معاودة ظهور الظاهرة بصورة حادة !!

(١٤)

ويحكى صاحب هذه المذكرات كيف علم باختياره وزيراً للداخلية فيقول : «ثم كان التطور الثالث على المسرح السياسى عندما شكلت وزارة جديدة فى أول يناير سنة ١٩٨٢ برئاسة المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين ، وضمت كثيراً من الوجوه الجديدة ، وكانت المفاجأة الأخيرة فى حياتى الوظيفية تنتظرنى مع هذا التشكيل الوزارى الجديد وتنقلنى إلى معترك الحياة السياسية ، فقد علمت ظهر اليوم السابق على إعلان التشكيل الوزارى — من اللواء نبوى اسماعيل وكان هو الذى يشغل منصب وزير الداخلية — بأنه تقرر اختيارى وزيراً للداخلية خلفاً له . وعندما سألت عن أسباب هذا التغيير ، كانت الإجابة بأن اعتبارات داخلية متعددة تحتم ذلك وأنه على اقتناع تام بها » .

ويتحدث حسن أبو باشا عن فهمه لوظيفة وزير الداخلية فيقول : «فوزير الداخلية مسئول عن

متابعة حركة جميع القوى السياسية والتأكد من أنها تسير فى قنواتها الشرعية ولا تتجاوز القوانين التى تحكم المجتمع ، ثم هو مسئول عن جانب هام من العملية الانتخابية ، وهى بدورها من أهم أركان الممارسة الديمقراطية والممارسة الحزبية بصفة عامة ، سواء فى مراحلها الأولى أو مراحلها التالية تحت إشراف السلطة القضائية إلى مرحلة إعلان نتائج الانتخابات ، وفى جميع مراحل اضطلاعه بهذه المسئولية فإن قنوات اتصاله بالقوى السياسية وانسيابها فى إطار من العلاقات الصحية له تأثير كبير على تهدئة المناخ السياسى العام أو خلق جو من التوتر والتعقيدات لا مبرر له ».

(١٥)

ليس فى كتاب حسن أبو باشا إعلان عن خصومة لشخص معين إلا لشخص واحد هو المغفور له الدكتور فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء الذى اختلف معه أبو باشا فى كثير من الجزئيات طيلة عملهما المشترك فى الوزارة ، ومع ذلك فإن حسن أبو باشا يسارع إلى إطراء فؤاد محى الدين والحديث عن مزاياه حيث يقول «وفى نفس الوقت فإننى وقد عملت مع المراحل الدكتور فؤاد محى الدين كرئيس للوزراء وأمين عام للحزب الوطنى أسارع لكى أشهد للرجل بأنه كان رجل دولة من الطراز الأول ، فهو أولاً رجل طاهر عفيف اللفظ ، ثم هو ثانياً رجل سياسة واسع الإدراك وله آفاق السياسى التى تمتد إلى جميع الزوايا المؤثرة فى قضايا المجتمع ، ثم هو كرئيس للوزراء لـه تلك المقدرة التنفيذية ، التى تنسق بين العمل التنفيذى فى مجالاته وتربط بينه وبين البعد السياسى للواقع الاجتماعى ، ولكنه بالرغم من خبرته فى العمل السياسى الذى مارسه منذ فجر شبابه فى المجال الطلابى ، ثم فى تنظيمات ثورة يوليو ، كانت له تلك الطموحات التى تسعى إلى تطويع الواقع وصولاً إلى تميز سياسى يرتضيه . وكان ذلك هو نموذج الرجل السياسى الذى اختلفت معه فى عدد من القضايا التى لاتتصل بموضوع الانتخاب فقط ، ولا أذكر أن خلافاً آخر قد طرأ على علاقتى به كرئيس للوزراء ، ولا أدعى أننى أمتلك مثل تلك المقدرة السياسية التى كان يتمتع بها ، ولكننى وقد عملت فى حقل الأمن السياسى لفترة طويلة من الزمن عايشت خلالها كثيراً من أحداث المجتمع وقضاياه وكانت الخبرة تؤكد دائماً أن النتائج لا تأتى من فراغ ، وإنما تتراكم التفاعلات لتفرز فى النهاية تلك النتائج ، وكان فى يقينى وقد بدأت ملامح ذلك التغيير ، أن مناط الاستقرار رهين بترسيخ البعد الديمقراطى ، وأن قضية الانتخاب تمثل محوراً أساسياً لهذا البعد ».

ثم يعدد المؤلف قضايا الخلاف بينه وبين الدكتور فؤاد محى الدين ، الأولى حول ترشيحات القوائم والثانية حول دور وزير الداخلية وسنعرض لهذا بعد قليل والثالثة ترشيح وزير الداخلية (أى حسن أبو باشا نفسه) لعضوية مجلس الشعب والرابعة حول موقف البابا شنودة والخامسة وهى النقطة الخلافية التى أشار إليها أحمد بهاء الدين فى المقال الذى نقله عنه حسن أبو باشا

وينبغى لنا أن نطلع القارىء هنا على بعض آراء المؤلف فيما يتعلق بدور وزير الداخلية . يروى حسن أبو باشا فى ص ٢٢٤ فيقول : «وخلال إحدى المقابلات الدورية مع رئيس الوزراء ، فوجئت بالدكتور فؤاد محى الدين يتحدث فى موضوع لم أتخيل للحظة واحدة أنه كان يمكن أن يكون مثار

حديث ، قال : إن أربعة محافظين وثلاثة من رؤساء تحرير الصحف لا يرقى إليهم الشك ، أبلغوه أنهم يلمسون أن الشرطة تقف موقفاً معارضاً من الحزب الوطنى ، يضاف إلى ذلك أنه راجع بيانات وتصريحات وزير الداخلية ، فلم يجد فيها أى إشارة من قريب أو بعيد إلى الحزب الوطنى . ولم يكن من اليسير بطبيعة الحال قبول التصريح الأول المنسوب إلى أربعة محافظين وثلاثة رؤساء تحرير للصحف ، وكان ردى أن الأمر إذا كان على هذه الصورة فمعنى ذلك أننى غير أمين على مسئوليتى ويجب أن أقدم استقالتى من منصبى الوزارى على الفور ، ولكن المناقشة امتدت ليسوى الأمر فى النهاية على اعتبار الموضوع مجرد استنتاج لا يستند إلى أى حقيقة » .

وفيما يتعلق بترشيحه لعضوية مجلس الشعب يحكى صاحب المذكرات فيقول : «ولكننى فيما يتعلق بترشيحى لعضوية مجلس الشعب ، كان هناك قدر كبير من التحفظ من جانبى على هذا الترشيح ، وإذا كانت التقاليد السياسية العالمية لا تحول دون مثل ذلك الترشيح حتى فى أعرق الدول الديمقراطية ، فإن تقديرى المبدئى أننا فى مصر نمر بمرحلة انتقالية فى التحول الديمقراطى ، وأن هذه المرحلة تحتاج إلى ترسيخ حياد الدولة فى العملية الانتخابية ، وفى هذا الإطار فإن ابتعاد وزير الداخلية عن خوض المعركة الانتخابية كمرشح حزبى ، يمكن أن يعزز هذا المفهوم ويؤكد البعد القومى لدوره فى الإشراف على مسار المنافسة الانتخابية » .

وهذا نموذج آخر للخلافات يرويه حسن أبو باشا فيقول : «كانت المفارقة الأخرى أثناء إعلان نتيجة الانتخاب بعد نهايتها ، ولقد انعقد مؤتمر صحفى بمكتب وزير الداخلية للإعلان عن النتائج النهائية ، وتأكيداً للواقعية فى هذه الانتخابات ، فقد عمدت إلى البدء فى إعلان نتائج المحافظات تصاعدياً ، بمعنى إعلان نتيجة الانتخابات فى المحافظات ذات النسبة الأقل ثم ما يليها تصاعدياً حتى آخر المحافظات ، وأذكر أن محافظة دمياط كانت أقل النسب فلم يتجاوز نسبة الحضور فيها ٢٢٪ ، ولذلك كانت هى البداية ، ثم ما يليها . وخلال انعقاد المؤتمر وإعلان النتائج إذا بمدير مكتبى - العميد محمد تعلب - يدخل ويقدم لى مذكرة عاجلة ، كان فحواها أن رئيس الوزراء المرحوم فؤاد محيى الدين ، وكان أميناً عاماً للحزب الوطنى فى نفس الوقت قد اتصل وسأل عن مجموع عدد الحضور ونسبة من أعطوا منهم صوتهم لصالح الحزب الوطنى ، وطلب أن تعلن النتيجة النهائية على هذا الأساس ، وكان من مؤدى ذلك أن تكون النتيجة النهائية هى ٩٩٪ على أساس أن جميع الحضور فيما عدا عددا ضئيلا من الأصوات الباطلة ، قد صوتوا لصالح الحزب الوطنى الذى لم يكن أمامه قوائم أخرى لأحزاب المعارضة .

ولكن هذا المنطق كان معناه كما يقال فى اللغة العسكرية : «أننا نسير محلك سر» ، فقد كان الهدف تأكيد الواقعية والحيدة فى العملية الانتخابية ، تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية واستجابة لذلك التغيير الذى طرأ على المناخ السياسى الداخلى ، وفى إطار هذا الاقتناع فقد استمر إعلان النتائج بنفس المنطق الذى يترجم حقيقة التفاعل السياسى على الساحة فى هذه الانتخابات ، وكانت النتيجة النهائية فى تلك الانتخابات هى ٥١٪ من مجموع الناخبين المقيدين الذين أدلوا بأصواتهم لصالح الحزب الوطنى الديمقراطى الذى تقدم بمفرده فى هذه الانتخابات ، بعد استبعاد الأصوات الباطلة» .

ويروى حسن أبو باشا أيضاً أنه كان من أنصار الانتخاب الفردي ولكن الآراء تغلبت للقائمة [ص ٢١٨] كما يروى خلافه مع د. فؤاد محيى الدين حول سير المعركة الانتخابية وهو يروى هذا الخلاف تحت عنوان «الكل غير راض» فيذكر أن أحزاب المعارضة لم ترض بسير المعركة ولا نتيجتها، وكذلك رئيس الحكومة فؤاد محيى الدين، وقد آثر حسن أبو باشا أن يروى الخلاف على نحو ما كتبه الأستاذ أحمد بهاء الدين في فبراير ١٩٨٧ أى بعد وفاة الدكتور فؤاد محيى الدين بثلاثين شهراً . . يقول حسن أبو باشا: «ولقد رأيت أن أجعل مدخلي لهذا الموضوع بكلمة للكاتب الكبير أحمد بهاء الدين ـ شفاه الله ـ أوردها في عموده بعنوان يوميات في جريدة الأهرام بتاريخ ٨/ ٢/ ١٩٨٧ ونصها الآتي: «كان المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين من أكفأ رؤساء الوزارات وأقدرهم وأطهرهم يداً، ولكن عيبه كان التعصب الشديد لرأيه والتطرف في تنفيذ إرادته، ومن الأشياء التي تعصب لها بشدة قانون الانتخاب الذي تم إلغاؤه (يقصد قانون الانتخاب بالقائمة النسبية الذي صدر عام ٨٤ والذي تم إلغاؤه في نهاية عام ١٩٨٦ بناء على الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا، والذي تم على أساسه حل مجلس الشعب السابق على المجلس الحالي في أوائل عام ١٩٨٧) وغير معارضتي لهذا القانون منذ مولده كتابة، والتنبيه على عواقبه الخطيرة كانت لي مشاجرات عنيفة في مكتبه أو على التليفون سمحت بعنفها معرفة شخصية قديمة، آخر مشاجرة تليفونية كانت قبل إجراء الانتخابات (يقصد انتخابات مايو عام ١٩٨٤) بليلتين اثنتين، عقب يوميات كتبتها هنا، وأردت أن أكسر حدته في النقاش ونحن في ساعة متأخرة من الليل، قلت له: هل أنت منزعج من نتائج الانتخابات المقبلة إلى هذا الحد؟! إنني أعتقد أن الحزب الحاكم سينال ما لا يقل عن ٧٥٪ من المقاعد، ودون حاجة لكل هذه الألغاز والأشواك والمسامير في قانون الانتخابات، وأذهلني رده الصاعق فقد قال لي بأعلى صوت، وأنا أعلم كم كان مرهقاً ومريضاً في آخر الحملة الانتخابية ٧٥٪ بس؟! ليس أقل من ٩٥٪! ، ودهشت ليس لهذا التوقع ولكن لهذه الرغبة، وقلت له: لقد تناقشنا في هذا الموضوع كثيراً، والانتخابات بعد غد، فلا مجال للجدل الآن، ولكنني أكرر ما قلته لك في مكتبك، إن الاستقرار في البلاد والتفرغ لما هو أهم من الصراع السياسي لن يتحققا بدون دخول كل الأحزاب السياسية الرسمية على الأقل إلى البرلمان، وقد حسبت أنه قال لي هذا الرقم ٩٥٪ في ثورة حماس، حتى عرفت بعد ذلك أنه ثار في مجلس الوزراء قبل ذلك على وزير بارز خبير لأنه قال إن تقديره أن الحزب الوطني سينال ٧٥٪ من المقاعد! واعتبر هذا انهزامية وانسحب الوزير من قاعة مجلس الوزراء، لماذا أروى هذه الواقعة الآن، بعبارة بسيطة أريحونا من تفاصيل قانون الانتخابات وقواعده، فأنا لا أفهمها والقراء لا يفهمونها والناخبون لا يهضمونها، تكلموا في السياسة لا في اللوائح، الاستقرار السياسي والديمقراطي لن يتحقق إلا بدخول كل الأحزاب، المعترف بها كخطوة أولى إلى البرلمان، مادامت هناك أغلبية قادرة على إدارة عجلة الحكم، هذا ما يمليه بُعد النظر».

(١٦)

أما آخر فصلين من فصول هذا الكتاب «الحكم المحلى والديمقراطية» و«أزمة الديمقراطية في مصر» فهما بلاشك من أهم فصول هذا الكتاب وليس فيهما فقرة إلا وتستحق كثيراً من التأمل والتقدير للأفكار التي احتوتها هذه الصفحات الجميلة المعبرة التي لن يختلف اثنان على قيمتها، بيد أننا في هذا الفصل قد لا نحتاج إلى استعراضها وقد وصلنا إلى هذه المرحلة من ملل القارىء منا، ولكنني لا أعتقد أنه سيصيبه الملل ولو لحظة واحدة من قراءة هذا الكتاب العظيم لهذا الوزير العظيم.

ببليوجرافيا

١ ـ « أوراق سياسية ، ٣ أجزاء » ، سيد مرعى ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨ ، وهو موضوع الفصل الثانى .

٢ ـ « صفحات من تجربتى » ، لعثمان أحمد عثمان ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨١ ، الطبعة الثالثة ، وهو موضوع الفصل السادس .

٣ ـ « سنوات مع عبد الناصر » ، ضياء الدين داود ، دار الموقف العربى ، وهو موضوع الفصل السابع ١٩٨٤ .

٤ ـ « ما بعد عبد الناصر . . أيام السادات » ، ضياء الدين داود ، دار الموقف العربى ، ١٩٨٦ وهو موضوع الفصل الثامن

٥ ـ « ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الاقتصادى » ، د. عبد الجليل العمرى ، دار الشروق ، ١٩٨٦ ، وهو موضوع الفصل الثالث .

٦ ـ « التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط » ، إسماعيل فهمى ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٦ وهو موضوع الفصل الخامس ، وقد نشر من قبل كمقال فى مجلة عالم الكتاب ، ١٩٨٧ .

٧ ـ « الرأى والرأى الآخر . . كلمات وراء الأحداث » ، للدكتور أحمد خليفة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ ، وهو موضوع الفصل التاسع .

٨ ـ « مذكراتى فى السياسة والثقافة » ، للدكتور ثروت عكاشة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٧ ، وهو موضوع الفصل الرابع ، وقد نشر من قبل كمقال فى مجلة عالم الكتاب ، ١٩٩٠ .

٩ ـ « فى الأمن والسياسة ، مذكرات حسن أبو باشا » ، دار الهلال ، ١٩٩٠ ، وهو موضوع الفصل الحادى عشر .

١٠ ـ « كنت وزيراً مع عبد الناصر » ، د. عبد الوهاب البرلسى ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩٢ ، وهو موضوع الفصل العاشر .

١١ ـ « مشاوير العمر » ، كمال حسن على ، دار الشروق ، ١٩٩٤ ، وهو موضوع الفصل الأول ، وقد أعد للنشر فى مجلة عالم الكتاب ، ١٩٩٥ .

كتب للمؤلف

١ ـ **الدكتور محمد كامل حسين عالماً ومفكراً وأديباً**،
(الكتاب الفائز بجائزة مجمع اللغة العربية الأولى فى الأدب العربى عام ١٩٧٨) .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٢ ـ **مشرّفة بين الذرة والذروة**،
[نال عنه المؤلف جائزة الدولة التشجيعية فى أدب التراجم عام ١٩٨٢] .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٨٠

٣ ـ **كلمات القرآن التى لا نستعملها** (دراسة تطبيقية لنظرية العينات اللفظية) ،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٤ ـ **يرحمهم الله** (كلمات فى تأبين بعض الشخصيات)
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٥ ـ **من بين سطور حياتنا الأدبية** (دراسات أدبية)
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٦ ـ **الدكتور أحمد زكى ، حياته ، وفكره ، وأدبه** .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٧ ـ **مايسترو العبور المشير أحمد اسماعيل**،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٨ ـ **سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض**،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، ١٩٨٤ .

٩ ـ **الدكتور على باشا إبراهيم** ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١٠ ـ **الحلول الجزئية هى الأجدى أحيانا .. مستقبلنا فى مصر**،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١١ ـ **التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة**،
الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

١٢ ـ **الدكتور سليمان عزمى** ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .

١٣ـ **الدكتور نجيب محفوظ** ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .

١٤ـ **دليل الخبرات الطبية القومية** مع مقدمة وافية عن تاريخ وحاضر مؤسسات التعليم الطبى المصرية ،
مركز الإعلام والنشر الطبى ، الجمعية المصرية للأطباء الشبان ، ١٩٨٧ .

١٥ ـ **الصحة والطب والعلاج فى مصر**،
جامعة الزقازيق ، ١٩٨٧ .

١٦ـ **توفيق الحكيم من العدالة إلى التعادلية** ، المكتبة الثقافية ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

١٧ ـ **رحلات شاب مسلم**،
دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٩

١٨ـ**الببليوجرافيا القومية للطب المصرى** ، الجزء الأول والثانى ١٩٨٩ ،
الجزء الثالث والرابع ١٩٩٠ ، الأجزاء من الخامس وحتى الثامن ١٩٩١ .
الأكاديمية الطبية العسكرية ، وزارة الدفاع ، القاهرة .

١٩ـ**منهج أدباء التنوير فى كتابة تاريخ الأمة الإسلامية**،
رابطة الجامعات الإسلامية ، الرباط ، ١٩٩٠ .
الطبعة الثانية : **أدباء التنوير والتاريخ الإسلامى** ، دار الشروق، ١٩٩٤.

٢٠ ـ **مجلة الثقافة** [١٩٣٩ ـ ١٩٥٢] : **تعريف وفهرسة وتوثيق**،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ .

٢١ ـ **شمس الأصيل فى أمريكا** (من أدب الرحلات) ،
دار الشروق ، ١٩٩٤ .

٢٢ ـ **أوراق القلب** (رسائل وجدانية) ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٢٣ ـ **مذكرات وزراء الثورة [دراسة تشريحية تاريخية نقدية لعشر مذكرات سياسية]**
دار الشروق ، القاهرة، ١٩٩٤ .

٢٤ ـ **المحافظون** (قوائم كاملة ، وفهارس تفصيلية وأبجدية ، ودراسة لتسلسل وتطور اختيار المحافظين منذ بدء الإدارة المحلية فى ١٩٦٠ وحتى الآن) ،
دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

المحتوى

رقم الإيداع ١١٣٤٦ / ٩٤

I.S.B.N. 977 - 09 - 0253 - 5

مطابع الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسنى ـ هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ فاكس : ٣٩٣٤٨١٤

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣

مذكرات وزراء الثورة



عندما يكتب السياسي ذكرياته بعد فترة طويلة من زمن وقوعها ، فإن كتابته تصبح نوعا من التأليف الذي يقوم على التحليل .. ومن هنا يجب أن تخضع كتاباته للمناقشة والنقد ، وهذا ما قام به الصديق الدكتور محمد الجوادي في استعراضه لذكريات عشرة وزراء من وزراء ثورة يوليو ١٩٥٢ .

أما لماذا اختار الجوادي هؤلاء العشرة دون غيرهم .. فأمر يستطيع القارىء النابه أن يكتشفه .. هل يريد أن يقدم صورة متوازنة من الشهادات .. بين المؤيدين والمعارضين .. بين الذين صنعوا الثورة والذين صنعتهم الثورة .. بين المستفيد من الثورة وبين المجروح منها .. إلى آخر هذه المقابلات بين الاضداد ؟! ربما .. ولعل اعتذار قارىء الذكريات (الدكتور الجوادي) في مقدمته لهؤلاء الوزراء العشرة عما قدمه من نقد وتعليق وتعقيب وتحليل وتصحيح وتحقيق ، يؤكد جانبا من مأزق الاعتماد على الذكريات في التعرف على الحقيقة وإدراك الحق .. حتى لقد أصبحنا أمام حقيقة لها عشرة أوجه .

لقد مارس الدكتور محمد الجوادي بعض النقد لما قرأ ورفض التصديق المطلق لكل ما هو مكتوب .. ولم يكن فاوست جيته .. بل كان لديه ما يقوم به اعوجاج طريق الذكريات عند بعض المتذكرين .. وحسنا فعل .. ولابد أن يفعل غيره حتى لاتُترك مثل هذه الأعمال مطلقة السراح دون ضبطها بمعيار النقد الذي يصُحح الكاتب ويُعلم القارىء ، وتبقى الحقيقة الخالصة أملا منشوداً يسعى إليه الباحثون .

ا.د. عاصم الدسوقي

